Royaume du Maroc
Ministère de l'Education Nationale, de la Formation Professionnelle, de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Sidi Mohamed Ben Abdellah
Faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales- Fès

المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-فاس

مركز الدراسات في الدكتوراه : العلوم القانونية والسياسية
مختبر البحث : الدراسات السياسية والعلاقات الدولية المعاصرة

أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام

في موضوع :

ملامح النظام الاقتصادي الدولي والتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية

إعداد الطالب الباحث :
أباه ولد أحمد كوري

تحت إشراف الأستاذ:
د. عبد السلام اوحجو

لجنـــة المناقشـــة :

د. رشيـــد المرزكيـــوي : أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق بفاس..... رئيسا
د. عبد السلام اوحجـــو : أستاذ مؤهل بكلية الحقوق بفاس..... مشرفا
دة. نـــــادية الهـــواس : أستاذة مؤهلة بكلية الحقوق بفاس..... عضوا
دة. زبيـــــدة نكـــــاز : أستاذة مؤهلة بكلية الحقوق بفاس..... عضوا
دة. فاطمـــــة رومـــات : أستاذة مؤهلة بكلية الحقوق بالرباط..... عضوا

السنة الجامعية : 2018 – 2019م

الإهداء:

إلى من كلله اللّه بالهيبة والوقار ... إلى من علمني العطاء بدون انتظار. وأن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر وشرف وكرامة. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار.

أرجو من اللّه أن يمد في عمره ليرى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماته نجوما أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد إلى والدي العزيز : أحمدو كوري ولد كورني

إلى التي حملتني وهنا من بعد وهن وأرضعتني حولين كاملين. إلى التي لن تسعفني الكلمات في حقها، إلى من لا تمل العطاء ... إلى الشمعة التي تنير درب حياتي..

إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها.

إلى ملاكي في الحياة .. إلى من علمتني معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني ... إلى بسمة أملي في الحياة وسر وجودي

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

إلى أمي الحبيبة : مريم منت أحمدو سالم

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهث بذكرهم فؤادي

إلى إخوتي الأعزاء وأختي الوحيدة : مانة منت كورني

إلى كل من درسني، إلى زملاء دربي في الصغر وحين الكبر، إلى زملائي في الدراسة في الوطن وفي وطني الثاني المملكة المغربية، إلى الإخوة والأشقاء في كل مكان، إلي كل من عرفني أو عرفته.

وشكرا للجميع.

شكر وامتنان:

كلمة تقدير مستحقة، مهما حملت من مضامين التقدير ومعاني الشكر لن تفي بحق أستاذي المشرف الدكتور « عبد السلام أوحجو » لما عرفت فيه من نبل وطيبة ورحابة صدر، إذ كانت توجيهاته العلمية وتصويباته الأكاديمية قطب الرحى لهذا العمل، طيلة مراحل تحضيره وإنجازه.

ثم كلمة أخرى مستحقة لكل أساتذتي وخاصة أستاذي العزيز والقدير **الدكتور رشيد المرزكيوي**، وإلى الجميع كل باسمه ووسمه، لما عرفت فيهم من أخلاق، ولما نهلت على أيديهم من معين المعرفة، وزلال الفكر وخالص الحكمة، والشكر موصول للزملاء الطلبة بدون استثناء.

كما أتقدم بالشكر والاعتراف بالفضل لكل من ساهم من قريب أو بعيد بشكل مباشر أو غير مباشر في إعداد هذا البحث ولو بكلمة طيبة وأرجو لهم من الله الثواب والأجر.

المقدمة:

إن الحديث عن النظام الاقتصادي الدولي المعاصر يتوقف على فهمنا للتطورات الاقتصادية والمؤسسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فعلى الرغم من أن التاريخ مستمر لا انقطاع فيه، كانت الحرب العالمية الثانية فاصلا رئيسيا بين مرحلة زائلة وبداية مرحلة جديدة لم تلبث هي الأخرى أن تعرضت لتغيرات عميقة على إثر انتهاء الحرب الباردة، كما سنرى[1].

إن الفترة بين الحربين الأولى والثانية كانت فترة انتقالية مضطربة لم تسمح بإرساء نظام اقتصادي دولي مستقر المعالم، بل كانت فترة تخبط وعدم استقرار، ويمكن القول أن العالم عرف درجة كبيرة من الاستقرار والوضوح في علاقاته الاقتصادية خلال القرن التاسع عشر منذ سقوط نابليون وإبرام معاهدة فيينا (1815) من ناحية، وحتى قيام الحرب العالمية الأولى (1914) من ناحية أخرى، فخلال هذا القرن سادت الرأسمالية الصناعية، وسيطرت الإمبراطوريات الاستعمارية على معظم أرجاء المعمورة خارج أوروبا، مع الاعتراف بالأخذ بنظام حرية التجارة على أوضاع الاقتصاد العالمي، وأخذ العالم بشكل عام في علاقاته التجارية بقاعدة الذهب وثبات أسعار الصرف، مع قيام الإسترليني بالدور الرئيسي في المعاملات التجارية، والتي كانت لندن مركزا لها، وغلب مذهب حرية التجارة وحياد المالية العامة على الفكر الاقتصادي[2].

بحيث كان تدخل الدولة محدودا في المجالات الاقتصادية، فالدولة بشكل عام دولة حارسة تؤمن الدفاع والأمن والعدالة، ويتكفل السوق بالدور الاقتصادي الرئيسي، ليس معنى ذلك أن الدولة تخلت تماما عن كل دور اقتصادي، فالحقيقة أنها كانت وراء المصالح الاقتصادية الغالبة، سواء بتوفير عناصر البنية الأساسية اللازمة، أو بتحقيق الاستقرار

---

[1] ـ حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، عالم المعرفة، الكويت، مايو 2000، ص 5.

[2] ـ نفس المرجع، ص 6.

القانوني والنقدي الضروريين لاستمرار المعاملات، أو ـ أخيرا ـ بالتدخل المباشر وأحيانا بالقوة العسكرية، لحماية المصالح الرأسمالية والصناعية خارج الحدود، وقد ظهر ذلك بوجه خاص في حماية المصالح الاستعمارية في مستعمرات الدول الصناعية وراء البحار[1].

وجاءت الحرب العالمية الأولى العام 1914، تقويضا وهدما لهذه الأوضاع، وكان أول ضحايا هذه الحرب هو نظام الذهب واستقرار أسعار الصرف، فبمجرد قيام الحرب اضطرت الدول المحاربة إلى التخلي عن قاعدة الذهب مع الإسراف في إصدار النقود الورقية لمواجهة احتياجات الحرب، وفرضت القيود على التجارة التي توقفت تماما فيما بين المتحاربين، وبعد انتهاء الحرب ـ بل قبل انتهائها ـ ظهرت بوادر الانقلاب على المفاهيم السائدة قبلا، فقامت الثورة البلشفية وخرجت روسيا من الحرب ضد ألمانيا موقعة معها معاهدة برست ـ ليتفسك (Treaty of Brest-Litovsk) العام 1981، ثم لم تلبث الدول الغربية أن تدخلت في حرب غير معلنة ضد روسيا الاشتراكية الجديدة (1919)، وبعد استسلام ألمانيا، تم إبرام اتفاقية فرساي (1919)، ووقعت هذه الدولة المنهزمة فريسة لاضطرابات اقتصادية وسياسية متعددة، ففرضت عليها في إطار معاهدة فرساي (1919) (Treaty of Versaille)، تعويضات مالية قاسية كان الدافع إليها رغبة فرنسا في الثأر من ألمانيا، ولم تلبث أن واجهت جمهورية فيمار (Weimar République)، الناشئة صعوبات اقتصادية هائلة، فانزلقت ألمانيا إلى هاوية التضخم والانخفاض المستمر في قيمة العملة، فيما عرف بالتضخم الهائل (Hyper Inflation)، ولم تفلح المحاولات في تثبيت الأسعار وحماية العملة ، وفي الوقت نفسه استمرت البطالة وزادت زيادة كبيرة، ولم تستقر الحال إلا حين تمكن الحزب النازي، تحت خطر الوقوع في الشيوعية، من الحصول على نسبة كبيرة من المقاعد في البرلمان، ولم يلبث أن دعا رئيس الجمهورية، "هندنبرج Paul Von

[1] ـ حازم الببلاوي: نفس المرجع السابق، ص 7.

Hindenburg"، "أدولف هتلر Adolf Hitler" لتولي المستشارية في 1933 وانجرت ألمانيا إلى الحكم النازي والاستعداد للحرب[1].

وأما على الناحية الأخرى، فقد حاولت بريطانيا المنتصرة في الحرب إعادة عقارب الساعة والعودة إلى النظام الاقتصادي لما قبل الحرب العالمية الأولى، واختار "تشرشل Winston Churchill"، وزير المالية حينذاك، العودة إلى قاعدة الذهب في العام 1925، على أساس العودة إلى سعر الإسترليني بالنسبة للذهب وفقا للسعر السائد في فترة ما قبل الحرب، ودون مراعاة لما أصاب الاقتصاد البريطاني من اختلالات بسبب الحرب. وكان رأي كينز، (الاقتصادي البريطاني المشهور) أن هذا القرار سوف يدمر قدرة الاقتصاد البريطاني على المنافسة، في وقت كانت فيه بريطانيا في حاجة إلى تخفيض عملتها وليس إلى رفعها، وقد أصاب تشرشل، وزير الخزانة آنذاك، الكثير من انتقادات كينز وتهكماته، إذ كتب مقالاته تحت عنوان "النتائج الاقتصادية للسيد تشرشل"، إشارة إلى كتاب سابق له عن "النتائج الاقتصادية للسلام"، وبالفعل عرفت بريطانيا كسادا، ولم تلبث أن اضطرت إلى التخلي عن قاعدة الذهب في (1930)، في وقت شهد فيه الاقتصاد العالمي أكبر أزمة اقتصادية، انهارت فيها البورصات، وتضخمت أعداد العاطلين في بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وفي ألمانيا، فيما عرف بالكساد العظيم (The Great Dépression)، وبدأت الدول في الأخذ بسياسات الحماية الجمركية، وحروب تخفيض العملات بقصد كسب الأسواق، والالتجاء إلى اتفاقات المقاصة واتفاقات الدفع والتجارة الثنائية[2].

وفي الوقت نفسه الذي بدأت تتخبط فيه الاقتصادات الرأسمالية الغربية، ظهر على الجانب الآخر الاتحاد السوفييتي في محاولة للأخذ بنظام اقتصادي مناقض، وهو النظام الشيوعي وبعد فترة من حروب التدخل الغربية في روسيا من ناحية، ومحاولة النظام البلشفي إثارة الثورة الشيوعية العالمية من ناحية أخرى، انكفأت روسيا على نفسها وأخذت بفكرة

---

[1] ـ لطفي حاتم : أراء وأفكار حول التوسع الرأسمالي، دار النشر، فيشون ميديا، فكشو، السويد، الطبعة الأولى، 2007، ص 68.

[2] ـ عمر حسين: الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، الطبعة الرابعة، القاهرة، سنة 1992، ص 17.

الاشتراكية في دولة واحدة على رغم الحصار الغربي عليها، وجاءت الأزمة الاقتصادية العالمية (1929)، فساعدت جزئيا على تخفيف حدة الحصار الاقتصادي على روسيا، حيث اضطرت العديد من الشركات الأمريكية، في بحثها عن الأسواق، إلى تقديم تسهيلات في الدفع لروسيا، على رغم الخلاف العقائدي بينهما، مما ساعد على نجاح الخطة الخمسية الأولى لروسيا اعتبارا من 1929، وهي السنة التي عرف فيها الاتحاد السوفييتي بداية الخطط الخمسية، والتي تزامنت مع بداية الأزمة الاقتصادية الكبرى في العالم الرأسمالي[1].

وهكذا تكاتفت التناقضات الناجمة عن الحرب الأولى، سواء في انهيار نظام النقد القائم على قاعدة الذهب، أو في ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية وفشل الدول الغربية في السيطرة عليها، أو في قيام نظام اقتصادي معارض في روسيا، أو ـ أخيراـ في ظهور نظام نازي معاد ومجروح في كرامته وبالتالي راغب في الثأر. وفي الوقت نفسه غلبت الحمائية على سلوك الدول، وتعددت اتفاقات الدفع، وتراجعت حرية التجارة، وغلبت الرقابة والقيود على انتقالات السلع والأموال، وعلى المستوى السياسي انحصرت الديمقراطيات وغلب المد الفاشي والدكتاتوري، وفشلت عصبة الأمم وكان لابد من وقوع الأزمة، فكان أن قامت الحرب العالمية الثانية كنتيجة منطقية لفترة من القلق والاضطراب عمت بعد سقوط النظام العالمي السائد قبل الحرب العالمية الأولى، وبدأ العالم يتطلع إلى نظام جديد.

وقد وضعت نواة النظام الاقتصادي الدولي قبل نهاية الحرب، ولكن ما إن بدأت فترة ما بعد الحرب حتى خيم على العالم شكل جديد من الحرب الباردة بين حلفاء الأمس، الغرب تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والشرق تحت قيادة الاتحاد السوفييتي، وهكذاتكوَن النظام الاقتصادي الدولي المقترح تحت مقتضيات هذه الحرب الباردة، وفي العقد الأخير من القرن تحلل النظام الاشتراكي وانتهت الحرب الباردة[2].

---

[1] ـ عمر حسين: نفس المرجع السابق، ص 18.

[2] ـ السيد أمين شلبي: منهج التخطيط والدول النامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، بدون طبعة، سنة 1994، ص 25.

والمتتبع لميدان العلاقات الاقتصادية الدولية يرى أنها من الميادين الأكثر إثارة للدراسة والتحليل الاقتصادي في الألفية الثالثة نتيجة التطورات والتغيرات المستمرة والمتلاحقة التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي من عشرية لأخرى، ومن أجل أن تقوم التجارة الدولية بدورها التاريخي كمحرك للنمو والتنمية لابد من توافر بيئة اقتصادية عالمية مناسبة، ونظام تجاري عالمي مساند لعملية التنمية وتحسين شروط التبادل الدولي[1].

و المتتبع لتطورات الاقتصاد الدولي يلاحظ أن هذه الشروط قد توافرت بدرجة معينة في الفترة الممتدة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية و بداية السبعينات بفضل الدور الهام الذي لعبته المنظمات الدولية النقدية والتجارية والمالية المنبثقة عن مؤتمر بروتن وودز B.Woods لسنة 1994، من جهة. وعزم الولايات المتحدة الأمريكية (مخطط مارشال) على إعادة بناء أوروبا الرأسمالية من جهة ثانية، فالازدهار الاقتصادي الذي ميز هذه المرحلة كان له تأثيرات إيجابية على التجارة الدولية عموما و تجارة المواد الأولية للدول النامية نتيجة ارتفاع الطلب الدولي عليها، الأمر الذي خلق نوعا من الطموح للدول النامية في تحسين موقعها في التقسيم الدولي للعمل وذلك بالمطالبة بتغيير هيكل النظام التجاري التقليدي المبني على تبادل المواد الأولية مقابل المنتجات الصناعية[2].

تحديد مصطلحات البحث:

سوف نبدأ بتعريف بعض المفاهيم الأساسية التي يتكون منها هذا الموضوع وهذه المفاهيم هي ثلاثة: **النظام الاقتصادي الدولي والتجارة الدولية والعولمة الاقتصادية**.

قبل نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ الحلفاء التفكير في وضع أسس لنظام دولي جديد، بشقيه السياسي والاقتصادي لكي يتفق مع تصوراتهم لعالم ما بعد الحرب، ـ بعد استخلاص دروس الماضي ـ، وخاصة ما ترتب على نهاية الحرب الأولى من اضطراب وعدم استقرار

---

[1] ـ سمير أمين: الفيروس الليبرالي الحرب الدائمة، وأمركة العالم، ترجمة سعد الطويل: مكتبة كتب عربية، الطبعة الأولى، 2004، ص 12.

[2] ـ نفس المرجع، ص 13.

أديا إلى قيام حرب جديدة، وقد تضمن الإعداد لهذا النظام عدة إرهاصات وتجاذبات، وسنستعرض ما جاء حول النظام الاقتصادي الدولي، إذن فهو مجموعة المؤسسات الاقتصادية التي تتعامل مع الإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك للبضائع والخدمات ضمن نظام معين، فالنظام الاقتصادي يتكون من أشخاص ومؤسسات، وتتضمن أيضا علاقتهم مع مصادر الإنتاج، وبالتالي فهي تتعامل مع مشاكل الاقتصاد مثل تحديد وإعادة توزيع المصادر الفقيرة في اقتصاد ما، كالأنظمة الاقتصادية المنتشرة مثل: الرأسمالية، الاشتراكية واقتصاديات مختلطة[1].

فما يسمى بالنظام الاقتصاد الدولي هو نظام وجد في البيئة العالمية اليوم من أجل تسهيل التقدم الاقتصادي و الاجتماعي في البلدان، مما يعكس أن النظام الاقتصادي الدولي يجب أن يتكيف مع الوضعية الدولية الراهنة لهيكل الاقتصاد وتغيير النموذج، فهي يمكن أن تعكس حقا العدالة والمنفعة المتبادلة في المجتمع الدولي، والتركيز على الحق في التنمية لجميع البلدان، وفق آليات الاقتصاد الدولي لأغراض التنمية المستدامة، لكن هذا النظام لم يقم بالدور المنوط به حيث تركزت التطور الاقتصادي على البلدان المتقدمة والتي هي واضعة هذا النظام، وبالتالي كان لزاما على البلدان النامية تغيير النظام الاقتصادي الدولي القديم وطرح فكرة وجود نظام اقتصادي دولي جديد[2].

ففي التاسعة والعشرين من ديسمبر سنة 1970، اعتمدت الجمعية العامة "ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية"، وفي مايو من سنة 1974 عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الاستثنائية السادسة وأعلنت عن "إنشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد" و"برنامج العمل"، ولم يكن من قبيل المصادفة وضع المطالبات بنظام اقتصادي دولي جديد على جدول الأعمال في الوقت نفسه الذي حدثت فيه صدمة "النفط وبروز الأوبك"، فلم يكن بالإمكان تجاهل الاحتمال الذي استشعره سلاح النفط بشأن تحوله كفاعل أساسي في قوة المساومة

---

[1] ـ خليل سامي: مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثالثة، الكويت، 1986، ص 45.
[2] ـ نفس المرجع، ص 46.

بعيداً عن الشمال ونحو الجنوب، وبدا أن ظهور انقسامات واضحة ضمن الدول الشمالية ـ لاسيما بين الولايات المتحدة وفرنسا في 1973 يؤكد ذلك[1].

ويمكن إجمال الإصلاحات المطلوبة من خلال النظام الاقتصادي الدولي في الفئات الأربع التالية:

- إصلاحات في معدلات التبادل التجاري وفي الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية المتقدمة.

- إصلاحات في المؤسسات الاقتصادية العالمية الرئيسية، لاسيما في صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

- الاعتراف بالمشكلة المنتشرة بسرعة انتشار الدين في دول العالم الثالث[2].

- طلب المزيد من المساعدة الاقتصادية والاعتراف بمجالات قضايا نقل التكنولوجيا.

- الاعتراف بالحقوق المتعلقة بالسيادة الاقتصادية للدول، لاسيما فيما يتصل بالتأميم ومراقبة أنشطة الشركات متعددة الجنسيات[3].

ومن أجل تحديد مفهوم أو اصطلاح للتجارة الدولية، فهي تمثل تجارة تبادل السلع والخدمات بين الدول التي تتوافر فيها والدول التي تفتقر إليها، أي أن هناك دولة مصدرة وأخرى مستوردة، ـ والحكمة من التجارة الدولية أنها استغلال امثل لموارد العالم ـ، فالتجارة الدولية تتعلق بالقواعد المنظمة لانتقال وتبادل السلع والخدمات فيما بين الدول وفي نطاق الأقاليم الجمركية والمناطق التجارية الإقليمية، وثمة جهد دولي لتنظيم التجارة الدولية منذ أربعينات القرن العشرين تبلور بوضع الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجات التي أريد

---

[1] ـ حسن نافعة: الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت ، الطبعة الأولى، أكتوبر 1995، ص 215.

[2] ـ نفس المرجع، ص 217.

[3] ـ أحمد زكي شافعي: التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1980، ص 17.

في ذلك الوقت أن تكون أداة إنشاء منظمة عالمية للتجارة يستكمل فيها مثلث التنظيم النقدي والتجاري العالمي إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبعد نحو خمسين عاما من وضع اتفاقية الجات وبعد ثماني جولات للمفاوضات التجارية بين الدول تأسست في عام 1995 منظمة التجارة العالمية كنتيجة لجولة الأورجواي الشهيرة، وبدأت اتفاقياتها بالنفاذ، وتغطي اتفاقيات التجارة العالمية القواعد المنظمة لتحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات إلى جانب نظام تسوية منازعات التجارة الدولية، والنظام القانوني للجوانب التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية والاستثمار الدولي[1].

وعلى الصعيد القانوني فان التجارة الدولية لا تخضع فحسب إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، بل إلى حزمة عريضة من الاتفاقيات والبروتوكولات والأعراف الدولية أبرزها الوثائق الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري، (اليونيسترال) واتفاقيات الأقاليم الجمركية والأسواق المشتركة والأعراف وقواعد هيئات التجارة الدولية المختلفة وفي مقدمتها غرفة التجارة الدولية، طبعا إلى جانب الاتفاقيات التجارية الثنائية.

أما على الصعيد الوطني، فان تشريعات الاستيراد والتصدير والجمارك والمناطق الحرة والغرف التجارية والصناعية وتشريعات نقل التكنولوجيا والخدمات المالية والاستشارية والنقل البحري والجوي والترانزيت تتصل بالتجارة الدولية إلى جانب القواعد المنظمة لها في القانون التجاري، أو القواعد الخاصة بما يعرف بتشريعات التجارة الخارجية[2].

أما فيما يخص تحديد مفهوم للعولمة الاقتصادية، فإنه قد يكون من الصعوبة بمكان حصر تعريفات العولمة وتفسيراتها إذ يعرف "إسماعيل صبري عبد الله[3]" العولمة والتي يفضل أن يستخدم مكانها مصطلح الكوكبة على أنها: (التداخل الواضح لأمور الاقتصاد

---

[1] ـ سهيل حسين الفتلاوي: منظمة التجار العالمية، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، 2009، ص 19.

[2] - نفس المرجع، ص 18.

[3] ـ الدكتور إسماعيل صبري عبد الله : 1925 ـ 2006) هو واحد من أهم الرواد الاقتصاديين في مصر، يعد رائد مدرسة في التفكير الاقتصادي. ترى هذه المدرسة الموائمة بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع لتحقيق التنمية الاقتصادية والعمران البشري، اعتمادا على الذات والقدرات والموارد الوطنية تجنبا لكل أنواع التبعية.

والاجتماع والسياسية والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية)[1].

ويعرف "بول سويزي" العولمة بأنها: (صيرورة رأسمالية تاريخية يتحول فيها خط الإنتاج الرأسمالي من دائرة عولمة المبادلة والتوزيع والتسويق والتجارة إلى دائرة عولمة الإنتاج الرأسمالي مع عولمة رأس المال الإنتاجي القوي وعلاقات الإنتاج الرأسمالية، مما يؤدي لإخضاع العالم كله إلى النظام الرأسمالي تحت قيادة وهيمنة وتوجيه القوى الرأسمالية العالمية والمركزية وسيادة نظام التبادل الشامل والمتميز، لصالح الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة)[2].

إذن العولمة ظاهرة مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة، ولكن هذا الغموض الذي يكتنف جوهر العولمة وتفاصيلها الدقيقة لم يمنع أدبيات هذا المفهوم من تحديد الخطوط الرئيسية وأهم الملامح المرتبطة بهذا الإصلاح، وفي هذا الصدد تعتبر العولمة نتيجة طبيعة ناجمة، عن التطورات الدافعة بقوة نحو قيام نظام جديد تتغير تبعا لها الخصائص والوظائف التي يقوم عليها هذا النظام، وتبعا لهذا التعريف فإن العولمة تعني تغيير الاتجاه الذي يسير إليه العالم من المحافظة على النظام والأمن عبر التنظيمات والأحلاف العسكرية، إلى مهمة تحقيق الرفاهية العالمية، ونقل الثقافة في إطار التكامل الدولي وهيمنة القيم العالمية النمطية على الشعوب، أما من الناحية الهيكلة، فيمكن أن يشار إلى العولمة بأنها "النظام الذي يتراجع في ظله دور الدولة القومية وتنكمش فيها سلطة السيادة والغلبة في مواجهة قدرات الأفراد في مقابل تنامي دور القطاعات والشبكات الفردية

---

[1] ـ إسماعيل صبري عبد الله: الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006، ص 15.

[2] ـ أحمد عبد العزيز: العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السادس والثمانون، 2011، ص 4.

الخاصة والمسجلة بقوة المعلومات وتقنية الاتصالات العاملة في إطار منظمات غير حكومية عابرة للقارات"[1].

أهمية الموضوع:

في الوقت الذي ساد فيه الاعتقاد أن البيئة الاقتصادية الدولية أصبحت مواتية للدول النامية و الدول المتقدمة على السواء لطي عهد الأزمات والفوضى التجارية، و بناء نظام تجاري تتكافأ فيه شروط التبادل الدولي، ظهرت تطورات وتغيرات جديدة على النظام الاقتصادي الدولي تعلن عن مرحلة جديدة لهذا النظام ابتداء من أزمة الدولار سنة 1971. وما رافقها من انهيار في نظام النقد الدولي واضطرابات في النظام التجاري كانت تتجه عكس ذلك، فهذه الأزمة للنظام الاقتصادي الدولي من ناحية، و تزايد إدراك ووعي الدول النامية بتعديل نظام العلاقات الدولية من ناحية ثانية، كان وراء المطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد[2].

ولعل من الملاحظ أنه إذا كان عقد السبعينات شهد بداية قوية نحو تكوين نظام اقتصادي جديد، فأزمة التضخم ألركودي التي أصابت النظام الاقتصادي الرأسمالي خلال النصف الثاني من السبعينات واستمرت إلى النصف الثاني من الثمانينات وما نتج عنها من احتكارات دولية جديدة في الإنتاج والتسويق، أدت إلى إدخال قواعد جديدة على النظام التجاري الدولي حولت طموح الدول النامية في التنمية إلى وهم.

فهذه التغيرات والتطورات التي عرفتها هذه المرحلة تميزت بالشمولية في الإنتاج و الحمائية والإقليمية التجارية وطرحت الخطر الجاثم داخل النظام التجاري السائد، وتسببت

---

[1] ـ أحمد عبد العزيز: نفس المرجع، ص 5.

[2] ـ إكرام عبد الرحيم: التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص 70.

في المشاكل التي أصبحت تلاحق التجارة الدولية بسبب انتهاك قواعد الجات وارتفاع القيود الحمائية من الدول الصناعية[1].

هذه المشاكل كانت وراء النقص الكبير في إيرادات الدول النامية من التجارة الدولية وارتفاع مديونيتها الخارجية إلى درجة زعزعة أركان النظام الاقتصادي الدولي عموما والنظام التجاري على وجه الخصوص.

ولعل التأمل في التغيرات والتحولات التي تبلورت مند بداية التسعينات على وجه الخصوص تشير كلها إلى أن هناك مجموعة من العوامل والقوى الدافعة تعمل على تشكيل وتكوين نظام اقتصادي عالمي جديد يختلف في خصائصه وسماته وفي ترتيباته للأوضاع الاقتصادية عن تلك التي كانت سائدة من قبل[2].

لقد تميزت هذه المرحلة بتنامي وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية العابرة للأقاليم والقطبية الواحدة وسيادة آلية السوق وميلاد نظام تجاري عالمي جديد تقوده منظمة التجارة العالمية، كل هذه العوامل وما صاحبها من تطور تكنولوجي ومعلوماتي ساهمت في بروز ظاهرة العولمة التي أصبحت السمة الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ويأتي إنشاء منظمة التجارة العالمية في ضوء استكمال العولمة الاقتصادية لآلياتها الرئيسية الثلاثة إلى جانب صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، و يعتبر النظام التجاري من أهم دعائم النظام الاقتصادي، بحيث لعبت التجارة على مر العصور دورا كبيرا في مجال التنمية الاقتصادية. فبعد الحرب العالمية الثانية، تم إنشاء الجات[3] لتقود العالم إلى الانتعاش الاقتصادي والرخاء ولتكون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الدعائم الأساسية

---

[1] ـ إكرام عبد الرحيم: نفس المرجع السابق، ص 71.

[2] ـ حربي محمد سلم: منظمة التجارة العالمية، منتدى المحامين العرب، الطبعة الأولى، 2009، ص 91

[3] ـ الجات GATT، هي اختصار عن اللغة الإنجليزية: اللاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة وعقدت في تشرين الأول /أكتوبر 1947م، بين عدد من البلدان تستهدف التخفيف من قيود التجارة الدولية وبخاصة القيود الكمية مثل تحديد كمية السلعة المستوردة وهو ما يعرف بنظام الحصص وقد تضمنت خفض الرسوم الجمركية على عدد من السلع.

للاقتصاد العالمي، وقد لوحظ أن تحرير التجارة هو الاتجاه الصحيح لحقيق التنمية الاقتصادية ومنع تكرار الكساد الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو عالية لتحرير التجارة من التأثير المباشر على الإنتاج والاستهلاك والعمالة والاستثمار[1].

دوافع البحث وأسباب اختياره:

إن تأثر النظام الاقتصادي الدولي بظاهرة العولمة وكذلك تأثيرها على نظام التجاري العالمي الجديد وعلى الدول كان و لا يزال مثار للجدل بين الباحثين و الاقتصاديين فمنهم من يرى أن هذا التأثير سوف تستفيد منه الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، و منهم من يري أن الجات التي تأسست سنة 1994، سوف تؤدي إلى تحقيق مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، حيث أن التغيرات في مجال التجارة وفي اتجاهاتها العالمية و تأثيراتها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوف تكون لها انعكاساتها المباشرة على التجارة الخارجية للدول النامية.

هذا الجدل كان وراء اختيارنا معالجة هذا الموضوع المتشعب محاولين الإجابة عن التساؤلات و الخلفيات التي تطرح نفسها في هذا الشأن ومعرفة ما مدى توافق قواعد النظام الاقتصادي الدولي والنظام التجاري الجديد، الذي وجد ويجد تبريراته الفكرية في نظرية الليبرالية الجديدة وفي نظرية المزايا التنافسية للتجارة الدولية، مع الواقع الاقتصادي العالمي عموما، والواقع الاقتصادي للدول النامية خصوصا في ظل البيئة الاقتصادية السائدة حاليا وفي ظل الاعتماد المتبادل واللامتكافئ الذي يطبع النظام التجاري الجديد.

والهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو البحث في تطور مراحل تكوين النظام الاقتصادي العالمي الجديد وفي مضمون النظام الجديد للتجارة العالمية ومدى تأثرهما بالعولمة الاقتصادية والسياسية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول النامية بالخصوص، ومدى توافقها مع مطالب التنمية لهذه الأخيرة.

---

[1] ـ حربي محمد سلم: نفس المرجع السابق، ص 92.

إشكالية البحث:

إن المتتبع لميدان العلاقات الاقتصادية الدولية، يرى أنها من الميادين الأكثر إثارة للدراسة والتحليل الاقتصادي في الألفية الثالثة؛ نتيجة للتطورات والتغيرات المستمرة والمتلاحقة التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي من عشرية لأخرى، ومن أجل أن تقوم التجارة الدولية بدورها التاريخي كمحرك للنمو والتنمية، لابد من توافر بيئة اقتصادية عالمية مناسبة، ونظام تجاري عالمي مساند لعملية التنمية، وتحسين شروط التبادل الدولي.

وناهيك أن للعولمة الاقتصادية دورها البارز في تطوير النظام الاقتصادي الدولي، مع نهاية القرن العشرين، وبداية القرن الحادي العشرين.

ومما لا شك فيه بأن النظام الاقتصادي الدولي عبر مراحل تطوره، قد مر بعدة محطات كانت لها أدوار طلائعية؛ منذ بداية مرحلة النظام الاقتصادي الدولي في ظل فترة الدولة القومية المتدخلة، مرورا بمرحلة العولمة الاقتصادية التي تدعوا إلى دور محدود للدولة القومية في ظل النظام الاقتصاد الدولي المعولم.

وهذه المرحلة الأخيرة، كانت لها تأثيراتها الخطيرة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وقد تمثلت تلك التداعيات منذ إنشاء منظمة الجات، مرورا بجولة الأوروجواي، وانتهاء بإنشاء منظمة التجارة الدولية، وما رافق ذلك من تقسيم عالمي جديد للقوى.

فهل سيعمل هذا النظام الاقتصادي الدولي الجديد على تسهيل مهمة الدول النامية في تحسين موقعها في منظمة التجارة الدولية، أم أنه سيضع أمامها عقبات جديدة علاوة على تلك التي واجهتها في ظل النظام الاقتصادي الدولي السابق؟

وسنحاول من خلال هذه الدراسة، وضع تصورات مختلفة لملامح النظام الاقتصادي الدولي والتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية؛ إذ تقودنا تلك التصورات إلى دراسة أثر العولمة الاقتصادية على النظام الاقتصادي الدولي والتجارة الدولية، وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

النظام الاقتصادي الدولي والتجارة الدولية في العولمة الاقتصادية أي علاقة وأي تفاعلات؟

انطلاقا من هذه الإشكالية، فإننا سنحاول الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:

كيف يتعامل النظام الاقتصادي الدولي مع العولمة الاقتصادية؟

وما هي مظاهر النظام الاقتصادي الدولي إبان الحرب العالمية الثانية؟

كيف تطور الاقتصادي العالمي في الربع الأخير من القرن العشرين؟

ما هي ملامح النظام التجاري العالمي في رحاب العولمة الاقتصادية؟

وما هي تمظهراته في ظل النظام العالمي الجديد؟

وما هي معالم النظام التجاري و أشكال الاستثمار الدولي؟

فرضيات البحث:

انطلاقا من الإشكالية التي سبق طرحها يجرب هذا البحث الإجابة على الفرضيتين الرئيسيتين التاليتين:

- ✓ إن النظام الاقتصادي الدولي يتسم بالديناميكية، وينطوي على مجموعة من العوامل والقوى الدافعة التي تجعله يجدد نفسه ويطور ذاته، في كل مرحلة من مراحل تطوره في ظل العولمة الاقتصادية.
- ✓ إن التجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، تتميز بالتجاذبات وعدم التمركز في المناطق العالمية الكبرى.

الإطار المنهجي للبحث:

للإجابة عن التساؤلات المطروحة ولتأكيد أو نفي الفرضيات المعتمدة في هذه الدراسة، اتبعنا المنهجيين التاليين:

المنهج التاريخي، وذلك لدراسة تغير ملامح النظام الاقتصادي العالمي في مراحله المختلفة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، مسترشدين في ذلك باستصحاب كل مرحلة من مراحل تطوره، لكي تتضح لنا كل الإخفاقات والنجاحات، لنتمكن من استيعاب وفهم أكثر للنظام الاقتصادي العالمي.

المنهج التحليلي، وقد حاولنا من خلال هذا المنهج تحليل كل المعطيات والنتائج حول ظاهرة العولمة الاقتصادية وأثرها على التجارة الدولية، خاصة مع ظهور جولة الأوروجواي، ونتائج مختلف المؤتمرات الوزارية، وتأثيراتها المختلفة على اتجاهات ومستقبل التجارة الدولية.

مع العلم أن اعتمادنا على هذين المنهجيين، لا يعني البتة عدم لجوئنا إلى بعض المناهج الأخرى المساعدة، إن اقتضت الضرورة ذلك.

خطة البحث:

أما بالنسبة لخطة هذا البحث المتواضع فقد جائت على النحو التالي:

اشتملت هذه الدراسة على **بابين** تناول **الباب الأول** منهما: **النظام الاقتصادي الدولي ومدى تأثره بالعولمة،** وتناول **الباب الثاني** من هذه الدراسة: **منظمة التجارة العالمية و العولمة الاقتصادية.**

"وبالله التوفيق"

الباب الأول:

النظام الاقتصادي الدولي ومدى تأثره بالعولمة

إن المتسائل عن مدى تأثر النظام الاقتصادي الدولي ومدى تأثره بالعولمة بصورة عامة، يمكن أن يفكر بأن العولمة ستؤدي إلى الانهيار الاقتصادي حسب البعض وهي نظرية تتعارض مع دعاة عولمة الاقتصاد الدولي، ومن المؤكد أن الاتصالات الكثيرة من شانها تقليص الفوارق بين الشعوب والسماح بفهم الآخرين فهما أفضل، وفي غياب شيء آخر، تخلق الروابط الاقتصادية المتزايدة علاقات ذات نفع متبادل يمكن أن تتضرر في حالة الحرب، ولسنا في هذا القسم بصدد تفسير اقتصادي للتاريخ كي نصدق أن مصالح السوق ورأس المال، يمكن أن تعتبر ـ على الأقل ـ كعائق أمام الحرب، ومع ذلك فالتاريخ كما هو مكتوب لا يسير في اتجاه تفاؤلي مثل هذا، فعصر العولمة الفائت ونهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، قد بلغوا ذروتهم مع الحرب العالمية الأولى، فقد كانت هذه الحرب حقا مدمرة للاقتصاد، وقطعت بذلك علاقات اقتصادية نافعة على المدى البعيد مثلما كان متوقعا في ذلك الوقت[1].

فالضغوط على العولمة الراهنة، لا تعكس بشكل مكثف مدى النزعة الوطنية التي جعلت من الحرب أمرا مقبولا، وسوف نتناول في هذا الباب قسمين يتطرق (**الأول منهما**): **النظام الاقتصادي الدولي إبان الحرب العالمية الثانية** وما صاحب هذه الفترة من تطورات متلاحقة ومتسارعة، على أن يتناول (**القسم الثاني**) تطور **الاقتصاد العالمي في الربع الأخير من القرن العشرين**.

[1]- غريغوري كلارك: ترجمة، أمين الأيوبي: الاقتصاد العالمي نشأته، وتطوره، ومستقبله، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2009، ص 259.

القسم الأول:

النظام الاقتصادي الدولي إبان الحرب العالمية الثانية

إن سنوات النمو والاستقرار التي شهدتها المنظومة في العشرينات كانت قصيرة للغاية، إذ سرعان ما تعرضت المنظومة الاقتصادية إلى كساد طاحن وحرب عالمية ثانية: فظهر الكساد الكبير (1929- 1933) وخيم على دول العالم وتسبب في إغلاق وإفساد الألوف من المصانع والبنوك وألقى بآلاف العمال في أتون البطالة وخارج الدورة الاقتصادية ومع أن حدة الصراع بين دول المنظومة الرأسمالية في ظل الأزمة الاقتصادية أدى إلى حرب عالمية ثانية لحسم الصراع، وإعادة ترتيب المنظومة الاقتصادية من جديد وفق نتائج تمخضت عنها هذه الحرب الكارثية[1].

وسنتناول في هذا القسم **أوضاع الاقتصاد الدولي عند نهاية الحرب العالمية الثانية،** في (**فصل أول**)، وهو ما يمثل نقطة البداية للنظام الاقتصادي الدولي في هذه الفترة، وسنناقش هذه الأوضاع بشكل من التفصيل في مبحثين من أجل الاطلاع على الأوضاع الراهنة إبان هذه الحقبة، على أن نخصص (**الفصل الثاني**) من هذا القسم **لتجليات النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، واهم جذورها .**

[1]- لوريتا نابوليوني: الاقتصاد العالمي الخفي، رأسمالية جديدة، ترجمة لبنى حامد عامر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص 150.

الفصل الأول: الأوضاع الاقتصادية عند نهاية الحرب العالمية الثانية

ليس الغرض من هذا الفصل استعراض الأوضاع الاقتصادية عند نهاية الحرب العالمية بشكل تفصيلي، فهذا أمر يجاوز حدود هذا الفصل وإنما الغرض هو الإشارة إلى عدد من الأمور التي فرضت نفسها، وكان لها تأثير كبير في التطورات اللاحقة للنظام الاقتصادي العالمي ويمكن أن نشير إلى ثلاث قضايا ظهرت بشكل واضح عندما وضعت الحرب أوزارها، ولم تكن مطروحة في السابق، أو على الأقل لم تكن مطروحة بالدرجة نفسها وهي قضايا كان لها تأثير عميق في اتجاهات السياسات الاقتصادية اللاحقة وهذه القضايا هي:

- إعادة تعمير أوروبا بعد ما خلفته الحرب من تدمير وما ترتب عليها من بزوغ مفهوم النمو الاقتصادي واستخدامه معيار للتقدم.

- المواجهة بين النظم الاقتصادية: نظام رأسمالي يقوم على أساس اقتصاد السوق في الغرب، ونظام إشراكي يقوم على مبدأ التخطيط المركزي في الشرق.

- ظهور قضية التنمية الاقتصادية للعالم الثالث كواحدة من المشاكل الرئيسية في عالم ما بعد الحرب، حيث انقسم العالم إلى شمال متقدم وجنوب متخلف[1].

وسوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين: **إعادة التعمير وقضايا النمو الاقتصادي (مبحث أول)، والانقسام بين الشمال والجنوب وظهور قضية التنمية الاقتصادية (مبحث ثاني)**.

[1]- جورج سورنست: تحليل الدولة المعاصرة: تواقب الصراع والتعاون، مجلة الدراسات الدولية، 23 تموز 1997، العدد 253، ص 5.

المبحث الأول: إعادة التعمير، وقضايا النمو الاقتصادي:

خرجت أوروبا واليابان من الحرب وقد دمرت بنيتهما الأساسية، وهدمت معظم صناعاتهما، وواجهتا بالتالي مشكلة إعادة التعمير وبناء القدرة الاقتصادية لهما لمواصلة الحياة بعد انتهاء هذه الحرب وكان حجم التدمير والخراب الذي أصاب بعض الدول، خاصة ألمانيا واليابان وروسيا، كبيرا مما تتطلب استثمارات هائلة لاستعادة نشاطها الاقتصادي، ومع انتهاء الحرب كانت ذكريات الحرب العالمية الأولى ما تزال عالقة في الأذهان، وبوجه خاص فقد استخلص الحلفاء مدى قصر نظر سياسة الانسياق وراء غرائز الانتقام والتشفي من المهزومين وبالتالي بذر بذور العداء والرغبة في الانتقام العكسي ومحو العار، إذ استفاد الحلفاء من هذه التجربة ولم يحاولوا فرض أي عقوبات اقتصادية في نهاية الحرب العالمية الثانية كتلك التي فرضت على ألمانيا في نهاية الحرب العالمية الأولى، وكان لابد من تفكير جديد، ومع ذلك فلم يكن ذلك كافيا لمنع احتمالات التوتر وعدم الاستقرار في المستقبل[1].

و كذلك جاءت نهاية الحرب العالمية الثانية بخطر جديد كان لابد من مواجهته، وهو خطر الشيوعية الذي بات يهدد أوروبا المنهكة من الحروب. فقد جلبت نهاية الحرب العالمية معها، ضمن ما جلبت من إحياء المواجهة بين الشيوعية والغرب، وكانت الأحزاب الشيوعية قد حققت لنفسها مواقع قوية داخل معظم الدول الأوربية، وخاصة فرنسا وإيطاليا، حيث أصبحت هذه الأحزاب أهم الحركات السياسية المناهضة للفاشية، وقد استفادت هذه الأحزاب من نشاطها في المقاومة خلال الحرب ضد ألمانيا، فضلا عما وجدته من دعاية وتأييد من الاتحاد السوفيتي بسبب الانتماء العقائدي، وملاذا من الدول الغربية لهذه الأحزاب[2].

إن مثل هذه الظروف شكل الوضع الاقتصادي المنهار لأوروبا وكان سبب إذكاء وتدعيم للحركات الشيوعية النشطة التي وجدت في هذه الظروف المضطربة بيئة مناسبة

---

[1] - Michael J. Hogan, The Marchall Plan: America, Britain and the Reconstruction of Western Europe, 1947,1952, Cambridge, 1987,p 7.

[2]- نفس المرجع، ص 8.

لدعوتها، ومن هنا كان تحرك الولايات المتحدة - التي أخذت زمام المبادرة في زعامة ما أطلق عليه العالم الحر- فأعلن وزير خارجيتها جورج مارشال في محاضرة في جامعة هارفرد في 5 يونيو 1947، مبادرة مهمة، هي ما عرف فيما بعد باسم "مشروع مارشال"[1].

سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين يتناول (**الأول منهما**): **مشروع مارشال،** ويتناول (**الثاني**): **المواجهة الإيديولوجية والاستقطاب بين النظام التخطيطي المركزي ونظام السوق**.

[1]- أعد خطاب مارشال استنادا على تقارير مدير إدارة التخطيط في وزارة الخارجية أن ذاك George Kennan وقد لعبت أفكار هذا الأخير دورا رئيسيا في إستراتيجية USA لما بعد الحرب وقد نشر مقالا مهما في مجلة Foregn affaires تحت اسم MR.X طالب فيه باحتواء النظام الشيوعي، وقد أصبحت هذه الأفكار أساس السياسة الأمريكية في فترت الحرب الباردة التي امتدت لنصف قرن.

المطلب الأول: مشروع مارشال

لقد طلب مارشال في محاضرته وضع برنامج خاص لمعاونة أوروبا اقتصاديا مبينا أهمية إعادة إحياء الاقتصاد الأوربي، وطالب جميع الدول الأوربية- وكانت الدعوة تشمل أيضا الاتحاد السوفيتي- بالتعاون فيما بينها لوضع خطة لإعادة الإعمار، وأشار مارشال في هذه المحاضرة إلى استعداد الولايات المتحدة للمساهمة المالية في مثل هذا البرنامج، ولكنه أوضح ضرورة تقدم الدول الأوربية، أو عدد منها بطلب في هذا الشأن في شكل برنامج للتعاون فيما بينها[1].

وإذا كان الخطر الشيوعي هو احد الأسباب الأساسية وراء دعوة مارشال فلا بد من أن نتذكر أيضا أن الاقتصاد الأمريكي كان بحاجة إلى مثل هذا المشروع فقد دخلت الولايات المتحدة الحرب في نهاية 1914.

وساعدت هذه الحرب على إنعاش الاقتصاد الأمريكي الذي عانى من ركود شديد منذ الأزمة العالمية في 1929، ولم يستعد عافيته إلا بقيام الحرب فمع الاستعداد للحرب أضيفت إلى الاقتصاد الأمريكي طاقة إنتاجية كبيرة لأغراض هذه الحرب وعلى عكس معظم الدول المحاربة الأخرى، التي اضطرت إلى تحويل جزء من اقتصادها المدني إلى المجهود الحربي، فقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في أن تضيف إلى طاقاتها الإنتاجية طاقات جديدة لأغراض الحرب دونما أي تأثير ملموس في إنتاجها المدني القائم، فكان اقتصاد الحرب الأمريكي يمثل إضافة إلى الاقتصاد المدني وليس اقتطاعا منه، ولما وضعت الحرب أوزارها وبدأت تصفية اقتصاد الحرب وتحويله إلى الإنتاج المدني، كان هذا الاقتصاد مهددا بخطر الانكماش من جديد. فبعد نهاية المجهود الحربي، كان لابد تحويل الموارد المستخدمة في الأغراض العسكرية إلى أغراض مدنية[2].

---

[1] ـ إسماعيل صبري عبد الله: نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة العامة للكتاب القاهرة، 1997، ص 45.
[2] ـ نفس المرجع، ص 46.

وفي الوقت نفسه فإنه مع خروج أوروبا منهكة من الحرب كانت قدرتها على الاستيراد من الولايات المتحدة منعدمة أو شبه منعدمة، ومعنى ذلك أن أسواق العالم الخارجي كانت شبه مغلقة أمام الاقتصاد الأمريكي الذي خرج من الحرب أقوى مما كان عليه قبل الحرب، ومع توقف الحرب كان قطاع مهم من الاقتصاد الأمريكي مهددا بنقص الطلب عليه من الداخل والخارج ولا ننسى أن الولايات المتحدة لم تعاني من مشاكل إعادة البناء، التي تعرفها الدول المتحاربة، فلم تتعرض الولايات المتحدة في أراضيها لأية إصابات أو تدمير مما قد يحتاج إلى مجهود جديد لإعادة الإعمار، وبذلك خرجت الولايات المتحدة الأمريكية باقتصاد بالغ القوة في مواجهة عالم بالغ الضعف من حيث القدرة على الإنتاج والتبادل ومن هنا فقد كانت الدعوة إلى تعمير أوروبا خدمة للاقتصاد الأمريكي، ذلك بتوفير أسواق جديدة له في فترة التعمير، ثم البحث عن شريك في المستقبل عندما تتم إعادة تعمير الاقتصاد الأوربي[1].

وفي ضوء مبادرة مارشال التي اجتمعت إليها ستة عشرة دولة أوربية[2] في باريس وكونت ما عرف بالمنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي organisation of euripean économico Co- opération (OEEC)، للنظر في دفع النمو الاقتصادي لهذه الدول، وتوفير الاستقرار المالي، وتدعيم التعاون الاقتصادي فيما بينها، مع طلب المساعدة من الحكومة الأمريكية، وفي الوقت نفسه جرت على الساحة بعض التطورات السياسية التي أكدت الاستقطاب بين (العالم الشيوعي) وما أطلق عليه اسم (العالم الحر)، ففي أكتوبر أعلنت الأحزاب الشيوعية المجتمعة في موسكو تنشيط الدعوة إلى الاشتراكية العالمية ولم يلبث أن تبع ذلك خضوع تشيكوسلوفاكيا في فبراير 1948 للحكم الشيوعي، وبذلك سكتت الأصوات الداعية للانعزال في الولايات المتحدة الأمريكية، ووافق الكونجرس الأمريكي على مشروع مارشال "لمساعدة أوروبا تحت اسم قانون "الإنعاش الأوربي" the european Recovery Act في أبريل 1948، وأنشئت إدارة التعاون الاقتصادي (ECA)

---

[1]- نعوم تشومسكي: ماذا يريد العم سام؟، ترجمة عادل المعلم: دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998، ص 75.

[2] - الدول المستفيدة من مشروع مارشال هي: بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج والنمسا واليونان والدنمارك والنرويج وإيرلندا والسويد وتركيا والبرتغال وأيسلندا (وتريستا).

économico - Co- opération administration، في الإدارة الأمريكية لتنفيذ هذا البرنامج، وقد تضمنت هذه المعونات هبات نقدية وعينية فضلا عن قروض ميسرة بلغ التمويل المتاح لهذا المشروع خلال الفترة ما بين 1948 و 1951 حوالي ثلاثة عشر بليونا من الدولارات (يقارب ب 90 بليون دولار بالأسعار الحالية) [1].

وليس هنا محل تقويم نجاح "مشروع مارشال" في إعادة إنعاش أوروبا فيرى البعض أن هذا المشروع حقق نجاحا لا مراء فيه، وذلك باستعادة القدرة الإنتاجية لأوروبا وضبط مخاطر التضخم وإحياء التجارة الحرة بين الدول الأوربية، فمع نهاية المشروع في 1951، زاد الإنتاج بحوالي الثلث على ما كان عليه عند بدايته.

ويرى البعض الآخر أن نجاح المشروع قد رجع بالدرجة الأولى إلى القدرات الأوروبية، وأن الجهود المحلية للدول الأوروبية تراوحت من 80 و90 في المائة من حجم الاستثمارات في معظم الدول الأوروبية، ولم يكن "مشروع مارشال" سوى عامل مساعد وميسر، ومع ذلك فإنه لا خلاف على انه مع الاعتراف بالدور الحيوي الذي تحقق بالجهود الذاتية للدول الأوربية، فقد كان "مشروع مارشال" فعالا في الإسراع لتحقيق هذه النتائج الإيجابية على وجه خاص، فقد كان الأخذ بهذا المشروع النواة التي ساعدت على توجيه التطورات الاقتصادية اللاحقة لأوروبا في اتجاهات حرية التجارة والتعاون الإقليمي والأخذ بإستراتيجية النمو الاقتصادي[2].

ولعل الأمر الأكثر أهمية في "مشروع مارشال" ما ترتب على تنفيذه من توجهات في السياسة والمؤسسات الاقتصادية، فعند خروج الدول الأوربية من الحرب وفي ظل اقتصاديات الحرب كان من الممكن أن تتجه أوروبا عند إعادة البناء إلى الاستمرار في الأخذ بسياسات التقييد والرقابة التي عرفتها طوال سنوات الحرب.

---

[1]- إسماعيل صبري عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[2] -Charles Maier, The Two Postwar Eras and the Conditions for Stability in the Twentieth Century Western Europe New York, 1969.

وجاء "مشروع مارشال" قائما على أساس العمل على الإسراع بتحرير التجارة وإزالة القيود، وبذلك ساهم في وضع أساس للنظام الاقتصادي العالمي القائم على حرية التجارة وحرية رؤوس الأموال، وقد ترتب على الأخذ بمشروع "مارشال" أن انتقلت الدول الأوربية إلى تكوين اتحاد للمدفوعات الأوربية européen payements union فيما بينها وساعد ذلك على أمرين كان لهما أبلغ الأثر في التطورات الاقتصادية اللاحقة، الأمر الأول: هو تدعيم التجارة متعددة الأطراف والابتعاد عن فكرة المقايضة واتفاقات الدفع، والأمر الثاني: هو دفع فكرة التعاون الإقليمي للتنسيق في السياسات المالية والاقتصادية للدول الأوربية فيما بينها، الأمر الذي تطور فيما بعد إلى إنشاء السوق الأوربية المشركة، ثم الاتحاد الأوروبي، وبذلك فقد ساعد تنفيذ "مشروع مارشال" على الأخذ بسياسات حرية التجارة متعددة الأطراف وتحرير القيود على انتقال رؤوس الأموال[1].

وتم الأخذ بقابلية العملات للتحويل convertibilité وهي أمور كان قد خطط لها الحلفاء عند وضع أسس النظام الاقتصادي الجديد مع اتفاقية بريتون وودز Bretton woods 1944، وكذلك كانت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي مقدمة لإرساء أساس التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأوربية، فضلا عما أدت إليه من رسم معالم السياسات الاقتصادية، والتي أصبحت تهدف إلى تحقيق معدلات مناسبة من النمو الاقتصادي، مع شيء من سياسات التدخل، تتراوح بين تأميم القطاعات الرئيسية أو الأخذ بنوع من التخطيط التأشيري.

فالسياسة الاقتصادية أصبحت تهدف إلى تحقيق نمو مستمر للاقتصاد وهو تغير مهم في التوجهات الاقتصادية، فقد كان هدف السياسة الاقتصادية لفترة ما بين الحربين هو مقاومة البطالة، وبعد الحرب واجهت الدول مشاكل اقتصادية مختلفة تماما كما كان يشغلها في فترة الحرب، سواء من حيث الحاجة إلى إعادة التعمير وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر أو من حيث مواجهة خطر التضخم وارتفاع الأسعار. وهكذا فإن إعادة تعمير أوروبا، وطرح

[1]- غريغوري كلارك: مرجع سبق ذكره، ص 261.

قضايا اقتصادية جديدة في مقدمتها النمو الاقتصادي، جاءت كمؤشر أساسي على النجاح، وضرورة السيطرة على التضخم وتحقق الاستقرار المالي والنقدي، وتدعيم اتجاهات التعاون الإقليمي بين الدول الأوربية من 1945 إلى 1970، وبعدها بدأت الأزمات الاقتصادية، أزمة الغذاء 1972، أزمة النفط 1973، أزمة المديونية 1982[1].

[1]- يذكر جورج كينان (Russia leaves the war/Prinston1956) أن السفير البريطاني في روسيا سيرجورج بوكنان NG. Buchanan قد نصح حكومته بالتدخل العسكري ضد روسيا في 1918، Noam Chomski, World Orders, Old and New, New York, Colombia University Press, 1994 pp. 35&36.

المطلب الثاني: المواجهة الإيديولوجية والاستقطاب بين النظام التخطيطي المركزي ونظام السوق:

تطور النظام الاقتصادي على نحو تلقائي تحت تأثير التطورات التكنولوجية والقوى الاجتماعية السائدة مع ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا منذ منتصف القرن الثامن عشر وظهر ما أطلق عليه "الرأسمالية الصناعية" ولم يكن هذا النظام وليد فكرة إيديولوجية لمنظر اقتصادي أو سياسي، ـ وإن جاء المنظور لاحقا لتأييده، أو معارضته ـ فكانت أفكار التقليدين، وخاصة مع أدم سميت (Adam Smith) تأصيلا نظريا لاقتصاد السوق والتوافق بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة فيما عرض باسم "اليد الخفية"[1].

ومع ذلك لم يسلم هذا النظام من انتقاد عدد من الاقتصاديين التقليدين فوجه دافيد ريكاردو (David Ricardo) نقدا عنيفا لطبقة الملاك وفكرة الريع الاقتصادي، وأكد توماس مالتوس (Thomas Malthus) أن الطبيعة قاسية وأن الآلام البشرية أمر لا مناص منه وأن النظام الاقتصادي لابد أن يتضمن تضحيات، وجاء جون استيوارت ميل (John Sturt Mill) مطالبا بالتخفيف من حدة المظالم ببعض الإجراءات الإصلاحية لمصلحة الطبقات الفقيرة ومع ذلك فإن هذا الفكر الاقتصادي في مجموعه، على رغم بعض الانتقادات هنا أو هناك، ظل مؤمنا بأن النظام الرأسمالي هو "النظام الطبيعي" قد يحتاج إلى الإصلاح أو التهذيب هنا أو هناك، ولكنه يظل النظام المعتمد، ومع ذلك فقد ظهر ومنذ أمد بعيد فكر راديكالي يرفض فكرة النظام الرأسمالي والملكية الخاصة، ويدعوا إلى إقامة نوع من الملكية العامة وإلى إقامة نظام اشتراكي أو شيوعي، وقد تبلور هذا الفكر وتأكدت معالمه مع دعوة كارل ماركس (Karl Marx) ومعه فريدريش إنجلز (Friedrich Engels) إلى النظام الشيوعي بإصدار الإعلان الشيوعي في عام 1848، ثم في كتابات ماركس اللاحقة، وخاصة مؤلفه "رأس المال" وقامت الحركة الشيوعية الماركسية في عدد من الدول الأوروبية

[1] ـ زكي رمزي: الأزمة الاقتصادية الراهنة، كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع، الكويت 1985، ص 75.

الغربية داعية إلى إقامة نظام جديد على أنقاض النظام الرأسمالي القائم وهكذا بدأت الدعوة إلى نظام اقتصادي جديد على أساس دعوة من المنظرين الاشتراكيين[1].

وظلت هذه الدعوة حركة سياسية ـ ضمن حركات سياسية متنوعة ـ لتغير العالم قبل قيام الحرب العالمية الأولى، ولم تتجاوز الدعوة استغلال الحرب لأحداث ثورة 1905 في روسيا التي أعقبت هزيمتها في الحرب الروسية اليابانية في 1904، غير أن الدعوة واصلت بعد ذلك العمل على تقويض أركان النظام القيصري وقبل نهاية الحرب العالمية الأولى ومع اندحار جيوش القيصر أمام ألمانيا 1917 استولى الحزب الشيوعي على الحكم بعد ثورته البلشفية، ووضع موضع التنفيذ أول نظام اقتصادي اشتراكي حديث استند على أفكار ماركس، وواجهت روسيا الشيوعية معارضة الدول الأوربية الغربية فيما عرف بحروب التدخل في العشرينات من هذا القرن، ولكنها استطاعت أن تفرض سلطتها وان تقضي على العناصر المناوئة للتدخل الأجنبي، وظلت مع ذلك العداوة بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، فالاشتراكية خاصة والماركسية ليستا مجرد دعوة لتغيير النظام الاقتصادي والسياسي في الدولة: بل إنهما حركتين تبشيريتين لتحرير العالم من مظالم الرأسمالية، ومن هنا نشب العداء بين النظامين وجاءت الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية بعدد من المشاكل الداخلية لكل من النظامين مما فرض على كليهما الانكفاء على الذات لمواجهة هذه المشاكل الداخلية[2].

فالدول الصناعية الغربية لم تلبث أن واجهت الأزمة الاقتصادية العالمية منذ 1929، ثم خطر النازية الألمانية واتجهت روسيا ـ الاتحاد السوفيتي فيما بعد ـ إلى تعزيز وجودها الداخلي ضد أعدائها من الطبقات الاجتماعية القديمة وفرض نظام المزارع الجماعية، ثم تنفيذ الخطط الخمسية للتصنيع بدءا من 1929 وبذلك واجه كل من النظامين مشاكل داخلية شغلته عن منافسة النظام الآخر، وهكذا ظل الصراع بين النظامين قائما، وجاءت الحرب العالمية الثانية واضطرت كل من الدول الغربية من ناحية والاتحاد السوفيتي من ناحية

---

[1] ـ زكي رمزي: نفس المرجع السابق، ص 76، 77.

[2] ـ نفس المرجع، ص 78.

أخرى، إلى نوع من تحالف الأعداء ضد العدو المشترك، ألمانيا النازية وشركائها إيطاليا واليابان، وخلال الحرب استفادة الاتحاد السوفيتي من المعونات الاقتصادية الأمريكية في ظل ما عرف بقانون الإمارة والتأجير، وبمقتضاه حصل الاتحاد السوفيتي إلى جانب الأسلحة والعتاد على العديد من السلع الرأسمالية اللازمة للصناعة، فضلا عن بعض أشكال التكنولوجيا المتطورة[1].

وفي الوقت نفسه ساعدت ظروف الحرب على اتساع نفوذ الحركات الشيوعية في معظم الدول الأوربية، فقامت المقاومة في عدد من الدول التي خضعت للاحتلال النازي ولعبت الحركات الشيوعية دورا بارزا فيها، واكتسبت بالتالي شعبية ومشروعية كبيرة، وكانت الدعاية والترويج للحركة الشيوعية الدولية بالغة النشاط في هذه الفترة، ولم تجد مقاومة تذكر من الحكومات الغربية الحليفة معها في الحرب.

وهكذا انتهت الحرب العالمية، وقد اكتسب الاتحاد السوفيتي مركزا متميزا في السياسة الدولية سمح له بأن يحتل مكانا بين القوى العظمى فشارك ستالين، على قدم المساواة، مع فرانكلين روزفلت (Freanklin Rooselts)، (وهاري ترومان) (Harry truman) وتشرشل (اوكلمنت أتلي) (Clement Attelle) في مؤتمرات يالتا (Yalta) وبوتسدام (Potsdam)، وخصص للاتحاد السوفيتي مقعدا دائم في مجلس الأمن في إطار الأمم المتحدة، وعلى الرغم من أن التضحيات المادية والبشرية التي لحقت بالاتحاد السوفيتي خلال الحرب كانت بالغة الضخامة مقارنة مع ما لحق بالدول الغربية المتحالفة، فقد خرج الاتحاد السوفيتي من هذه الحرب في وضع متميز باعتباره قوة عظمى أو في طريقه ليصبح كذلك، وبالمنطق نفسه يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية قد خرجت هي الأخرى بأقل الأضرار من هذه الحرب العالمية[2].

---

[1] - عبد الخالق جودة: الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ، القاهرة 1985، ص 126.

[2] ـ نفس المرجع، ص 127.

فالنظام الاقتصادي العالمي القائم على حرية التجارة وسيطرة الإمبراطورية البريطانية كان قد أنهك بعد الحرب العالمية الأولى، وجاءت الحرب العالمية الثانية لتجهز عليه كليا، وتحولت بريطانيا وكذا فرنسا إلى قوة اقتصادية من الدرجة الثانية في نهاية الحرب العالمية الثانية، واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية المكان الأولى اقتصاديا وازدادت قوة وفعالية مع الحرب العالمية الثانية، ودون خسائر تذكر، باستثناء الخسائر البشرية للجنود الأمريكيين في أوربا أو في اليابان. وهكذا جاءت هذه الحرب خاتمة لمرحلة تاريخية، انتهى معها النظام القديم القائم على الدولتين الصناعيتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا، وإحالتهما إلى دولتين من الدرجة الثانية، في حين قفز إلى المقدمة كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وتدعوا إلى "النظام الحر" من ناحية، والاتحاد السوفيتي، ويدعو إلى "الاشتراكية" من ناحية أخرى، ولعل من الطريف أن نذكر هنا انه قبل مائة عام من انتهاء الحرب العالمية وعلى وجه التحديد في عام 1835، كتب المفكر الفرنسي ألكسيس وتوكفيل (Alexis de tocqueville) في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" عبارة قد تبدو نبوءة حيث يقول: "يبدو للناظر اليوم أن هناك شعبين على الكرة الأرضية يتقدمان نحو هدف واحد، وهذان الشعبان هما الشعب الروسي والشعب الأمريكي، ـ مع بداياتهما المجهولة ـ، حيث كانت الأنظار منشغلة بأمور أخرى، إذ بهما يحتلان مقدمة الصفوف" وهما مع ذلك مختلفان، ـ وعلى رغم اختلافهما ـ مدعوان للقيام بدور حاسم في مستقبل العالم، حيث ينتظر أن يقسما العالم بين أيديهما[1].

وأيا كانت تفضيلات (توكفيل) المذهبية فقد كانت كلماته وقبل أن يسمع العالم بماركس، أشبه بالنبوءة حيث تنبأ بأنهما مدعوان لاقتسام العالم وبعد الحرب العالمية تحققت هذه النبوءة حيث انقسم العالم عمليا بين قطبين: أحدهما تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، والأخر تتزعمه روسيا التي أصبحت تعرف بالاتحاد السوفيتي[2].

---

[1] ـ عبد الخالق جودة: نفس المرجع السابق، ص 129.

[2] - Alexis de Tocqueville, De la Democratie en Amerique, Paris Garnier - Flammarion, 1981, Tom I, Washingon - D.C. 1981, pp. 450.

وخلال مراحل الحرب الأخيرة مع ألمانيا تقدم الجيش الأحمر مكتسحا معظم دول أوربا الشرقية، التي كانت قد سقطت أمام النظام النازي خلال الحرب، حتى وصل مع الحلفاء إلى برلين، وقسمت ألمانيا إلى شطرين، غربي وشرقي، أما بالنسبة لدول شرق أوروبا التي تحررت من الاحتلال النازي، فإن الحكومات الائتلافية التي شكلت فيها لم تلبث أن اصطفت إلى جانب الأحزاب الشيوعية، وهكذا انقسمت أوروبا إلى غربية وشرقية، وغربية قريبة من النفوذ الأمريكي، وشرقية خاضعة للأحزاب الشيوعية والاتحاد السوفيتي وحتى الدول الغربية التي لم تسقط للأحزاب الشيوعية، مثل فرنسا وإيطاليا واليونان، فإن النفوذ الشيوعي فيها كان كبيرا، ووصل الأمر إلى قيام ما يشبه الحرب الأهلية في اليونان بين حركة شيوعية مدعومة من الاتحاد السوفيتي والحكومة الشرعية المدعومة من الغرب، وكانت هذه المواجهة هي اللحظة التي تخلت فيها بريطانيا رسميا للولايات المتحدة عن الدفاع عما سمي "بالعالم الحر" فأخذت الولايات المتحدة زمام المبادرة، وتدخلت بأشكال مختلفة حتى أمكن استئصال الخطر الشيوعي في اليونان وفي الوقت نفسه ظهرت العديد من الآراء التي تنبه إلى الخطر الشيوعي سواء من السياسيين مثل تشرشل أو من المفكرين مثل برتراند راسل (Bertrand Russel) [1].

فتشرشل كان قد دعا إلى التحالف مع "الشيطان" لمقاومة النازية، رأى بعد سقوط النازية أنه آن الأوان لمواجهة الشيطان، وذهب الفيلسوف برتراند راسل إلى ضرورة استمرار الحرب بعد إلغاء القنابل الذرية على اليابان، واستخدامها ضد الاتحاد السوفيتي، وفي الولايات المتحدة الأمريكية كتب جورج كينان مقالا مهما في مجلة (Foreign affairs) تحت اسم MR.X يدعو إلى "احتواء" (contrainement) الاتحاد السوفيتي، وتحدث عن ضرورة حصار الاتحاد السوفيتي وكتلته الاشتراكية وراء ستار حديدي (Iron curtain)[2].

---

[1] ـ توني سميث: حلف مع الشيطان لسيادة العالم وخيانة الوعد الأمريكي، ترجمة هشام عبد الله: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص 65.

[2] ـ نفس المرجع، ص 62.

وقبل نهاية الحرب، وعندما ظهرت بوادر النصر للحلفاء، بدأ كل من الطرفين الغرب بقيادة أمريكا والشرق بقيادة روسيا، الإعداد لما بعد الحرب، وساعدت بعض الأحداث في المواجهة بين الطرفين، ـ خاصة رحيل الرئيس الأمريكي روزفلت ـ حيث كان روزفلت أبدى حسن النية في ستالين وسجل له تقديرا خاصا فضلا عن أنه كان يحمل شكوكا خاصة إزاء حلفائه خاصة بريطانيا وأطماعها الاستعمارية، وعلى العكس فقد كان تشرشل قليل الثقة في روسيا، وقبل على مضض التحالف معها ضد ألمانيا النازية، باعتباره تحالفا مع "الشيطان".[1]

ومن هنا فقد كانت السياسة الأمريكية إبان عهد روزفلت أكثر تهاونا مع الاتحاد السوفيتي، وعند وفاته وتولي ترومان رئاسة الولايات المتحدة تغيرت الموازين وزادت الشكوك ضد الاتحاد السوفيتي، وكان روزفلت قد قبل بنوع من التوسع في نفوذ الاتحاد السوفيتي في شرق ووسط أوربا وفي إيران وفي ولاية ترومان ازداد تأثير تشرشل في السياسة الخارجية الأمريكية، وتعمقت المخاوف من المطامع الروسية[2].

ووافق ترومان على إلقاء القنابل الذرية على اليابان والإسراع بإنهاء الحرب معها، وكان إلقاء هذه القنابل على اليابان رسالة إلى روسيا أكثر مما هو ضربة موجهة إلى اليابان، فقد كانت هزيمة اليابان واستسلامها أمرا محتوما ولكن ترومان ومستشاروه قدروا أنه من غير المفيد تكرار تجربة الدخول إلى ألمانيا، مع ما ترتب عليه من اقتسامها واحتلالها وزيادة أطماع الاتحاد السوفيتي في أوربا الشرقية. ومن هنا كانت الفكرة الغالبة هي أن إلغاء القنابل الذرية على اليابان سوف يؤدي إلى إخراج اليابان من الحرب بالقوة الأمريكية دون مشاركة من الروس، وبالتالي إلى إسقاط حقوقها في المطالبة بنصيب في الشرق الأقصى، ولم تكن الأذهان مهيأة آنذاك لقبول فكرة سقوط الصين في يد الشيوعية وبالتالي دخول المعسكر الاشتراكي إلى الشرق الأقصى من بوابة مختلفة كذلك كان رأيهم في ذلك الوقت أن الإعلان

---

[1] ـ نفس المرجع السابق، ص 62.

[2] ـ يوسف العاصي الطويل: أمريكا تاريخ من الغزو والإرهاب، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 2014، ص 153.

عن هذا السلاح النووي واحتكار الأمريكيين له واستخدامهم له، سوف يكون له تأثير على الاتحاد السوفيتي، الذي عليه أن يتعامل مع ميزان القوى الجديد[1].

وهكذا سقطت اليابان أمام النفوذ الأمريكي دون مشاركة من الاتحاد السوفيتي، وقد فهم ستالين الرسالة وركز جهوده على امتلاك السلاح النووي هو الآخر، حتى يؤمن لنفسه التوازن مع القوة الأمريكية، الأمر الذي تحقق مع بداية الخمسينات وفي الوقت نفسه فقد كانت مساعداته لثورة ماوتسي تونج (Maoste- Tung) في الصين أعمق وأخطر مما تصور الأمريكيون والغرب بصفة عامة، وعندما سقطت الصين لماوتسي تونج في 1949، وقامت الصين الشعبية على أنقاض الصين العظيمة، ثأرت روسيا لنفسها عن ضياع أطماعها في اليابان، وحققت اكبر نجاح للاشتراكية حيث اعتنقت هذه العقيدة الجديدة أكثر دول العالم ازدحاما بالسكان، وواجهت السياسة الأمريكية بالتالي أكبر خسارة لها بعد الحرب العالمية وإن لم يحل ذلك دون أن تصبح الصين في وقت لاحق تهديد للاتحاد السوفيتي[2].

وكانت المواجهة الأولى بين الكتلتين حول ألمانيا وأزمة برلين ولم تلبث أن قامة مواجهة أخرى في الشرق عندما توغلت قوات كوريا الشمالية في أراضي كوريا الجنوبية، وقامت أول مواجهة عسكرية محدودة بين الغرب والشرق فيما عرف بالحرب الكورية 1950 وقامت حركات التحرير في فيتنام، ومعظم بلدان الهند الصينية ضد المستعمر الفرنسي التي ما لبث أن أنجر إليها الأمريكيون[3].

وفي الوقت الذي ارتفعت فيه الأصوات في الغرب للتحذير من مخاطر الشيوعية فإن الاتحاد السوفيتي، كان قد اتسع نفوذه المباشر لمعظم دول أوروبا الشرقية، وغير المباشر عبر الصين إلى آسيا وجد أن الدعوة إلى "الاحتواء" و"الستار الحديدي" ظرف مناسب لتعزيز وجوده في هذه الأراضي الجديدة، وتدعيم الأساس الاقتصادي ببناء قاعدة صناعية اشتراكية تمكنه من مواجهة الاقتصاد الغربي، وبذلك فإن "الاحتواء" و"الستار الحديدي" لم

---

[1] ـ نفس المرجع السابق، ص 153.

[2] ـ محمد عبد الشفيع: النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقالية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، القاهرة 1995، ص 75.

[3] - نفس المرجع، ص76.

يكن مجرد سلاح أشهرته الدول الغربية في وجه الاتحاد السوفيتي وكتلته الاشتراكية، بقدر ما كان وسيلة في يد النظام الاشتراكي الجديد لتدعيم الاقتصاد الوطني وإنشاء الصناعات الثقيلة، وتحقيق تراكم رأس المال بما يسمح باللحاق بالاقتصاد الغربي بعيدا عن إغراءات أنماط الاستهلاك الترفي وتشتيت الجهود مع دعاوى التعددية السياسية[1].

وهكذا جاءت المواجهة الإيديولوجية بين الرأسمالية والاشتراكية استجابة لاعتبارات متناقضة في كل من المعسكرين ولكنها مطلوبة لكل منهما على السواء، كل لأسبابه الخاصة ووجد الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الاشتراكية في هذه المواجهة الجديدة استمرار للحرب الاقتصادية، وهي حرب ضد التخلف وراء أسوار من الحماية، وبدأت تستقر فكرة أن تحقيق التقدم الاقتصادي هو نوع من اقتصاد الحرب.

وبقيام الحرب البادرة وانقسام العالم إلى كتلتين: غربية رأسمالية وشرقية اشتراكية، عرف العالم واحد من أهم العوامل المؤثرة في التطورات الاقتصادية العالمية الخلاقة، وقد انعكس ذلك على عديد من القضايا المطروحة، كذلك كان هذا الاستقطاب العالمي بين المعسكرين أحد العوالم التي ساعدت على قيام حركات التحرر السياسية، واستقلال العديد من المستعمرات القديمة وطرح قضايا التنمية الاقتصادية[2].

---

[1] - Foreign Affairs, The Sources of Soviet Conduct, 1947, ويذهب كينان في مقال له بعد أربعين سنة، إلى أن المقال السابق قد أعد كمذكرة لوزير الدفاع آنذاك، " فورستال " ولم يكن الإتحاد السوفييتي يمثل حينذاك خطرا عسكريا حقيقيا على الولايات المتحدة الأمريكية George K.Kennan, "Containment, then and now, Foreign Affairs, Spring،

[2] ـ محمد عبد الشفيع: مرجع سبق ذكره، ص77.

المبحث الثاني: الانقسام بين الشمال والجنوب وظهور قضية التنمية الاقتصادية:

إن الانقسام بين الأفراد والجماعات إلى فقراء وأغنياء قديم قدم العالم ففي كل عصر وفي كل مكان وجد فقراء لا يملكون، وعادة لا يعرفون، إلى جانب أغنياء يملكون، بعضهم يعرف أيضا، فيعاش الفقر والثراء، والتقدم والتخلف، والجهل والمعرفة هو تاريخ الإنسانية، ولم يكن ذلك نقمة أو عذابا دائما، بل كثيرا ما كانت حافزا للتغيير، وأحيانا للتقدم، كما كان في أحوال أخرى سببا للحروب والدمار، وهكذا تاريخ الإنسانية بحلوه ومره[1].

سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين يتناول (**الأول منهما**): **الانقسام بين الشمال والجنوب**، ويتحدث (**الثاني**) عن: **أهم القضايا الاقتصادية المثارة**.

[1] ـ بول ستريتن: عناصر إستراتيجية للتنمية في المستقبل، أهمية التنمية البشرية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد ديسمبر 1999، ص 31.

المطلب الأول: الانقسام بين الشمال والجنوب:

لقد تميز العصر الحديث بخصائص جديدة لم تكن معروفة في الماضي، أو لم تكن معروفة بهذه الدرجة، فمن ناحية كان انقسام المجتمع إلى فقراء وأغنياء، وكما هي الحال في المجتمعات الحديثة، هو انقسام داخل المجتمع نفسه، وحيث تسود إلى حد بعيد ثقافة واحدة ومستوى حضاري وتكنولوجي واحد، يتقاربان مع وجود امتيازات لبعض الفئات لأسباب اجتماعية كالوراثة، أو اقتصادية كالتعليم والمهارات الفنية، وأحيانا سياسية كتميز طبقة أو فئة بالحكم، وإذا كانت المجتمعات تنقسم دائما من الداخل إلى فئات أكثر حظا وفئات أخرى أقل حظا في المزايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فقد عرف التاريخ كذلك وجود مجمعات أكثر ثراء وقوة إلى جانب مجتمعات أخرى اقل ثراء واضعف شكيمة، ومع ذلك فإن هذا التمايز كان بين مجتمعات تكاد تكون منفصلة، الواحد منها عن الأخرى، حيث يعتمد كل منها- إلى حد بعيد- على الاكتفاء الذاتي، كذلك كثيرا ما كان هذا التمايز في الثراء والقوة بين المجتمعات نسبيا وليس قاطعا، فهي كلها أو معظمها، كانت تتشابه في مستوى المعيشة، وفي أدوات الإنتاج، وكانت الحروب بينها سجالا، وقد ينتصر بعضها مرة أو مرات ليهزم بعد ذلك، وهكذا دواليك، فالاختلاف بين المجتمعات والتمايز من حيث القوة والثراء كان محدودا من ناحية، وكانت هذه المجتمعات محدودة الاتصال فيما بينها من ناحية أخرى، وكانت الفوارق بين المجتمعات محدودة كذلك، وكانت متقاربة في مستوى المعيشة وأدوات الإنتاج[1].

وجاء العصر الحديث، فإذا بالفروق بين الأغنياء والفقراء بالغة الخطورة، حيث يمكن القول أنها تكاد تكون فروقا في الطبيعة وليس في الدرجة من حيث مستوى المعيشة ومستوى الفن الإنتاجي السائد وطبيعة العلاقات الاجتماعية الحالية، وقد ظهر التمايز والاختلاف بين الدول والمجتمعات في الظهور بشكل واضح منذ الثورة الصناعية، وازداد الوعي بهذه الفروق مع نهاية الحرب العالمية الثانية.

---

[1] ـ محمد السيد السعيد، أحمد إبراهيم: الفوضى و الاستقرار في النظام الدولي، القاهرة، 1996، ص 95.

و في دراسة صادرة عن البنك الدولي، أشار الكاتب إلى زيادة الفروق بين مستويات الدخل في الدول، بالمقارنة مع القرن الماضي، ففي عام 1870 كانت نسبة الدخل الفردي في الدول الغنية إلى 8.7، في حين بلغت في العام 1960 ما يعادل 38.1، ثم 51.6 في العام 1985. كذلك فمن بين 98 دولة نامية تتوفر عنها بيانات، كان متوسط الدخل الفردي في 40 دولة منها يعادل 20 في المائة من متوسط الدخل الفردي في الدول الصناعية الكبرى (مجموعة السبعة) في العام 1960، وانخفض هذا العدد في العام 1990 إلى 29 دولة فقط، وبالمثل فقد كانت 14 دولة نامية تتمتع بدخل فردي يمثل 40 في المائة من الدول الصناعية العام 1960، وانخفض هذا العدد إلى 14 دولة في العام 1990[1].

وقد عرف العصر الحديث اندماج وتزايد في العلاقات الاقتصادية بين المجتمعات المختلفة من ناحية، مع تزايد في التمايز وفي الفروق بين مستويات المعيشة بين مجموعة من الدول الغنية ومجموعة أخرى من الدول الفقيرة من ناحية ثانية، وما تزال الفجوة أو الهوة بين أولئك وهؤلاء في تزايد مستمر. وليس الأمر مقتصرا على التمايز بين هاتين المجموعتين من الدول، بل إن الأكثر أهمية هو زيادة الوعي بهذه الفروق، وإذا كانت بداية التمايز بين مستويات المعيشة تظهر بشكل واضح بين مختلف الجماعات من أيام الثورة الصناعية التي عرفها العالم منذ منتصف القرن الثامن عشر، فإن هذه الثورة لم تصل إلى مدها بعد، حيث ما زالت بعض الدول والمجتمعات في مراحلها الأولى من هذه الثورة الصناعية، وفي الوقت نفسه الذي لا تزال فيه، بعض شعوب (العالم الثالث) تغالب حتى تدخل المجتمع الصناعي، فإن العديد من الدول الصناعية وقد دخلت بالفعل مراحل متقدمة من هذه الثورة الصناعية خاصة ما عرف بثورة المعلومات والاتصال أو الموجة الثالثة، مما زاد الهوة بين المجموعتين[2].

---

[1] ـ محمد السيد السعيد، أحمد إبراهيم: نفس المرجع السابق، ص 96.

[2] - رسلان خضور: المؤسسات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، الناشر، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2009، ص 16.

و يهمنا أن نشير إلى انه مع نهاية الحرب العالمية الثانية برزت على السطح قضية الانقسام بين الدول المتقدمة والدول النامية، أو المتخلفة، وذلك بسبب تداعيات العلاقات الدولية عند نهاية الحرب، وكانت معظم المناطق المتخلفة قد خضعت للاستعمار منذ القرن التاسع عشر أو قبله، وأدخلت بالتالي في دائرة الاقتصاد العالمي بوصفها مصدرا للمواد الأولية والعمل الرخيص من ناحية، وسوقا للتصريف من ناحية أخرى، دون أن يتغير هيكلها الاقتصادي والاجتماعي، حيث ظلت مجتمعات ما قبل عصر الصناعة فهي مجتمعات تنتمي لمرحلة ما قبل الصناعة في هياكلها الإنتاجية ونظمها الاجتماعية، ولكنها من خلال الاقتصاد والتجارة العالمية أدمجت في الاقتصاد العالمي في تبعية كاملة أو شبه كاملة، وجاءت الحرب العالمية فساعدت على إبراز هذه التناقضات فقد شارك العديد من أبناء هذه المجتمعات في جيوش الدول المتقدمة، وبذلك ازداد الاتصال بينهم وبين شعوب الدول الاستعمارية، وأدركوا الفروق في مستويات المعيشة التي تنعم بها شعوب الدول المتقدمة، وتطلعوا كذلك إلى هذه المستويات العالية، كذلك ساعدت الحرب على إذكاء روح المطالبة بالمساواة والاستقلال كجزء من حرب الدعايات والحرب النفسية بين الأطراف المتحاربة[1].

وبالمثل فإنه لابد من الإشارة إلى أن الرأي العام العالمي قد خلق تيارا فكريا وثقافيا في العدد من الأوساط الفكرية والسياسية يدعو فيها إلى الحرية والمساواة وحق الشعوب في الاستقلال، كذلك لا يخفى أن الحرب العالمية الثانية قد وجهت ضربة قاسمة للدول الاستعمارية القديمة أفقدتها الكثير من نفوذها السياسي وقدراتها الاقتصادية والعسكرية فبريطانيا خرجت من الحرب مدينة، وقد فقدت معظم استثماراتها الخارجية، أما فرنسا فقد أنهكتها الحرب وخرجت منها ضعيفة اقتصاديا، وأما ألمانيا وإيطاليا فقد خرجتا من الحرب مهزومتين[2].

و جاء ميثاق الأمم المتحدة مؤكدا المبادئ نفسها ولم تكن الولايات المتحدة تمانع أبدا- بل لعلها كانت تشجع - القضاء على النظام الاقتصادي القديم القائم على سيطرة الدولتين

---

[1] - رسلان خضور: نفس المرجع، ص 17.

[2] - عبد الله إسماعيل صبري: الكوكبة الرأسمالية العالمية، مجلة المستقبل العربي، عدد، 22، 1998، ص 3.

الاستعماريتين التقليدين، بريطانيا وفرنسا، تمهيدا لنظام جديد تتولى فيه مركزا القيادة، وعلى الطرف الآخر، كان الاتحاد السوفيتي، وهو الطرف المنتصر الآخر في هذه الحرب يدعوا إلى القضاء على الاستعمار وتحرير المستعمرات سياسيا واقتصاديا من الخضوع للدول الرأسمالية الاستعمارية وهكذا لم يلبث الصراع العقائدي بين الغرب والشرق إن وجد تربة صالحة له في الدول الفقيرة، لتشجيعها على المطالبة بالاستقلال عن الدول الاستعمارية والانفصال عنها، وأصبحت مقاومة الاستعمار أحد شعارات ما بعد الحرب وهكذا تكاتفت عوامل متعددة لزيادة الوعي بخطورة التبعية السياسية والاقتصادية والمطالبة بالاستقلال، كما توافرت ظروف مناسبة للدعوة إلى استقلال المستعمرات.

فاستقلت الهند وباكستان في 1947 بعد أن كانت شبه القارة الهندية درة التاج البريطاني وسرعان ما توالت الحركات التحريرية في الهند الصينية، ثم تحررت معظم الدول الإفريقية في موجة هائلة من إعلانات الاستقلال مذ نهاية الخمسينات وبداية الستينات وتضخمت الجماعة الدولية بانضمام هذه الدول حديثة الاستقلال إلى زمرة المجتمع الدولي، وتوسعت العضوية في الأمم المتحدة من 51 دولة عند توقيع الميثاق في 1945 إلى أكثر من 185 دولة في نهاية التسعينات اغلبها دول حديثة الاستقلال[1].

وبتحقيق الاستقلال السياسي لهذه الدول، سرعان ما اكتشفت أن الاستقلال السياسي يظل هشا وغير فعال ما لم يصاحبه استقلال اقتصادي، ومن هنا طرحت قضية التنمية الاقتصادية نفسها على المجتمع الدولي، وأصبحت أحد هموم الاقتصاد العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تأثرت معالجة قضية التنمية الاقتصادية بالأوضاع السائدة لاسيما بالصراع الإيديولوجي السائد بين الغرب والشرق، وأصبحت بالتالي جزءا من لعبة التوازن الدولي.

فتأثرت سياسات التنمية الاقتصادية بالانتماءات السياسية للدول النامية، فبعض الدول مالت إلى نماذج اقرب إلى النظام الاشتراكية في الاعتماد على التدخل المكثف للدولة في أنواع من التخطيط المركزي، في حين أن البعض الآخر ظل أقرب إلى أشكال من الحرية

---

[1]- عبد الله إسماعيل صبري: نفس المرجع السابق، ص4.

الاقتصادية والاعتماد على السوق. وفي الوقت نفسه زاد تدفق المعونات الصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب، فالاتحاد السوفيتي والصين يقدمان المعونات للدول الأقرب إليهما، أو الأكثر مناوأة للغرب، والولايات المتحدة، والدول الغربية من ناحيتها تقدم المعونات، باسم التنمية، لاحتواء التغلغل الشيوعي. وبشكل عام، كان التأثير السياسي للاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية أكثر وضوحا في معظم الدول النامية، التي باشرة في حركة للتحرير والمقاومة ضد النظام الغربي الاستعماري[1].

[1]- ن عبد الله إسماعيل صبري: فس المرجع السابق، ص5.

المطلب الثاني: أهم القضايا الاقتصادية المثارة:

ونبدأ بالإشارة إلى أن قضية النمو الاقتصادي (Grouth) احتلت مكانا مهما في النظرية الاقتصادية وشغلت السياسيين والرأي العام وقد ارتبط ذلك بدور الدولة ومسؤوليتها في الميدان الاقتصادي، فقد ظلت مسؤولية الدولة الاقتصادية خلال القرن التاسع عشر مقصورة على توفير الشروط المناسبة لأداء السوق لدورها، سواء بالعمل على تحقيق الاستقرار والأمن وتوفير شروط السلامة المالية والنقدية في حماية قيمة النقد في الداخل والخارج، وتوازن الموازنة العامة وتوفر الشروط القانونية المناسبة لعمل السوق وتقديم الخدمات الأساسية للمجتمع ومنذ الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينيات من القرن العشرين أصبحت قضية توفير مستوى معقول من التشغيل ومحاربة البطالة إحدى المسؤوليات الجديدة للحكومة، وتأثرت معظم الحكومات بأفكار "كينز Keynes" المتمثلة في ضرورة حماية مستوى النشاط الاقتصادي ومحاربة البطالة... ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور مشكلة إعادة التعمير أدركت الحكومات مسؤوليتها في توفير الاستثمارات المناسبة لإعادة إحياء النشاط الاقتصادي وبذلك لم تعد الحكومات مسؤولة فقط عن محاربة البطالة، بل وجب عليها توفير الشروط اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي ومحاربة المشكلة العكسية للبطالة وهي التضخم، فقد ورثت الحكومات بعد الحرب مشكلة ارتفاع الأسعار والتضخم، ولذلك فقد جاءت الأفكار اللاحقة ليكنز لمناقشة نماذج النمو ولعل أهمها وأشهرها ما عرف بنموذج دومر/هارود (Domar/ Hardo)[1].

كذلك غلب على التفكير الاقتصادي، - وخاصة في الدول الصناعية - الأخذ بنموذج الاقتصاد المفتوح وإزالة القيود على حركات السلع والأموال، وذلك أن تجربة فترة ما بين الحربين، وما أدت إليه من قيود ورقابة، كانت ما تزال ماثله في الأذهان، ومن هنا جاءت الدعوة إلى إنعاش الاقتصاد العالمي في جو من حرية التجارة متعددة الأطراف، ومع إعادة

---

[1] - عبد الناصر نزال ألعبادي: منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 56.

إزالة القيود على الصرف الأجنبي وإباحة حرية تحويل العملات، وقد رافق ذلك العمل على زيادة التعاون الدولي والتنسيق في السياسات وكانت انجح التجارب في أوربا، حيث نجحت في استعادة أوضاعها الاقتصادية في وقت قصير نسبيا، ومرتبطة كذالك بترتيبات إقليمية للتعاون سواء فيما بين الدول المنضمة إلى السوق الأوربية المشتركة، أو دول منطقة التجارة الحرة في أوربا، وإذا كان الحديث هنا عن التعاون الدولي غالبا ما ينصرف إلى تحرير التجارة الدولية، فقد بدأت حركات الأموال تزداد أهمية، بحيث لم يكد يمر ربع قرن على نهاية الحرب العالمية الثانية حتى كانت التدفقات المالية والنقدية فيما بين الدول أكثر أهمية من تحركات السلع والخدمات وهكذا فقد كانت التعاون الاقتصادي الدولي هو إحدى أهم القضايا المطروحة على الساحة في فترة ما بعد الحرب، وسواء تعلق الأمر بتحرير العلاقات الاقتصادية على المستوى العالمي، أو بإجراءات ترتيبات لتعاون أو تنسيق إقليمي أوثق فيما بين المجموعات المتقاربة وإلى جانب التعاون الاقتصادي الذي تحقق في أوربا الغربية، فقد حاولت الدول الاشتراكية مجاراة ذلك بأنواع أخرى للتعاون الاقتصادي فيما بين الدول الاشتراكية فيما عرف بالكوميكون[1].

وإذا كانت قضايا النمو والاستقرار الاقتصادي، من ناحية، وتحرير العلاقات الاقتصادية وإقامة التجمعات الاقتصادية الإقليمية، من ناحية أخرى قد شغلت الاقتصاديين والمسؤولين، فقد ترتب على المواجهة بين الشرق والغرب الاهتمام بقضايا الإدارة الاقتصادية بين نظم التخطيط المركزي من ناحية، ونظم السوق من ناحية أخرى، وظهرت في الوقت نفسه أشكال وسيطة من التخطيط التأشيري الذي يجمع بن نوع من السياسة الاقتصادية الإجمالية لتحقيق أهداف اقتصادية عامة وبين الاحتفاظ بجوهر نظام السوق[2].

وعلى الناحية الأخرى فقد فرضت قضية التنمية الاقتصادية نفسها كإحدى القضايا الرئيسية المطروحة على الساحة. واحتلت دول العالم الثالث أهمية سياسية كبيرة إبان فترة

---

[1] ـ نفس المرجع السابق، 57.

[2]- واضع هذا النظام هو الاقتصادي الأمريكي ، الروسي الأصل، ليونتيف،: W. Leontief, The Structure of the American Economy, 1919,1939, 2nd.edition, New York, 1951.

الصراع الأيديولوجي والحرب الباردة، وزادت أهمية المساعدات للتنمية ومثلت جزءا من السياسة الخارجية للكتلتين المتصارعتين ومع ارتفاع قضية التنمية في سلم أولويات السياسة الخارجية خصصت الأمم المتحدة عقد الستينات كعقد للتنمية، وبدا الحديث في السبعينات عن النظام الاقتصادي الجديد وإعطاء دور أكبر للدول النامية، وعلى رغم تعدد المشاكل الاقتصادية التي ظهرت بعد الحرب- كما أشرنا- فقد كانت بداية السبعينات، عصرا مجيدا من الأداء الاقتصادي العالمي، سواء تعلق الأمر باستعادة أوروبا واليابان لعافيتهما الاقتصادية، أو باستمرار معدلات عالية للنمو الاقتصادي، أو بضبط التضخم ومحاربة البطالة في معظم الدول الصناعية، كما تحققت في الوقت نفسه عدد من الخطوات الأساسية لإرساء قواعد التعاون الإقليمي، وخاصة فيما بين الدول الأوروبية، ونجحت دول العالم الثالث ليس فقط في توفير استقلالها السياسي، بل حققت في كثير من الأحوال معدلات معقولة من النمو الاقتصادي، كذلك فإن الأداء الاقتصادي لدول المجموعة الاشتراكية كان معقولا، وازدادت قوة الاتحاد السوفيتي العسكرية ونفوذه السياسي، ولم يعرف العالم اختلالات شديدة في موازين المدفوعات[1].

ومع نهاية الستينات وبداية السبعينات، بدأت بوادر الضعف والاختلال تظهر على السطح في النظام الاقتصادي العالمي فتعددت أزمات نظام الصرف، وبدأت الولايات المتحدة في إعادة النظر في نظام الصرف القائم على الذهب والدولار، وتعددت أسعار الذهب اعتبارا من 1968، وتخلت الولايات المتحدة الأمريكية تماما عن نظام الذهب في 1971، وفي الوقت نفسه ظهرت آثار التضخم بعد حرب فيتنام، ثم لم تلبث أن ظهرت أزمات عدة كأزمة الغذاء، وأزمة النفط، وأزمة المديونية، وبدلا من أن يعاني الاقتصاد من أي من البطالة أو التضخم، اجتمعت الظاهرتان فيما عرف بالركود التضخمي (Stazflation)، ودخل العالم مرحلة من الأزمات خلال السبعينات والثمانينات، انتهت باختلال جوهري في العلاقات

[1]- أحمد دياب: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر،المصدر، السياسة الدولية، 1 يوليو 2000، ص 1.

الدولية عندما سقط النظام الاشتراكي، ولم يعد العالم يعرف سوى قوى عظمى وحيدة: الولايات المتحدة الأمريكية[1].

[1] - نفس المرجع، ص 2.

الفصل الثاني:

جذور تجليات النظام الاقتصادي الدولي المعاصر

إذا كان اصطلاح الاقتصاد الدولي يعبر عن أهمية العلاقات الاقتصادية بين الدول في مرحلة الرأسمالية التجارية، فإن التخصيص وتقسيم العمل الدولي ظهر إبان الثورة الصناعية والانتقال إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر، حيث تزايدت العلاقات الاقتصادية وظهرت الحاجة إلى تنظيم هذه العلاقات بين الدول، فظهر مفهوم النظام الدولي، وتشكل هذا النظام بعد الحرب العالمية الثانية، أي بعد مؤتمر برتون وودز سنة 1944، الذي عاد إلى إنشاء نظام شامل وفقا لنمط معين لتقسيم العمل الدولي والخضوع لبعض التنظيمات والمنظمات الدولية.

أما النظام العالمي فبدأت ملامحه تتبلور في السبعينات، لكن هذا النظام ينطوي دائما على مجموعة من المقومات والعوامل الدافعة التي تجعله يتجدد ويتغير من جديد ليطلق عليه اسم "النظام الاقتصادي العالمي الجديد" ليشير إلى التغييرات الجذرية والجوهرية التي تعيد ترتيب الأوضاع والعلاقات الاقتصادية في العالم بين الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية في كل مرحلة من مراحله المختلفة[1].

وسوف نحاول أن نقسم هذا الفصل إلى مبحثين: نتناول في (**الأول منهما**): **نشأة وتطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد،** على أن نخصص (**المبحث الثاني**): **للعولمة في ظل النظام العالمي الجديد.**

[1] ـ سمير النجار: الاقتصاد العالمي و البلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، القاهرة، 1991، ص 75.

المبحث الأول: نشأة وتطور النظام الاقتصادي الجديد:

كرس النظام الاقتصادي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية 1971 التفاوت الشديد بين الدول النامية والدول المتقدمة اقتصاديا، من خلال التحكم في التجارية الدولية وتنظيمها من خلال هيكل وطريقة إدارة المنظمات الاقتصادية والتجارية الدولية.

فأدت هذه الوضعية الناتجة عن هذا النظام إلى تفاقم أزمة التنمية بالبلدان النامية وإلى محدودية النمو بالبلدان المتقدمة، مما ساعد على التفكير والدعوة إلى إعادة ترتيب العلاقات الدولية لما يخدم مصالح كل الأطراف المكونة لهذا النظام الاقتصادي الدولي[1].

سيشتمل هذا المبحث على مطلبين يتناول (**الأول منهما**): **الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد،** ويتحدث (**الثاني**) عن: **اتجاهات التجارة الدولية في ظل تقسيم العمل الدولي الجديد،** بشكل مفصل.

[1]- سعيد النجار: النظام الاقتصادي على عتبة القرن 21، رسائل النداء الجديد، القاهرة 1996، ص 124.

المطلب الأول: الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد:

عرفت بداية السبعينات وبالضبط منذ عام 1973 مجهودات مكثفة من جميع أطراف المجتمع الدولي، لإعادة ترتيب العلاقات الاقتصادية فيما بينها، وتصحيح الاختلالات الناتجة عن النظام الاقتصادي السائد من قبل.

ولعل نتائج المرحلة الأولى الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى 1973 أبرزت الحاجة الشديدة إلى نظام اقتصادي دولي جديد، وخاصة تلك النتائج المتعلقة بمدى الظلم الواقع على الدول النامية، والتفاوت الذي كانت تتسع هوته بين الدول الرأسمالية والدول النامية، واكتشاف أن استمرار تلك الأوصاف ليس في صالح الدول المتقدمة نفسها، بل وأدركت عناصر مستنيرة في الغرب أن الرخاء لا يمكن أن يستمر وان السلام الدولي لا يمكن أن يستتب إذا لم تؤخذ تطلعات شعوب العالم الثالث في الاعتبار[1].

ومن ناحية أخرى تزايد إدراك ووعي الدول النامية بعد نجاح دول الأوبك في التحكم في أسعار وكميات البترول لتحقيق مصالحها منذ عام 1973، ليتبلور شيئا فشيئا الإحساس بان تعديل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة تعديلا جوهريا، يقتضي تعديلات جذرية في إستراتيجية التنمية، والسياسات الاقتصادية، بل والاجتماعية داخل الدول المعنية، ومؤدى ذلك هو أن البحث عن نظام اقتصادي دولي جديد يجب أن يتعمق ويمتد ليصبح بحثا عن نظام اقتصادي عالمي جديد[2].

وبالفعل دعت دول عدم الانحياز في مؤتمرها الرابع المنعقد في سبتمبر 1973 بالجزائر إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، يتيح ظروف أفضل للتقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع البشرية، ويعطي فرصا متساوية للنمو والتنمية لجميع أطرافه، ومنذ هذا التاريخ اهتمت الهيئات الدولية بهذا الموضوع، وخلال دورتها الخاصة لسنة 1974 المخصصة

---

[1] ـ إسماعيل صبري عبد الله: نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1977، ص 16.
[2] ـ نفس المرجع السابق ص 17.

لمناقشة موضوع قضايا التنمية والموارد الأولية، المنعقدة بناء على طلب من الجزائر، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارين تاريخيين ويتعلق الأول منهما بإعلان إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، والقرار الثاني يتعلق ببرنامج العمل لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد[1].

وقد جاء في الإعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ما يلي:

"الإعلان رسميا عن التصميم الموحد للعمل دون إبطاء، من اجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، قائم على العدالة، والمساواة والترابط، والمصلحة المشتركة والتعاون بين الدول بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية، ونظام يعالج التفاوت ويصحح مظاهر الظلم الحالية، ويجعل من الممكن تضيق الهوة المزدادة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويؤمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطردة.

والسلم والعدل للأجيال الحالية والمقبلة...." [2].

أما برنامج العمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، فقد تكون من عشر نقاط يجب أن يدور حولها الحوار وتبتدع لها الحلول وهي:

- مشكلات المواد الخام والمواد الأولية، وأثرها على التجارة والتنمية.

- نظام النقد الدولي وعلاقته بتمويل التنمية في الدول النامية.

- التصنيع ووسائل تشجيعه في الدول النامية.

- انتقال التكنولوجيا.

- إجراءات الضبط والرقابة على الشركات متعددة الجنسية.

---

[1]- نفس المرجع السابق ص 17.

[2]- جودة عبد الخالق: الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل الإسكاني، القاهرة، 1985، ص 245.

- ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية.

- تنمية التعاون بين الدول النامية.

- مساعدة الدول في ممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية.

- تقوية دور منظمات الأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي.

- برنامج خاص بالمعونات للدول التي تأثرت أكثر من غيرها من الأزمات الاقتصادية، ومنها الدول الأقل نموا والتي ليس لها منافذ بحرية[1].

وفي دورتها العادية التي انعقدت في فترة سبتمبر- ديسمبر 1974، أسفرت أعمال هذه الدورة عن إصدار قرار الجمعية الخاص بإقرار ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، بحيث يركز على فكرة التعاون الدولي، والتمسك بأهداف الأمم المتحدة، وضرورة التنمية. كما يحدد الهدف الرئيسي من الميثاق وهو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

ولاشك أن فكرة ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، تعكس الإحساس المتزايد بضرورة معاملة كل الدول معاملة المتساوين، وهم أمر كان يصعب التفكير فيه غداة الحرب العالمية الثانية، حينما كانت معظم الدول النامية مستعمرات للدول الرأسمالية المتقدمة.

وتتمثل أهم الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول طبقا لهذا الميثاق كالآتي:

- حق كل دولة في تنظيم الاستثمارات الأجنبية في بلادها.
- حق كل دولة في تأميم الممتلكات الأجنبية أو نقل ملكيتها بتعويض مناسب.
- حق كل دولة في المشاركة في التجارة الدولية طبقا للترتيبات التي تراها مناسبة.
- مسؤولية كل دولة عن تحقيق التقدم لشعبها، وحقها في اختيار أهداف ووسائل ذلك.
- حق الدول في المساواة التامة والفعلية في اتخاذ القرارات بخصوص المشاكل الاقتصادية الدولية.

---

[1]- نفس المرجع ص 246.

- حق كل دولة في الاستفادة من التقدم العلمي والحصول على التكنولوجيا.
- التزام كل الدول بالسعي لتحقيق نزع السلاح.
- حق الدول النامية في الحصول على معاملة تفضيلية في أسواق الدول المتقدمة[1].

ثم جاء مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب في ديسمبر 1975، ويعرف أيضا بمؤتمر الأغنياء والفقراء، الذي عقد بباريس حول قضايا الطاقة والمواد الأولية والتنمية والشؤون المالية والديون، ثم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة الذي عقد في نيروبي بكينيا في مايو 1976، وطرحت في جدول أعماله قضيتين متصلتين هما قضية المواد الأولية، وقضية المديونية الخارجية للدول النامية، وفيما يتعلق بقضية المواد الأولية تقدمت الدول النامية بمشروع برنامج متكامل لأسعار المواد الأولية، يتلخص في إنشاء صندوق خاص للمحافظة على أسعار 17 مادة خام، تمثل فيما بينها ثلاثة أرباع صادرات الدول النامية (فيما عدا البترول)، على أن يخصص له حوالي ثلاثة مليارات دولار، وقد انقسمت الدول الرأسمالية المتقدمة حيال هذا الموضوع، فعلى طرف النقيض وقفت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية واليابان تعارض التدخل في قوى السوق وتحديد الثمن، شاهرة بذلك الأسلحة الخاصة بتقسيم العمل الدولي ومبدأ حرية العالم الثالث، بينما تبنت فرنسا موقفا وسطا.

أما بالنسبة لقضية المديونية الخارجية، فقد اقترحت مجموعة السبع والسبعين، عقد مؤتمر دولي لهذا الغرض لتناقش فيه كل الجوانب المختلفة لهذا الموضوع، وتوضح قواعد عامة للتخفيف من عبئ المديونية على الدول النامية، وفي الجانب الآخر، رفضت الدول الرأسمالية المتقدمة هذا الاقتراح، وأصرت على التفاوض مع كل بلد مدين على حدة[2].

وإزاء هذه المواقف المتعنت من الدول المتقدمة، لم يتمكن مؤتمر"الانتوكاد" الرابع من الوصول إلى نتائج محددة فيما يتعلق بالجهود الدولية لمعالجة قضايا المواد الأولية والتنمية.

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد: النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 24.
[2]- جودة عبد الخالق: مرجع سابق، ص 254.

وبالرغم من فشل هذا المؤتمر في الوصول إلى نتائج محددة، إلا انه شهد أكثر من أي وقت مضى، توحد جبهة الدول النامية، ولم تنجح الجهود التي بذلتها الدول الرأسمالية المتقدمة سرا وعلانية في تمزيق وحدة هذه الدول، وهذا إنجاز حقيقي، فالصراع لتغيير النظام الاقتصادي الدولي الراهن- في احد أبعاده على الأقل- صراع بين طرف قوى وهو الدول النامية، وتكمن قوة الطرف الأول، في توحيد صفوفه، ويرجع ضعف الطرف الثاني - بصفة رئيسية - إلى عدم توحيد صفوفه، ومن هنا يمكن القول إن نجاح الدول النامية في توحيد صفوفها إزاء الطرف الأول، واتجاه القضايا المطروحة على الساحة الاقتصادية العالمية، شرط ضروري، وإن لم يكن كافيا لنجاح الجهود التي تبذل لتغيير النظام الاقتصادي الدولي[1].

ولعل من الملاحظ انه إذا كانت تلك المرحلة قد شهدت بداية قوية نحو تكوين اقتصاد دولي، يكون أكثر عدالة ويحقق السلام الدولي، فإن نهاية هذه المرحلة أبرزت نتائج معينة ومتغيرات جديدة، وقوى دافعة أخرى، يبدو أنها تعلن من جديد عن شكل "نظام اقتصادي عالمي جديد" قد يختلف عما نودي به في بداية هذه المرحلة، حيث أسفرت نتائج المرحلة 1974- 1990، عن تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية عام 1982 وتزايد قوة تأثير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واتفاقهما على ضرورة تنفيذ برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي في الكثير من الدول النامية، من خلال مبدأ المشروطية الدولية المتبادلة بين المنظمتين.

ومن ناحية أخرى فعند وصول "جورباتشوف" إلى حكم الاتحاد السوفيتي (سابقا) في 1985، وإعلانه عن البروسترويكا (إعادة البناء) والكلاسونست (الشفافية) طالب بإقامة نظام دولي جديد يقوم على أسس جديدة، بعيدا عن صراع الإيديولوجيات وبهدف الحفاظ على

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص 25.

الجنس البشري وسلامة البيئة، وتدعيم مجالات الحوار والتعاون الاقتصادي الدولي والاعتماد المتبادل بين الدول والمنظمات الدولية لبناء مجتمع دولي أفضل[1].

[1]- حسنين توفيق إبراهيم: النظام الدولي الجديد في الفكر العربي، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثالث والرابع، الكويت 1995 ص 50.

المطلب الثاني: اتجاهات التجارة الدولية في ظل تقسيم العمل الدولي الجديد:

شهد الاقتصاد العالمي منذ بداية السبعينات اتجاها نحو تكوين الكتل الاقتصادية، وإنشاء مناطق للتجارة الحرة والاتحادات الجمركية، وقد تسارع هذا الاتجاه في أعقاب الثمانينات مع إعلان برنامج إنشاء السوق الأوروبية الموحدة سنة 1992، وإنشاء سوق حرة للتجارة بأمريكا الشمالية 1989، ضمت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك أخيرا، وبذلك أصبحت الكتل التجارية الإقليمية تتقلد دور المحرك لتنمية التجارة الدولية، وتبين الإحصائيات أن حصة التجارة الخارجية لأهم التجمعات التجارية الإقليمية في قمة التجارة العالمية لعام 1989 بلغت 96%.

وهكذا أصبح الاتجاه الإقليمي المتزايد في التجارة الدولية يشكل وسيلة هامة للتصدي للأزمة التي يعيشها النظام التجاري الدولي، وسبب انهيار دعائم اتفاقية بروتن وودز (Bresson Woods) منذ بداية السبعينات[1].

ولقد رافقت ظاهرة الإقليمية في نمط التدفقات العالمية للتجارة ظاهرة تزايد وتيرة التقدم التقني وتنظيم الاقتصاد الدولي، لقد ساعدت هاتين الظاهرتين، (الثورة التكنولوجية والتنظيم الاقتصادي) على إمكانية التخصص الجزئي في الصرع الواحد، ونسجه لذلك أصبحت أجزاء منفردة من فروع الإنتاج هدفا للتخصيص بدل هذه الفروع بالكامل، وقد أتيح تحقيق هذه الإمكانية إلى حد كبير بفضل العامل الثاني أي التنظيم الدولي للاقتصاد، الذي عرف قفزة نوعية في تطور التعاون الإنتاجي الدولي، وتطورت بشكل لم يسبق لها مثيل الأشكال الجديدة للتبادل الدولي وقد أدت الاتجاهات المعاصرة في التخصص إلى إدماج وثيق للاقتصاديات الوطنية بصورة مباشرة في عملية الإنتاج وهكذا فقدت الدول المتطورة استقلاليتها، وأصبحت تعتمد أكثر على بعضها البعض وعلى بعض الدول النامية فوجد هذا الاندماج تعبيرا موضوعيا له في الزحف الكبير لعمليات التكامل الاقتصادي الإقليمية فارتفع

---

[1]- راؤول بريبش: نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية، ترجمة جرجيس حسن عبده: الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1996، ص 56.

مثلا نصيب السوق الأوربية المشتركة من الصادرات الرأسمالية العالمية خلال فترة 1950-1978 من 27% إلى 30% ويمثل التبادل بين بلدان هذه السوق حوالي 1/5 حجم التبادل التجاري العالي (ماعدا الدول الاشتراكية) [1].

و تعزز هذا الاتجاه أيضا بإتقان تنظيم التجارة الخارجية من الاحتكارات الدولية المنتشرة عبر أنحاء العالم والمرتبطة مع بعضها البعض والتي تشكل إمبراطورية اقتصادية حقيقية وحلت محل الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة.

ونتيجة هذه التغيرات فقد هيمنة الدول الرأسمالية الرئيسية واحتكارات أهم ميادين التجارة الدولية، وذلك بواسطة سيطرتها على ميادين الإنتاج التي أصبحت تخلق مزايا نسبية جديدة بفضل زيادة وتيرة التقدم التكنولوجي، بينما لم يبق أمام البلدان النامية إلا أن ترضى بإمكانيات مشكوك فيها للتنمية، من خلال النمو الكمي في صادرات المواد الخام، وهو المجال الذي لم يمسه التقدم العلمي التكنولوجي إلا نسبيا، باستثناء مجموعة صغيرة فقط من الدول النامية التي استطاعت أن تحتل مكانا في هذا التدويل للإنتاج، وحققت جزئيا نموا في تجارة السلع الصناعية، وهذه الدول هي: كوريا الجنوبية، هونكونغ، سنغافورة، المكسيك، الأرجنتين، ماليزيا[2].

فخلال السبعينات صدرت هذه الدول 70% من السلع المصنعة إلى الدول المتطورة لكن الجزء الأكبر من هذه الصادرات الصناعية لا ترتبط إلا قليلا بالثورة التكنولوجية ومن ثم فقدت مزاياها النسبية بالنسبة للبلدان المتقدمة، وتتشكل هذه الصادرات بصورة رئيسية من الألبسة الجاهزة والأقمشة والمنتجات الغذائية، ولم تشكل الأجهزة والمعدات إلا 1/4 من هذه الصادرات، حتى أن هذه المنتجات الأخيرة ما هي إلا تجميع للقطع التي تصنع في البلدان المتقدمة.

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 57.

[2]- عبد الحبيب القزويني: التقسيم الجغرافي الدولي في ظل الرأسمالية، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، القاهرة 1988، ص 25.

إن ظهور إنتاج مثل هذه السلع المصنعة في الدول النامية لا يرتبط بتصنيعها، بقدر ما يعكس إستراتيجية المصالح الأنانية للشركات المتعددة الجنسيات، التي تعمل على إنشاء هذه الصناعات في البلدان النامية للتمتع بالمزايا النسبية لليد العاملة الرخيصة التي فقدتها داخل بلادها بسبب ارتفاع الأجور، وبالموازاة ركزت الدول المتقدمة جهودها في الصناعات الأكثر استعمالا لرأس المال التكنولوجي، حيث تكون المكاسب عالية، وتخلت عن فروع الصناعات ذات المكاسب الضعيفة بتلوث البيئة[1].

و تحت تأثير هذه العوامل تجري عملية تعميق التقسيم الدولي للعمل التي أخذت شكل نقل الفروع الصناعية من البلدان المتقدمة نحو بعض البلدان النامية.

ومن خلال ما سبق يتضح أن الاقتصاد الدولي أصبح يخضع إلى اتجاهين أساسين ومتناقضين جزئيا، الشمولية Globalisation من جهة، والإقليمية régionalisation من جهة أخرى، فالأولى من اختصاص الشركات المتعددة الجنسيات FMN التي تريد العمل على المستوى الدولي والثانية تتكفل بها الدول الوطنية Etats nationaux[2].

ولقد أظهرت التحاليل الإحصائيات للهيئات الوطنية والدولية الطبيعة غير المتجانسة والقطبية التي ميزت الاقتصاد الدولي خلال السبعينات والثمانينات، وتظهر هذه القطبية جليا على جميع المستويات للمبادلات الدولية، فعلى صعيد التدفقات التجارية، عرفت أواخر السبعينات وبداية الثمانينات نموا في التجارة الدولية يفوق النمو في الإنتاج الدولي، كما تميزت هذه التجارة بالتبعية المتبادلة للأقطاب الرئيسية، وبعض دول المحيطة بالتمركز في مناطق جغرافية معينة، واتسم تطور التجارة الدولية بين الدول المتقدمة والدول النامية بالتكافئ، إذ عرفت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تهميش الدول النامية، بحيث انتقلت حصتها في التجارة الدولية من 27.5% سنة 1952، إلى 17.5 سنة 1970، ابتداء من السبعينات بسبب ارتفاع أسعار البترول في سنوات 1973- 1974- 1979- 1980 عادت

---

[1]- رمزي زكي: الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز الدراسات العربية، بيروت 1989 الطبعة الأولى ص 156.
[2]- عبد الحبيب القزويني : مرجع سبق ذكره، ص 26- 27.

حصة الدول النامية في التجارة الدولية إلى الارتفاع حيث بلغت 28% و 15.5%، منها تراجع للأوبك لكن منذ 1980 بدأ تهميش الدول النامية من جديد وخاصة بعد الصدمة البترولية المعاكسة لسنة 1986[1].

والمقارنة البسيطة بين استيراد وتصدير المواد الأولية والمواد المصنعة لسنة 1984 في المناطق الثلاثة الكبيرة تبين لنا تدهور مكانة الدول النامية في التجارة الدولية كما يوضحها الجدول رقم 1.

الجدول رقم 1: التجارة الدولية بالمناطق الكبرى سنة 1984[2].

الوحدة: مليار دولار:

	المواد المصنعة				المواد الأولية			
	صادرات	واردات	10%	و %	صادرات	واردات	10%	و%
الدول الرأسمالية المتقدمة	893	762	78.1	66.7	319	506	436	69.1
الدول النامية	146	272	12.1	23.8	316	151	43.2	206
الدول الاشتراكية	104	109	9.1	9.5	96	75	13.1	10.3
المجموع	1143	1143	100	100	732	732	100	100

يظهر من خلال الجدول أن الدول النامية تستورد 23.8% من المواد المصنعة وتصدر 43.2% من المواد الأولية بينما الدول المتقدمة الرأسمالية تصدر 78.1% من

[1]- هيرويوكي هينو: التعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التمويل والتنمية، العدد، 3 (أيلول / سبتمبر 1986) ص 13.

[2] - Source : Gatt 1986 appendice page 17.

المواد المصنعة وتستورد 69.1% من المواد الأولية، لكن الملاحظ أيضا أن الدول النامية لا تصدر إلا 12.8% من المواد المصنعة بينما الدول المتقدمة تصدر 43.2% من المواد الأولية.

هذه الأرقام تتطابق والصورة التقليدية للتقسيم الدولي للعمل، بحيث الدول المتقدمة مستوردة للمواد الأولية ومصدرة للمواد المصنعة والدول النامية عكس ذلك، لكن رغم الاحتفاظ ببعض معالم التقسيم الدولية، فهناك بروز معالم جديدة لتقسيم دولي جديد يعمق علاقة السيطرة / التبعية بين الأطراف المتبادلة[1].

وتتجلى هذه المعالم في منافسة الدول المتقدمة للدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الأولية من جهة ومن جهة أخرى، في الاهتمام المتزايد للدول النامية بالتنمية الصناعية وتصنيع بعض الدول مثل التي أصبح يطلق عليه اسم الدول المصنعة الجديدة NPI، وساهمت هذه الدول في ارتفاع نصيب الدول النامية من الصادرات الصناعية، الذي انتقل من 14% من مجموع الصادرات سنة 1970 إلى 30% سنة 1986، وهكذا تظهر معالم جديدة لتقسم العمل بين الشمال والجنوب، مبني على المزايا النسبية للصناعات ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة الرخيصة الموجودة بالدول النامية، والصناعات ذات التكنولوجيا العالية وذات الاستعمال المكثف لرأس المال الموجود بالدول المتقدمة، ويتخذ هذا الاتجاه من خلال الجدول رقم 2 الذي يقسم الأصناف الكبرى للمنتجات إلى مجموعات صغيرة بوضع درجة التخصص في هذه المنتجات والأرصدة التجارية في المناطق الثلاثة الكبرى[2].

كما يلاحظ أن أغلبية التدفقات التجارية ما عدا المحروقات، تقوم بين الدول المتقدمة، وهذا ما يدل على تركز التجارة الدولية في هذه المنطقة[3].

---

[1]- السيد أمين شلبي: منهج التخطيط والدول النامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، بدون طبعة، 1994، ص 96.
[2]- نفس المرجع، ص 97.
[3] - Source : Gatt 1986 appendice page n° 18.

إن إعادة هيكلة النظام التجاري التقليدي يدخل في إطار التقسيم الدولي الجديد للعمل الذي احتفظ بجوهره القديم القائم على علاقة الهيمنة / التبعية، لكن إدخال بعض التغيرات على مستوى الإنتاج والتوزيع وذلك بإدماج بعض الدول النامية في النظام الرأسمالي ورفع حصتها في التجارة الدولية خاصة في المواد الصناعية[1].

وهذا ليس خدمة للدول النامية بقدر ما هو خدمة لمصالح الدول المتقدمة الرأسمالية، وذلك بتحويل بعض التخصصات الصناعية إلى بعض المناطق الإستراتيجية اقتصاديا وسياسيا في آسيا وأمريكا، للحفاظ على المزايا النسبية لهذه الصناعات بسبب وجود اليد العاملة والمواد الأولية بأثمان معقولة في هذه المناطق، لكن تبعية هذه البلدان للدول المتقدمة في تسويق منتجاتها الصناعية واستيراد الآلات الصناعية المنتجة، والرصيد التجاري السالب (213 مليار دولار) لدول آسيا الجنوبية وجنوب شرق آسيا لسنة 1984 في تدفقاتها التجارية يشهد على هذه التبعية[2].

[1]- الأقطاب الرئيسية الثلاثة هي: الولايات المتحدة الأمريكية، أوربا الغربية واليابان.

[2] - الجات: تقرير التجارة الدولية سنة 86/85 جنيف، 1986.

المبحث الثاني: العولمة في ظل النظام العالمي الجديد:

كثُر الحديث عن العولمة خلال السنوات القليلة الماضية، وكُتِبت الكثير من الأبحاث والمقالات عنها، ومصطلح العولمة من المصطلحات الحديثة والقليلة التي أثارت ضجةً كبيرةً على الصعيد الدولي، فمن المُحلّل لها كظاهرة عالمية فرضت، وستفرض نفسها بقوة خلال السنوات القادمة، إلى المرحّب بها كحصيلةٍ للثورة المعرفية والعلمية في عصر تفجّر المعرفة وتطور وسائل الاتصال، إلى الرافض لها بشدة، مثل مؤلفَي كتاب "فخ العولمة" عندما قالا: (إنَّ ثمة جهوداً خارقة تُبذل لكي يتخذ العالم صورة واحدة؛ ولا ريب في أن المحصّلة النهائية لمثل هذا التطور ستكون في جميع المجالات.

وفي الحقيقة أن مصطلح العولمة فرض نفسه بقوة ليطال عمق العالم بغرض إحداث تغييرات نوعية في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وفي ظلِّ غياب توازن دولي على مستوى القوى الكبرى، في عصر اصطلح على تسميته بعصر القطب الواحد[1].

وسنقسم هذا المبحث إلى مطلبين يتناول (**الأول منهما**): **أهم سمات العولمة**، على أن يتناول (**الثاني**): **تنامي ظاهرة العولمة ومفهومها** بشكل مفصل.

[1] - حامد نور الدين: العولمة والمنظمات غير الحكومية، مجلة البحوث والدراسات، العدد الخامس، جويلية 2007، ص 6.

المطلب الأول: سمات العولمة

لما كانت جملة من الملامح والتطورات الجديدة التي طرأت على طبيعة وهيكلة النظام العالمي قد اتضحت معالمها بدءا بسقوط المنظومة الشيوعية واندلاع حرب الخليج الثانية مع مطلع التسعينات في القرن السابق، وما تلا ذلك من نهضة عارمة في نظم الاتصال والمعلومات وبروز قوي لتكتلات اقتصادية عملاقة، فقد بات من الضروري على أية دولة في هذا المحيط المتلاطم بأمواج التحدي المتنوعة التكيف مع إرهاصات هذا الواقع الجديد، وذلك من خلال وقفة جادة مع الذات لمراجعة وتقييم جميع الفرص المتاحة أمامها وكذلك القيود المفروضة عليها، لإجتياز هذه المرحلة بأكبر نجاح ممكن سواء من خلال إمكاناتها الفردية أو عبر التنسيق والتعاون مع الدوائر الإقليمية والعالمية المحيطة بها.

وفي ظل هذه الظروف التي تشهد سلسلة متواصلة من التغييرات الكبيرة على مختلف الأصعدة محليا وإقليميا وعالميا وسط حيز مكاني وجغرافي آخذ في الانكماش والتقارب، والذي استقطب أيضا تعريفا جديدا كالعولمة[1].

إن الدول مطالبه، اختيارا أو قسرا خلال فترة التحول التاريخي إلى الألفية الثالثة، بتحديد الدروس المستفادة من انجازاتها السابقة، وكذلك الإخفاقات التي اعترت مسيرتها التنموية محليا، وخطواتها نحو تفعيل وترجمة حلم التكامل الاقتصادي إقليميا، كخيار لا يقبل المساومة أو التسويق في مواجهة تحديات العولمة القادمة بقوة وإصرار، والدوران في فلك النظام العالمي الجديد بثبات وثقة واقتدار.

ولرصد الآثار الناجمة عن التحولات المثيرة التي تشهدها المنظومة العالمية مع مطلع الألفية الجديدة، خصوصا في البعد الاقتصادي، لابد من شرح أبرز ملامح ظاهرة العولمة وتفسيراتها العلمية والنمطية والأركان التي تقوم عليها، إضافة إلى أهم آليات عملها في

---

[1]- فؤاد ابو ستيت: التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية للنشر، 2004، ص 130.

الوقت الراهن، وتعود بدايات استخدام مصطلح العولمة إلى عقد السبعينات من القرن العشرين وتحديد في عام 1970[1].

وما لبثت مفاهيم، العولمة وملامحها الأولية تغزو المحافل الدولية في منتصف السبعينات من خلال حديث قادة معسكر دول العالم الثالث عن النظام الاقتصادي العالمي الجديدة، وعلى مدى عقد كامل افتتحت الدول النامية الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة في مايو 1974، بهدف وقايتها من آثار العولمة الاقتصادية العالمية، التي يقودها العالم الصناعي، وذلك عن طريق تعزيز سيادة الدول على مصادر ثرواتها الطبيعية، والاهتمام أكثر بالدول النامية عبر دعم ومساندة مسيرتها التنموية، والعمل على تنظيم التجارة الدولية، وإصلاح النظام النقدي العالمي بما يحقق أكبر قدر من العدالة لصالح دول العالم الثالث، واستمرت هذه المطالب بكثافة عبر منابر دولية أخرى مثل المؤتمر الوزاري الدولي لدول عدم الانحياز الذي عقد في ليما 1975، ومؤتمر القمة الأولى لدول الأوبك في الجزائر، ومؤتمر داكار حول المواد الأولية في مارس 1975، ثم الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة في سبتمبر 1975، وأخيرا مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية في مايو 1976[2].

---

[1]- عتريس طلال: المناظرة حول العولمة، شؤون الأوسط، عدد 71، 1998، ص 4.

[2]- العيسى نجيب: صيرورة مقولة النظام الاقتصادي الدولي الجديد، شؤون الأوسط، العدد 12، 1992 ص 16.

المطلب الثاني: تنامي ظاهرة العولمة ومفهومها:

لقد ساهم تردي الأوضاع الاقتصادية خلال عقد الثمانينات، في التشكيك في قدرة النظام الاقتصادي العالمي على تحقيق النمو المستمر الأمر الذي اضعف وتيرة العولمة.

ومع بداية عقد التسعينات بدء الحديث من جديد، عن بروز نظام عالمي جديد، الأمر الذي واكب تغييرات جذرية على مستوى معادلات القوة العالمية ،وسقوط أكبر معسكر سياسي إيديولوجي اقتصادي في العالم، متمثلا في الإمبراطورية الشيوعية، وظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى منفردة على هرم المنظومة الدولية، إضافة إلى تلاطم أمواج الديمقراطية على العديد من شواطئ العالم الثالث، كما تزامن مع هذه التغييرات السياسية ثورة هائلة في نظم الاتصال والمعلومات، وحركة عالمية مندفعة بقوة في مجال تحرير جميع هذه التغيرات، لظهور مفاهيم ومسميات معاصرة، وأنماط التفاعل داخل النظام العالمي وبين العناصر التقليدية التي يتألف منها هذا النظام[1].

وليس من المستغرب أن تكون المصطلحات الجديدة مثل "العولمة" أو "الأقلمة" أو "القرية الصغيرة"، مختزلة ومختصرة في كلمة واحدة كتعبير عن حجم الاختزال والتقارب الكبير الذي اخذ يربط كل ما على الكرة الأرضية دولا كانت أم تنظيمات إقليمية وعالمية، أو شركات أو أفراد وجماعات[2].

قد يكون من الصعوبة بمكان حصر تعريفات العولمة وتفسيراتها إذ أنها علميا ظاهرة مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة، ولكن هذا الغموض الذي يكتنف جوهر العولمة وتفاصيلها الدقيقة، لم يمنع أدبيات هذا المفهوم من تحديد الخطوط الرئيسية وأهم الملامح المرتبطة بهذا الإصلاح. وفي هذا الصدد تعتبر العولمة نتيجة طبيعة ناجمة، عن التطورات الدافعة بقوة نحو قيام نظام جديد، تتغير تبعا له الخصائص والوظائف التي

---

[1] ـ ممدوح منصور: العولمة دراسة في المفهوم والمظاهر والأبعاد، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2003، ص 14.

[2]- نفس المرجع، ص 15.

يقوم عليها هذا النظام، وتبعا لهذا التعريف فإن العولمة تعني تغيير الاتجاه الذي يسير إليه العالم، من المحافظة على النظام والأمن عبر التنظيمات والأحلاف العسكرية إلى مهمة تحقيق الرفاه العالمي، ونقل الثقافة في إطار التكامل الدولي، وهيمنة القيم العالمية النمطية على الشعوب. أما من الناحية الهيكلية، فيمكن أن يشار إلى العولمة بأنها النظام الذي يتراجع في ظله دور الدولة القومية وتنكمش فيه سلطة السيادة والغلبة في مواجهة قدرات الأفراد في مقابل تنامي دور القطاعات والشبكات الفردية الخاصة والمسجلة بقوة المعلومات وتقنية الاتصالات والعاملة في إطار منظمات غير حكومية عابرة للقارات[1].

وفي هذه الصدد، يعتبر فوكوياما العولمة نتاجا للمعركة الإيديولوجية التي سادت العالم سيما خلال القرن العشرين، والتي تمخضت عن انتصار الحداثة والديمقراطية. وبالتالي فإن النظام العالمي الجديد هو الإطار الهيكلي الذي يكفل انتشار الفكر الغربي الليبرالي والتقنية الغربية، ويضع "ريتشلرد هيجوت" تعريفا أكثر شمولية لظاهرة العولمة التي يعتبرها حقبة زمنية مؤقتة تصف سياقا تاريخيا تقع في إطاره جملة من الأحداث ويصف هيجوت العولمة بأنها (ثورة تقنية اجتماعية تحمل في طياتها مجموعة جديدة من الأنشطة التي تقود إلى تحول حاسم من الرأسمالية الصناعية، إلى مفهوم العلاقات الاقتصادية لما بعد المرحلة الصناعية)، وفي ظل هذا النشاط فإن العلاقات الاقتصادية العالمية، سوف تستقر في نهاية المطاف على قيام سوق عالمية واحدة، تعتمد في آلية عملها على الترابط التقني المتلازم عبر الحدود الوطنية وسيادة الاقتصاد عبر الشبكات وتقودها النخبة التكنوصناعية في العالم[2].

انطلاقا من مجموعة التعريفات السابقة، يمكن القول بأن العناصر الأساسية لظاهرة العولمة تتمحور حول الازدياد المطرد في العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء في تبادل السلع والخدمات، أو فيما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار

---

[1]- عمر صقر: العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص 47.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 48.

والثقافات، وما تحمله كل هذه الثقافات من إمكانية التأثير المتبادل بين الأمم والشعوب بقيم وعادات وسلوكيات بعضها البعض.

فمما سبق يمكن اختصار المدى الأبعد لمفهوم العولمة بالاندماج الكلي الأسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والأيدي العاملة والثقافات، ومن ثم خضوع العالم برمته لقوة وميكانيكية سوق عالمية واحدة تخترق الحدود القومية وتضعف سيادة الدولة القومية على مواردها وأولوياتها ورعاياها. ويبدو جليا إذن أن البعد الاقتصادي هو الجانب الأهم والأخطر على الإطلاق في مفاهيم العولمة وتطبيقاتها الجديدة رغم تنوعها وتفاوت تعريفها.

من المرجح أن تلعب عولمة الاقتصاد الدور الأكبر في رسم معالم العلاقات الدولية الاقتصادية، خلال الحقبة الأولى من الألفية الثالثة، على أقل التقديرات، وبناء على ذلك يمكن تحديد تضاريس خارطة العولمة الاقتصادية، من خلال زاويتين رئيسيتين هما الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي، بحيث تقف أمريكا على رأس الهرم ثم تليها أوربا ثم اليابان. أما إدارة الاقتصاد العالمي أصبحت تتحكم فيها الثالوث الاقتصادي العالمي والتكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة[1].

[1] ـ نفس المرجع السابق، ص 49.

القسم الثاني:

تطور الاقتصاد العالمي في الربع الأخير من القرن العشرين

في هذه الفترة بدا المعسكر الاشتراكي في مرحلة من الجمود وعدم التغيير، فبدأت تحل به مظاهر الوهن الاقتصادي والرغبة في تغطية الأمور ومواراتها وعدم مواجهتها، وأما دول العالم النامي فقد عرفت بدورها أزمات ثقة، فضلا عن تحملها أعباء التغييرات الاقتصادية الجديدة للتضخم، والركود العالميين، وزاد الأمر صعوبتا عليها أن تفشت فيها أمراض الفساد وسوء الإدارة، وفقدت الكثير من هذه الدول مصداقيتها، فبدأ تراجع المساعدات والمعونات الخارجية، وربما لم ينجو من هذا التدهور العام سوى دول جنوب شرق آسيا، التي استطاعت أن تحقق في هذه الفترة تقدما اقتصاديا ملحوظا أطلق عليه "المعجزة الأسيوية"، حيث اتجهت هذه الدول إلى سياسات للتطوير وقفزت قفزات هائلة في نموها الاقتصادي، وإن عرفت بدورها أزمة مالية حادة في نهاية التسعينات (1997)[1].

وإذا كان العالم قد عرف في معظم أجزائه مشاكل عدة منذ السبعينات، فقد عمدت الدول الصناعية الغربية إلى إعادة النظر في هياكلها الاقتصادية والمؤسسية، لاستعادة حيويتها منذ نهاية السبعينات، أما الكتلة الاشتراكية فقد تركت مواجهة مشاكلها حتى تفاقمت بشكل كبير، وحيث بدا التنبيه إلى ضرورة العلاج مع محاولات جور باتشوف Mikhail Gaarbacher 1985 كان الوقت متأخرا، وأدى تفسخ الأوضاع الاقتصادية والسياسية بها إلى بداية تحلل هذه الأنظمة، ولذلك لم يلبث المعسكر الاشتراكي أن انهار كليتا منذ نهاية الثمانينات مع سقوط جدار برلين في 1989 ثم توالت الانهيارات الواحدة تلو الأخرى[2].

سنتناول هذا الباب في فصلين يتحدث (**الفصل الأول**): **أزمات الاقتصاد الدولي من الفترة الممتدة ما بين 1970 و 1999**، وفي (**الفصل الثاني**)**: العولمة الاقتصادية معالمها وآلياتها وأدواتها.**

---

[1] ـ حسين عمر: التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي للطبع والنشر، مصر، 1998، ص 07.

[2]- نفس المرجع، ص 08.

الفصل الأول:

أزمات الاقتصاد الدولي (1970ـ 1999):

رأينا أن الاقتصاد العالمي قد عاصر فترة من أكثر فترات الرواج والازدهار العالمي خلال ربع القرن المجيد، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينات، وقد شاركت معظم الدول في هذا النجاح بدرجات متفاوتة، سواء في ذلك الدول الغربية الصناعية أو دول المعسكر الاشتراكي أو الدول النامية حديثة الاستقلال، ولم يعني ذلك أن المشاكل الاقتصادية لم تكن قائمة، فالحقيقة هي أن النجاح الاقتصادي كان تعبيرا عن القدرة على مواجهة هذه المشاكل، وهي كثيرة ومتنوعة بدرجات متفاوتة في النجاح، ولكن منذ نهاية الستينات، وخصوصا في السبعينات، بدأت المشاكل تبدو أكثر عصيانا على الحلول، وبدأت قدرة الدول على مواجهتها تبدو أقل نجاحا وفاعلية كما كان عليه الأمر خلال الفترة السابقة[1].

في كل وقت هناك مشاكل وهناك سياسات لمواجهة هذه المشاكل والفارق بين ربع القرن الأول بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وربع القرن التالي، هو أن السياسات الاقتصادية السائد كانت أكثر نجاحا في مواجهة هذه المشاكل خلال الفترة الأولى، ـ ومن هنا كان النجاح ـ ، في حين أنها كانت أكثر عجزا أو قصورا في الفترة التالية، ولذلك فعندما نتحدث عن الأزمات في الاقتصاد الدولي في الربع الأخير من القرن العشرين، فإننا نعني بشكل عام عجز الحلول والسياسات الاقتصادية وقصورها عن مواجهة تلك المشاكل، أما وجود المشاكل والتحديات الاقتصاديات فهو قدر الإنسانية وحياتها ولا مفر منه، ولم ولن يعرف الإنسان حياة اجتماعية من دون مشاكل، ففي خلال ما أطلق عليه ربع القرن المجيد واجه العالم الصناعي مشاكل إعادة تعمير وتأهيل اقتصادياته المنهكة بالحرب، كما واجه مشاكل إعادة تحويل الاقتصاد الحربي إلى اقتصاد مدني، فضلا عن مشاكل التضخم كذلك

---

[1]- عبد الحميد عبد المطلب: العولمة واقتصاديات البنوك، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص 22.

واجه المعسكر الاشتراكي مشاكل مماثلة، فضلا عن تحويل اقتصاديات دول وسط وشرق أوروبا إلى الاقتصاد الاشتراكي المركزي ودفع التنمية الصناعية فيها[1].

وأخيرا فقد عرفت الدول الحديثة الاستقلال تحديات التنمية الاقتصادية في ظل الاستقلال السياسي الوطنين، وفي كل هذه الأحوال كانت السياسات الاقتصادية المطبقة متناسبة مع حجم المشاكل، وقادرة بشكل عام على احتوائها والسيطرة عليها وتوجيهها.

والجديد منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات، هو أن المشاكل الاقتصادية بدت مستعصية على السياسات القائمة، وظهرت بوادر فشل هذه السياسات وتفاقم المشاكل وعجز السياسات، ومن هنا الحديث عن عصر الأزمات، وفيما يلي نتناول أهم مظاهر هذه الأزمات، والتي توالت الواحدة بعد الأخرى، حينا أو تداخلت فيما بينها أحيانا أخرى[2].

و سوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين نتناول في (**الأول منهما**): **أزمة نظام النقد الدولي وأزمة النفط الفوائض المالية** وفي (**المبحث الثاني**): **أزمة التنمية وأزمة الإيديولوجية الاشتراكية.**

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص23.

[2]- حازم الببلاوي: دليل الرجل العادي إلى التعبير الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، 1993، ص 69.

المبحث الأول: أزمة نظام النقد الدولي وأزمة النفط والفوائض المالية

سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين يتناول (**الأول منها): أزمة نظام النقد الدولي** و في (**المطلب الثاني**): **أزمة النفط والفوائض المالية**.

المطلب الأول: أزمة نظام النقد الدولي

وضع نظام النقد الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، كما سبق أن أشرنا في بريتون وودز 1944، ونظرا لأن واضعي هذا النظام تأثروا بذكرياتهم عن أوضاع النقد الدولية السابقة، فمن الضروري الإشارة إلى ذلك لفهم منطق نظام بريتون وودز.

قبل قيام الحرب العالمية الأولى، كان العالم يسير على قاعدة الذهب Gold Standard، وتقتضي هذه القاعدة أن تحدد كل دولة قيمة عملتها بوزن معين من الذهب، وهو ما يعني ثبات أسعار الصرف بين العملات على أساس أوزان الذهب في كل منها، على أن أهم ما يميز قاعدة الذهب ليس فقط ثبات أسعار الصرف، وإنما خضوع التوازن الداخلي في كل دولة لمقتضيات التوازن الخارجي[1].

فعند حدوث اختلال في موازين المدفوعات بين الدول يؤدي خروج الذهب ودخوله فيما بين الدول إلى إعادة التوازن في العلاقات الدولية، وإلى إحداث تغييرات في الظروف الاقتصادية الداخلية بما يساعد على استمرار هذا التوازن، فخروج ودخول الذهب فيما بين الدول يعني التغيير في مستويات الأسعار والدخول بين الدول، ومن ثم المساعدة على تحقيق التوازن من جديد، فخروج الذهب من دولة العجز يؤدي إلى نقص عرض النقود وبالتالي تخفيض الأسعار والدخول في دولة العجز، ومن ثم نقص وارداتها وزيادة صادراتها، لأن انخفاض الأسعار والدخول فيها يعني أن أسعار سلعتها تصبح أكثر تنافسية، فضلا عن أن نقص الدخول فيها يقلل من الطلب على السلع ومن بينها السلع المستوردة، ويحدث العكس في

---

[1]- ممدوح منصور: الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، بدون طبعة، 1998، ص 54.

دولة الفائض التي يؤدي دخول الذهب إليها إلى ارتفاع الأسعار والدخول، وبالتالي زيادة إرادتها وانخفاض صادراتها، ومن شان ذلك كله أن يعيد التوازن في العلاقات بين الدول، ومن الواضح انه في ظل قاعدة الذهب تفقد الدول القدرة على اتخاذ سياسات اقتصادية داخلية مستقلة، وتخضع هذه السياسات لظروف التوازن الخارجي[1].

وإذا كان العالم لم يسر من الناحية العملية على هذه المبادئ النظرية، فقد قام بنك بريطانيا بدور أساسي في تنظيم التجارة الدولية ،والتأثير على العلاقات الدولية والسياسات الداخلية، فإن ذلك لم يمنع من القول، إن النظام سار في مجموعه سيرا هادئا، ولم تنشا عنه أزمات كبيرة، وفي خلال الفترة ما بين الحربين مر العالم بتجربة قاسية بعد ترك قاعدة الذهب وثبات أسعار الصرف، بدأت بالأخذ بتقلبات أسعار الصرف، والدخول في حروب تنافسية لتخفيض أسعار العملات واكتساب الأسواق الجديدة، وانتهت بفرض القيود على التجارة الدولية، والأخذ بسياسات الحماية والاتفاقات الجمركية والرقابة على الصرف، وكانت النتيجة تقليص التجارة الدولية وانخفاض معدلات النمو، وأخيرا قيام الحرب العالمية الثانية، لذلك فقد كان من الطبيعي أن تنشغل الأذهان، وقبل نهاية الحرب، بوضع قواعد جدية لنظام النقد الدولي في ضوء تجارب الماضي، وفي الوقت نفسه كان الحنين لنظام ما قبل الحرب العالمية الأولى كبيرا، لذلك لم يكن من الغريب أن يتجه واضعو اتفاقية بريتون وودز إلى الأخذ بنظام ثبات أسعار الصرف[2].

ومن المهم أن نلاحظ هنا انه إذا كان نظام بريتون وودز قد اخذ بنظام ثبات أسعار الصرف، وبذلك يتفق في توجهه مع قاعدة الذهب التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية الأولى، فإن هناك اختلافات جوهرية أخرى، وبوجه خاص فإنه في ظل قاعدة الذهب، هناك جهاز لتحقيق التوازن في العلاقات الدولية عند حدوث اختلالات عن طريق دخول وخروج الذهب، وما يرتبط به من تغيير في مستويات الأسعار والدخول، مع عدم وجود سياسات اقتصادية داخلية مستقلة فمنطق قاعدة الذهب هو التخلي عن سياسات اقتصادية داخلية

---

[1] - Triffin : Gold and the Dollar Crisis, Yale, 1960, P 51.

[2] - نفس المرجع، ص 52.

مستقلة وإخضاع التوازن الداخلي لاعتبارات التوازن الخارجي. أما في ظل بريتون وودز، فإن الدول، مع أخذها بنظام ثبات أسعار الصرف، لم تتخل عن سياساتها الداخلية المستقلة ولم تخضعها لاعتبارات قاعدة الذهب، فكل دولة كانت تقوم بتحديد سياستها الداخلية من حيث مستوى الأسعار والدخول، بصرف النظر عن اعتبارات التوازن الخارجي ولذلك فقد واجه نظام بريتون وودز منذ البداية عقبات لم تعرفها قاعدة الذهب[1].

وقد أدى العمل بنظام بريتون وودز إلى جمود في أسعار الصرف بشكل يزيد كثيرا على ما ورد في أذهان واضعي اتفاقية الصندوق، الذين كانوا يرون إمكانية التعديل لمقابلة القيمة الحقيقية للعملات، يرجع ذلك بشكل كبير إلى نمو حركات رؤوس الأموال فمع قبول حرية انتقال رؤوس الأموال الكبيرة كان السماح بكثرة التعديلات لأسعار الصرف يساعد على نمو المضاربات ولذلك عمد القائمون على إدارة صندوق النقد الدولي، والمسؤولون عن البنوك المركزية إلى التشدد في تغيرات أسعار الصرف، وتحقيق أكبر قدر من الجمود إلى ظهور العديد من المشاكل، وإزاء جمود أسعار الصرف من ناحية، وعدم رغبة الدول في إخضاع توازنها الداخلي للظروف الخارجية من ناحية أخرى، واجه نظام النقد الدولي مشكلة النقض في السيولة (أو النقود الدولية)[2].

ولذلك فلا بد من توفير وسائل دفع للدول العاجزة تستخدمها لمواجهة الاختلالات المؤقتة، وتزداد الحاجة إلى وسائل الدفع (النقود الدولية)، كلما وضعت القيود على قدرة الاستفادة على تعديل أوضاعها لموجهة الاختلالات الخارجية، مع جمود أسعار الصرف من ناحية، ورغبة الدول في حماية توازنها الداخلي بصرف النظر عن أوضاع ميزان المدفوعات من ناحية أخرى، ظهر التناقض في نظام النقد الدولي. لم يكن هناك من مفر سوى توفير وسائل جديدة للمدفوعات تسمح للدول بمواجهة العجز في علاقاتها الخارجية، وتأمين توازنها الداخلي بما يوفر نمو الاقتصاد واستقرار الاستخدام ولم يتضمن نظام بريتون وودز عند

---

[1] -Hazem El-Beblawi: The Arab Gulf Economy in a Turbulent Age, groom Helm, London, 1984 , p 95.

[2]- نفس المرجع، ص 96.

إنشائه سوى وسيلة واحدة للمدفوعات الدولية هي الذهب، واتفق على ان يقوم صندوق النقد الدولي بمنح الدول، التي تعاني من عجز، قروضا تمكنها من مواجهة العجز في حالات معينة[1].

كذلك فقد كانت هناك حاجة إلى توفير كميات كافية من السيولة الدولية تسمح بمواكبة الزيادة المستمرة في المعاملات الدولية وقد ظهر واضحا أن الذهب غير قادر على القيام وحده بهذا الدور، فإنتاج الذهب لم يكن كافيا لمواجهة احتياجات العالم من السيولة الدولية كما أن فكرة رفع ثمن الذهب، ومن ثم حجم السيولة الدولية لم تلق قبولا لدى الدول، فهناك أسباب سياسية أهمها عدم الرغبة في منح الدول المنتجة لذهب (جنوب إفريقيا والاتحاد السوفيتي أساسا) مكاسب مجانية، كذلك فإن منطق النظام وهو يقوم على أساس ثبات أسعار الصرف بالنسبة للذهب، كان يتعارض مع ترك ثمن الذهب يرتفع.

لذلك كان من الضروري البحث عن أصول جديدة يمكن أن تستخدم مع الذهب، كإضافة إلى السيولة الدولية، وقد كان من المتصور الأخذ بأحد حلين: "الأول هو الاتفاق على أن تقوم سلطة نقدية دولية بإصدار نقود دولية"، "والثاني أن تستخدم إحدى العملات الوطنية كنقود دولية"، ولم يكن العالم مهيأ للحل الأول، على رغم أن مشروع كينز كان يقضي بان تقوم سلطة دولية (اتحاد المدفوعات الدولي) بإصدار نقود دولية (البانكور) وإذا كان العالم قد بدأ على استحياء منذ نهاية العام 1968 في الأخذ بفكرة قريبة من هذا الشكل، فيما سمي بحقوق السحب الخاصة، (وخصوصا الآن يعد التعديل الثاني لاتفاقية صندوق النقد الدولي)، فإن الأمر لم يكن مقبولا في ذلك الوقت[2].

وعلى أساسي ذلك لم يكن هناك مناص من استخدام إحدى العملات الوطنية كنقود دولية تستخدم إلى جانب الذهب في تسوية المدفوعات الدولية، وتحتفظ بها الدول في

---

[1] - Energy Future, edited R, Stabauch and P, Yergin, New York, 1979, p 24.

[2] ـ نفس المرجع السابق، ص 25.

احتياطياتها لمواجهة اختلالات موازين المدفوعات، وقد كان الدولار أكثر العملات تهيؤ للقيام بهذا الدور الجديد[1].

فبعد أن خرج العالم محطما من الحرب العالمية الثانية، لم يكن هناك من اقتصاد سليم سوى الاقتصاد الأمريكي، بل إن الحرب، - كما سبق أن أشرنا-، لم تضعف الإنتاج المدني بقدر ما أضافت اقتصادا عسكريا إلى جانب الاقتصاد المدني، فالطاقة الإنتاجية للولايات المتحدة الأمريكية زادت مع الحرب ولم تنقص، وعلى العكس من ذلك خرجت دول العالم محطمة تماما من الحرب.

وفي مثل هذه الظروف كان من الطبيعي أن ينشأ طلب عالمي على الإنتاج الأمريكي لإعادة التعمير، وأيضا للحصول على السلع الاستهلاكية والغذائية، وهذه هي فترة نقص الدولار (Dollar Shartaje) فالكل يريد أن يشتري من الولايات المتحدة التي تقدم كل شيء تقريبا وجميع الدول على استعدادا للحصول على الدولار، ومن الطبيعي أن نتوقع في مثل هذه الظروف أن ينشا نوع من القبول الدولي العام للدولار. فحتى الدول التي لا تحتاج إلى سلع من الولايات المتحدة مباشرة ترحب بالحصول على الدولار لأنها تدرك، مع هذا القبول العام، أنها تستطيع أن تستخدم الدولار، للحصول على ما تشاء من الدول الأخرى المحتاجة إلى الدولار، وهذه هي الخطوة الأولى والأساسية لتحول الدولار إلى نقود دولية[2].

ومن هنا بدأت تظهر مشاكل الدولار الدولية وهي مشاكل ترجع إلى وجود تناقض أساسي في وضع الدولار كأصل مالي تصدره سلطة وطنية من ناحية، وقيامه بدور في المدفوعات الدولية من ناحية أخرى وهذه المشاكل تدور حول مشروعية ما تحققه الولايات المتحدة الأمريكية، من مكاسب نتيجة لاحتكارها إصدار هذه النقود الدولية، وما تترتب على

---

[1] -Hazem El-Beblawi: The Oil Decade, An Appraisal in Perspective, The IBK papers, Kuwait, 1983, p 60.

[2]- نفس المرجع، ص 61.

النظام النقدي من عدم استقرار نتيجة لأسلوب توفير هذه الدولارات للاستخدام الدولي، وأخيرا التعارض بين المسؤولية الدولية والاحتياجات المحلية للولايات المتحدة الأمريكية[1].

يتمتع مصدرو النقود، ـ وطنية كانت أو دولية ـ، بالاستيلاء على أرباح ومكاسب نتيجة قيامه بإصدار هذه النقود، وقد عرفت هذه المكاسب منذ وقت طويل فعندما كان الأمير الإقطاعي يقوم بصك النقود باسمه، كان يقطع جزءا من وزنها، ويصك العملة بوزن اقل وبالقيمة القديمة نفسها. وهذا المكسب الذي يحققه الأمير كان يعرف بحقوق السيادة (الإقطاعي) Seynioraje Rihts، ويمكن القول بصفة عامة إن هذه المكاسب تتمثل في الفارق بين نفقة إصدار النقود وقيمتها الاسمية. ونظرا لأن النقود الورقية، ومن باب أولى نقود الودائع، تكاد لا تتضمن أي نفقات، فإنه يمكن القول إن المكاسب التي يحققها محتكر إصدار النفوذ تقترب من قيمة النقود المصدرة ذاتها وهكذا تمتعت الولايات المتحدة الأمريكية بهذه المكاسب الاحتكارية أو حقوق الإقطاعي، باعتبارها السلطة التي تصدر الدولار للاستخدامات الدولية[2].

فالدول في سبيل حصولها على الدولارات تضطر إلى التنازل عن أصول مختلفة للولايات المتحدة الأمريكية في شكل سلع وخدمات أو في شكل ملكية وأصول مالية، وهذه الدولارات لا تستخدم للحصول على سلع من الاقتصاد الأمريكي، وإنما يحتفظ بها في احتياطي الدول لمواجهة صعوبات موازين المدفوعات فيما بين هذه الدول وبعضها البعض، ولذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحقق كسبا كبيرا من وراء احتكارها سلطة إصدار هذه النقود الدولية، وقد واجه صندوق النقد الدولي مشكلة مماثلة عندما اتفق في 1968 على زيادة السيولة الدولية عن طريق "حقوق السحب الخاصة" فرئي أن توزع على الأعضاء بنسب حصصهم في الصندوق، ودون مقابل إصدار هذه السيولة الدولية الجديدة. أما في حالة

---

[1] -Maurice Laure, Reconguerir I'Espoir, Julliard Paris, 1982, IBRD, World Development Report, Washingon - D.C. 1981.

[2]- حازم الببلاوي: الفوائض النفطية والبنيان الاقتصادي للعالم النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد الرابع 1978 ، ص 6 وOil Surplus Funds.

الدولار وهو يصدر عن سلطة وطنية هي الولايات المتحدة، فإنها تقتطع من الدول أصولا مختلفة مقابل تزويدهم بالدولارات المطلوبة كبسولة دولية[1].

وإذا كان الميزان التجاري الأمريكي قد ظل فائضا طوال الخمسينيات والستينيات، فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد قامت باستثمارات على طول العالم وعرضه، بأحجام تزيد كثيرا على الفائض في هذا الميزان التجاري، وقد مول معظم هذه الاستثمارات الأمريكية في الخارج عن طريق احتفاظ دول العالم بالدولار كعملة احتياطي دولي، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تقدم دولاراتها للدول المختلفة لكي تحتفظ بها هذه الدول كاحتياطي، وتحصل أمريكا مقابل ذلك على ملكية واستثمارات كبيرة في تلك الدول وقد كان هذا هو السبب الأساسي الذي أثار الرئيس الفرنسي يجول في منتصف الستينات على دور الدولار في نظام النقد الدولي ومحاولة الضغط للعودة إلى نظام الذهب.

ومنذ نهاية الستينات بدأ الميزان التجاري الأمريكي يعرف العجز، وهنا أيضا لم تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقليص استثماراتها السابقة، بل إن هذا العجز قد مول عن طريق الحقوق الإقطاعية، بالإضافة إلى تدفق الفوائض النفطية إليها (في السبعينات)[2].

فالدول لا تبقي عادة احتياطياتها من الدولار عاطلة، وإنما تحاول استغلالها فيما يعود عليها بعائد دون أن تفقد هذه الأرصدة الدولارية سيولتها، ولذلك فإن السلوك الطبيعي هو أن توظف هذه الاحتياطيات الدولارية في دوين قصيرة الأجل في الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك فكلما زاد حجم الدولار المستخدم كوسائل دفع دولية، زادت مديونية الولايات المتحدة الأمريكية قصيرة الأجل، وعلى رغم أن زيادة هذه المديونية قصيرة الأجل قد تصاحبها زيادة أكبر في دائنية الولايات المتحدة للعالم الخارجي في شكل استثمارات خارجية أمريكية، فإن هناك صعوبة معينة، وهذه الصعوبة هي أن دوين الولايات المتحدة بالنسبة للعالم الخارجي، تكون عادة قصيرة الأجل (ستحق لأقل من شهر) في حين أن أصولها في

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 7.

[2] - عبد المطلب عبد الحميد: النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 75.

الخارج تكون في شكل استثمارات طويلة الأجل وهذا من شانها أن يخلق مشاكل سيولة فيما لو قرر الدائنون تصفية ديونهم مرة واحدة، مما قد يؤدي إلى قيام أزمات الثقة.

ونظرا لأن وضع الدولار لم ينشأ نتيجة اتفاق دولي، وإنما قام بالتدريج فقد كان من الطبيعي أن يطمئن أصحاب هذه الأرصدة إلى ما تتمتع به الولايات المتحدة من حجم كبير من الاحتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية لديها[1].

وقد كانت احتياطيات الولايات المتحدة الأمريكية من الذهب والعملات الأجنبية في 1950 تبلغ 24.3 مليار دولار، في حين لم تجاوز الأرصدة الدولارية للدول الأخرى 8.9 مليار دولار، أي أن النسبة كانت 273 في المائة وبعبارة أخرى فقد كانت احتياطيات الولايات المتحدة الأمريكية تمثل ما يقارب ثلاثة أمثال ديونها قصيرة الأجل ومع زيادة استخدام الدولار كاحتياطي زادت مديونية الولايات المتحدة قصيرة الأجل من ناحية وقلت احتياطاتها من الذهب والعملات الأجنبية من ناحية أخرى، فارتفعت الأرصدة الدولارية للدول الأخرى إلى 33.2 مليار دولار في 1967 مقابل احتياطات أمريكية 14.8 مليار دولار فقط، أي أن احتياطيات الولايات المتحدة الأمريكية لم تبلغ صف ديونها قصيرة الأجل، واستمر هذا الانخفاض بشكل متزايد بعد ذلك[2].

ولا يخفي ما يؤدي إليه ذلك زعزعة في الثقة، حقا إن هذا هو وضع كل البنوك نظام مستقر ومقبول وهناك البنك المركزي الذي يضمن التزامات هذه البنود، وكان على الولايات المتحدة الأمريكية كبنط العالم أن تواجه الأمور نفسها، ولكن المشكلة هي أن قيام الولايات المتحدة بهذا الدور العالمي لم يتم باتفاق دولي، كما لم تنشأ سلطة دولية تضمن التزاماتها وتنظيم هذه العلاقات كما هي الحال في النظم المصرفية الوطنية فيظل وجود البنط المركزي ولذلك فقد كان عدم الاستقرار وأزمات الثقة أمرا لصيقا بطبيعة النظام، نظام للمدفوعات الدولية يقوم استنادا إلى سلطة وطنية. فقد كان المفروض للدولار، وقد أصبح نقودا دولية، أن

---

[1] ـ عبد المطلب عبد الحميد: نفس المرجع، ص 76.

[2] ـ نفس المرجع، ص 77.

تكون إدارته في ضوء المسؤوليات الدولية، وفي مقدمة هذه المسؤوليات العمل على استقرار قيمة هذه الدولارات سواء بالنسبة إلى الذهب والعملات الأخرى، أو بالنسبة للسلع ومنع التضخم وبعبارة أخرى، فإنه بالنظر إلى الدور الدولي للدولار، فقد كان من الواجب أن تكون إدارته موجهة أساسا للمصلحة الدولية.

ومع ذلك فإنه عندما بدأ التعارض بين اعتبارات المسؤولية الدولية وبين احتياجات السياسة الداخلية الأمريكية ترددت السلطات الأمريكية، وكان عملها مشوبا بالتردد وكثيرا ما غلبت الاعتبارات الوطنية مما أدى إلى الإساءة إلى الاستقرار الدولي والداخلي على السواء. وربما كان ما ساعد على قبول هذا الوضع الشاذ هو أن السلطات الأمريكية ظلت ملتزمة بتحويل الدولار إلى ذهب بسعر ثابت (35 دولار اللأوقية) ومع استمرار زيادة الحاجة إلى السيولة الدولية ومن ثم إلى الدولار، وعدم نمو الذهب بالمعدل نفسه، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وقد تراكمت عليها الديون القصيرة الأجل في الوقت نفسه الذي لم تنم فيه احتياجاتها من الذهب، ومع احتمالات المضاربة على الذهب من ناحية، والتجاء فرنسا غلى تحويل أرصدتها الدولارية غلى ذهب من ناحية أخرى[1].

فقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية إجراءات عدة بداية من سنة 1968 وانتهاء بقرار أغسطس 1971، بمنع تحويل الدولار إلى ذهب. كذلك فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في حماية قيمة الدولار الداخلية، وأدت الضغوط التضخمية تظهر خصوصا مع حرب فيتنام، مما جعل تجنيب الدولار الأمريكية مشاكل الاقتصاد الأمريكي أمرا صعبا، ولذلك فقد بدأت الإدارة الأمريكية في استخدام السياسة النقدية لمواجهة مشاكلها الداخلية، ولجأت إلى الأخذ بسياسة التضخم بصرف النظر عما يترتب على ذلك من آثار خارجية على الاقتصاد العالمي الذي استورد جزءا من هذا التضخم الأمريكي الأمر الذي أظهر مدى التعارض بين المسؤولية الدولية والاحتياجات المحلية[2].

---

[1]- عباس برادة السني: العولمة الاقتصادية، منشورات رمسيس، الدار البيضاء، 2000، ص 34.
[2]- نفس المرجع، ص 35.

بالإضافة إلى الصعوبات المتقدمة في طبيعة نظام النقد الدولي، أدت تطورات الاقتصاد العالمي إلى الإضافة إلى مشاكل الدولار فقد تغيرت أوضاع العالم الاقتصادية، فأوروبا واليابان أعادت بناء اقتصادياتهما وأصبحتا قوتين اقتصاديتين يعتد بهما، ولذلك فإن قيمة الدولار لم تعد معبرة عن حقيقة الأوضاع الجديدة وأصبحت المبالغة في قيمة الدولار عقبة أما النظام الدولي، كما كانت المبالغة في تحديد قيمة الإسترليني قبل الحرب في 1925، عقبة أمام نظام الذهب الذي حاولت بريطانيا إعادته بعد الحرب العالمية الأولى، وساعدت حرب فيتنام على زيادة الضغوط التضخمية في الولايات المتحدة، مما اضطرها إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات التي زعزعت مركز الدولار الدولي، وقد بدأت هذه الإجراءات بمنع جزئي لتحويل الدولار في مارس 1968، وإنشاء سوقين للذهب، إحداهما للتعامل الرسمي بين المؤسسات النقدية بسعر التعادل الرسمي (35 دولار للأوقية)، والأخرى سوق حرة للتعامل في الذهب ثم اضطرت الولايات المتحدة، كما سبق أن أشرنا، إلى تخفيض قيمة الدولار أكثر من مرة وفي أغسطس 1971 اتخذ الرئيس الأمريكي نيكسون أكثر الإجراءات خطورة بمنع تحويل الدولار الورقي وبعد العالم في التفكير في إعادة النظر في النظام، فشكلت في صيف 1972 في جنيف اللجنة الوزارية لإصلاح نظام النقد الدولي، ولجنة العشرين بمعاونة لجنة النواب، وبعد استقرار نسبي في أسعار العملات وخاصة بعد اتفاقية سميوثونيات في نهاية 1972، بدأت من جديد عمليات المضاربة الشديدة على العملات[1].

وخفضت الولايات المتحدة الأمريكية الدولار من جديد في فبراير 1973، وبدأت الدول في تعويم عملاتها، وأصبح التعويم وتقلبات أسعار الصرف هي الظاهرة الغالبة على رغم ما كانت تقضي به اتفاقية صندوق النقد الدولي من ضرورة تثبيت أسعار الصرف واستمرت المحاولات للبحث عن حل شمال يعتمد على ثبات أسعار الصرف حتى وقعت أزمة البترول ورفعت أسعاره وكانت نهاية عصر وبداية عصر جديد فقرر وزراء مالية الدول الصناعية (روما يناير 1974) التخلي عن فطرة الحل الشمال وقبول الحلول المؤقتة، والتنازل تحت

---

[1]- نعومة تشومسكي: الهيمنة أم البقاء، السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، ترجمة سامي الكعكي: دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 2004، ص 197.

ضغط الظروف، عن ضرورة ثبات أسعار الصرف، وقد تبلور هذا في التعديل الثاني لاتفاقية صندوق النقد الدولي الذي تم الاتفاق عليه في جامايكا في نهاية 1976 وهو التعديل الذي يترك للدول حرية اختيار نظام الصرف وهو حل يوفق بين رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الأخذ بنظام التعويم، وإصرار فرنسا على الأخذ بنظام ثبات أسعار الصرف وقد تم التوصل إلى هذا الحل التوفيقي في اجتماع رابوية بين الرئيس الأمريكي والرئيس الفرنسي في نوفمبر 1975[1].

[1]- نعومة تشومسكي: نفس المرجع السابق، ص 198.

المطلب الثاني: أزمة النفط والفوائض المالية

بلغ سعر برميل النفط في الولايات المتحدة في بداية القرن العشرين، حوالي 1.2 دولار، وفي 1970 كان سعر، 1.69 دولار، لأمر الذي يمثل ثباتا غير معروف في أسعار المواد الأولية، وقد ساعد على ذلك قوة الاحتكارات البترولية التي سيطرت سيطرة شبه تامة، على مصادر البترول خارج الولايات المتحدة، وخاصة في الشرق الأوسط وقد كانت هذه السيطرة هي السبب المباشر الذي أدى بالدولار المنتجة للنفط إلى التجمع في شكل نوع من الكارتل فيما عرف "بالأوبك" (منظمة الدول المصدرة للنفط) Organization of (OPEC) peroleum exporting contutries (opec) ففي 1959 قامت الشركات بتخفيض أسعار النقط المعتمدة (Pasted prices) مما أدى إلى انخفاض دخول الدول المصدرة للنفط، وأثار بالتالي شعور المهانة والاستغلال وضرورة تجميع الجهود للوقوف في مواجهة هذه الشركات وبعد هذا التخفيض، قام رئيس شركة إكسون (exson) جاك راتبون Jack Rashboue، بإقناع زملائه بضرورة تخفيض الأسعار مرة أخرى في 1960، هكذا كان تبرير واضطرت الدول النفطية، مرغمة إلى قبول هذا التخفيض، وفي سبتمبر 1960 دعت حكومة العراق الدول المصدرة للنفط لمؤتمر يعقد في بغداد حيث اتخذ قرار بإنشاء وتنظيم للدول المصدر للبترول، وهكذا ولدت منظمة الأوبك في سبتمبر 1960 نتيجة لهذا المؤتمر، وعلى رغم أن الأوبك سوف تلعب دورا مهما فيما بعد، في رفع أسعار النفط، فإن إنشائها العام 1960 لم يساعد على رفع الأسعار في الحالات، بل إن الضغوط زادت عليها حتى اضطرت إلى بيع النفط بأسعار تتراوح بين 1 و 2، 1 دولار للبرميل (أسعار الخليج) العام 1969[1].

وفي 1970 بدأت أسعار النفط ترتفع على استحياء، في اتفاقات طهران وعندما قامت حرب أكتوبر 1973، تغيرت الأوضاع رأسا على عقب، واستعادت الدول المصدرة قدرتها

---

[1] ـ جيمس جوارتيني وريجارد استروب: الاقتصاد الكلي، ترجمة، عبد الفتح عبد الرحمن: دار المريخ، الرياض، 1988، ص 45.

على تحديد أسعار النفط، وتحولت سوق النفط بين ليلة وضحاها إلى سوق بائعين Seller S'Market بعد أن ظلت دهرا في أيدي الشركات الأجنبية المشترية له[1].

ففي 16 أكتوبر 1973، والأنظار متجمعة إلى قناة السويس والجولان، وبعد أن تم عبور القناة، اجتمعت ست دول عربية في المنظمة العربية للدول المصدرة للبترول (الأوبك)، وقررت رفع أسعار النفط من 3.01 دولار إلى 5.12 دولار وكانت المملكة العربية السعودية قد أعلنت تخفيض إنتاج النفط وحصرت تصدره إلى الدول المتعاونة مع العدو الإسرائيلي وتسارعت الأحداث، وارتفعت أسعار النفط في الأسواق المحاصرة (Spot) إلى أكثر من 20 دولارا، وفي 23- 24 ديسمبر 1973، اجتمعت دول الأوبك في طهران وقررت رفع أسعار النفط إلى 11.65 دولار للبرميل، وكانت هذه هديتهم إلى العالم في عيد الميلاد والسنة الجديدة، وأطلق العالم عليها "الصدمة النفطية الأولى" (Firstoil Shock) لأن المستقبل قد أخر لهم صدمتين تاليتين: في 1979 مع الثورة الإيرانية وهي "الصدمة الثانية" حين ارتفع سعر النفط إلى 26 دولار للبرميل، وفي 1983 بدأت صدمة عكسية انخفضت فيها أسعار النفط، خاصة منذ 1986، وهكذا عادت الأوضاع إلى سابق عهدها، حيث مالت الأسعار إلى الهبوط، وفقدت دول الأوبك سيطرتها على الأسواق والأسعار، ولذلك فإن ما يعرف بأزمة النفط استمرت نحو عقد من الزمن (من 1974 إلى 1986)[2].

وقد ترتب على أزمة النفط منذ 1973 ظواهر عدة جديدة، أثرت في الاقتصاد الدولي، وأهم هذه الظواهر هي: (أن ارتفاع أسعار النفط أدى إلى ارتفاع تكلفة الطاقة وفاتورة واردات الدول الصناعية من ناحية، وزيادة الفوائض المالية لدى الدول المصدرة للنفط من ناحية أخرى)، فارتفعت فاتورة واردات النفط من حوالي 28 مليار دولار في 1970 إلى 53 مليار دولار سنة 1980، أي زادت بحوالي عشرين مثلا، وزادت بالتالي حصة تجارة النفط من التجارة العالمية من 7 في المائة إلى 21 في المائة خلال عشر سنوات، وفي الوقت نفسه

---

[1] - جيمس جوارتيني وريجارد استروب: نفس المرجع السابق، ص 46.

[2]- رضا هلال: لعبة البترو دولار، الاقتصاد السياسي للأموال العربية في الخارج، دار سيناء للنشر، القاهرة، بدون طبعة، 1992، ص 115.

ارتبط هذا التغيير الكبير في أسعار النفط وصادرته باختلال هيكلي جديد في موازين المدفوعات المختلفة، كانت له آثار بعيدة على الأوضاع المالية والنقدية لمختلف دول العالم، المتقدم منها وغير المتقدم. فيمكن القول بشكل عام إن هيكل موازين المدفوعات لدول العالم قبل الصدمة الأولى للنفط كان قائما، بشكل عام، على تحقيق فائض معقول من موازين مدفوعات الدول الصناعية يقابله عجز مماثل تقريبا في موازين مدفوعات الدول النامية، مع وجود الدول النفطية في توازن أو فائض يسير، وقد تغير هذا النمط كليا مع أزمة النفط في بداية السبعينات، فعرفت الدول النفطية فائضا هائلا في موازين مدفوعاتها، قابله عجز شديد لدى الدول الصناعية، وهي المستورد الأساسي للنفط، فضلا عن عجز متزايد للدول النامية الأخرى، فالدول الصناعية التي عرفت فائضا في موازينها التجارية بلغ حوالي 5.9 مليار دولار في 1973، وعرفت في السنة التالية 1974، عجز بلغ 28 مليار دولار، في حين أن الدول النامية التي كانت تعاني من عجز في حدود 10 مليارات ارتفعت هذا العجز فيها إلى حوالي 20 دولار في 1974، وإذا كانت هذه النتيجة أمرا مفهوما، بالنظر إلى أن الدول الصناعية هي المستهلك الرئيسي للطاقة، فإن تطور الأوضاع الاقتصادية الدولية لم يلبث أن صار أداة إلى نجاح الدول الصناعية فهي المستهلك الرئيسي للطاقة[1].

وإزاء العجز المتزايد في الموازين الجارية للدول النامية، اضطرت هذه الدول إلى الالتجاء إلى القروض الخارجية التي وفرتها لها إلى حد بعيد البنوك التجارية في الدول الصناعية. ولذلك ترتب على ارتفاع أسعار النفط وظهور الفوائض المالية ظهور قضية تدوير هذه الفوائض ....Recyclinje Recycling of petro- funds في أول الأمر إلى الدول الصناعية المتقدمة ثم إلى الدول النامية، وبالتالي ظهور قضية مديونية الدول النامية التي لن تلبث أن تصبح إحدى القضايا الرئيسية في العلاقات الدولية في الثمانينات فمن أصل فوائض دول الأوبك البالغة حوالي 30 مليار دولار في 1979، قامت البنوك التجارية الدولية بتمويل قروض للدول النامية بمبالغ لم تقل عن 24 مليار دولار في السنة نفسها، وبعد الصدمة الثانية للنفط في 1979 تكرر المشهد نفسه إزاء فائض الدول النفطية، وعجز الدول

[1]- رحيم طالب محمد: التنافس الأمريكي البريطاني على نفط الخليج، دار الرشيد، بغداد، الطبعة الثانية، 1986، ص 75.

الصناعية ثم لم تلبث الدول الصناعية أن نجحت في تحقيق التوازن وتحويل العجز إلى الدول النامية وزيادة مديونيتها بالتالي، وهكذا استطاعت الدول الصناعية، وهي المستهلك الرئيسي للطاقة، أن تنقل عبئ ارتفاع أسعار النفط إلى الدول النامية، فالدول الصناعية، بما تملكه من قدرات اقتصادية، استطاعت من خلال تأثيرها في أوضاع الاقتصاد العالمي (التضخم العالمي) أن تتخلص من عبئ ارتفاع أسعار النفط في حين ظلت الدول النامية وهي الأكثر عجزا، تنوء تحت عبئ المديونية العالمية وفي الوقت نفسه فإن القوى الاقتصادية نفسها التي مكنت الدول الصناعية من نقل عبئ ارتفاع أسعار النفط إلى الدول النامية، ساعدت الدول الصناعية نفسها على القضاء على القوة النفطية ذاتها ففي 1983 بدأت أسعار النفط في الانخفاض لأول مرة منذ 1974 وفي 1986 انخفضت أسعار النفط بشكل كبير، مما حد البعض على الحديث عن "صدمة نفطية عكسية ودخلت بعد ذلك بعض الدول النفطية في مغامرات سياسية وعسكرية (حربي الخليج الأولى والثانية)، أو جرت إليها، فتآكلت الاحتياطيات المالية المتراكمة عن تصدير النفط، وانحدرت أسعار النفط بعدها طوال التسعينات حتى بلغت في بداية 1999 أقل من 10 دولارات للبرميل، بالأسعار الجارية، وهو ما يقل عن سعر البراميل بالأسعار الحقيقية عند قيام الصدمة النفطية الأولى في 1973[1].

وكان بعض الاقتصاديين قد أشاروا إلى أهمية النظر في التحليل الاقتصادي إلى فكرة الأصول Assets، وليس فقط التيارات Flous، ربما لعدم وجود ميدان تظهر فيه أهمية فكرة الأصول كما هي الحال بالنسبة لاقتصاديات الدول النفطية، فالنفط أساسا ليس إنتاجا عاديا بقدر ما هو نوع من تحويل الأصول العينية Real assets إلى أصول مالية Financial assets وهو تعبير آخر عن القول بأن إنتاج النفط هو إنتاج مورد غير متجدد وقابل للنفاذ و لذلك فإن حقيقية بيع وتصدير النفط هي أنه بيع وتصدير لمورد من موارد

[1]- عبد الحي زلوم: أزمة نظام الرأسمالية والعولمة في مأزق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 2009، ص 41.

الثروة العينية للدول النفطية مقابل موارد مالية، ومن هنا أهمية فكرة الأصول في دراسة الظاهرة النفطية فجوهر الإنتاج النفطي هو تحويل لأصول عينية إلى أصول مالية[1].

فأما الأصول العينية فهي الموارد الحقيقية التي تتبع لحاجات مباشرة أو غير مباشرة أما الأصول المالية فإنها مطالبات Clains ونظرا لأن المطالبات، أي الأصول المالية، تتضمن دائما جانبين، دائنا ومدينا بالقيمة نفسها، فمعنى ذلك انه بالنسبة للاقتصاد في مجموعه، فإن الأصول المالية لا تعدوا في حقيقة الأمر أن تكون مطالبات على الأصول العينية وخاصة رأس المال ومن المهم أن ندرك أن تطور الأصول، خاصة الأصول المالية يؤثر في التيارات الاقتصادية الكلية وخاصة الادخار والاستثمار، ولذلك فإن تحليل آثار الصدمة النفطية عن طريق تحليل آثار التغيير في الأصول المالية، وخاصة تأثيرها في تيارات الادخار والاستثمار، قد يلقي أضواء مهمة على ما أحدثته صدمات النفط على الاقتصاد العالمي، على نحو يجاوز ما يمكن أن يترتب على مجرد التغيير في تكاليف الإنتاج[2].

ويستند تحليل آثار ارتفاع أسعار النفط في النموذج المقترح، إلى إطار تحليلي مستمد من نموذج "كينز" مع بعض التعديلات، فهناك دالة الادخار Sairinjs Function، التي لا تتوقف فقط على مستوى الدخل، وإنما على نمط توزيع الدخل أيضا وسوف نرى أن ارتفاع أسعار النفط لم يكن أكثر من مجرد إعادة في توزيع الدخل العالمي لمصلحة الدول النفطية. وقد كان لهذا التغيير في نمط توزيع الدخل العالمي نتائج غير قليلة كما سنرى كذلك، فإن هذا التحليل يختلف عن تحليل" كينز" في الاعتماد وبشكل اكبر على التفاعل بين الأرصدة / التيارات Stack Flous المرتبطة بفكرة الأصول، وبوجه خاص أثر التغيير في الأصول المالية في كل من تيارات الادخار والاستثمارات وأخيرا، فعلى رغم أنه في صدد نموذج تحليلي للاقتصاد العالمي ككل، من المفروض أن تختفي فيه أهمية العلاقة بين الدول، فإننا

---

[1]- عبد الحي زلوم: نفس المرجع السابق، ص 42.

[2]- نفس المرجع، ص 43.

في النموذج المستخدم، سوف نشير بدرجة كبيرة إلى أهمية علاقات التوازن بين دول الفائض ودول العجز Surlus/ delicit[1].

ونقطة البداية هي أن ارتفاع أسعار النفط في 1973ن ثم في 1979، لم يكن نتيجة تغييرات في الاقتصاد العيني، وإنما فقط في نمط توزيع الدخل العالمي فالموارد الاقتصادية لم تعرف أي تغير يذكر ولم يلحق الاقتصاد العالمي أي تعديل جوهري في التكنولوجيا المستخدمة أو في الأسواق، وهكذا فإن معطيات الاقتصاد العيني ظلت ثابتة، وكل ما حدث هو إعادة توزيع الدخل العالمي لمصلحة الدول المصدرة للنفط، حيث زادت حصتها من الدخل العالمي بشكل كبير وفجائي، فقد زاد دخل دول الأوبك من حوالي 15 مليار دولار 1972، إلى أكثر من 110 مليارا دولار في 1974، وقد ترتب على هذه الزيادة الكبيرة في دخل الدول النفطية (الدول الخليجية) دول قليلة السكان وكانت تتمتع من قبل بمستوى دخل فردي مرتفع، فإن إعادة توزيع الدخل العالمي لمصلحتها قد ترتب عليه زيادة الميل للادخار، وبالتالي قدرة العالم ككل على الادخار العالمي وهكذا فإن ارتفاع أسعار النفط لم يكن زيادة في تكاليف الإنتاج، بقدر ما كان إعادة في توزيع الدخل العالمي، وزيادة في حجم المدخرات العالمية، فأما أثر ارتفاع الأسعار في التكاليف فقد كان أثر محدود[2].

فإن كانت واردات الولايات المتحدة من دول الأوبك بعد "الصدمة الأولى للنفط" وقد ارتفعت بين (1973 و 1979) إلى خمسة أمثال ما كانت علية، فإن قيمتها بقيت ضئيلة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، حيث وصلت إلى 1.6 في المائة، بعد أن كانت 0.3 في المائة، وهو تغير لا يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع كبير في الأسعار على النحو الذي شاهده العالم في أثر "ثورة النفط"، ولم يكمن الأمر مختلفا كثيرا في بقية الدول الصناعية، فقد قدرت واردات دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) من الأوبك في 1979 بحوالي 180 مليار دولار، أي مجرد 2.7 في المائة من قيمة الناتج الإجمالي لهذه

---

[1]- رسلان خضور: المؤسسات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، الناشر، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2009، ص 6.

[2]- نفس المرجع، ص 7.

الدول، وهكذا فإنه لا يمكن الارتكان إلى فكرة ارتفاع تكاليف الإنتاج في أثر ارتفاع أسعار النفط كسبب لما عرفه العالم من تضخم بعد ارتفاع "ثورة النفط" ولا بد أن يكون الأمر راجعا إلى أسباب أخرى، ونعتقد أنه راجع إلى ما ترتب على ذلك من تغير في علاقات الادخار والاستثمار كنتيجة لإعادة توزيع الدخل العالمي لمصلحة الدول النفطية[1].

ولقد زادت تجارة النفط من 28 مليار دولار في 1970 إلى 353 مليار دولار في 1980، (أو من 7 في المائة إلى 1 في المائة من قيمة التجارة العالمية)، وهو ما يزيد في ذلك الوقت- على حصة الولايات المتحدة الأمريكية أو ألمانيا الغربية في التجارة العالمية وقد بلغت الفوائض المالية النفطية في 1974 حوالي 205 مليارات دور أي أن مدخرات دول الأوبك (الفوائد النفطية) بلغت حوالي ثلث حجم الاستثمار الإجمالي في أكبر اقتصاد في العالم في ذلك الوقت (الولايات المتحدة الأمريكية) وهكذا يمكن القول بان النتيجة المباشرة لزيادة أسعار النفط خلال "الصدمات النفطية" كانت زيادة مقابلة في المدخرات العالمية نتيجة إعادة توزيع الدخل القومي لمصلحة مجموعة من دول الأوبك فما تأثير هذه الزيادة الجديدة في المدخرات العالمية؟[2].

ويمكن أن نميز من الناحية النظرية بين ثلاث احتمالات في مواجهة هذه الزيادة في مدخرات دول الأوبك:

- أن تحدث زيادة مقابلة في الاستثمارات الحقيقية، وبالتالي تؤدي زيادة مدخرات الأوبك إلى ارتفاع معدل الاستثمار في العالم، وقد أطلقنا على هذا الاحتمال "سيناريو الاستثمار".

- أن يقابل زيادة مدخرات دول الأوبك نقص في مدخرات الدول الأخرى، وبالتالي ثروتها، وخاصة الدول المستوردة للنفط، ويمكن أن نطلق على هذا الاحتمال سيناريو "إعادة توزيع الثروة".

---

[1]- محمد زكي شافعي: التنمية الاقتصادية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1980، الطبعة الأولى، ص 33.

[2] - نفس المرجع، ص 34.

- أن يقابل زيادة مدخرات دول الأوبك زيادة اسمية في الاستثمارات العالمية نتيجة ارتفاع الأسعار، ومن دون زيادة حقيقية فيها، وفي هذه الحالة تتحول زيادة المدخرات إلى زيادة اسمية، وقد أطلقنا على هذا الاحتمال "سيناريو التوظيف" Placement[1].

وعلى الرغم انه من الصعب القول إن واحدا من هذه السيناريوهات قد يتحقق وحده بشكل كامل، فمن بين هذه السيناريوهات المختلفة يبدو أن سيناريو "التوظيف" هو الأقرب لما تحقق على أرض الواقع، فليس هناك كما يشار إلى أن الاستثمارات الحقيقية قد زادت بشكل ملموس على مستوى العالم في أثر ارتفاع أسعار النفط، كذلك لا يبدو أن هناك إعادة كبيرة في توزيع الثروة بين دول العالم حقا ،لقد زادت الثروات المالية للدول النفطية، ولكن هذه الزيادة لم تستمر، فضلا عن أنها ظلت في كثير من الأحيان زيادة اسمية، والأقرب إلى الواقع هو أن زيادة الفوائض المالية قد صاحبتها زيادة كبيرة في الأصول المالية دون تغير ملموس في الاستثمار العالمي الحقيقي، وهذا هو جوهر "سيناريو التوظيف" ولعل أهم مظاهر هذا السيناريو هو انقطاع الصلة بين الأصول المالية والاستثمارات الحقيقية، وذلك أن الزيادة الفائقة في حجم الأصول المالية المتداولة لا تقابلها زيادة حقيقية في الاستثمارات العينية، ولم تلبث أن انعكست على الفوائد والأسعار، فالدول النفطية لن تقبل الاحتفاظ بالأصول المالية الجديدة ما لم توفر لها هذه الأصول عوائد مماثلة للأصول القائمة وفي إطار الأزمة النفطية وظهور العجز لدى معظم الدول المستوردة[2].

من الطبيعي أن يعرف العالم نوعا من الأزمة المالية وزيادة في الطلب على الاقتراض، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وبذلك صاحبت ظهور الفوائض النفطية زيادة كبيرة في أسعار الفائدة نتيجة أمرين، احدهما:

هو ضغط الأزمة المالية والحاجة إلى التمويل، والثاني: هو الزيادة في حجم الأصول المالية المصدرة، وضرورة تحفيز أصحاب الفوائض المالية على الاحتفاظ بهذه الأصول

---

[1]- علي لطفي: التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية"، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1982، ص 112.
[2]- نفس المرجع، ص 113.

المالية الجديدة، وزيادة أسعار الفائدة وبالتالي زيادة حجم العوائد المالية، لا يمكن أن يترك الأوضاع الاقتصادية من دون تغيير، إن هذه الزيادة إذا لم تصاحبها تعديلات أخرى فإنها تعني زيادة حصة عوائد الملكية بالنسبة لجهة الأجور في توزيع الدخل القومي، وهو أمر يصعب أن يتحقق في العصر الحديث، ومعنى ثبات واستقرار هذه النسب هو زيادة عامة في الأسعار ومن دون ذلك تنخفض حصة الأجور في الدخل العالمي، وخاصة في الدول الصناعية، وهو أمر غير واقعي ولذلك، فإن النتيجة الطبيعية هي الارتفاع العام في الأسعار بما فيه ارتفاع القيمة الاسمية للاستثمار، وهكذا تؤدي الزيادة في مدخرات دول الأوبك إلى زيادة اسمية وبذلك تتحقق المساواة بين الزيادة في المدخرات وزيادة مقابلة في الاستثمار، ولكنها مجرد زيادة اسمية، الأمر الذي يؤدي إلى تآكل الفوائض مع الزمن وهذا ما تم إلى حد بعيد بعد ارتفاع أسعار النفط في 1973 ثم في 1979، حيث عمت موجات من ارتفاعات الأسعار، وهي ارتفاعات راجعة بشكل أساسي إلى تغييرات الكميات الاقتصادية الكلية فأسلوب استخدام المدخرات (الفوائض المالية النفطية)، وتوظيفها في شكل استثمارات مالية (توظيف)، قد أدى من خلال التفاعل في العلاقات الاقتصادية، وضرورة تحقيق المساواة بين الادخار والاستثمار العاملين، إلى ظهور التضخم والارتفاع العام في الأسعار، وفي النهاية إلى تآكل جزء كبير من الفوائض المالية[1].

هذا عن الشق الأول في تآكل الفوائض المالية بالتضخم، وأما الشق الثاني الراجع إلى انتقال عجز الدول الصناعية، وهي المستهلك الأساسي للطاقة، إلى الدول النامية، فإنه أيضا لم يكن بعيدا عن أثر التضخم وارتفاع الأسعار الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمة واردات الدول النامية من الدول الصناعية والتي عرفت ارتفاعا كبيرا في الأسعار، وهكذا لم يلبث العجز المقابل لفوائض الدول النفطية أن انتقل إلى دول العالم الثالث التي اضطرت إلى الالتجاء إلى الاستدانة الكبيرة من المؤسسات المالية. وبذلك، فإن الصدمة النفطية لم تكن فقط أحد الأسباب وراء الاختلالات في موازين المدفوعات وارتفاع الأسعار بشكل عام، وإنما

[1]- عبد الحي زلوم: حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة لأولى، 2005، ص 275.

أيضا كانت مناسبة لزيادة حجم المديونية المالية وبشكل خاص مديونية دول العالم الثالث، وهنا ينبغي أن نؤكد أن هذه النتائج لم تكن راجعة بشكل أساسي إلى أثر ارتفاع أسعار النفط على تكاليف الإنتاج، بقدر ما كان راجعا إلى ظهور الفوائض المالية والتي لم تتحول إلى استثمارات حقيقية وإنما ظلت في شكل استثمارات مالية (سيناريو التوظيف) [1].

وإذا كان العالم قد واجه صدمتين للنفط في 1973- 1974، ثم في 1979- 1980، فإن الأمر احتاج في كل مرة إلى دورة من أربع إلى خمس سنوات قبل ثلاثين اثر هذه الصدمة، وبالنسبة إلى الصدمة الثانية فإن انتهاء هذه الدورة لم يفتح الباب أمام صدمة نفطية ثالثة مماثلة، بل أدى إلى صدمة عكسية ظهرت في شكل انخفاض في أسعار النفط وقد رجع ذلك إلى اعتبارات عدة، منها إضعاف المركز الاحتكاري للدول المصدرة للنفط فقد حفز ارتفاع أسعار النفط شركات النفط العالمية على الاستثمار خارج الدول الأوبك للبحث عن مصادر جديدة للنفط، كذلك عملت الدول الصناعية على تكوين مخزون استراتيجي من النفط يحول بين المنتجين والضغط على السوق لتضييق العرض ولذلك لم يأت منتصف الثمانينات إلا وقد فقدت دول الأوبك سيطرتها الاقتصادية على سوق النفط، ثم جاءت المغامرات السياسية والعسكرية لبعض دول النفط (حروب الخليج) وما أدت إليه من حروب، فقضت على جزء كبير من الفوائض المالية القائمة وزادت من إضعاف منظمة الأوبك[2].

---

[1]- عبد الحي زلوم: نفس المرجع السابق، ص 276.

[2]- نفس المرجع، ص 277.

المبحث الثاني: أزمة التنمية وأزمة الأيديولوجية الاشتراكية

و سوف نتناول في هذا المبحث أزمة التنمية وأزمة الأيديولوجية الاشتراكية، وسنقسم هذا المبحث إلى مطلبين يتناول (**الأول منهما**): **أزمة التنمية**، وفي (**المطلب الثاني**): **أزمة الإيديولوجية الاشتراكية.**

المطلب الأول: أزمة التنمية

سبق أن أشرنا إلى أن قضية التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث قد فرضت نفسها كإحدى القضايا المطروحة على الساحة العالمية غداة الحرب العالمية الثانية وساعد على إبرازها الاستقلال السياسي لعدد كبير من المستعمرات السابقة، فضلا عن المنافسة الإيديولوجية بين المعسكرين: الرأسمالي والاشتراك، حيث وجدا في هذه الدول تربة خصبة للتنافس على كسب النفوذ في وقت استحالت فيه المواجهة العسكرية نتيجة للرعب النووي، كذلك كان للانفجار السكاني أثر واضح في إبراز خطورة مشكلة التنمية فقد زاد عدد سكان العالم خلال هذا القرن من حوالي 1.6 مليار نسمة في بداية القرن إلى ما يزيد على 6 مليارات نسمة في أن هذا الازدحام السكاني، وتركيز في الدول الفقيرة من شانه أن يعرض استقرار العالم المخاطر غير قليلة[1].

وقد عرفت الدول النامية بشكل عام بدايات مشجعة في معالجة قضايا التنمية منذ الستينات بعد حصولها على الاستقلال الوطني، فحقق معظمها معدلات معقولة من النمو الاقتصادي ومع ذلك فقد بدأت هذه الدول تواجه مشاكل أكثر حدة منذ بداية السبعينات وخاصة في عقد الثمانينات، الذي عرف بالعقد الضائع، حيث تبددت الموارد واختلطت المفاهيم وتمايزت الدول بين قلة حققت نجاحا كبير (دول جنوب شرق آسيا) وغالبية تدهورت أحوالها خاصة إفريقيا (جنوب الصحراء) وقد ازدادت الفجوة بين أكثر الدول غنى

[1] -Human Development Report, 1999, UNDP, Oxford University Press, 1999.

وأكثرها فقرا، فالفارق بين الأوليين والآخرين بلغ 74 إلى واحد في العالم 1977، بعد أن كان 60 إلى واحد في العام 1990 ولم يتعد 30 إلى واحد في العام 1960.

وفي هذا الوقت تقريبا نشر نادي روما (club of Rome) تقريره عن "حدود النمو" معيدا للأذهان نظرية "مالش" في عدم التوازن بين النمو السكاني وتوافر الموارد الغذائية، وقد أوضح هذا التقرير أن ندوة الموارد الطبيعية أكثر خطورة مما نعتقد وجاءت أزمة الغذاء لتؤكد هذه المخاوف، ثم لم تلبث أسعار النفط أن ارتفعت مما زاد الاقتناع بندرة المواد الطبيعية وخاصة مصادر الطاقة[1].

سبق أن أشرنا إلى أن أزمة الطاقة فرضت أعباء ضخمة على تكاليف الواردات في الدول النامية، بالنظر إلى ما ترتب عليه من ارتفاع عام في الأسعار واختلال في موازين مدفوعات الدول النامية التي عرفت عجزا بالغة الارتفاع، وبالتالي زيادة مديونية هذه الدول بأرقام فلكية فارتفعت مديونية العالم الثالث من أقل من 70 مليار دولار العام 1970، إلى حوالي 480 مليار دولار في العام 1980، ولم يجد المدير العام لصندوق النقد الدولي حينذاك مناصا من الاعتراف بأن "دول العالم الثالث المستوردة للنفط حققت خسائر نتيجة لتدهور معدلات التبادل لها خلال الفترة من 1973 إلى 1979 قدرت بحوالي 80 مليار دولار- فضلا عما - عانته نتيجتا للتضخم، والارتفاع في أسعار وارداتها الصناعية"، وقد سبق أن أشرنا إلى أن الفوائض المالية التي حققتها الدول المصدرة للنفط قد انعكست بشكل كبير في شكل عجز للدول النامية وقد بلغ حجم الأصول المالية المملوكة للدول النفطية - لاسيما دول الخليج -، حوالي 350 مليار دولار 1982، في حين بلغت مديونية الدول النامية في ذلك الوقت حوالي 626 مليار دولار، وينبغي أن ننذر هنا أن مديونية الدول النامية عرفت شكلا جديدا وهو الاقتراض من الأسواق المالية والبنوك التجارية العالمية، فحتى بداية السبعينات كان التجاء الدول النامية إلى الاقتراض من الأسواق المالية محدودا للغاية، وكان جل اعتمادها على الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية، (مثل البنك الدولي)، أما بعد الصدمة النفطية

[1] - محمد توفيق سعاف: اتفاقية الجات والدول النامية، دمشق، 1994، ص 85.

الأولى (1973- 1974)، فقد بدأت الأمور تتغيرن ووجدت البنوك التجارية الكبرى (التي استقطبت الفوائض المالية النفطية)، نفسها أمام مشكلة استخدام هذه الأرصدة الجديدة. ومن هنا بدأت تشجع الدول النامية خاصة الدول ذات الدخل المتوسط، على الاقتراض التجاري لعلاج مشاكل موازين مدفوعاتها وقد شجعت هذه البنوك دول العالم الثالث على الاقتراض منها[1].

وقدرت قروض البنوك التجارية للدول النامية بحوالي 14 مليار دولار في 1973، وارتفعت إلى 57 مليار دولار في 1980 وبطبيعة الأحوال، فإن هذه القروض التجارية لم تذهب دائما إلى أكثر الدول النامية حاجة، بقدر ما ذهبت إلى أكثرها قدرة على الاقتراض، وإن كان بعضها من الدول النفطية نفسها مثل المكسيك وفنزويلا والإكوادور، واندونيسيا، ونيجيريا والجزائر[2].

ولم يكن غريبا، والحال كذلك، أن تتفجر أزمة المديونية في بداية الثمانينات وذلك في 1982، عندما اكتشفت المكسيك عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها مما وضع البنوك التجارية العالمية أمام أزمة طاحنة وامتحن بشأنها نظام النقد الدولي، وأصبح احد الأدوار الأساسية لصندوق النقد الدولي هو توفير الظروف المناسبة لكي تتمكن الدول من إعادة جدولة ديونها، واحتل ما عرف ب "نادي باريس" "Paris club" ويختص بجدولة الديون العامة، مكانا مهما في انشغالات مؤسسات التمويل الدولية، ففي خلال الفترة من (1983 - إلى 1988) وقدم صندوق النقد الدولي قروضا بلغت قيمتها 12.7 مليار دولار، فضلا عن 2.3 مليار دولار قدمها البنك الدولي خلال الفترة نفسها، وجدير بالذكر هنا أن تعاظم دور القروض التجارية لدول العالم الثالث قد صاحبه تراخي المساعدات والقروض العامة من الدول والمؤسسات الدولية[3].

---

[1]- محمد توفيق سعاف: نفس المرجع السابق، ص 90.

[2] - نفس المرجع، ص91.

[3]- محمد وتيدي :متناقضات التنمية، مجلة الدراسات العربية، العدد، الثالث و الرابع،1997، ص 37 .

وإذا كانت الدول النامية قد واجهت أزمات الغذاء والطاقة ثم المديونية منذ بداية السبعينات، فإن مفاهيم التنمية نفسها قد عرفت اجتهادات متعددة، واختلافات جوهرية، فإذا كانت معظم الدول النامية قد أخذت بسياسات التدخل الاقتصادي الحكومي وأتباع سياسات إحلال الواردات، والاكتفاء على الداخل وتقليل الاعتماد على الخارج، (هذا هو الوقت الذي سادت فيه نظريات التبعية "Dependencia في أمريكا اللاتينية)، فقد عمدت دول عدة في جنوب شرق أسيا إلى الأخذ بسياسات اقتصادية مختلفة تماما، تعتمد على اقتصاد السوق وأسواق التصدير مع الاستمرار في إعطاء دور كبير للدولة في توجيه الاستثمارات، وقد ترتب على ذلك أنه في فترة السبعينات استطاعت الدول الأسيوية تحقيق معدلات نمو عالية جدا، وأصبحت تعرف بالدول الصناعية الجديدة وأشير إليها أحيانا باسم "النمور الأسيوية" كوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافورة، ولم تلبث أن لحقت بهم إلى حد ما ماليزيا وإندنوسيا وتايلاند، وهي دول اعتمدت سياسة الاندماج في الأسواق العالمية، والأخذ بسياسة تصدير السلع الصناعية إلى الأسواق العالمية وخاصة في الولايات المتحدة واليابان، وقد استمر نجاح هذه الدول خلال ما يقرب من ثلاثة عقود حتى واجهتها أزمة مالية اعتبارا من 1997، عندما انهارت عملاتها المحلية وواجهت نزوحا هائلا من رؤوس الأموال الساخنة مما أوقعها في أزمة مالية، ثم اقتصادية طاحنة خلال السنوات الأخيرة من القرن وربما يرجع هذا الاختلال إلى ضعف هياكلها المالية والتجائها بشكل كبير إلى رؤوس الأموال قصيرة الأجل، سواء في شكل مدخرات محلية كبيرة، أو قدرات تكنولوجية معقولة، وأياد عاملة مدربة، وسياسات اقتصادية متوازنة، ولكن اختلال وضعف هياكلها المالية كانا سببا فيما عانته من مشاكل اعتبارا مما عرف بالأزمة الأسيوية في منتصف 1997[1].

وأما في إفريقيا، وخاصة جنوب الصحراء، فقد تدهورت أوضاع معظم هذه الدول نتيجة ازدياد القروض الخارجية وتفشي أشكال الفساد وقيام الحروب الأهلية والنزاعات القبلية، بحيث انخفض معدل الدخل الفردي في معظم هذه الدول إلى ما دون ما كانت تعرفه

[1]- دولار شريف: السطو على العالم، التنمية والديمقراطية في قبضة اليمين المتطرف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2012، ص 112.

عند الاستقلال ويذكر تقرير حديث عن التنمية البشرية أن ستة دول ازدادت فقرا عما كانت عليه في العام 1980[1].

وإزاء ما واجهته الدول النامية من مشاكل متعددة، بدأت منذ بداية الثمانينات سياسات اقتصادية جديدة تبناها صندوق النقد الدولي، وإلى حد كبير البنك الدولي، وهي ما يعرف بالإصلاح الاقتصادي، وتدور الأفكار الأساسية لهذا الإصلاح الاقتصادي حول ضرورة ضبط التوازن النقدي والمالي للدول النامية، عن طريق تخفيض العجز في الموازنات العامة، ومحاولة السيطرة على التضخم واستخدام أسعار الفائدة المناسبة وتحديد أسعار الصرف على نحو أكثر واقعية، وتستند هذه السياسات إلى إعادة النظر في دور الدولة الاقتصادي ومحاولة تقليص هذا الدور وتشجيع القطاع الخاص مع مزيد من الاعتماد على مؤشرات السوق، وقد عرفت مجموعة هذه الترتيبات للإصلاح الاقتصادي من قبل البنك والصندوق باسم "توافق واشنطون" Washington consensus وكانت محل جدل كبير[2].

وكان دور الدولة الاقتصادي قد أصبح محل مناقشة في الدول الصناعية عندما توسعت دولة الرفاهية welfare state، التي قامت في معظم الدول الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية، وقد بدأت منذ السبعينات بوادر الوهن الاقتصادي في معظم هذه الدول، وقام تيار فكري محافظ ينسب هذا الوهن إلى توسع دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وجاء نجاح حكومة تاتشتر marjarets thatcher في بريطانيا في 1979، ثم اخذ "رونالد ريجان" Ronald Regain، في الولايات المتحدة الأمريكية في 1980، تأييد لهذا التيار الذي يرغب في حكومة أصغر وهنا قامت حركة عكسية للتأميمات التي تمت في معظم الدول الصناعية بعد الحرب، وتقضي ببيع القطاع العام في السوق، وهو ما عرف باسم "التخصيص" privatisation وجاء مشاكل كل الدول الاشتراكية وخاصة في السنوات الأخيرة للثمانينات فدعمت هذه الاتجاه وبذلك تكاليف الظروف نحو الأخذ بإيديولوجية جديدة في السياسات الاقتصادية والتي امتد تطبيقها إلى الدول النامية يتطلبها ليس فقط تحقيق التوازن المالي

---

[1] ـ سمير أمين : وحدة الأمة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد، 200، 1995، ص 166.
[2] ـ نفس المرجع، ص 167.

والنقدي في الكميات الاقتصادية الكلية macro economy، بل تجاوز ذلك إلى ما يسمي بالإصلاح الهيكلي structural reforme والذي يتطلب التحول إلى اقتصاد السوق، والأخذ بالتخصصية وبيع القطاع العام، وخلق المناخ الاستثماري المناسب، سواء للمستثمر الوطني أو الأجنبي، وهكذا لم تلبث سياسات التنمية في معظم الدول النامية أن أخذت منذ الثمانينات، ويوجه خاص في الستينات بهذا التوجه الجديد نحو تقليص دور الدولة في الاقتصاد، والاعتماد على مؤشرات السوق، والاتجاه نحو التصدير، وتشجيع الاستثمارات الخاصة، وطنية وأجنبية وتخفيض القيود والإجراءات الكمية على النشاط الاقتصادي، وبشكل عام اتجهت السياسات الاقتصادي إلى م عاملة الدول النامية معاملة قريبة من الدلو المتقدمة، والتخلي عن المقولات التي ترى أن أوضاع الدول النامية تتطلب معاملة خاصة: حماية الصناعة الوليدة، فرض قيود على النشاط الاقتصاد دور أكبر للدولة في الإنتاج كل هذا بدأ يتوارى، وأصبحت السياسات المعتمدة تميل إلى الأخذ بسياسة اقتصادية مفتوحة تكاد، لا تميز بين دول متقدمة وأخرى نامية وسرعان ما انعكس ذلك على الاتفاقات الدولية التي بدأت تميل إلى إلغاء المعاملة المتميزة للدول النامية، وإخضاعها للمبادئ نفسها التي تحكم الدولة الصناعية المتقدمة باستثناء إعطائها فترات سماح لمدد أطول تدبر فيها أمورها[1].

[1]- جيمس جوارتيني و ريجارد استروب :الاقتصاد الكلي، ترجمة، عبد الفتح عبد الرحمن: دار المريخ، الرياض، 1988، ص 248.

المطلب الثاني: أزمة الأيديولوجية الاشتراكية

كانت نهاية الحرب العالمية الأولى مناسبة لمولد أول نظام اقتصادي اشتراكي يأخذ بالمذهب الماركسي، فمع قيام الثورة البلشفية في روسيا 1917، قام نظام اقتصادي جديد يرفض فكرة الملكية الخاصة وقوانين السوق، ويستند إلى أشكال من الملكيات العامة (بما فيها المزارع الجماعية والتعاونيات في الزراعة)، يحاول أن يفرض أسلوبا جديدا للإدارة الاقتصادية المركزية، وفي خلال هذه الفترة بين الحربين الأولى والثانية واجه النظام الاشتراكي الجديد في روسيا، ثم الاتحاد السوفيتي، صعوبات جمة وتردد بين اتجاهات متعددة، فقد عرف هذا النظام الوليد مقاومة شرسة من بقايا النظام القديم لم تلبث أن تحولت إلى حرب للتدخل الأجنبي من عدد من الدول الغربية، ونظرا لأن النظام الجديد قد قام استنادا إلى إيديولوجية فكرية مستمدة من نظريات ماركس، فقد واجه تطبيقها صعوبات عملية في كيفية إدارة النظام الاقتصادي الجديد، فالماركسية وإن تضمنت تحليلا لتناقضات النظام الرأسمالي وإيمانا بحتمية زوال هذا النظام، لم تتضمن الكثير عن كيفية إقامة النظام الجديد بعد القضاء على الرأسمالية، باستثناء الاتفاق على إلغاء الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج كذلك فإن ظروف الحرب الداخلية وحروب التدخل الأجنبي لم تعط المسؤولين فرصة للتفكير الأولي في كيفية إدارة النظام الجديد[1].

ومن هنا عرف هذا النظام في البداية اتجاهات متعارضة ومتطرفة، ذهبت إلى حد المطالبة بإلغاء النقود وكانت من نتيجة هذه الفوضى أن تدهور الإنتاج وخاصة في الزراعة، وقد كانت روسيا لا تزال دولة زراعية في بدايات مراحل التصنيع، مما اضطر لينين في 1922 إلى العودة إلى نوع من الإصلاح الاقتصادي فيما عرف بالسياسة الاقتصادية الجديدة، New economic policy NEP، أعاد فيها شيئا من الحرية الاقتصادية

---

[1] ـ جوزيف أ شومبيتر: الرأسمالية والديمقراطية والاشتراكية، ترجمة، حيدر حاج إسماعيل: المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، مارس ، 2011، ص 317.

للمزارعين واقتصاد السوق في الصناعات الصغيرة، مما ساعد على تهدئة الوضع جزئيا، وكانت وفاة لينين بعد ذلك بسنتين، وتولي ستالين مقاليد السلطة، فبدأت مرحلة جديدة من الصراع بين الأجنحة المتصارعة، بين الأكثر تشددا في اليسار والأكثر اعتدالا في اليمن، وذلك في الوقت نفسه الذي قامت فيه خلافات عقائدية بين أنصار الثورة الدائمة، والاشتراكية العالمية، وأنصار توطيد الاشتراكية في دولة واحدة قبل الانطلاق إلى الثورة العالمية، كما ثارت خلافات عقائدية بين أنصار الثورة الدائمة، والاشتراكية العالمية، وأنصار توطيد الاشتراكية في الدولة قبل الانطلاق إلى الثورة العالمية، كما ثارت خلافات مماثلة حول السياسات الاقتصادية المناسبة، وقد مال ستالين نحو طرف حتى يقضي على الطرف الآخر، ثم انقلب على هؤلاء حتى استتب الأمر له كليتا، وكانت سنة 1929 سنة فاصلة حيث بدء يطبق "نظام المزارع"، وفي الوقت نفسه بدأ في الأخذ بنظام التخطيط المركزي ووضع أول خطة خماسية للتصنيع معطيا الأفضلية للصناعات الثقيلة، مما أعطى للنظام الاشتراكي الجديد معالمه الأساسية.والتي ظلت معه بدرجات مختلفة حتى سقوط النظام في بداية التسعينات[1].

وكما سبق أن أشرنا، فقد عاصر الأخذ بهذه الخطط الخماسية للتصنيع في روسيا قيام الأزمة الاقتصادية العالمية في الغرب، مما ساعد على إلهاء الدول الغربية بمشاكلها الداخلية، فانصرفت عن تدخلها في شؤون روسيا الداخلية، بل وجدت بعض الصناعات الغربية في السوق الروسية، المتعطشة للتصنيع، فرصة لتصريف بعض منجاتها بتسهيلات ائتمانية كبيرة نظرا لضعف السوق المحلية في الدول الصناعية الغربية مع ظروف الكساد الاقتصادي. وبدأ الأمر يستقر في أيدي ستالين وجاءت محاكم التطهير في 1936 لتساعد ستالين في أن يقيم نظاما صارما تركزت فيه جميع المقاليد في يده[2].

ومنذ منتصف الثلاثينات، اتجهت الأنظار نحو عدو جديد يظهر على الساحة في ألمانيا عندما تولى هتلر مقاليد الحكم في ألمانيا التي تحولت إلى النظام النازي، وبدأ الإعداد لحرب

---

[1] ـ جوزيف أشومبيتر: نفس المرجع السابق، ص 318.

[2] - نفس المرجع السابق، ص 319.

جديد لم تلبث أن قامت في 1939 وبقيام الحرب، اضطر الحلفاء في الغرب إلى التحالف مع الاتحاد السوفيتي (التحالف مع الشيطان وفقا لتعبير تشرشل) لمقاومة ما اعتبر شيطانا أخطر وهو ألمانيا النازية ولذلك يمكن القول بشيء من التعميم إن تجربة النظام الاشتراكي الحقيقية لم تبدأ إلى بعد الحرب العالمي الثانية، عندما خرج الاتحاد السوفيتي مع الحلفاء في الحزب منتصرا في هذه الحرب، ونجح في أن يضم إلى المعسكر الاشتراكي دول وسط وشرق أوربا، ثم لم تلبث أن نجحت ثورة الصين فانضمت هذه الأخيرة إلى المعسكر نفسه ومن ورائها بعض دول آسيا (كوريا الشمالية وفيتنام)[1].

وهكذا انقسم العالم إلى معسكرين، احدهما يأخذ ا بالنظام الرأسمالي في الغرب، والثاني بالنظام الاشتراكي في الشرق وكانت فترة الخمسين عاما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، هي فترة المواجهة الحقيقية بين نظامين اقتصاديين، رأسمالي من ناحية واشتراكي من ناحية أخرى، وهي الفترة التي عرفت أيضا "بالحرب الباردة"، وفي خلال هذه الفترة كانت المشكلة الاقتصادية وكيفية إدارة الاقتصاد هي اخطر تحد واجه الاشتراكية، وعلى هذه الساحة خسرت الرهان، وانهيار الاتحاد السوفيتي ومعه معظم دول الكتلة الاشتراكية، وبذلك أيضا انتهت الحرب الباردة بانسحاب أحد المتصارعين، وخلو الساحة للمنافس الآخر ولعل وجه الغرابة في هذا الصراع، هو أن الماركسية التي خسرت المنافسة الاقتصادية قد بنيت نظريا على أساس أهمية العالم الاقتصادي في تطور المجتمعات، فالاشتراكية لاقت نجاحات كبيرة وأحيانا مذهلة في ميادين أخرى مثل التقدم العلمي والتقدم العسكري، فإنها عجزت تماما عن المواجهة في ميدان التقدم الاقتصادي، وكانت كفائت الإدارة الاقتصادية، أو بالأحرى انعدام هذه الكفاءة هي "رصاصة الرحمة" التي أنهت هذا العملاق في مواجهته الاقتصادية مع الطرف الآخر[2].

---

[1] ـ محمد عبد العزيز عجمية ومحمد محروس إسماعيل :الوجيز في التطور الاقتصادي، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، 1971، ص 47.

[2]- نفس المرجع، ص 48.

ويعزى ضعف الأداء الاقتصادي في الكتلة الاشتراكية إلى اعتبارات متعددة بعضها يرجع إلى الماركسية ذاتها، والبعض الآخر ربما يكون وليد المصادفة التاريخية التي أقامت أول دولة اشتراكية في روسيا، وبالتالي فقد طبعت التجربة الاشتراكية بالتراث الحضاري والسياسي لروسيا كان التساؤل الذي يثير الكثير من الجدل على الدوام هو التساؤل عما إذا كانت مشاكل الاشتراكية راجعة إلى قصور في "النظرية" نفسها، أم أن العيب يكمن في "التطبيق"؟

والحق أن قضية "النظرية" و"التطبيق" قد احتلت دائما مكانا متميزا في الفكر الماركسي وإذا كان ماركس قد حاول أن يقدم دعوته إلى الاشتراكية على أساس علمي (الاشتراكية العلمية) خلافا لمن سبقه من الاشتراكيين، فإنه قد حرص في الوقت نفسه على أن يترك مكانا رئيسيا وحاسما للفعل أو الممارسة Praxis بالمقارنة بالفكر أو الفلسفة، فقد اقتصر الفلاسفة في السابق على تفسير العالم بأشكال مختلفة، والمطلوب الآن هو "تغييره"[1].

فالماركسية وخاصة عند ماركس الشاب، كانت تعني انتهاء الفلسفة بتحققها علميا "فوحدة النظرية والتطبيق" هي إحدى العبارات الماركسية، والمقصود بطبيعة الأحوال، هو التطبيق أو الممارسة المستندة إلى الملاحظة والدراسة والتحليل، فأهم ما يميز الماركسية وهو أنها تستند إلى نظرية شاملة لتطور المجتمعات، ولكنها على خلاف غيرها من المدارس الفكرية، لا تفصل بين النظرية والممارسة، بل تدعو إلى التفاعل المستمر بينهما، وقد كان ماركس، وهو كاتب غزير الإنتاج، دائم المشاركة في الأحداث والتعليق عليها وقد تناولت كتاباته التعليق على أحداث الساعة والمواقف المهمة في عصره، وجاء لينين مؤكدا التفاعل المستمر بين النظرية والتطبيق وهاهو جورباتشوف يقرر في البيريسيرويكا Perestroika بأن "أعمال لينين ومثله عن الاشتراكية بقيت لنا معينا لا ينضب للفكر الإبداعي الجدلي، والإثراء النظري والحصانة السياسية"، إن لينين يعيش في عقول ملايين الناس وأفئدتهم وينمو الاهتمام بتراث لينين والتعطش إلى معرفته على نطاق أوسع في كتاباته الأصلية، مع

---

[1]- عادل المعلم: ألف باء الليبرالية.... والشريعة الأسلامية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2011، ص 55.

تراكم الظواهر السلبية في المجتمع، واليوم يوجد لدينا فهم أفضل لمؤلفات لينين الأخيرة، التي كانت في جوهرها وصيته السياسية، لقد رأى أن الاشتراكية تواجه مشاكل هائلة، وأن عليها أن تكافح بقدر كبير من أجل ما عجزت الثورة البورجوازية عن تحقيقه ومن ثم ستستخدم أساليب لم تكن تبدو وجهورية بالنسبة للاشتراكية نفسها، أو على الأقل، اختلفت في بعض الوجوه عن بعض الأفكار الكلاسيكية المقبولة بشكل عام للتطور الاشتراكي، والشيء المهم أن نترج ذلك إلى لغة الحياة اليومية"[1].

وعلى رغم أن لينين لم يكن منظر على النحو الذي كان عليه ماركس، فإننا لا ينبغي أن ننسى أيضا أن عبقريته وقدرته على استلهام النظرية لتطويع الواقع هي التي مكنته من أن يؤسس أول دولة اشتراكية ماركسية في العالم ولولا لينين وقدرته الفائقة على اختيار المواقف المناسبة، أو بعبارة أخرى، لولا ممارسته كرجل سياسية، لربما ظلت الماركسية تيار فلسفيا يدرس في الجامعات مع فلسفات هيجل وكانت أو ربما ظل ماركس ضمن رواد علم الاجتماع الحديث يدرس فيه مع زمرة من المفكرين مثل أوجست كونت، ومونتسكيو، ودوركايم، ولكن لينين ورفاقه لم يقتصروا على البحث والدراسة، وإنما انخرطوا في خضم الحياة واتخذوا مواقف واختلفوا أحيانا مع المنظرين من اجل الحياة، فقامت أول دولة اشتراكية.

ولقد كان اهتمام لينين بالممارسة والتطبيق والخضوع لمقتضيات الحاجة سمة رئيسية في شخصيته وتاريخ كفاحه، كما كان ارتباطه بالماركسية ارتباطا عميقا وليس تقليدا شكليا مما سمح له بالتحرر والقدرة على تطويرها دون الإخلال بجوهرها ولذلك لم يكن غريبا أن يؤكد في جرأة أن البرنامج الذي يدعو إليه "لا يعتبر نظرية ماركس نظرية كاملة أو كلا غير قابل

---

[1]- عبد الرحمن الحبيب: نظرية التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1974، ص 38.

للتغيير، وإنما نعتقد، على العكس بأن هذه النظرية قد رأست قواعد العلم، وهو علم يحتاج إلى جهود الاشتراكيين لتطويره في كل الاتجاهات إذا أرادوا ألا يجرفهم الحياة[1].

فكان أن عرض الجانب الألماني شروطه في شمل إنذار للقبول أو الرفض خلال ثلاثة أيام وإزاء ضعف الجبهة الروسية طالب لينين بالموافق على الشروط الألمانية التي وضعها هو نفسه بأنها "مهينة وقذرة وهدد بالاستقالة إن لم تقبل هذه المعاهدة وقد كان على روسيا السوفيتية أن تتنازل بمقتضى هذه المعاهدة عن أو كبارنا فضلا عن أراضيها في بولندا والبلطيق، وقد صدق عليها مؤتمر الحزب في 3 مارس 1918، تحت ضغط لينين، ولم يتم إلغاء المعاهدة إلا بعد استسلام ألمانيا في نوفمبر من السنة نفسها، وهنا نجد أن هذا التراجع كان خطوة لازمة من اجل تعزيز سلطة النظام الاشتراكي الجديد والتقدم بعد ذلك خطوات، أو كما يقول جور باتشوف إن دعوة لينين للسلام "لأنه كان يسترشد بالمصالح الحيوية لا العاجلة، مصالح الطبقة العاملة في مجموعها والثورة ومستقبل الاشتراكية ولحماية هذه المصالح، احتاجت البلاد إلى التقاط الأنفاس قبل أن تتقدم إلى الأمام وأدرك قليلون ذلك في هذا الوقت وكان من السهل فيما بعد ـ وفقط ـ أن نقول بثقة وبوضوح أن لينين كان على صواب، وكان على صواب بالفعل، لأنه كان يتطلع بعيدا، ولم يضع ما هو مؤقت فوق ما هو جوهري وهكذا أنقذت الثورة"[2].

وبالمثل، فإن لينين لم يتردد بعد انتهاء الحرب الأهلية وحروب التدخل في الأخذ "بالسياسة الاقتصادية الجديدة" NEP وما انتهت إليه من إحياء السوق وترك الأسعار لقوى العرض والطلب في عدد من السلع الاستهلاكية. وقد نجحت هذه السياسة بالفعل ـ في 1924- في توفير السلع الاستهلاكية، وخاصة الغذاء من الريف، وتوفيره للمؤن التي كانت في حاجة ماسة إلى جل هذه السلع، فقد تحمل هؤلاء السكان أهوال الحرب الأهلية وتدخل القوى الأجنبية، وبالتالي لم يكونوا في أوضاع نفسية أو اقتصادية تؤهلهم لتحمل أعباء معيشية

---

[1] ـ عبد الرحمن الحبيب: نفس المرجع، ص 39.

[2]- عبد الخالق عبد الله: العالم المعاصر والصراعات الدولية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت، الطبعة الأولى، يناير 1989، ص 151.

إضافية، وقد ساعدت هذه السياسة على تثبيت دعائم النظام الجديد، وبالتالي إعطاء النظام الاشتراكي فرصة في أن يلتقط أنفاسه، ولذلك فإن الحرص على المصالح الأساسية وبعيدة المدى قد يتطلب أحيانا التجاوز عن بعض الاعتبارات الآنية والمباشرة.

وقد احتلت التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي مكانا خاصا ـ دائما- في نفوس الاشتراكيين في مختلف دول العالم، فهذه التجربة هي في نهاية الأمر التجربة الأولى للاشتراكية، ومن ثم فقد حرص معظم الاشتراكيين على الدفاع عنها، وإن عارضوا بعض سياستها أو ممارساتها فها هو تروتسكي، وهو في ذروة عدوانه لنظام ستالين، يرى مع ذلك أن واجب الاشتراكيين في العالم، على مختلف نزعاتهم هو حماية النظام السوفيتي والدفاع عنه لأن "الاتحاد السوفيتي لم يزل ـ هكذا يرى تروتسكي ـ دولة العمال "الثورية" ومن واجب جميع الثورين الدفاع عنها"[1].

ومع ذلك، فإن هذه التجربة الاشتراكية الأولى لم تتخلص من الآثار العميقة التي أفرزها الطابع الروسي فالاشتراكية لم تبدأ في الدول الرأسمالية الأكثر تقدما مثل بريطانيا وألمانيا كما تنبأ ماركس، وإنما قامت في روسيا القيصرية الأكثر تخلفا بتراثها الإقطاعي والاستبدادي ومن هنا، فقد انطبعت التجربة الاشتراكية الأولى بهذه النشأة الروسية. وبالفعل فإن إدخال الاشتراكية إلى روسيا القيصرية قد تم في ظروف محلية ودولية عدائية فرضت حربا أهلية داخلية، ثم تدخلا من جيوش أجنبية استدعت فرض نظام صارم لتوطيد ودعائم السلطة الجديدة، وفرضت هذه الظروف الخاصة طابعها على التجربة الاشتراكية كلها وبالتالي فقد ظل التساؤل مطروحا دائما، عند مناقشة هذه التجربة، حول ما يرجع إلى طبيعة النظام الماركسي وما يعتبر من ظروف النشأة الروسية الأولى، وهو واحد من تلك الأسئلة التي يمكن أن تظل مطروحة دون أن تجد إجابة قاطعة ونهائية[2].

---

[1] ـ عبد الخالق عبد الله: نفس المرجع السابق، ص 152.

[2] ـ علي الدين هلال: أمريكا والوحدة العربية، 1945 ـ 1982، مكتبة كتب عربية، الطبعة الأولى، 1997، ص 494.

وإذا كان الاتحاد السوفيتي يقف في خريطة العالم على رأس معسكر يستقطب وراء ما يقرب من نصف سكان العالم، ويواجه بالتالي معسكر آخر تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ويختلف عنه في التوجه المذهبي، فإن حقائق التاريخ والجغرافيا كانت تعمل في هذا الاتجاه فالحضارة التي خرجت بشكل أو بآخر من حول حوض البحر المتوسط بقيام الحضارات العظمى في مصر وبلاد الرافدين واليونان وروما، قد انتقلت شمالا إلى بحشر الشمال والمحيط الأطلنطي مع الثورة الصناعية في بريطانيا ثم في أوروبا، وهاهي تنتقل من جديد إلى المحيطات الكبرى، من الأطلنطي إلى المحيط الهادي مع الولايات المتحدة وروسيا، وربما الآن عصر بزوغ اليابان ومعها دول الشرق الأقصى، ويبدو لنا أن تولي جورباتشوف مقاليد السلطة في الاتحاد السوفيتي في منتصف الثمانينات ـ من هذا القرن- كان مناسبة لإعادة النظر وتقويم تجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي. وتضمن كتابه "البيريسترويكا" أهم نقد ذاتي لهذه التجربة[1].

[1] ـ علي الدين هلال: نفس المرجع السابق، ص 495.

الفصل الثاني:

العولمة الاقتصادية معالمها و آلياتها و أدواتها

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في سنة 1989 و سقوط حائط برلين، بدأت تتضح معالم مرحلة جديدة للنظام الاقتصادي العالمي، دفعت بالباحثين خلال عقد التسعينات إلى التخلي عن استخدام مفهوم النظام الذي ينطوي بالضرورة على آليات و قواعد واضحة و محددة. يهتم بدراسة التغيرات في العلاقات بين داخل أطرافه، لصالح مفهوم العولمة الذي يبدو أكثر حيادية في ظاهره و أكثر غموضا في الوقت نفسه، غير أن هذا الحياد لا يخفي بعد الهيمنة الكامن فيه و الذي يهدد الدول التي ترفضه بالزوال و الانقراض.

و هكذا بدأت تظهر منذ إعلان الرئيس "بوش الأب" في خطابه أمام الكونجرس الأمريكي في مارس 1991 أن حرب الخليج كانت المحك الأول لقيام نظام عالمي جديد يوصف بالعولمة، لا زال في طور التكوين و التشكيل وقد تحدد معالمه وآلياته و أبعاده و مركزه وأطرافه في السنوات المقبلة[1].

وسوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين يتناول (**الأول منهما): معالم وآليات العولمة الاقتصادية،** ويتناول (**المبحث الثاني**): **التحول في أدوات العولمة الاقتصادية**.

[1] ـ روبرت جاكسون: ميثاق العولمة، سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول، ترجمة، فاضل جتكر: دار العكيبات، الطبعة الاولى، 2003، ص 47.

المبحث الأول: معالم وآليات العولمة الاقتصادية

العولمة هو مفهوم يقصد به و بصرف النظر عن تعريفاته المتعددة، وصف خصائص المرحلة الراهنة من مراحل تطور العلاقات الدولية و ليس طرح نظرية جديدة أو منظور جديد لفهم آليات هذا التطور، و هي مفهوم مركب يعنى أساسا بدراسة طبيعة التطورات التي طرأت على العلاقات الدولية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المرحلة الراهنة و أثر ذلك على اتجاهات هذا التطور في المستقبل[1].

سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين يتناول (**الأول منهما**): **المعالم والاتجاهات،** ويتناول(**المطلب الثاني**): **التحول في أدوات العولمة الاقتصادية.**

[1] - روبرت جاكسون: نفس المرجع السابق، ص 48.

المطلب الأول : المعالم والاتجاهات

عرفت المرحلة الراهنة مجموعة من التغيرات الجذرية في النظام العالمي عموما و النظام الاقتصادي العالمي خصوصا، تنبأ عن بداية قيام نظام اقتصادي معولم يتميز بمعالم و اتجاهات تختلف عن تلك السائدة في الحقبة السابقة.

وسنحاول تناول هذه المعالم في فرعين يتناول (**الأول منهما**): **الاتجاهات العامة للعولمة**، ويتحدث (**الفرع الثاني**) عن: **معالم و سمات العولمة الاقتصادية.**

الفرع الأول : الاتجاهات العامة للعولمة

أصبح العالم يتحكم به اتجاهان مترابطان و إن كانا منفصلين، هما: العولمة والتحرير الاقتصادي، و هذان الاتجاهان ماضيان في تبديل الظروف، و تشكيل السلوك الاقتصادي، على مستوى الأعمال، و التجارة في العالم و عبره، وأصبحا أكثر التصاقا و تأثيرا بمسارات الاقتصاد الوطني و الإقليمي و العالمي، بحيث أصبح نجاح و تقدم الدول و التكتلات يقاس بل و يرتبط بمدى المشاركة أو الانخراط بمسارات هذين الاتجاهين[1].

أولا: لا بد من الإشارة هنا، إلى أن اتجاه العولمة، الذي أصبح سائدا بل مسيطرا على العالم حاليا، لم يكن وليد الصدفة، و أن عودة الحلم الذي رافق الإنسان المهيأ والمتطلع والساعي، منذ القدم، لتوسيع مداه، في التنقل و الاتجاه، و الاستثمار والاستغلال والاستفادة و الإقامة، و نقل الثروات و تحقيق الأرباح و تأمين الأسواق و فتح آفاق أوسع.....ألخ، أصبح ممكنا نتيجة لتفكك مجموعة الدول الاشتراكية، و تراجع مفهوم الاقتصاد المركز أو الموجه، ليحل مفهوم اقتصاد السوق، و اعتماده كأداة أساسية للتنمية، و بكل مكوناته و أدواته ومؤسساته وأهدافه و نشاطاته المعتمدة، و هذا المفهوم الذي تمدد في مجمل الأرجاء أصبح ينظر إلى العالم على أنه سوق واحدة، و بالتالي يحق له التجول في كل أجزائها والاستفادة

---

[1] - جلال أمين: العولمة و التنمية البشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999، ص 65.

منها، و هو بذلك يمثل و يجسد تصورا معتمدا وطموحا أكيدا، لدى شريحة كبيرة من الدول التي كانت تقود و تدافع عن مبادئ الاقتصاد الحر، وتعطي للقطاع الخاص دوره الرائد و الحساس[1].

ثانيا: انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، و ما له من دلالة اقتصادية في وجود قطبية اقتصادية واحدة و خاصة بعد انضمام معظم دول المعسكر الاشتراكي سابقا إلى المؤسسات الاقتصادية العالمية. و الاتجاه إلى غلبة إيديولوجية اقتصادية (وسياسية) جديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، بانتصار المعسكر الرأسمالي وبالتالي انتصار اقتصاد السوق و آليات السوق و الليبرالية السياسية.

ثالثا: الاتجاه إلى عولمة الاقتصاد على نطاق كل أطراف الاقتصاد الدولي، حيث يتحول العالم إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف بفعل ثورة التكنولوجيا والاتصالات، و تتمثل العولمة في نهوض إطار أعمال منظم عابر للقوميات يؤدي إلى عولمة الاقتصاد، بما في ذلك الدفع نحو توحيد و تنافس أسواق السلع و الخدمات و أسواق رأس المال و أسواق التكنولوجيا و الخدمات الحديثة، و بالتالي تحول العالم إلى كيان موحد إلى حد بعيد من حيث كثافة الاتصالات والمعاملات.

و بالتالي فإن ظاهرة العولمة بدأت تنتشر على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، مع الإشارة إلى أن العالمية ترتبط بعولمة أو عالمية الاقتصاد القومي، وبنفس الدرجة عولمة أو عالمية المشروع من منطلق السعي لاقتناص الفرص و تكبير العوائد[2].

رابعا: من خلال إلقاء نظرة شاملة على الأوضاع العالمية، يمكن القول والملاحظة، أن العالم أصبح أكثر غنى من ذي قبل، وأن الرقي التقني أصبح أكبر من ذي قبل وأكثر انتشارا، وأن الفروقات الاقتصادية أصبحت أكثر أحد وأشد مما كانت عليه وأن توزيع الدخل العالمي

---

[1] ـ ر.هيجوت: العولمة و الأقلمة، سلسلة محاضرات الإمارات (25) أبو ظبي 1998، ص 5.
[2] ـ نفس المرجع السابق، ص 6.

أصبح أقل توازنا وأقل عدلا، وأن هنالك هوة كبيرة و مسيطرة على العالم، من المحتمل أن تمثل تهديدا جديا للنمو المتحقق والتطور المستمر مستقبلا، في مقابل ذلك يمكن الملاحظة أن بلدان العالم أصبحت تتوزع بشكل عام، على النحو التالي[1]:

- الدول الصناعية المتقدمة، التي التزمت بمبادئ الاقتصاد الحر سابقا و دافعت عنه وعملت على نشره، هذه الدول هي التي تقود التطورات العالمية و تحددها بالشكل الذي يتناسب معها. فهي تمتلك مصلحة أكيدة و كامنة من تعميمها، ونشرها واعتمادها من قبل أكبر عدد ممكن من البلدان، فهذه الدول قد هيأت ذاتها مسبقا، و هي بالتالي مستفيدة منها و معتمدة عليها كمحرك و دافع لتفعيل مداخليها الاقتصادية و تنشيط مؤسساتها القائمة من خلال استغلال الفرص و الإمكانيات القائمة في العالم، بعد أن تمكنت من اكتساب الخبرة من التكتلات الاقتصادية الكبيرة التي أقامتها منذ حين و تمكنت من إقامة الوسائل التي تتيح لها الاستفادة من الفرص عالميا من خلال تقنيات حديثة تم التوصل إليها واستخدامها بفعالية. ولا بد من الإشارة أنه رغم الفوائد الاقتصادية الأكيدة المتحققة لهذه الدول إلا أن هنالك بوادر تذمر مجتمعي من الانعكاسات السلبية على الوظائف و العمل داخل بعضها.

- الدول الصناعية الجديدة، التي تمكنت من إقامة قاعدة صناعية تصديرية هامة وأحرزت تطورات عديدة بفضل عوامل عديدة وكثيرة، هذه الدول استوعبت خلفيات عملية العولمة، وهي تعمل لتأمين مكاسب إضافية من خلال الانخراط و المشاركة الواسعة بالتطورات العالمية الجارية، وهي الآن تواجه منافسة قوية من الدول السابقة كما أنها تمثل منافسا هاما لها[2].

- الدول التي كانت تعرف بالدول الاشتراكية أو صاحبة فكر الاقتصاد الموجه أو المركز. وهذه الدول في مرحلة انتقالية وتحول مستمر في الغالب، ورغم القاعدة التقنية التي تمتلكها هذه الدول، فإن غالبيتها تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة، نظرا للانقلاب

---

[1] - محي محمد مسعد: ظاهرة العولمة، الأوهام والحقائق،دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 2004، ص 44.

[2] - نفس المرجع، ص 45.

السريع الذي أصاب اقتصادها وأدخلها في متاهات عديدة. بينما الصين التي سارت في التحول التدريجي لاقتصادها وكانت قد أعطته ومنذ عقد السبعينات بعض أصناف التحرر، فإنها ما تزال تلعب دورا مؤثرا على المستوى العالمي[1].

ـ الدول النامية التي تعاني من مشاكل انتقالية واجتماعية كبيرة، وهذه الدول في معظمها ما تزال تصارع وتتأثر بالتطورات العالمية المتسارعة، وكل هذه القوى والاتجاهات شكلت هي وغيرها عملية الانتقال للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ـ في المرحلة الحالية ـ، والذي يجب الاقتراب أكثر من تحليل مكوناته وتحديد خصائصه وملامحه، والتعرف على تحولاته وتحدياته، وقضاياه التي بدأت تتحدد في مجال التجارة الدولية، وتمويل التنمية الاقتصادية، والنظام النقدي، والتصنيع ونقل التكنولوجيا، والممتلكات العامة للبشرية والحفاظ على البيئة وغيرها.

ولا عجب في هذه المرحلة أن تظهر عدة مصطلحات تعبر عن ملامح المرحلة الحالية، بل والمستقبلية التي تمر بها عملية التحول نحو إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد مثل مصطلح العولمة أو الكوكبة أو الشمولية.....[2].

---

[1] ـ أوراق اقتصادية: الاتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية، العدد 13، سبتمبر 1997، ص 57.
[2] ـ نفس المرجع، ص 58.

الفرع الثاني : معالم و سمات العولمة الاقتصادية

عند التأمل في المرحلة الحالية، يجد المتتبع أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي له من المعالم و الخصائص ما يميزه عن المراحل السابقة، و إن كانت بعضها استمدت جذورها من الماضي.

فالنظام الاقتصادي العالمي في مرحلة العولمة يتسم بأنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، و بالمزيد من الاعتماد المتبادل، و تزايد التكتلات الاقتصادية و تعاظم أدوار الشركات المتعددة الجنسيات، و ظهور دور الاتصالات و التكنولوجيا في تعميق عولمة الاقتصاد[1].

و يمكن تلخيص هذه المعالم و الخصائص كما يلي:

الفقرة الأولى: القطبية الاقتصادية والاعتماد على الاقتصادي المتبادل:

يختلف النظام الاقتصادي العالمي الجديد مع بداية التسعينات عن تلك الترتيبات والأوضاع الاقتصادية الدولية السابقة لهذا التاريخ. حيث انهارت القوى الشيوعية، و أصبح هناك نوع من الانفراد بالقمة القطبية الاقتصادية الواحدة، أي سيادة نموذج اقتصاد وآليات السوق بانتصار المعسكر الرأسمالي، وبالتالي فإن تلك المرحلة تغلب عليها إيديولوجية اقتصاد السوق و الحرية الاقتصادية و التخلي تدريجيا عن اقتصاد الأوامر.

إلا أن الانفراد بالقمة القطبية الواحدة لا تعني عدم وجود صراع على تلك القمة من الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها، بل تدور السيناريوهات حول أن العالم في سبيله لأن يشهد نوعا من تعددية الأقطاب Multi - polar systm، و الأقطاب الثلاثة المرشحة لذلك هي الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و اليابان[2].

---

[1] - Jaques Adda.Mondialisation de l' economie .T.1 .Casbah.ALGER 1998 p.5.

[2] ـ محمد السيد السعيد: الكتل التجارية الدولية و انعكاساتها على الوطن العربي و المتغيرات العالمية، معهد العلوم و الدراسات العربية، 1992. ص 325.

ووفقا لهذا السيناريو فإن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يأخذ الشكل الهرمي فيما يتعلق بترتيب مراكز القوى الاقتصادية الثلاثة، و يسمح هذا السيناريو بأن تتوحد فيما بينها بحيث تغلب على علاقاتها عوامل التجانس، و الاعتماد المتبادل على عوامل التنافر و الانفراط مع قبول مبدأ الصراع فيما بينها و خاصة من الناحية التجارية و الاقتصادية واقتسام أسواق العالم الثالث، و لكنها تترتب بحيث تقف الولايات المتحدة الأمريكية منفردة على قمة الهرم تتلوها كل من أوروبا و اليابان و خاصة مع نهاية القرن العشرين و بداية القرن الحادي والعشرين.

و يتوقف استمرار ذلك الوضع على العديد من العوامل المستقبلية التي تعكس طموحات كل من الاتحاد الأوروبي و اليابان في التربع على القمة الهرمية، وإدارة و قيادة النظام الاقتصادي العالمي الجديد[1].

ولعل الأعتماد على الاقتصادالمتبادل ووجود الثورة التكنولوجية و المعلوماتية وتزايد حرية انتقال السلع رؤوس الأموال الدولية، قد يساعد بشكل واضح على الترابط و التشابك بين أجزاء العالم وتأكيد عالمية الأسواق.

و يتجه النظام الاقتصادي العالمي الجديد في ذلك إلى إسقاط حاجز المسافات بين الدول و القارات مع ما يعنيه من تزايد احتمالات و إمكانيات التأثير و التأثر المتبادلين، و إيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد، و تشير هذه الاتجاهات إلى تغير موازين القوة الاقتصادية وهناك معايير جديدة تطرحها هذه القوة تتلخص في السعي إلى اكتساب الميزة التنافسية للأمم في التسعينات، في إطار اتجاه لأطراف الاقتصاد العالمي إلى التنافسية، بالتالي لم تعد الركيزة الأساسية للقوة و القدرة الاقتصادية هي الموارد الطبيعية، بل أصبحت الركيزة الأساسية في ذلك في امتلاك الميزة أو القدرة

---

[1] ـ عادل سعيد بشتاوي: تاريخ الظلم الأمريكي، وبداية زمن الأفول للإمبراطورية المديدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 2007، ص 96.

التنافسية في المجال الدولي، والتي تدور حول التكلفة والسعر والإنتاجية والجودة، وهو ما عمق الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل.

وبالتالي كان من شأن كل هذه التغيرات زيادة درجة الاعتماد المتبادل (interdépendance) بين دول العالم المختلفة، وينطوي هذا المفهوم على معنى تعاظم التشابك بين البلدان المتاجرة[1].

الفقرة الثانية: تقسيم جديد للعمل الدولي والثورة و تعميق العولمة الاقتصادية:

اتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة، حيث كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولي تتمثل في تخصص بعض البلاد في المواد الأولية والتعدينية والسلع الغذائية، وتخصص بلاد أخرى في المنتجات الصناعية، وكان من المفترض أن البلدان النامية تتمتع بميزة نسبية في النوع الأول بينما تتمتع البلدان المتقدمة بميزة نسبية في السلع الصناعية[2].

وقد أثبتت التجربة أن هذا التقسيم لم يعد يتفق مع الواقع والمسألة هنا ليست مجرد تحول الميزات النسبية في السلع الصناعية إلى بعض البلاد النامية، إنما ما أحدثته الثورة التكنولوجية من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص، ويرجع ذلك إلى تعدد الأنواع من السلعة الواحدة، حيث لم يعد هناك نوع واحد من السيارات أو أجهزة الراديو أو التليفزيون أو الحاسب الآلي، وإنما هناك أنواع متعددة وما يحتاجه نوع منها من حيث ظروف الإنتاج قد يختلف عما يحتاجه الآخر، ومن هنا ظهر تقسيم العمل بين البلاد المختلفة في نفس السلعة، وأصبح من المألوف، بل الغالب بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة والآلات والمعدات، أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد. وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة intra-industries، بل أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلاد بحيث يتخصص كل بلد في جزء أو أكثر منها، و هذا

---

[1] ـ نفس المرجع السابق، ص 97.

[2] ـ سمير النجار: الاقتصاد العالمي و البلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، القاهرة، 1991، ص 15.

ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحد intra - firme و قد أصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل بين البلاد الصناعية وبعضها البعض، وكذلك في حالات متزايدة بين البلاد الصناعية والنامية[1].

و بالتالي أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي، ووفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد، بل وأصبحت هناك فرصة أمام الكثير من الدول النامية لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات، حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي لتلك الدول اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع، ولعل تجربة النمور الأسيوية في جنوب شرق آسيا خير شاهد على ذلك[2].

يشهد تعميق العولمة الاقتصادية حاليا في العالم ثورة عالمية جديدة في المعلومات والمعلوماتية والاتصالات والمواصلات والتكنولوجية كثيفة المعرفة، هذه الثورة عمقت عولمة جميع جوانب الحياة الاقتصادية من حركة السلع ورؤوس الأموال والخدمات واليد العاملة المؤهلة (الأدمغة). وأصبحت لهذه الثورة التكنولوجية وبالخصوص في جانبها المعلوماتي دورا محوريا في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث ترتب عنها العديد من النتائج لعل من أهمها[3].

- ثورة في الإنتاج تمثلت في احتلال المعرفة والمعلومات الأهمية النسبية الأولى في عملية الإنتاج، كما انعكست في ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي حيث ظهر تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة intra - firm بحيث يتم توزيع إنتاج الأجزاء المختلفة من السلعة الواحدة على دول العالم المختلفة وفقا لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية[4].

---

[1] - سمير النجار: نفس المرجع السابق، ص 16.

[2] - نفس المرجع، ص 17.

[3] - سميحة فوزي: النظام العالمي الجديد وانعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد22 معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1994، ص 43.

[4] - عماد يونس: العولمة، تاريخ وأبعاد، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، الطبعة الأولى، 2005، ص 42.

- نتيجة للثورة في عالم الاتصال والمواصلات، وما ترتب عنها من ثورة في التسويق فقد أصبح أمرا حتميا لضمان الاستمرار، وقد يفسر ذلك جزئيا الاتجاه إلى تكون التكتلات الاقتصادية والاندماج الاقتصادي والإقليمي، بل وقيام التحالفات الإستراتيجية بين الشركات المتعددة الجنسيات التي تلعب دورا متزايدا في هذا المجال، وفي دائرة هذه التكتلات الاقتصادية العملاقة حيث اتضح أن 92% من أصل 4200 تحالف استراتيجي بين الشركات العالمية النشاط تمت منذ بداية عقد التسعينات بين الثلاثة الكبار في قمة الهرم القطبي الممثل في الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية.

- النمو الكبير والمتعاظم في التجارة الدولية والتدفقات المالية الناتجة عن الثورة التكنولوجية من ناحية، وتحرير التجارة الدولية من ناحية أخرى[1].

الفقرة الثالثة: تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات وديناميكية نظام العولمة الاقتصادية:

أصبحت هذه الشركات عالمية النشاط و عابرة للقارات أو القوميات، من إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة، من نقل التكنولوجيا، و الخبرات التسويقية والإدارية، و تأكيد العولمة في كافة المستويات الاقتصادية[2].

و من ناحية أخرى يلاحظ أن هناك العديد من المؤشرات الأخرى الدالة على تعاظم دور الشركات المتعدية الجنسيات و العالمية النشاط أيضا، في تشكيل و تكوين و أداء الاقتصاد العالمي الجديد، لعل من أهمها:

- إن إيرادات سنة 1995 لأكبر خمسمائة شركة متعدية الجنسيات في العالم وصل إلى حوالي 44% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و تستحوذ الشركات المتعدية الجنسيات في

---

[1] - عماد يونس: نفس المرجع، ص 43.

[2] - هشام عبد الله: العولمة والنمو والفقر، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الثالثة، 2003، ص 15.

مجموعها على حوالي 40% من حجم التجارة الدولية و معظم الاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم، و لذلك تلعب دورا مؤثرا في التمويل الدولي.

- أن حوالي 80% من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات متعدية الجنسيات و هو يوضح مركزها في التسويق الدولي و أن إنتاج أكبر 600 شركة متعدية الجنسيات وحدها يتراوح ما بين 25% -20% من القيمة المضافة المولدة من إنتاج السلع عالميا[1].

- كذلك تجاوزت الأصول السائلة من الذهب و الاحتياطات النقدية الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعدية الجنسيات حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي منها، و يدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي.

- يضاف إلى ذلك الدور القائد الذي تلعبه الشركات متعدية الجنسيات في الثورة التكنولوجية، فهي مسئولة عن نسبة كبيرة من الاكتشافات التكنولوجية التي ترجع معظمها لجهود البحث و التطوير RSD الذي قامت به هذه الشركات[2].

إن من أهم الترتيبات الجديدة للعمل في اتجاه تكوين التكتلات الاقتصادية وتعميق المصالح الاقتصادية المشتركة المكونة لهذه الترتيبات الإقليمية، وربطها بالترتيبات الاقتصادية العالمية التي تشكل أو تشكلت هي من أهم الخصائص للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

و للدلالة على تأكيد خاصية تزايد التكتلات الاقتصادية و الترتيبات الإقليمية الجديدة، أن إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي خلال (عام 1995) تشير إلى أنه يوجد على مستوى العالم- حوالي 45 من أنظمة التكامل الاقتصادي (و من ثم التكتل الاقتصادي)

---

[1] ـ هشام عبد الله: نفس المرجع السابق، ص 16.

[2] ـ نفس المرجع، ص 17.

في مختلف صورها و مراحلها، تشمل 75 من دول العالم، و حوالي 80 من سكان العالم و تسيطر على 85 من التجارة العالمية[1].

وهناك التكتل الاقتصادي في منطقة شرق آسيا وغرب الباسفيك، حيث توجد ثلاثة محاور رئيسية للتجمع الاقتصادي في تلك المنطقة، والذي يبرز دور النمور الآسيوية ومعهم اليابان في النظام الاقتصادي العالمي الجديد[2].

تشير خاصية ديناميكية نظام العولمة الاقتصادية إلى أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي - منذ النصف الثاني من عقد التسعينات- في طور التكوين والتشكيل بالمقارنة بترتيبات الأوضاع الاقتصادية العالمية السابقة له قبل هذا التاريخ، بل تشير أيضا إلى ما ستكون عليه تلك الترتيبات والأوضاع في المستقبل القريب و البعيد.

وبالتالي يمكن القول إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأت خصائصه وملامحه تظهر وتتحدد مع بداية التسعينات لا يزال في طور التكوين والتشكيل بالمقارنة بالأوضاع والترتيبات السابقة، حيث يلاحظ أنه يستخدم أدوات وأساليب جديدة لتعظيم غاياته وأهدافه تماشيا مع المرحلة التطورية- مرحلة العولمة- التي بلغها و التغيرات العالمية التي حدثت، والآليات الجديدة التي نشأت. ولذلك فالخاصية الديناميكية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد تتأكد يوما بعد يوم، بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائم على أساسها في المستقبل، وبدليل أيضل وجود أكثر من سيناريو لما سيكون عليه النظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين، فالبعض بطرح سيناريو القطب الواحد، والبعض الآخر يطرح سيناريو الشكل الهرمي، والبعض الثالث يطرح سيناريو الكتل المتوازية.

وهذه السيناريوهات تطرح فقط لهيكلة النظام الاقتصادي العالمي، ناهيك عما ستكون عليه الآليات، والأنظمة المكونة، وما ستسفر عنه النتائج حول قضايا النزاع وردود الأفعال

---

[1] - محمد السيد سعيد: أحمد إبراهيم محمود: الفوضى و الاستقرار في النظام الدولي، اتجاهات تطور المنظومة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التقرير الاستراتيجي العربي، 1995، القاهرة، 1996، ص 51.

[2] - نفس المرجع، ص 52.

المضادة من قبل المستفيدين من الأوضاع الاقتصادية الحالية ـ حفاظا على مكاسبهم واتجاه ردود الأفعال الصادرة من الخاسرين من تلك الأوضاع وخاصة من الدول النامية في حالة تكتلها للدفاع عن مصالحها[1].

لكل هذه العناصر وغيرها فإن النظام الاقتصادي العالمي الجديد سيظل يتصف ويتسم بالديناميكية لفترة ليست بالقليلة.

و لعل محاولة تحديد مفهوم النظام الاقتصادي العالمي في إطار ديناميكي هو الذي يمكن أن تضفي عليه صفة الجديد منذ أن بدأ هذا النظام يتكون ويتشكل مع نهاية الحرب العالمية الثانية وبالتحديد عام 1944 وحتى النصف الأول من التسعينات وما بعدها، إلى وقتنا الحاضر[2].

[1] ـ ناصيف يوسف حتى: أي هيكل للنظام الدولي الجديد، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث و العشرين، العدد الثالث و الرابع، الكويت، 1995، ص 118.

[2] ـ محمد السيد سعيد: نفس المرجع السابق، ص 54.

المطلب الثاني: التحول في أدوات العولمة الاقتصادية

لعل المتأمل للتحولات الاقتصادية العميقة الحالية، يلاحظ أن هناك اتجاهات جديد أصبحت تتحكم في أداء منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، فإن كان هذا النظام يعمل بنفس الآليات السابقة ما عدا التحول الذي طرأ على النظام التجاري حيث حلت المنظمة العالمية للتجارة محل الجات. فإن الاتجاهات أدت إلى تحولات في وظائف هذه الآليات و خلق وظائف جديدة[1].

وسوف نقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع يتناول (**الفرع الأول**): **أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد،** على أن يتطرق (**الفرع الثاني**): **التحولات في وظائف آليات العولمة،** ليعالج (**الفرع الثالث**): **التحول في إستراتيجية التنمية.**

[1] ـ محمد عبد القادر حاتم: العولمة مالها وما عليها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، بدون طبعة، 2005، ص 409.

الفرع الأول: أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد

يرتكز النظام الاقتصادي العالمي الراهن على ثلاثة أضلاع أساسية يأتي في مقدمتها النظام النقدي الدولي متمثلا بصندوق النقد الدولي، والنظام المالي الدولي المتمثل بالبنك الدولي ثم النظام التجاري ممثلا في المنظمة العالمية للتجارة.

- صندوق النقد الدولي: تأسس هذا الصندوق عام 1944 و بدأ مزاولة نشاطه في عام 1947، و يعتبر الصندوق الحارس والقائم على إدارة النظام النقدي الدولي، إذ تتركز أهدافه في تشجيع التعاون النقدي الدولي، وتيسير نمو التجارة الدولية نموا متوازنا، والعمل على إلغاء القيود على العملات الأجنبية في العمليات التجارية، و تحقيق استقرار أسعار الصرف، وتصحيح الاختلال في موازنة مدفوعات الدول الأعضاء[1].

وتقوم منهجية صندوق النقد الدولي على جملة من الإجراءات التي غالبا ما توجد بشكل ملفت في حزمة متكاملة تسعى إلى تعميم خصائصها على الهياكل المالية للدول. وتتألف هذه الحزمة من (أ) تخفيض عجز الميزانية عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي وتخفيض الدعم ورفع الضرائب (ب) تخفيض قيمة العملة القومية وإيجاد سوق حرة للنقد الأجنبي دون أي رقابة بين الدول المعنية(ج) تخفيض الاقتراض الحكومي من البنوك المركزية والمحلية ووضع أسقف محددة للمبالغ المقترضة (ب) تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض التعريفات الجمركية ورفع الحواجز الجمركية (هـ) سياسات إدارة الطب والتي تتركز على تحقيق الأجور الحقيقية خاصة في القطاع العام (و) تحرير الأسعار (ز) إحداث تغييرات في أسعار الفائدة بحيث تعكس سعر الفائدة الحقيقي[2] .

- النظام المالي الدولي (البنك الدولي): في عام 1944 اجتمع ممثلون عن أربع وأربعين دولة في (بريتون وودز) بالولايات المتحدة لبحث أسس نظام النقد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية وإيجاد قواعد جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول، وأسفرت تلك الاجتماعات

---

[1] ـ نفس المرجع، 410.

[2] ـ صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي، نيويورك، 1994، ص 3.

عن توقيع اتفاقية بريتون وودز متضمنة إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، وبدأ البنك الدولي أعماله في عام 1946.

وكان من أبرز أهداف البنك الدولي تنمية وتعمير أقاليم الدول الأعضاء من خلال انتقال رؤوس الأموال، وتشجيع الاستثمارات فيها وتحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية، إضافة إلى المحافظة على توازن موازين المدفوعات للدول الأعضاء وتقديم المساعدات الفنية في إعداد وتنفيذ برامج القروض، وقد استحوذت الدول الصناعية الكبرى على نصيب الأسد من حصص الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي مما سهل عليها مهمة السيطرة الكاملة على هاتين المنظمتين، وفي المقابل باتت حصة الدول النامية متواضعة جدا حيث أصرت الدول المتقدمة وباستمرار على رفض إعادة النظر حول توزيع حصص الأعضاء في كل من هاتين المنظمتين الماليتين[1].

وخلال حقبة الثمانينات عانت الدول من ظاهرة تنامي مديونياتها وبرزت أزمة ما يسمى بأزمة د يون العالم الثالث.

مما أدى إلى جعل هذه الدول تخت وصاية الدول الدائنة مباشرة وبشروط المؤسسات الدولية (البنك الدولي والصندوق الدولي) لإعادة جدولة ديونها لتجنب كارثة الإفلاس. وجاء في مقدمة هذه الشروط: (أ) العودة إلى الاقتصاد الحر وظهور ما يسمى بالخصخصة (ب) إتباع سياسة التقشف ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية الأساسية (ج) رفع الحماية عن المنتج المحلي (د) التركيز على التصدير للخارج (هـ) رفع القيود على التجارة الخارجية، واعتماد الأسعار الحرة للصرف الأجنبي (و) فتح المجال للاستثمارات الخارجية والشركات الأجنبية دون قيد أو شرط[2].

وكنتيجة طبيعية لهذه الشروط، أخذت معاناة العالم الثالث الاقتصادية بالتفاقم بسبب تراكم حجم المديونيات والاستنزاف الحاد لمواردها الطبيعية وارتفاع معدلات التضخم والعجز في

---

[1] ـ شهاب محمد محمود: المنظمات الدولية، دار الشروق، القاهرة 1990، ص 45.

[2] ـ مصطفى عبد الله: الجات: الفكر السياسي عدد 2 دمشق ، 1998، ص3.

موازين المدفوعات وتفشي الطبقية كان الحلم الذي يراود هذا المعسكر الفقير في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو تحقيق مبدأ العدالة الدولية وتخفيف وطأة الجهل والمرض والفقر السائدة فيها.

ـ منظمة التجارة الدولية (WTO):شهد العالم مع مطلع عام 1995 وضع أسس النظام التجاري العالمي الجديد موضع التنفيذ حيث نصت اتفاقية الجات الأخير على تحويل الاتفاقية العامة التعريفات والتجارة والتي تعرف اختصارا (GATT) إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) ويكون لها طابع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBR) وصندوق النقد الدولي (IMF). كما ستتولى تلك المنظمة الإشراف على تطبيق قرارات جولة أورجواي وحل المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء. وتعتبر منظمة التجارة الدولية حاليا المرجع التجاري ـ الاقتصادي الأعلى، الذي يحدد طبيعة العلاقات التجارية والاقتصادية لمعظم الدول[1].

[1] ـ نفس المرجع السابق، ص 4.

الفرع الثاني : التحولات في وظائف آليات العولمة

يلاحظ في النظام الاقتصادي العالمي الجديد تحولات على مستوى آلياته نتيجة الاتجاهات الجديد للعولمة الاقتصادية ومن هذه التحولات:

الفقرة الأولى: التحول في النظام النقدي الدولي:

تتلخص أهم التحولات في النظام النقدي الدولي في ما يلي:

- منذ انهيار نظام النقد الدولي، الذي اتفق عليه في بريتون وودز، في 1971 وتقنين نظام التعويم للعملات الرئيسية في 16 مارس 1973 و تحول العالم إلى نظام أسعار الصرف المرنة، أصبح النظام النقدي منذ هذا التاريخ بلا قاعدة ، وهي مسألة تحتاج إلى علاج و إصلاح قد تجيب عليها الإصلاحات النقدية المتوقعة في السنوات القادمة و خاصة في ظل نمو التكتلات الاقتصادية العملاقة.

حيث يلاحظ أنه قد حدث تحول في نظام تحديد سعر الصرف في معظم دول العالم، فأخذت بنظام أسعار الصرف العائمة بدلا من أسعار الصرف الثابتة، و هذا التحول الواسع النطاق ترجع جذوره إلى إيقاف الولايات المتحدة الأمريكية تحويل الدولار إلى ذهب عام 1971 معلنة انهيار الأساس الذي قامت عليه الاتفاقية المعروفة بنظام بريتون وودز، و ذلك بعد الهبوط السريع في احتياطات الذهب الأمريكية بسبب حرب فيتنام، وتزايد العجز الفيدرالي الأمريكي[1].

و بالتالي أصبح النظام السائد بعد أزمة الطاقة الأولى في أكتوبر 1973 هو نظام أسعار الصرف العائمة، أي تعويم سعر الصرف.

---

[1] - جوزف كوينلان: آخر القوي الاقتصادية العظمي، تراجع العولمة ونهاية السيطرة الأمريكية وما يمكن أن نفعل بشأنها، ترجمة مروة نظير: الطبعة الأولى، بدون تاريخ، ص 75.

و من ناحية أخرى يؤخذ على نظام أسعار الصرف العائمة، أنه كثير ما يؤدي إلى الانحراف في أسعار الصرف و يقصد بالانحراف وجود اختلاف بين السعر السائد في السوق و بين سعر التوازن، و الأخير يعني بالنسبة لبلد العجز بأنه ذلك السعر الذي يحقق التساوي بين العجز في ميزان المدفوعات الجارية و الفائض في صافي التحويلات الرأسمالية العادية و العكس في حالة بلد الفائض، و يشترط في كل الأحوال أن يتحقق ذلك التساوي دون مستويات عالية للبطالة و دون الالتجاء إلى فرض قيود على التجارة الدولية أو وضع حوافز خاصة لانتقالات رؤوس الأموال[1].

- الاعتماد على عملة واحدة في تسوية المعاملات الدولية و هي الدولار أصبح مصدرا للتقلبات الشديدة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية المؤشرة على الاقتصاد العالمي، استدعى الدعوة لإصلاح هذا النظام و العمل بنظام الرقابة الجماعية على الآثار الدولية للسياسات النقدية والمالية و التجارية، و لهذا فإن النظام النقدي الدولي في حاجة إلى تغيير هذه الأوضاع النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي المطلوب. سيما في ظل تعاظم الوضع النسبي للين الياباني و اليورو الأوروبي[2].

- تزايد استخدام صندوق النقد الدولي لما اصطلح على تسميته بالمشروطية، ومنها أنه يشترط إتباع سياسات معينة للإصلاح الاقتصادي في مجال عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة، و تخفيض معدلات التضخم و إصلاح سعر الصرف و تحرير الأسعار و تحرير التجارة الدولية في شكل برامج للإصلاح الاقتصادي يغلب عليها إدارة الطلب وخاصة في الأجل القصير و المتوسط. و بالتالي نميل سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يضعها الصندوق في برامجه إلى أن تكون سياسات انكماشية تحتاج إلى إعادة نظر وإجراء التحسينات عليها بناء على ما أسفرت عنه التجارب في هذا المجال، و خاصة أن من الجوانب الخاصة بالمشروطية أن الدول النامية صارت - بعد أزمة المكسيك 1982- لا

---

[1] - نفس المرجع السابق، ص 76.

[2] - يحي اليحياوي: العولمة أية عولمة، إفريقيا للنشر، بيروت - لبنان، بدون طبعة، 1999، ص 35.

تستطيع الحصول على المساعدات و القروض من جهات أخرى إلا بعد الرجوع للصندوق و إبرام الاتفاقيات المناسبة معه و الحصول على شهادة الصلاحية الاقتصادية الجدارة الائتمانية[1].

الفقرة الثانية: التحول في النظام المالي الدولي:

لعل التغير الهام في النظام المالي الدولي و الذي بدأ يؤثر بوضوح على آلية عمل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، هو ذلك التغير الذي حدث في نمط التمويل الدولي وخاصة بعد تفجر أزمة المديونية الخارجية بإعلان المكسيك توقفها عن الدفع في صيف 1982، فبعد هذا التاريخ بدأت تزداد الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر (و غير المباشر) في مصادر التمويل الدولي و خاصة بالنسبة للدول النامية، و ذلك ليتقدم و يحل محل المساعدات الإنمائية و القروض التجارية، و بالتالي يكون في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، البديل عن الديون الخارجية بآثارها في مجال التمويل الخارجي لعملية التنمية في تلك الدول، و لعل الدليل على ذلك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار التحول إلى اقتصاديات المشاركة الدولية قد أصبحت تمثل المصدر الرئيسي لرؤوس الأموال الأجنبية للغالبية العظمى من الدول النامية مع نهاية الثمانينات، و مثلت تلك الاستثمارات حوالي 75% من إجمالي التدفقات الرأسمالية من المصادر الخاصة و التي تشمل الاستثمارات الأجنبية و القروض المضمونة، و ذلك بالنسبة لحوالي 93 دولة نامية خلال الفترة 1986- 1990، بينما تتجاوز تلك النسبة 30 خلال الفترة 1980 - 1985 و قد أكد البنك الدولي الاتجاه على تحبيذ الاستثمار الأجنبي المباشر في تقاريره و خاصة في عامي 1991- 1992 من منظور أن الاستثمارات الدولية أفضل للدول المستقبلية لرأس المال من المديونية الدولية[2].

و يرجع التحول إلى تحبيذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التمويل الدولي إلى النمو الضخم في حركة رؤوس الأموال، بحيث فاقت بمعدلاتها معدل نمو حركة التجارة الدولية، و

---

[1] ـ نفس المرجع، ص 36.

[2] ـ هر الدشومان وكريستانه غريفة: العد العكسي للعولمة عدالة أم تدمير الذات لمستقبل العولمة، ترجمة محمد الزايد: الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، بدون طبعة، 2011، ص 125.

من ناحية أخرى فإن تفاقم أزمة المديونية الخارجية قد ترك بصماته على النظام المالي الدولي و كان أول أثر مباشر لتلك الأزمة هو الانكماش الفجائي الكبير في حجم القروض التجارية، نظرا للتراجع الكبير الذي حث من البنوك التجارية المقرضة عن الإقراض الدولي، لأن الأزمة المتفجرة جعلها تترنح، و توشك أن تصل إلى حافة الانهيار، و لولا التدخل السريع لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي و الاتفاق على ما يسمى رابطة الإنقاذ بالتعاون الوثيق بين جميع الأطراف المعنية، لانهارت بعض البنوك الدائنة، و جرت معها مئات البنوك الأخرى في أنحاء العالم و لذلك لم يكن غريبا أن تنسحب من هذا الميدان، مما أدى إلى انكماش حجم القروض التجارية الصافية الاختيارية إلى نسبة ضئيلة من أحجامها السابقة، و ليس من المنتظر أن تعود لإقراض البلاد النامية على نطاق كبير بعد هذه التجربة المريرة[1].

و من ناحية أخرى يلاحظ أن المساعدات و القروض الإنمائية الرسمية، لم تسلم من تأثير أزمة المديونية الخارجية، حيث أصبحت تخضع للإستراتيجية الدولية أو المشروطية الجديدة السابق الإشارة إليها من كل من الصندوق و البنك الدوليين.

و هذا التحول أدى إلى تعاظم أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر من مصادر التمويل الدولي و خاصة للبلاد النامية، فالقروض التجارية نضبت أو أوشكت على النضوب و لم تعد متاحة باليسر أو النطاق الذي كانت عليه قبل ذلك. أما المساعدات والقروض الإنمائية الرسمية، فقد أصبحت هي الأخرى تخضع للاشتراطية (أو المشروطية) الدولية الشديدة التي أدت إلى عزوف عدد ليس بالقليل من البلاد النامية عن الاقتراض، و تفضيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كمصدر من مصادر التمويل الدولي[2].

و قد يرجع هذا التحول أيضا إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر من مصادر التمويل الدولي نظرا لبعض المزايا التي تتوافر في هذا المصدر من مصادر التمويل التي لا

---

[1] ـ هر الدشومان وكريستانه غريفة: نفس المرجع، ص 126.

[2] ـ فرنسيس فوكوياما: رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بدون طبعة، سبتمبر 1997،ص 145.

تتوافر في مصادر التمويل الأخرى، حيث إن تلك الاستثمارات الأجنبية غير منشئة للمديونية و لا تتولد عنها التزامات تعاقدية مثل التي تنشأ عن القروض[1].

الفقرة الثالثة: التحول في النظام التجاري الدولي:

إن أهم ما يميز التحول في النظام التجاري الدولي نحو نظام الحرية التجارية أنه- بعد عام 1994 و بداية عام 1995 و بإنشاء منظمة التجارة العالمية - قد شمل تحرير التجارة ليس فقط في مجال السلع الصناعية، بل شمل أيضا السلع الزراعية و السلع الصناعية الأخرى مثل المنسوجات و الملابس. هذا بالإضافة إلى تجارة الخدمات التي تعتبر نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية، و يطبق تحرير تجارة الخدمات مبدأ التحرير التدريجي و تشمل التجارة الخدمات على الخدمات المصرفية و التأمين و سوق المال والنقل البري و البحري و الجوي و المقاولات و السياحة و الاتصالات السلكية واللاسلكية و الخدمات المهنية مثل مكاتب الاستشارات الفنية و الخدمات المهنية[2].

و بالإضافة إلى تحرير الخدمات، فقد شمل التحول في النظام التجاري الدولي التحرير و التنظيم و الحماية للملكية الأدبية و الفنية والصناعية، و كذلك تحرير قوانين الاستثمار من القيود ذات الأثر على التجارة الدولية.

و بالتالي كان التحول نحو نظام حرية التجارة الدولية بعد جولة أوروجواي 1994 وإنشاء منظمة التجارة العالمية أول يناير 1995 أكثر شمولا في كثير من الأوضاع قبل هذا التاريخ، حيث يمكن القول إن ما تحقق في جولة أوروجواي يفوق بكثير ما تحقق قبل ذلك في السبع جولات الخاصة بالجات منذ عام 1947، و بالتالي فإن هذا التحول الكبير يؤكد تحول النظام التجاري الدولي بالفعل إلى نظام الحرية التجارية و الذي من المتوقع أن يحدث تغيرا كبيرا و زيادة هائلة في التجارة الدولية و النشاط الاقتصادي العالمي[3].

---

[1] - فرنسيس فوكوياما: نفس المرجع السابق، ص 147.
[2] - كارن أبو الخير: آسيا وملامح نظام تجاري عالمي جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 183، يناير 2010، ص 6.
[3] - نفس المرجع السابق، ص 7.

الفرع الثالث: التحول في إستراتيجية التنمية

إن التحول من إستراتيجية التنمية ذات التوجه الداخلي أي إحلال الواردات إلى الإنتاج من أجل التصدير هو نتيجة الاتجاهات الجديدة للعولمة و الفرص الكبيرة التي يتيحها السوق العالمية.

و يأتي هذا التحول بصفة خاصة في عدد كبير من الدول النامية نتيجة لأن البلاد النامية استطاعت أن تحقق معدلات نمو عالية هي البلاد التي انتهجت إستراتيجية للتنمية ذات توجه تصديري تقوم على استغلال إمكانات السوق العالمية إلى أبعد الحدود الممكنة. حيث أثبتت بلاد شرق آسيا ومعها عدد متزايد من البلاد النامية الأخرى مثل المكسيك وشيلي و الأرجنتين و البرازيل وغيرها أن السوق الدولية تتسع لكل من توافرت لديه الإرادة لاختراقها و المهم أن تكتمل مقومات إستراتيجية التوجه التصديري و التي تعمل على تشجيع التوسع في الصادرات من المنتجات التي تتمتع الدول محل البحث فيها بميزة نسبية أو ميزة تنافسية في الأسواق الدولية، و هي تلك المنتجات التي يتميز إنتاجها أو يمكن أن يتم إنتاجها حاضرا أو مستقبلا بتكلفة منخفضة نسبيا بالمقارنة بباقي الدول الأخرى و التي تتيح الاستفادة من مزايا التخصص و تقسيم العمل الدولي و أنماطه الجديدة، بما يعود بالفائدة على الاقتصاد القومي لما تخلقه من قاعدة تصديرية تساهم في الأجل الطويل في نمو الاقتصاد القومي و تنويع مصادر دخله، ذلك لأن إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، تجعل قطاع التصدير أكثر ديناميكية من القطاعات الأخرى المكونة للاقتصاد القومي، حيث تتزايد الصادرات بمعدلات نمو تزيد عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي[1].

مع ملاحظة أن قيام اقتصاد تصديري غير تقليدي عملية تنموية طويلة الأجل، تتمثل في وضع ركائز للتحول تكون قادرة على إحداث التغيرات الهيكلة في الاقتصاد القومي، والتي تؤدي إلى خلق هيكل إنتاج متنوع الأنشطة و القطاعات يستخدم أفضل الطرق التكنولوجية،

---

[1] ـ غسان الرفاعي: سياسات الاستثمار و محددات التدفقات الرأسمالية، ندوة آفاق التنمية في التسعينات، البحرين 1993، ص 9.

و يصبح هيكل إنتاج مركب يسمح باتساع قاعدة هيكل الصادرات، تدعمه قاعدة تكنولوجية متقدمة تحقق للمنتجات المطورة و المصدرة مزايا تنافسية مكتسبة، وتكسب المنتجات المصدرة عموما القدرة على غزو الأسواق العالمية . حيث تصبح ذات قوة و قدرة تنافسية عالية، و ينتهي هذا الاتجاه إلى إعادة هيكلة الصادرات، بما يصحح من موضع الدول النامية في أنماط التخصص، و تقسيم العمل الدولي و قد أثبتت تجربة جنوب شرق آسيا ذلك[1].

[1] ـ نفس المرجع السابق، ص 10.

المبحث الثاني: أدوات العولمة و الأشكال الجديدة للاندماج

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في سنة 1989 و سقوط حائط برلين، بدأت تتضح معالم مرحلة جديدة للنظام الاقتصادي العالمي دفعت بالباحثين خلال عقد التسعينات بالتخلي عن استخدام مفهوم النظام الذي ينطوي بالضرورة على آليات و قواعد واضحة و محددة، يهتم بدراسة التغيرات في العلاقات بين داخل أطرافه، لصالح مفهوم العولمة الذي يبدو أكثر حيادية في ظاهره و أكثر غموضا في الوقت نفسه، غير أن هذا الحياد لا يخفي البعد الهيمني الكامن فيه و الذي يهدد الدول التي ترفضه بالزوال و الانقراض[1].

وسوف نتناول في هذا المبحث في مطلبين يشتمل (**المطلب الأول**) على: **أدوات العولمة الاقتصادية**، وفي (**المطلب الثاني**): **الأشكال الجديدة للاندماج.**

[1] ـ عبد الرزاق محمد صالح: ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي، الواقع والاحتساب، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الأدارة والاقتصاد، رسالة ما جستير، إشراف: رشيد عباس الجزراوي، السنة 2008 ـ 2009، ص 85.

المطلب الأول : أدوات العولمة الاقتصادية

العولمة كظاهرة تقوم بوصف المرحلة الراهنة للنظام الاقتصادي العالمي بدراسة طبيعة التحولات التي طرأت على العلاقات الدولية بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية و الثقافية و تأثيراتها على اتجاهات التطور في المستقبل، ففي بعدها الاقتصادي تركز العولمة على دراسة الاتجاه الاقتصادي نحو المزيد من الاندماج بين الأسواق العالمية، و تحرير التجارة في السلع و الخدمات وحركة رؤوس الموال ضمن إطار قواعد الليبرالية الجديدة و الخضوع الكامل لقوى السوق العالمية.

وهكذا تطورت الأدوات بحيث أصبح تنظيم و تسيير الاقتصاد العالمي تحكم فيه المنظمات الدولية و الشركات العابرة للقارات بدل الدول، و حركة التجارة الدولية تخضع للتكتلات الجديدة، واندماج اقتصاديات الأطراف يخضع لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي، كل هذه الأدوات ساهمت في تشكيل الاتجاهات المستقبلية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد[1].

وسنقسم هذا المطلب إلى فرعين يتحدث (**الفرع الأول**) عن: **الشركات المتعددة الجنسيات،** ويتحدث (**الفرع الثاني**) عن: **التكتلات الاقتصادية الكبرى.**

[1] ـ المركز العربي للدراسات الإستراتيجية: التحولات العالمية و مستقبل الوطني العربي في القرن الحادي و العشرين، دمشق 2000، ص 33.

الفرع الأول: الشركات المتعددة الجنسيات

أصبح التطور الحاصل في أهمية الشركات متعدية الجنسية، "المنظم المركزي للأنشطة الاقتصادية في اقتصاد عالمي يتزايد تكاملا" كما يقول تقرير"الاستثمار في العالم 1992" الذي يصدر عن أمانة الأمم المتحدة، و يتعاظم دور الشركات متعدية الجنسية في التجارة الدولية، حيث أصبحت الشركة الواحدة، تشكل شبكة تجارية دولية بين الشركات التابعة لها أو المرتبطة بها، وغالبا ما يكون موضوع تلك التجارة مكونات الصناعة، وتشير الإحصاءات على سبيل المثال أن فروع وتوابع الشركات متعدية الجنسية (الأمريكية المقر)، تسيطر على 40% من صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة، وإن 20% من عجز الميزان التجاري الأمريكي مع كندا يرجع إلى واردات أمريكية من فروع وتوابع الشركات الأم المستقرة في الولايات المتحدة[1].

وللتأكيد على دور الشركات متعدية الجنسية في المعاملات الاقتصادية الدولية، يمكن أن نشير إلى أن إجمالي إيرادات الشركات الخمسمائة الأكبر، بلغ 11.4 تريليون دولار عام 1997، ولندرك ضخامة هذا الرقم نقارنه بإجمالي الصادرات العالمية البالغ 2.2 تريليون دولار بنفس العام، وتشير الإحصاءات إلى أن كبرى الشركات متعدية الجنسية تجاوزت قيمة مبيعاتها الناتج المحلي الإجمالي لكثير من البلدان في عام 1997.

تراجع دور ومكانة الدولة، انطلاقا من انحسار دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، مع تنامي دور الشركات متعدية الجنسية، وفي ظل آليات السوق و الاستغناء عن بعض وظائف الدولة الموروثة، بما في ذلك الأمن الداخلي والبريد والاتصالات، وغيرها من القطاعات الإستراتيجية.

والأهم هو أن التغير في مجال السياسة الاقتصادية والمالية في ظل تحكم آليات السوق في هذه السياسة قد أدى إلى إضعاف دور الدولة الاقتصادي، حتى في مجال النقدي والمالي حيث

---

[1] ـ محمد السعيد سعيد: الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت، الطبعة الأولى، نوفمبر 1998، ص 117.

انتزع القطاع الخاص من الدولة الحق في خلق النقود بعد تعويم العملات، و التعامل ببطاقات الائتمان التي لا تخضع لإشراف أي جهة، و أصبحت أداة دفع تحل محل النقود، و أدى غياب الدولة الانضباطي للبنوك المركزية إلى تزايد حجم المضاربات المالية[1].

[1] ـ نفس المرجع السابق، ص 135.

الفرع الثاني : التكتلات الاقتصادية الكبرى

تعد التكتلات الاقتصادية من أهم السمات و الأدوات التي تميز النظام العالمي الجديد، حيث تسعى هذه التكتلات إلى مواجهة تحديات العولمة و الخروج بأكبر الفوائد المالية والتجارية في ظل التشابك المعقد لمنظمة المصالح الاقتصادية العالمية المستحدثة، و يشهد عالم اليوم عددا كبيرا من التكتلات الإقليمية و القارية التي تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو مشتركة، و قد شهدت أواخر الثمانينات و حقبة التسعينات ولادة الغالبية العظمى من هذه التنظيمات، بينما نجحت بعض التكتلات القديمة في إعادة ترتيب هياكلها و أهدافها بما يتناسب مع مستجدات المرحلة الاقتصادية الراهنة، و فيما يلي نستعرض بعض النماذج من هذه التنظيمات[1]:

أولا: التكتل الاقتصادي الأوروبي:

وهو من أكبر و أهم التكتلات الاقتصادية الأوربية، و الذي بلغ في تكامله الإقليمي مرحلة متقدمة بعد 50 سنة من النشاط بدأ من مشروع شومان لإنشاء جماعة الفحم والصلب سنة 1936 وصولا للوحدة النقدية مع بداية الألفية الثالثة، لقد انتقل هذا التكتل من مجموعة أوربية مشتركة إلى اتحاد أوربي عبر مراحل نذكر أهمها[2].

- السوق الأوربية المشتركة:

و هو الاسم الشائع للجماعة الأوربية التي تكونت بعد التوقيع على معاهدة روما يوم 25 مارس 1957 حيث اتفق فيها على إنشاء " الجماعة الاقتصادية الأوربية" و أيضا إنشاء " الجماعة الأوربية للطاقة الذرية" و مع حلول أول يوليو 1967 نجحت الدول الست الموقعة على تلك المعاهدة في دمج كل من جماعة الفحم و الصلب، و الجماعة الاقتصادية الأوربية، و جماعة الطاقة الذرية في منظمة واحدة هي " الجماعة الأوربية " التي أطلق عليها اسم "

---

[1] ـ أحمد علي غنيم: السوق الأوربية المشتركة حاضرها و مستقبلها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986، ص 75.

[2] ـ نفس المرجع، ص 76.

السوق الأوربية المشتركة" و اتفق على اكتمال مقوماتها في فترة تتراوح بين 12، 15 عاما و تلخصت أهداف تلك السوق في الآتي:

- إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات بين الدول الأعضاء.

- إلغاء القيود الكمية على الصادرات و الواردات بين دول السوق.

- وضع تعريفة جمركية موحدة على الواردات من الدول غير الأعضاء.

- إلغاء العقبات و إزالة العوائق التي تحد من انتقال العمل و رأس المال.

- إتباع سياسة زراعية مشتركة .

- رسم سياسة مشتركة للنقل.

- تعميق و تحقيق المنافسة الحرة في السوق المشتركة.

- تنسيق السياسة و معالجة الاختلال في موازين المدفوعات.

- تدعيم الاستثمار في دول السوق الخاصة في المناطق المتخلفة نسبيا داخل السوق.

- تحسين أحوال العمالة[1].

و يلاحظ أنه بعد عام واحد فقط من إنشاء السوق الأوروبية كانت الجماعة الأوروبية قد أنجزت إتمام الاتحاد الجمركي بين أعضائها و تم بموجبه إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء الست[2]، و كذا نجحت في إتباع سياسة زراعية مشتركة، و خلال العقدين التاليين توسعت الجماعة حيث ضمت في عام 1973 كلا من بريطانيا و الدانمرك وايرلندا ثم اليونان في عام 1981 و كلا من البرتغال و أسبانيا 1986، و بالتالي أصبح عدد الدول في هذا التاريخ اثني عشرة دولة.

---

[1] ـ سمير صارم: أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر، سوريا، الطبعة الأولى، 2000، ص 22.

[2] ـ الدول الست المؤسسة للسوق طبقا لمعاهدة روما هي: بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورج، هولندا.

و قد تم إنشاء بنك الاستثمار الأوروبي استكمالا لمقومات السوق، و الذي يهدف إلى تحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء، و كذلك صندوق التنمية لتشجيع الإنماء الاقتصادي داخل المقاطعات و مناطق النفوذ التابعة للدول الأعضاء، طبقا لاتفاقية روما[1].

ثانيا: التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (NAFTA):

جاءت اتفاقية نافتا سنة 1992 بين الولايات المتحدة الأمريكية و كندا والمكسيك لتوسيع اتفاقية التجارة الحرة التي كانت قد أبرمت بين الولايات المتحدة الأمريكية و كندا سنة 1989.

و هذا التكتل خلافا للتكتل الأوروبي يترك الباب مفتوحا أمام بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان حوض المحيط الهادي للانضمام، و تجدر الإشارة إلى أن الاتجاه لضم المكسيك إلى التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية، ابتداء من أول يناير 1989، جاء بسبب ما حققته اتفاقية التجارة الحرة من مكاسب لكل الولايات المتحدة و كندا، حيث ازداد حجم التجارة والاستثمارات من 131 مليار دولار عام 1987 إلى 375 مليار دولار عام 1990، بمعدل نمو 33.6%، كما نمت تجارة الخدمات بين الجانبين من 14،8 مليار دولار عام 1987 إلى20.2% مليار دولار عام 1990 بمعدل نمو 36.5%، و نمت أيضا استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية المباشرة في كندا من 57 مليار دولار عام 1987 إلى 71 مليار دولار في عام 1990، أي بمعدل نمو 24.6%و ازدادت الاستثمارات الكندية في الولايات المتحدة بنسبة 50% أثناء الفترة 1987-1990 من 22 مليار إلى 33 مليار دولار[2].

و يضاف إلى هذا السبب، سببا آخر هو السعي إلى زيادة الاستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك، إلى جانب سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكوين تكتل اقتصادي يتكافأ مع التكتل الاقتصادي الأوروبي الذي دخل مرحلة الوحدة الاقتصادية في أول يناير 1993،

---

[1] ـ نفس المرجع السابق، ص 23.

[2] ـ عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص 128.

و لذلك يمكن القول إن إستراتيجية التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية هي إستراتيجية دفاعية هجومية[1].

ثالثا: التكتل الاقتصادي الآسيوي:

في ظل تزايد معدلات النمو الاقتصادي في جنوب شرق آسيا و ازدياد مساهماتها في التجارة الدولية، تعرف التكتلات في هذه القارة تطورا و تغيرا مستمرا، و اهتماما كبيرا سواء من جانب اليابان أو من جانب النمور الأسيوية الصاعدة أو ما يسمى بالدول الصناعية الجديدة، و يهدف هذا الاتجاه في إقامة وتفضيل هذه التكتلات إلى رغبة الدول الأسيوية من حماية نفسها من التكتلات الأخرى و خاصة م ن التكتلات الأمريكية والأوروبية و من التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

و الملاحظ هو أن إمكانيات هذه القارة قادرة على خلق تكتل اقتصادي يكن على قدم المساواة مع التكتل الاقتصادي الأوروبي و التكتل الاقتصادي الأمريكي.

بل و إذا نظرنا إلى القوة الاقتصادية المتنامية للصين، و يبدو أن المسألة تتوقف برمتها على تصحيح العلاقات و تصفية الخلافات التاريخية بين اليابان و دول جنوب شرق آسيا، و هو ما أدى إلى إعلان ما يسمى بمبدأ كايفو Kaifo Doctrine و يعني هذا المبدأ التأكيد على عدم رغبة اليابان في السيطرة الاقتصادية و السياسية على هذه المنطقة و رغبتها في إجراء مصالحات شاملة مع الأيديولوجيات السابقة و خاصة كوريا الشمالية و فيتنام و تحسين البيئة النفسية في المنطقة عموما[2].

---

[1] ـ نفس المرجع السابق، ص 129.

[2] ـ محمد السيد سعيد: مرجع سبق ذكره، ص 333.

المطلب الثاني: الأشكال الجديدة للاندماج

لقد استدعت التطورات و التغيرات العميقة في الاقتصاد الدولي إلى إيجاد ميكانيزمات جديدة لإعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية وفقا لمفهوم العولمة الذي يهدف إلى إدماج اقتصاديات الدول النامية في الاقتصاد الرأسمالي عبر طرق تكتلات عابرة للأقاليم أو فرض تصحيحات هيكلية لاقتصاديات هذه الدول برعاية المنظمات الدولية.

وسيتناول هذا المطلب: **الشراكة الأورو ـ متوسطية**، في (**فرع أول**)، وفي (**الفرع الثاني**): **تكتل جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية (APEC)**.

الفرع الأول : الشراكة الأورو ـ متوسطية

تتطلع أوروبا من خلال طرح فكرة المتوسطية و محاولة تحقيقها إلى هدف استراتيجي يتجسد في تنظيم العلاقة المتوسطية في شكل منظمة على غرار منظمة الأمن و التعاون في أوروبا رغم أنها راودت الأوروبيين منذ زمن إلا أنها تأجلت بسبب حرب الخليج الأولى و الثانية و كذلك سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الأمور في الشرق الأوسط، فإن مؤتمر برشلونة قد أخرجها إلى حيز الوجود بهدف إيجاد تجمع إقليمي منافس تؤدي فيه أوروبا الدور المحرك و الرئيسي و خاصة في ظل التصور الأوروبي الذي تبلور في التسعينات يرتكز على مبدأ أن استقرار أوربا مرتبط باستقرار جنوب المتوسط، هذا وتحظى منطقة البحر المتوسط بمكانة عالمية مهمة حيث تقع على حدود ثلاثة مسارات و تنقسم الدول المشاطئة لها إلى ثلاثة مجموعات هي[1]:

- المجموعة الأوربية.

- المجموعة الأسيوية.

---

[1] ـ الشاذلي العياري: من أجل مشروع عربي أوروبي متوسط جديد، شؤون عربية، العدد 74، 1994، ص 21.

- المجموعة الإفريقية.

و هي تشكل من الناحية الجيوبولتيكية مصدر للتطورات السياسية والإستراتيجية المعاصرة، حيث إنها أكثر مناطق العالم تعقيدا أو تشابكا في الأعراف و اللغات و الثقافات و الأديان و الصراعات القديمة و الحديثة و اختلافا في العقائد و الأنظمة السياسية والاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية، بالإضافة إلى التباين في التقدم كما أن مجموعة حوض البحر المتوسط تمثل مجموعة من التحديات المهمة بالنسبة إلى مستقبل الاتحاد الأوروبي التي تشمل التحديات الديموغرافية و البيئية والاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية والعسكرية[1].

و قد اكتست قضية الأمن في منطقة حوض المتوسط أهمية حيث يشكل الهاجس الرئيسي للتوجهات الأوروبية نحو الجنوب في إطار العلاقات بين الشمال و الجنوب.

إذن يمكن القول أن الاضطرابات الأمنية و انتشار مظاهر العنف السياسي التي ظهرت في السنوات الأخيرة في بعض دول الجنوب و الشرق متوسطية لا يمكن اعتبارها مشكلات داخلية محصورة بحدود الدولة و إنما يمكن أن تنتقل آثارها إلى الدول الأخرى المجاورة و هذا ما يستدعي القيام بعمل مشترك و منظم لمواجهة جميع التحديات و لا يقتصر على مجال الأمن فقط بل يجب أن يشمل جميع مظاهر التعاون الأخرى و لا سيما في المجال الاقتصادي الذي أصبح يشكل القاعدة الرئيسية في التوجهات الإقليمية. خاصة و أنه من المتوقع أن يسيطر الهاجس الاقتصادي بشكل رئيسي على مستقبل العلاقات بين الدول و التكتلات مما يستدعي بالضرورة توفير المناخ المناسب لإحداث التنمية و تحقيق التعاون الاقتصادي في جميع مجالات تنشيط الاستثمار و جذبه، الأمر الذي يحتاج إلى درجة كبيرة من الأمن و الاستقرار السياسي[2].

---

[1] - نفس المرجع السابق، ص 22.

[2] - توماس شيلينج: إستراتيجية الصراع، ترجمة نزهت طيب وأكرم حمدان: الدار العربية للعلوم ناسرون، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص 133.

و إذا كان هناك محاور و قضايا كثيرة تحكم التوجه الأوروبي المتوسطي كالقضايا المتعلقة بالشراكة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية فإنه لا بد من الإقرار بأن المشاركة السياسية و الأمنية تبقى على رأس أولوية الشراكة الأوروبية المتوسطية، و ذلك من منطلق الاقتناع التام بأن أوجه الشراكة الاجتماعية، الاقتصادية و الثقافية لا يمكن أن تنجح أو يكتب لها الاستمرار إذا لم ترتكز على قاعدة متينة من الاستقرار السياسي والأمني الذي يهيئ البيئة الملائمة و يوفر مجال أرحب للتعاون الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي[1].

رغم قدم العلاقات بين الضفتين لكن الارتقاء بهذه العلاقات إلى مستوى الشراكة و التعاون الاستراتيجي جاء كنقطة جديدة في مسيرة العلاقات المتوسطية و برز كاهتمام يعكس طموح الاتحاد الأوروبي بعد التطورات الجديدة و رغبته بالتحول إلى قوة سياسية و عسكرية بشكل يجعله مؤهل بما يملك من إمكانيات وطاقات ليصبح أحد أقطاب النظام العالمي الذي أصبحت معالمه في طور التشكيل.

و قد جاء مؤتمر برشلونة 27-28 نوفمبر 1995 و الذي ضم وزراء خارجية الدول 15 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و 7 دول عربية (المغرب، الجزائر، تونس، مصر، سوريا، لبنان، فلسطين) و تركيا و إسرائيل و مالطا و قبرص، ومن المتوقع أن يكون المؤتمر تعبيرا عن تأسيس نمط جديد من العلاقات العربية الأوربية في مختلف المجالات و قد تعمقت مجموعة من المبادئ من بينها العمل على تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل و شامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة[2].

و يمكن القول أن المشروع الذي تقدمت به أوروبا في هذا المؤتمر يعكس ثوابت السياسة الأوروبية و متغيراتها في ظل النظام العالمي الراهن، و من خلال معرفة القضايا التي طرحت في مشروع قمة برشلونة يمكن تحليل و توضيح أهم التحديات التي تواجه العالم

---

[1] ـ نفس المرجع، ص 134.

[2] ـ عبد الفتاح الرشدان: العرب و الجماعة الأوروبية في عالم متغير، دراسات إستراتيجية مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد 12، 1998، ص 66.

العربي في مرحلة ما بعد برشلونة و قد استند إعلان برشلونة الذي أقرته الدول المجتمعة في مستوى وزراء الخارجية جوانب أساسية هي[1]:

أ - الشراكة السياسية والأمنية.

ب- الشراكة الاقتصادية والمالية.

ج- الشراكة في الأمور الثقافية والاجتماعية والإنسانية.

و في ظل هذه التطورات و التغيرات الإقليمية والعالمية وانتشار ظاهرة الاعتماد المتبادل والتكتلات الاقتصادية الكبرى تبرز في اتجاهات مختلفة للمفاضلة بين الترتيبات والمشروعات المطروحة أمام العرب فهناك مشروعين أحدهما أوروبي (أورو- متوسطي) والآخر أمريكي (شرق أوسطي)، في حين نجد أن الدول العربية جمدت وأهملت من حساباتها المشروع الثالث والبديل (العربي - العربي)، فهناك تنافس حاد بين الدول الكبرى للتبوء مركز كل دائرة إستراتيجية، ففي حين أن الدائرة العربية هي القلب النابض للدائرة الشرق أوسطية نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي لديه الرغبة للقيام بدور القلب النابض للدائرة المتوسطية وبالمقابل نجد الولايات المتحدة وإسرائيل تفرض نفسها كقلب نابض في الدائرة الشرق أوسطية وإزاحة العرب من هذه المكانة و تجزئته جغرافيا بعد ما تمت تجزئتهم على كافة المستويات[2].

---

[1] - مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم " جامعة الدول العربية و تحديات مؤتمر برشولنة: الثابت و المتغير " شؤون عربية العدد 87 سبتمبر 1996 ص 23.

[2] - Robert Bistolti : " Euro Méditerranée ; une région à construire" éd. Publisud , Paris -1995, P,158.

الفرع الثاني: تكتل جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية APEC

يتكون هذا التكتل من 13 دولة بعد أن انظم فيتنام سنة 1995، و بالإضافة إلى دول رابطة الآسيان نجد اليابان، كندا، الولايات المتحدة ، كوريا الجنوبية ونيوزيلندا.

و تقترب فكرة هذه الجماعة من النادي الاقتصادي (منتدى) الذي يتم التشاور فيه حول مسائل التجارة الدولية و تنسيق السياسة الاقتصادية الكلية بدون التزام مقنن مسبق فيما بينها، و قد يبرز اتجاه تحويل هذا المنتدى إلى نوع من التجمع الاقتصادي عام 1989 كرد فعل مباشر للإعلان عن السعي إلى إقامة مشروع أوروبا الموحدة عام 1992، و قد تم بحث الأسس التي يمكن أن يقوم عليها التجمع الاقتصادي للآبيك APEC بدعوة من رئيس الوزراء الاسترالي و قد لاقت ترحيبا و اهتماما كبيرا من اليابان و خاصة في يناير 1991، و قد أعلنت لذلك مبدأ كايفو[1].

و بالفعل، في أغسطس عام 1991 تم عقد اجتماع لوزراء اقتصاد الدول الإثني عشرة في المنتدى الاقتصادي APEC لبحث اقتراح استراليا لإنشاء تجمع اقتصادي له سكرتارية دائمة. و لا زالت الاجتماعات تتوالى في هذا الاتجاه.

و يلاحظ أن تطور الأوبيك، و اتجاه الدول الأعضاء إلى إقامة تكتل اقتصادي يأتي من رغبة مشتركة بين اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية و الاتفاق فيما بينهما، على أنه من المهم الإشارة إلى أن استيعاب دول النمور الصاعدة في جنوب شرق آسيا، و حوض الباسيفيك، و احتوائها في منتدى اقتصادي أولا، يتطور إلى تجمع اقتصادي، قد يحقق

[1] ـ كمال بن موسى: المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2004، ص 75.

مكاسب للجميع و يضمن لليابان بصفة خاصة أن تقود تكتل اقتصادي لجنوب شرق آسيا يواجه التكتلات الاقتصادية الأخرى و يضمن السيطرة الأمريكية على آسيا في نفس الوقت[1].

وبالتالي ضمان سيطرتهما الاقتصادية على آسيا، و في نفس الوقت ضمان عدم تصاعد منافستهما للسيطرة على تلك المنطقة إلى ما هو أخطر من ذلك.و في المؤتمر الذي عقد في مدينة أوساكا للتجمع الاقتصادي ألأبيك APEC عام 1995 وضحت أهداف هذا التكتل الاقتصادي، حيث تحددت الأهداف الأساسية و زيادة حرية تنقل رؤوس الأموال بينهما و التعاون المشترك في المجال التكنولوجي و تدريب الأفراد و العمالة[2].

و بناء على ذلك فإن هذا التكتل الاقتصادي يقع في وضع وسط ما بين التكتل الاقتصادي في أوروبا(الاتحاد الأوروبي) و التكتل الاقتصادي في أمريكا الشمالية (نافتا)، لكن يجمع بين التكتلات الثلاثة مفهوم مشترك يتلخص في أنه لا يمكن إحراز المزيد من التقدم و التطور بدون التعاون الاقتصادي فيما بين الدول وبعضها البعض في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يرسخ عالمية الاقتصاد أو العولمة.

و تجدر الإشارة أخيرا إلى أن قوة الدفع إلى التكتل الاقتصادي في جنوب شرق آسيا على نطاق كبير، ستأتي من اليابان بشكل مستمر، على أمل أن يتم تكوين تكتل اقتصادي باسيفيكي واسع النطاق ليعزز قوة التنافس بين هذا التكتل و التكتل لاقتصادي الأوروبي العملاق، و أن تحقق ذلك ، يتوقف على تفهم اليابان لمعطيات القوميات الآسيوية و طبيعة شعوب المنطقة التي تأبى الهيمنة و السيطرة و الاستغلال الاقتصادي. بالإضافة إلى ضرورة أن تزايد اليابان مساعداتها الاقتصادية لدول تلك المنطقة ، و تساهم في حل مشكلاتها، و من خلال ذلك وحده يمكن لليابان تكوين تكتل اقتصادي في جنوب شرق آسيا تحت قيادتها ليكون

---

[1] - نفس المرجع، ص 76.

[2] - زكي رمزي: الصراع الفكري الاجتماعي حول عجز الموازنة العامة للدولة في العالم الثالث، دار المستقبل القاهرة، 1995، ص 147.

في هذه الحالة من أكبر التكتلات الاقتصادية التي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي الجديد في المستقبل[1].

[1] ـ نفس المرجع، ص 148.

الباب الثاني:

منظمة التجارة العالمية و العولمة الاقتصادية

منذ العصور الوسطى حتى القرن السادس عشر لم يكن للدول أن تتدخل في التجارة الدولية أو تفرض قيودا عليها نسبة لدور الدولة الحارسة آنذاك باعتبار أن النشاط التجاري من خصوصيات الأفراد ووظيفة الدولة مكرسة في تحقيق الأمن والعدالة وحمايتها من العدوان.

وظلت التجارة الدولية من غير قيود حتى ظهرت نظريات التجاريين والتي تمثل أساس الفكر التجاري الذي أدى إلى إخضاع التجارة الخارجية للعديد من القيود الحمائية حيث يرى أنصار هذا الفكر أن ثروة الأمم تقاس بما لدى الدول من معادن ثمينة كالذهب والفضة دون النظر إلى مواردها وثرواتها الطبيعية الأخرى وظهرت بعد ذلك نظريات الطبعيين في القرن الثامن عشر التي جاءت عكس نظريات التجاريين حيث قامت على رفض تدخل الدولة في التجارة الخارجية لطلاقاً من ضرورة ترك التجارة حرة غير خاضعة لأية قيود[1].

وتمثل التعاون التجاري بين الدول آنذاك من خلال الاتفاقات الثنائية التي تتناول العلاقات التجارية فيما بينها ونجد أنه خلال الفترة الممتدة من عام 1919 وحتى عام 1947 حصل تطور كبير في مجال التعاون التجاري الدولي حيث انتقلت الاتفاقات الثنائية في التجارة الخارجية إلى اتفاقيات متعددة الأطراف وظهر ذلك من خلال التعاون التجاري الإقليمي والتعاون التجاري متعدد الأطراف.

ولكن في ذلك الوقت لم تكن الهيئات والاتحادات التي تم إنشاؤها في ميادين خاصة مثل اتحاد التلغراف الدولي وغيره تستطيع الادعاء بإقامة نظام تجاري دولي كما أنها لم تستطيع التدخل في كيفية تنظيمها للتبادل التجاري مع بقية الدول لأنها تعتبر من قبيل الشؤون الداخلية

---

[1] ـ هانس بيترمارتن هارالد شومان: ترجمة، عدنان عباس علي: فخ العولمة، الاعتداء على الد يمقراطية والرفاهية، الكويت، أكتوبر 1998، ص 35.

للدول حسب منظور الفكر التقليدي للدول وعلى النقيض من ذلك خلال الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية أصبح التدخل في شؤون الدولة التجارية يظهر في صور كثيرة ومتعددة بسبب البحث عن مهرب من الركود وفرض الدول قيود وعقبات أمام حركة التجارة العالمية وكان لأساليب الحماية أثر كبير على جميع الدول دون استثناء سواء بالنسبة للدول التي تفرض الحماية أو الدول الأخرى لأنها تعيق التبادل التجاري[1].

ولا شك أن الولايات المتحدة قد لعبت دوراً كبيراً بعد أن شعرت أنها تواجه تدهوراً في قوتها الاقتصادية النسبية وتحدياً في دول صاعدة الأمر الذي دفعها للبحث عن أدوات ووسائل قوة للمحافظة على وضعها المهيمن واسترداد زمام المبادرة في المجال الاقتصادي وبخاصة في الصناعات المتقدمة تكنولوجياً وقد اختارت الولايات المتحدة بعض أدوات الضغط الاقتصادي التي تهيمن عليها وهي الصندوق والبنك الدوليين واتفاقية الغات حيث تم إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير في السنة الأخيرة للحرب العالمية الثانية بمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية التي أيقنت أنها ترث عالماً متباعداً الأطراف من دول استعمارية أنهكتها الحرب ودمرتها بينما تملك تفوقاً عسكرياً واقتصادياً وتم توقيع اتفاقية بريتون وودز عام 1944 والتي نتج عنها إنشاء (الصندوق والبنك) الدوليين والاتفاق على اعتبار الدولار عملة العالم مقابل تعهد الولايات المتحدة بتحويله إلى ذهب عند الطلب[2].

بعد هذا التقديم سنقسم هذا الباب إلى قسمين يتناول (**الأول منهما**): **النظام التجاري العالمي الجديد**، ويتناول (**القسم الثاني**): **معالم النظام التجاري وأشكال الاستثمار الدولي.**

---

[1] ـ هانس بيترمارتن هارالد شومان: نفس المرجع، ص 36.

[2] ـ فؤاد مرسي: الرأسمالية تجدد نفسها، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت، بدون طبعة، مارس 1990، ص 250.

القسم الأول:

النظام التجاري العالمي الجديد

قبل نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ الحلفاء التفكير في وضع أسس لنظام عالمي جديد، يتفق مع تصوراتهم لعالم ما بعد الحرب، بعد استخلاص دروس الماضي وخاصة ما ترتب على نهاية الحرب الأولى من اضطراب وعدم استقرار أديا إلى حرب جديدة. وقد تضمن الإعداد لهذا النظام العالمي الجديد العمل على الجانبين السياسي الاقتصادي.

أما في الجانب السياسي فيما يتعلق بقضايا السلم والأمن، فقد تبلور في ميثاقي الأمم المتحدة وإنشاء منظمه جديدة تحل محل عصبة الأمم، وهي منظمة الأمم المتحدة. وبدأ التمهيد للأفكار الأولى لهذا النظام العالمي الجديد منذ إعلان الرئيس روزفلت عن ميثاق الأطلنطي 1941، وانتهاء بمؤتمر سان فرانسيسكو 1945 وإنشاء المنظمة العالمية ومحكمة العدل الدولية، ويقوم الميثاق ـ ويكمله بشكل ما إعلان حقوق الإنسان الصادر في 1948 ـ على عدد من المبادئ والمقاصد الرئيسية، أهمها استبعاد الحرب كوسيلة لتسوية المنازعات، والاعتراف بسيادة الدولة واستقلالها، والاعتراف بحق تقرير المصير، وضرورة احترام حقوق الإنسان، وعدم التميز بين الأفراد، وتحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول. ويقوم هذا النظام الدولي الجديد في الجانب السياسي على التوفيق بين اعتبارين يجمعان بين المثالية والواقعية. فقد أخذ هذا النظام، من الناحية النظرية، بمبدأ المساواة بين الدول، ولكنه أكد في الوقت نفسه على الاعتراف، من الناحية العلمية، بالوضع الخاص والمتميز للدول الكبرى والمنتصرة[1].

فمجتمع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتمتع في المساواة في الحقوق، ولكل منها صوت واحد بصرف النظر عن حجمها أو ثروتها، وهي جميعا أعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة دون تمييز، ومع ذالك فإن مجلس الأمن، وهو الجهاز التنفيذي في أمور السلم

---

[1] ـ خليل حسين: النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، بيروت، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2009، ص 89.

ولأمن، تكون من نوعين من الأعضاء: أعضاء دائمين يتمتعون بحق النقض أو الاعتراض"الفيتو"، وأعضاء غير دائمين ينتخبون لفترة سنتين من بين أعضاء الجمعية العامة[1].

وعلى حين تصدر الجمعية العامة توصيات غير ملزمة، فإن مجلس الأمن، وحده، يتمتع بحق إصدار قرارات ملزمة للمجتمع الدولي، ومراعاة للأوضاع الواقعية واختلاف موازين القوى العسكرية والاقتصادية، فقد اعترف الميثاق بالوضع الخاص للأعضاء الدائمين لمجلس الأمن، بحيث لا يفرض عليهم أي قرار يعترضون عليه. فالدول الخمس الكبرى، (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي والمملكة المتحدة وفرنسا والصين) تتمتع بالعضوية الدائمة لمجلس الأمن، ولكل منها حق الاعتراض أو النقض لأي قرار لا توافق عليه. وكما جاء إنشاء منظمة الأمم المتحدة، كأساس لتنظيم المجتمع السياسي الدولي، توفيقا بين الاعتبارات المثالية من المساواة بين الدول، وبين الاعتبارات الواقعية، لاختلاف موازين القوى، فقد قامت محكمة العدل الدولية، كأساس للنظام القضائي الدولي، تعبيرا ناقصا عن النظام القضائي الإلزامي، حيث استمر اختصاصها القضائي اختياريا للأطراف المتنازعة[2].

يشتمل هذا القسم على فصلين يتناول (**الأول منهما**): **المؤسسات الاقتصادية الدولية،** ويتحدث (**الفصل الثاني**): **المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية**.

---

[1] ـ خليل حسين: نفس المرجع السابق، ص 90.

[2] ـ نفس المرجع السابق، ص 91.

الفصل لأول: المؤسسات الاقتصادية الدولية

أما المجال الاقتصادي فقد وضعت أسسه المؤسسية في مؤتمر بريتون وودز المنعقد في يوليو 1944، حيث تمخض الأمر عن إنشاء مؤسستين، هما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهما يتعاملان مع قضايا التمويل والنقد على المستوى العالمي، وأما قضايا التجارة، والتي تعرض لها ميثاق هافانا في 1947، فإنها لم تتبلور في شكل نتائج عملية حتى نهاية الحرب الباردة حين أنشئت منظمة التجارة العالمية بعد انتهاء جولة أورجواي في 1994. وإزاء الفشل في الوصول إلى نظام تجاري عالمي عند نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد تجمعت الدول الصناعية المتقدمة، بشكل أساسي، في ترتيبات خاصة عرفت باسم "الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة " الجات (GATT) منذ 1947، فيما لجأت الدول النامية إلى الدعوة لتشكيل ترتيب مقابل هو " مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" المعروف باسم (الأونكتاد) UNCTAD 1964، الأول ناد للأغنياء والثاني تجمع للفقراء[1].

وبعد هذه المقدمة نتناول فيما يلي مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، في مبحثين (الأول منهما): **البنك الدولي للإنشاء والتعمير و صندوق النقد الدولي**، ويتحدث (الثاني) عن: **ترتيبات التجارة الدولية: ميثاق هافانا، الجات، الأونكتاد.**

[1] ـ مصطفى سلامة حسين: المنظمات الدولية، الدار الجامعية، بيروت، الطبعة الأولى، بدون تاريخ. ص 45.

المبحث الأول: البنك الدولي للإنشاء والتعمير و صندوق النقد الدولي

وقبل أن نتناول هذه المؤسسات الاقتصادية الدولية ببعض من التفصيل، تجدر الإشارة إلى بعض أوجه الاختلاف بين النظام المؤسسي الدولي السياسي من ناحية، والنظام المؤسسي الدولي الاقتصادي من ناحية أخرى، أما الملاحظة الأولى، فهي أنه على حين أن النظام الدولي السياسي قد بدأ واستمر على أساس عالمي، حيث انضمت إلى منظمة الأمم المتحدة جميع الدول المستقلة، فإن النظام الدولي الاقتصادي، ممثلا بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، قد تأثر بالانقسام الأيديولوجي بين المعسكرين الغربي والشرقي، فانصرفت عنه دول الكتلة الشرقية التي رفضت الانضمام إليه حتى نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي حين انضمت هذه الدول إلى عضوية هذه المؤسسات، وهكذا فقد كان تأثير الحرب الباردة في النظامين الدوليين السياسي والاقتصادي مختلفا. فعلى حين استمرت دول الكتلة الشرقية في عضويتها في الأمم المتحدة واستخدمت هذا المنبر للتعبير عن مواقفها الدولية والسياسية، وشجعها على ذلك اتساع العضوية في الأمم المتحدة بعد حركات الاستقلال للعديد من المستعمرات في الستينيات، فإن هذه الدول نفسها عمدت إلى مقاطعة النظام الدولي الاقتصادي، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مؤثرة إنشاء منظماتها الاقتصادية الخاصة وهكذا انقسم النظام الاقتصادي العالمي خلال فترة الحرب الباردة إلى نظامين إلى حد كبير[1].

وأما الملاحظة الثانية فهي غير بعيدة عن السابقة، ذلك أن النظام الدولي السياسي قد أنشئ على مبدأ المساواة، على الأقل نظريا، لكل دولة صوت، وأما النظام الدولي الاقتصادي فقد بدأ منذ إنشائه وفقا للمبدأ الرأسمالي الذي يحدد أصوات الدول الأعضاء على أساس حصصها أو مساهماتها في المنظمة، وقد ترتب على ذلك أن توافرت للدول الصناعية

[1] ـ علي يوسف شكري: المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة، إيتاك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص 286.

الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، سيطرة كبيرة على النظام الاقتصادي الدولي منذ البداية[1].

وسوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين يتحدث (**الأول منهما**) عن مؤسسة: **البنك الدولي للإنشاء والتعمير**، ويتناول (**المطلب الثاني**) مؤسسة: **صندوق النقد الدولي**.

[1] ـ علي يوسف شكري: نفس المرجع السابق، ص 47.

المطلب الأول: البنك الدولي للإنشاء والتعمير

أنشئ هذا البنك على غرار صندوق النقد الدولي ـ بموجب إتفاقية بريتون وودز، ثم أصبح وكالة متخصصة للأمم المتحدة بموجب إتفاق خاص أبرم معها في 15 نوفمبر من سنة 1945[1].

لقد كان استقرار النقد وتوفير قابلية العملات للتحويل (Convertibility) وضمان حرية التجارة أو التجارة متعددة الأطراف (Multilatéral Trade) من أهم أهداف النظام الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد كان الانطباع السائد هو أن فترة ما بين الحربين وما تضمنته من قيود على تحويل النقد وحروب أسعار الصرف بين الدول لتوفير ميزة تنافسيه لها في كسب الأسواق، ثم ما تترتب على ذلك من قيود على حرية التجارة، كل ذلك كان سببا، ليس فقط في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وشيوع الكساد، بل كان فوق ذلك مبررا للنزاعات الوطنية الحادة وللتعصب، فيما ساعد على تهيئة لحرب جديدة لم تلبث أن استعرت في نهاية الثلاثينيات. ولكل ذلك فقد حرص الحلفاء، ومنذ وقت مبكر، على التفكير في وضع نظام اقتصادي جديد يحول دون تكرار هذه التجربة المريرة، وفي العام 1941، وضع هاري وايت[2] (Harry White)، الذي سنرى أنه لعب دورا أساسيا في تصميم صندوق النقد الدولي، مذكرة حول برنامج الدول المتحالفة في الشؤون النقدية والمصرفية Suggested Program for Inter Allied Monétary and Bank Action ، وكان وايت يرى أن إنشاء بنك دولي يمكن أن يمثل حافزا للدول للاشتراك في نظام لتثبيت أسعار الصرف فيما بينها[3].

ومن هنا اقترح أيضا إنشاء صندوق لتثبيت أسعار الصرف يكون صنوا لهذا البنك، وفي أبريل 1942، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مشروع لهذا الصندوق والبنك

---

[1] ـ محمد السعيد الدقاق: التنظيم الدولي، مطابع الأمل، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، بدون سنة نشر، ص 462.

[2] ـ عمل وايت مستشارا خاصا لوزير الخزانة الأمريكي.

[3] ـ شكري علي يوسف: المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص 137.

(Proposal for a United Nations Stabilization Fund and a Bank for Reconstruction and Development)، وعلى أثر ذلك وجه الرئيس روزفلت وزير خزانته، هنري مورجنتاو (Henry Morgenthau) لبدء المشاورات حول هذا البنك. وهي المشاورات التي تمت أساسا مع الجانب البريطاني، الذي كان له مع الولايات المتحدة الأمريكية، الدور الأكبر في وضع أسس النظام الاقتصادي الدولي الجديد. وكان يمثل الجانب البريطاني اللورد كينز، ويمكن القول، بشيء من المبالغة، إن هذا النظام الوليد كان حصيلة التفاعل بين آراء كينز و وايت، الأول مسلحا بخيال واسع وقدرة نظرية هائلة، تمثلت في كتابه المشهور عن { النظرية العامة }، والثاني مستندا إلى القوة الاقتصادية الطاغية لدولته، الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك فقد جاء النظام الاقتصادي الجديد متضمنا بصمات وايت بدرجة أكبر من تأثير كينز، وهو ما يؤكد قوة السلطة في مواجهة الفكر[1].

وفي أثناء الإعداد لإنشاء البنك ثارة قضايا عدة أختلف حولها الرأي. هناك أولا حجم رأس مال البنك، وهل يبدأ برأس مال كبير أو صغير نسبيا، وكان الأمريكيون يفضلون إنشاء البنك برأس مال (10 بلايين دولار)، في حين مال البريطانيون إلى رأس مال أصغر (بليون دولار)، وهناك أيضا مسألة العضوية في البنك، وهل تتاح لجميع الدول أم فقط للدول التي تقبل الانضمام إلى صندوق التثبيت الذي اقترحه وايت الأمريكي؟ كذلك ثار خلاف حول دور البنك وهل يقدم قروضا أم ضمانات فقط للقروض التي تعقدها الدول؟ وأخيرا حول نوع المساهمات التي يقدمها البنك، وهل تقتصر على تمويل المشروعات أم تمتد إلى تمويل احتياجات الدول، ودعم ميزان المدفوعات، ولو لم يكن الأمر متعلقا بمشروع معين؟ وقد تم الاتفاق نهائيا على إنشاء البنك مع صندوق النقد الدولي ضمن اتفاقية بريتون وودز (Bretton Woods) 1994، والتي تضمنت أهم معالم النظام الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية[2].

---

[1] ـ شكري علي يوسف: نفس المرجع، ص 138.

[2] ـ نفس المرجع، ص 139.

أنشئ البنك، وفقا لما تقدم، باسم " البنك الدولي للإنشاء والتعمير" International Bank for Reconstruction and Development (IBRD)، وترجمة التعمير هي الاصطلاح (Development) الذي استقرت ترجمته بعد ذلك بمصطلح "التنمية". وهكذا بدأ البنك تمويل الجهود الرامية إلى إعادة بناء الاقتصادات المهدمة في أثناء الحرب ثم جهود التنمية، وقد عكست هذه التنمية نشاط البنك في السنوات اللاحقة، حيث بدأ نشاطه بالمعاونة في تعمير الاقتصاديات الأوروبية المحطمة في أثناء الحرب، ثم ركز عملياته منذ نهاية الخمسينيات على قضايا التنمية في دول العالم الثالث، وفي التسعينيات في دول الكتلة الاشتراكية أيضا.

وقد أخذ البنك بفكرة رأس المال القابل للاستدعاء Callable capital، بمعنى أن الجزء الأكبر (90 في المائة) من مساهمات الدول الأعضاء في رأس مال البنك، تتضمن التزامها بسداد هذا الجزء عند طلب البنك، أما موارد البنك المالية التي يستخدمها في الإقراض، فإنها تأتي من اقتراض البنك من أسواق رأس المال الدولية، و بعبارة أخرى، فإن جل موارد البنك هي موارد مقترضة من الأسواق المالية، و يتمتع البنك بجدارة ائتمانية عالية، حيث إن رأس المال القابل للاستدعاء يمثل ضمانة للبنك في قروضه، وهكذا تحولت مساهمات الدول الأعضاء، من الناحية العملية، إلى نوع من ضمان التزامات البنك التي يعقدها في شكل قروض و سندات في الأسواق المالية[1].

و تتكون عضوية البنك من حكومات الدول الأعضاء فالبنك ـشّأنه في ذلك شأن معظم المنظمات الدولية، هو منظمة حكومية (Intergouvernemental)، وعلى خلاف منظمات الأمم المتحدة، فإن حقوق الدول الأعضاء ليست متساوية، بحيث يكون للدولة صوت، وإنما تتحدد هذه الحقوق بمدى مساهمتها في رأس مال البنك، الأمر الذي يتحدد وفقا لمعايير معقدة تأخذ في الاعتبار الوزن الاقتصادي للدول، و لذلك فإن الدول الصناعية الكبيرة تتمتع بقوة تصويت كبيرة تمكنها من السيطرة الفعلية على مقدرات البنك، فخمسة دول (الولايات

[1] ـ سهيل حسين الفتلاوي: المنظمات الدولية، دمشق، دار الفكر العربي، 2004، ص 65.

المتحدة الأمريكية و اليابان و ألمانيا و بريطانيا و فرنسا) تتمتع بما يقارب 43 في المائة من رأس المال، و بالتالي من الأصوات، و قد زاد عدد الأعضاء من 28 دولة إلى ما يقارب من 180 دولة، في منتصف التسعينيات، بعد انضمام الكتلة الاشتراكية إليه في بداية التسعينيات، و تتمتع الولايات المتحدة بدور متميز في إدارة البنك، ليس فقط لأنها تملك أكبر حصة (حولي 18 في المائة، و كانت في البداية حوالي 37 في المائة)، بل لوجود مقر البنك في واشنطن والاتفاق غير المكتوب بأن يكون رئيس البنك أمريكيا ترشحه الحكومة الأمريكية. و في أثناء مناقشة اتفاقية إنشاء البنك حاول كينز إقناع الدول بأن يكون مقر البنك و الصندوق، في نيويورك، على غرار الأمم المتحدة، وذلك تخفيفا من الضغوط التي يمكن أن تمارس عليه من جانب الحكومة في واشنطن[1] .

وبطبيعة الأحوال، لم تنجح جهودك كينز، وتقرر أن تكون واشنطن، العاصمة الأمريكية، هي مقر البنك، وقد أثبتت التجربة فيما بعد صحة مخاوف كينز، حيث إن تأثير الحكومة الأمريكية في سياسات البنك أصبح أمرا مقبولا و معترفا به، و لكن التجربة نفسها أظهرت أمرا أخرا، وهو أن البنك، وان خضع للنفوذ السياسي للولايات المتحدة، فإنه من ناحية أخرى قد تخفف من التدخلات الإدارية للوفود الأعضاء، كما هي الحال بالنسبة للأمم المتحدة. فوجود الأمم المتحدة في نيويورك و قد أزاح عنها، نوعا ما الضغط السياسي للحكومة الأمريكية، قد أوقعها بالمقابل إزاء تدخل إداري من الوفود الأعضاء في نيويورك، فالدول ترسل هيئات دبلوماسية كاملة لتمثلها في الأمم المتحدة، وهذه الهيئات لا عمل لها إلا متابعة أعمال الأمم المتحدة، الأمر الذي ترتب عليه التدخل في أعمال الإدارة، لنشاط الأمانة العامة للأمم المتحدة، وذلك بعكس البعثات الدبلوماسية الموجودة في واشنطن و التي، وإن كانت تتابع أعمال البنك والصندوق، فإن جل اهتمامها هو بالعلاقة الثنائية لكل دولة مع الحكومة الأمريكية، وبالتالي قلما تتدخل في أعمال الإدارة للبنك أو الصندوق. فالبنك بوجوده في واشنطن، وان خضع للنفوذ السياسي للحكومة الأمريكية، فقد تحرر من التدخل في أعمال الإدارة للدول الأعضاء، وعلى العكس فإن الأمم المتحدة، لوجودها في نيويورك، وقد

---

[1] ـ سهيل حسين الفتلاوي: نفس المرجع السابق، ص 66.

تحررت نوعا ما من النفوذ السياسي الأمريكي فقد خضعت للتدخل من مختلف الوفود في إدارتها اليومية. وأيا ما كان الأمر فإن البنك يديره إلى جانب الرئيس مجلس إدارة مكون من 21 عضوا، منهم خمسة دائمون و الباقون يشغلون مناصبهم بالانتخاب[1].

وكما جاء في اسم البنك "الإنشاء و التعمير" Reconstruction and Development، فقد كانت الفترة الأولى من حياة البنك مخصصة أساسا لتمويل عمليات إعادة إنشاء و تعمير الدول الأوروبية الخارجة من الحرب، وبالتالي فقد كانت الدول الأوروبية هي الأكثر استفادة من البنك خلال السنوات العشر الأولى من حياته. و بعد منتصف الخمسينيات تحولت عمليات البنك إلى التنمية، فأصبحت دول العالم الثالث هي الأ ّكثر استفادة من قروضه، وتقوم الفكرة الأساسية من وراء القروض التي يقدمها، البنك على توفير مصدر لتمويل الدول غير القادرة على الالتجاء إلى السوق المالية الدولية. ولذلك فان عملاء البنك هم الدول الفقيرة و الأقل نموا، ومتى تحسنت الأوضاع الاقتصادية للدولة وأصبحت قادرة على الالتجاء إلى السوق المالية فان قروض البنك تتوقف عنها، ويقال إن الدولة "تخرجت" (Graduated) وأصبحت قادرة على الاقتراض التجاري، وتتم قروض البنك بضمان من الحكومات في الدول المعينة، أي أن قروض البنك دائما قروض سيادية (Loans Sovereign)، وقد تطورت مجالات قروض البنك مع تطور الأوضاع الاقتصادية العالمية من ناحية و تطور الفكر الاقتصادي في مجال التنمية من ناحية أخرى، ففي المرحلة الأولى انصب معظم اهتمام البنك على مشروعات البني الأساسية وإعادة تعمير الصناعات الأوروبية. ومند نهاية الستينات وخاصة في أثناء رئاسة روبرت ماكنمارا، تحول الاهتمام إلى قضايا التوزيع و العدالة، ولم يعد النمو وحده كافيا، وساد وقتها شعار "النمو مع إعادة التوزيع " (Redistribution with Growth). ومع ظهور أزمة التنمية والمديونية في الثمانينيات اتجه الاهتمام الأكبر إلى تمويل برامج الإصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي،

[1] ـ وكالة رويترز، " فضيحة ولفوويتز تتصاعد،... والبنك الدولي في مواجهة واشنطن" ، جريدة الأخبار اللبنانية، العدد 203 الاثنين 16 نيسان،2007 ، ص7.

وأخيرا مع بزوغ أهمية تحول الاقتصاديات الاشتراكية إلى اقتصاد السوق، احتلت خصخصة المشروعات أهمية كبيرة في النشاط التمويلي للبنك[1].

وإذا كان البنك يقوم بدوره عن طريق التمويل، فانه لا يقل أهمية عن ذلك ما تتضمنه هذه القروض من شروط للسياسة الاقتصادية، وان كان ذلك أقل وضوحا بالمقارنة بصندوق النقد الدولي، فقروض البنك، وخاصة تلك المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي، وإنما هي قروض لضمان تنفيذ سياسات اقتصادية محددة بأكثر مما هي قروض لتنفيذ مشروعات معينة، وقد يتجه البنك الدولي ليكون مصدرا للمعرفة و تقديم النصح بأكثر من كونه مصدرا لتوفير الموارد المالية. وفي كثير من الأحيان تكون قروض البنك الدولي، وخاصة صندوق النقد الدولي، هي شرطا لكي تستطيع الدولة الحصول على التمويل من المصادر التجارية، وإشارة إلى المستثمرين الأجانب بسلامة الأوضاع الاقتصادية في الدولة المدينة وهنا تجدر الإشارة، إلى أن الفلسفة الاقتصادية التي سادت دوائر البنك قد تغيرت مع الزمن، فالبنك يدعو في الفترة الأخيرة، ومنذ نهاية الثمانينات، إلى تشجيع دور القطاع الخاص و تقليص دور الدولة والاهتمام بصناعات التصدير، في حين كان البنك من المدافعين عن تدخل الدولة المتزايد في النشاط الاقتصادي في الخمسينات و الستينات[2].

إذا كان البنك الدولي هو المؤسسة الرئيسية في توفير التمويل طويل الأجل لأغراض التنمية فانه سرعان ما تمخض عن مؤسسات شقيقة تعمل معه في إطار ما يسمى بمجموعة البنك الدول (The World Bank Group)، وهي تشمل مؤسسة التمويل الدولية International finance corporation (IFC)، و هيئة التنمية الدولية International développement association (IDA)، وأخيرا الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار Multilatéral invesstement guarante agency (MIGA).

---

[1] ـ وكالة رويترز : نفس المرجع السابق، ص 8.

[2] ـ نافعة حسن: دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد 309، نوفمبر 2004، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 11.

أما مؤسسة التمويل الدولية ن فقد أنشئت في 1956 لتمثل فرع البنك الدولي المهتم بتنمية القطاع الخاص، فقد سبق أن رأينا أن قروض البنك الدولي تخصص للحكومات أو بضمانها، ومن ثم فإنها تعمل من خلال القطاع العام. ولذلك رئي أنه من الضروري العمل أيضا على تشجيع القطاع الخاص، فأنشئت هذه المؤسسة التي تقوم بالتمويل عن طريق المساهمة. وتقوم الفكرة الأساسية على أن معظم الدول النامية تعاني نقصا في المنظمين (Entrepreneur) الذين يمكن أن يتحملوا مخاطر المشروعات، كما تقوم على أن مشاركة المؤسسة في تأسيس الشركات من شأنه أن يشجع المستثمرين من القطاع الخاص على دخول ميدان الاستثمار، وتقوم فلسفة المؤسسة على بيع حصتها من الشركات بعد أن تقف على قدميها، و لذلك فإن مساهمتها هي نوع من تشجيع الاستثمار و ترويجه، وذلك بغرض تكوين حافظة استثمارية دائمة[1].

وأما هيئة التنمية الدولية، فقد جاء إنشاؤها في 1960 عندما رأو أن قروض البنك الدولي للدول النامية، ـ وان كانت توفر لهذه الدول مصدرا للتمويل في ضعف قدرتها على الحصول على ذلك التمويل من المصادر التجارية ـ، فإنها تظل مرتفعة التكاليف، ولذلك فقد رأو أن تتاح نافذة جديدة لتوفير التمويل بشروط ميسرة للدول الأقل نموا تراعي احتياجاتها من حيث التمويل الميسر، ولذلك فقد أنشئت هذه الهيئة كنافذة للتمويل الرخيص وطويل الأجل، (سعر الفائدة في حدود 0.75 في المائة، ولفترات تصل إلى ثلاثين أو أربعين عاما) مع فترة السماح تصل إلى عشر سنوات، وتتكون موارد هذه الهيئة من المساهمات الاختيارية للدول الغنية، و التي تخصص لذلك الغرض. وقد كانت الهند أكبر مستفيد من قروض الهيئة في خلال الثلاثين سنة الأولى من عمرها، ثم تغير الأمر بعدى انضمام الصين إلى البنك الدولي في بداية التسعينات[2] .

وأخيرا أنشئت الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار في 1985، بغرض توفير الضمان للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية. فمع رغبة البنك الدولي في تهيئة

---

[1] ـ نافعة حسن: نفس المرجع السابق، ص 12.

[2] ـ خليل حسين: النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2009، ص 275.

المناخ المناسب للاستثمار الخاص في الدول النامية، فقد رأى إنشاء هذه المؤسسة لتقديم نوع من ضمان الاستثمارات الأجنبية الخاصة ضد المخاطر غير التجارية التي قد تتعرض لها في البلد المضيف، مثل التأميم أو منع التحويل للعملات الأجنبية. فعلى الرغم من أن معظم الدول الصناعية تعرف مؤسسات وطنية لضمان استثمارات مواطنيها في الخارج ضد المخاطر غير التجارية، فقد رأو أن هناك حاجة إلى إنشاء هذه الوكالة الدولية لتوفير هذه الضمانات للمستثمرين الأجانب الذين يستثمرون في دول أخرى. ومن شأن ذلك، في نظر البنك الدولي، أن يؤدي إلى تحسين المناخ العام للاستثمار وخاصة في الدول النامية، وتكون هذه المؤسسات مع المؤسسة الأم (البنك الدولي)، مجموعة البنك الدولي، وهي تتكاتف فيما بينها لتنفيذ سياسات البنك الدولي في ميدان تمويل التنمية الاقتصادية[1].

[1] ـ خليل حسين: نفس المرجع، ص 276.

المطلب الثاني: صندوق النقد الدولي

دخلت اتفاقية بريتون وودز المنشئة لصندوق النقد الدولي حيز التنفيذ الدولي سنة 1945، عندما اكتمل تصديق الدول المساهمة بنسبة 80% من موارد الصندوق، وتهدف هذه الوكالة إلى معالجة المشكلات المالية العالمية عن طريق وضع نظام تجاري عالمي مناسب، وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف ومعالجة الاختلال في موازين المدفوعات لدى الدول الأعضاء[1].

إذا كان البنك الدولي هو إحدى مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي، فإن المؤسسة الأخرى التي لعبت دورا، ربما فاق دورا البنك الدولي، كانت هي صندوق النقد الدولي، و ربما يرجع السبب في ذلك إلى أن صندوق النقد الدولي قد عهد إليه بأخطر مهمة في فترة ما بعد الحرب، وهي العمل على استقرار أسعار الصرف وحرية تحويل العملات، فضلا عن أنه ظل لفترة غير قصيرة معينا بأمور الدول المتقدمة، في حين كان البنك الدولي منهمكا في أمور الدول النامية، وهي أقل أهمية على المستوى الاستراتيجي. وقد ظل صندوق النقد مؤسسة صغيرة نسبيا إذا قورنت بالبنك، فكان أقرب إلى مؤسسات "النخبة" التي تتعامل مع عدد محدود نسبيا من الدول، (الدول الصناعية)، وذلك قبل أن ينجرف مثل البنك الدولي إلى قضايا الدول النامية، حيث أصبح مع هذا الأخير، يمثلان ثنائيا لضمان الإصلاح الاقتصادي في دول العالم الثالث منذ الثمانينيات، ولضمان تحول الاقتصادات الاشتراكية إلى اقتصاد السوق في التسعينات. وقد احتلت المناقشات عند الإعداد لإنشاء الصندوق قبل "بريتون وودز" مساجلات طويلة، و خاصة بين الفكر البريطاني و على رأسه كينز، و الفكر الأمريكي و يمثله وايت[2].

وتقوم الفكرة الأساسية عند كينز على إنشاء اتحاد دولي للمقاصة بحيث يدير النقود الدولية (Quantun of international currency)، بحجم يتفق و احتياجات الاقتصاد العالمي.

---

[1] ـ محمد سعيد الدقاق: مرجع سبق ذكره، ص 459.

[2] ـ دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية،العولمة وعدم المساواة، صندوق النقد الدولي، 2007.

وتتكون هذه النقود الدولية من وحدات أطلق عليها كينز اسم "البنكور[1]" (Bancor) تمثل في مجموع سحوبات الدول الأعضاء في الاتحاد الدولي للمقاصة. وقد حدد حصة الأعضاء في السحب وفقا لقواعد معينة. أما قيمة "البنكور" فقد حددها على أساس ربطها بقيمة معينة من الذهب. و المفروض أن تقبل الدول الأعضاء هذا "البنكور" في تسوية معاملاتها الدولية، وفقا لهذا الاقتراح تحتفظ البنوك المركزية للدول الأعضاء بحسابات لدى الاتحاد تمثل نتيجة معاملاتها مع الدول الأخرى، بحيث إن دول الفائض يكون لها حساب دائن في الاتحاد، ولدول العجز حساب مدين. وتستخدم كل دولة حصتها بالسحب من وحدات البنكور لاستخدامها مع الذهب في تسوية مدفوعاتها الدولية.

وفي مثل هذا النظام لا يحتاج الاتحاد لبدء عملياته، إلى أي ودائع من الأعضاء في شكل ذهب أو عملات، فأصوله عبارة عن القيود الحسابية التي تقيد في حسب الدائن فيه باسم البنوك المركزية للدول المختلفة. ويعطي هذا النظام مرونة كبيرة من حيث إمكان زيادة السيولة الدولية مع نمو احتياجات التجارة العالمية، حيث يمكن أن يتم ذالك بمجرد اتفاق الدول على زيادة حصص الأعضاء، ومن الواضح أن "الاتحاد" يطبق فكرة البنوك المركزية نفسها على العلاقات الدولية، حيث يسمح باستخدام الائتمان الذي يمنحه للدول كوسائل دفع مقبولة في المعاملات الدولية[2] .

وقد نظم كينز في اقتراحاته قواعد "البنكور" على النحو الآتي: يجوز لدولة العجز أن تسحب ربع حصتها من البنك من دون قيود. أما إذا زاد العجز على ذلك فان "الاتحاد" يجوز له أن يطلب من هذه الدولة إما تخفيض عملتها وإما فرض رقابة على حركات رؤوس الأموال وإما التنازل عن جزء من احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية، ولا يسمح لدولة في أي حال من الأحوال بأن تسحب ما يزيد على حصتها. وقد تضمنت اقتراحات كينز معاملة خاصة للدولة التي تحقق فائضا بشكل مستمر، فإذا استمر هذا الفائض قائما لمدة

---

[1] ـ البنكور هو سحوبات الدول الأعضاء في الإتحاد الدولي للمقاصة.

[2] ـ بولستريتن: عناصر إستراتيجية للتنمية في المستقبل، أهمية التنمية البشرية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد ديسمبر 1999، ص 31.

طويلة فإن الحقوق القابلة له بالاتحاد تلغى. و بذلك نرى أن كينز حاول أن يفرض نوعا من العقوبة على الدولة التي يستمر ميزانها في حالة فائض. ويعكس هذا رؤية كينز في أن تحقيق التوازن في المعاملات الدولية هو مسؤولية مشتركة بين دول العجز ودول الفائض، فإذا كانت دول العجز تضطر إلى فرض قيود على حركتها، فإن دول الفائض أيضا عليها أن تعمل على إلغاء فوائضها، وبالتالي المساهمة في علاج مشاكل العجز في الدول الأخرى[1].

وبطبيعة الأحوال لم تقبل اقتراحات كينز خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي رأت فيها محاولة من بريطانيا للإفادة من قدرة الاقتصاد الأمريكي بعد الحرب، مع الحيلولة دون سيطرة الدولار على المعاملات الدولية. ولذلك فقد قدمت اقتراحات مقابلة صاغها الأمريكي وايت كانت الأساس في تكوين صندوق النقد الدولي، وتقوم خطة وايت على إنشاء صندوق دولي لتثبيت أسعار الصرف. وفي هذا السبيل تقوم دول الأعضاء بإيداع حصص تتكون من الذهب و من عملاتها الوطنية ومن بعض أذونات الخزانة، وتستطيع الدولة التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها أن تسحب من هذا الصندوق لمواجهة هذا العجز. ويستطيع الصندوق أن يفرض على الدولة المقترضة اتخاذ بعض الإجراءات التي يراها ضرورية. وعلى عكس اقتراحات كينز فإن اقتراحات وايت لم تفرض أي جزاءات على الدولة إذا استمر الفائض في ميزان مدفوعاتها لمدة طويلة فالاختلال في موازين المدفوعات هو مسؤولية دول العجز، على رغم التصريح بعكس ذلك ونلاحظ أن مشروع وايت يقوم على أساس مبدأ الإيداع، في حين أن مشروع كينز كان يقوم على فكرة فتح الاعتماد، وقد اهتمت خطة وايت بضرورة حماية أسعار الصرف و العمل على تثبيتها[2] .

وعلى رغم ما قد يبدو من شبه ظاهري بين مقترحات كينز و مقترحات وايت، فإن الفارق بينهما كبير الأهمية، خاصة فيما يتعلق بحجم السيولة الدولية، ووسيلة الحصول عليها في حالة الحاجة، وكيفية خلق هذه السيولة بالإيداع أو بخلق الائتمان.

---

[1] ـ بولستريتن: نفس المرجع، ص 32.

[2] ـ سعيد محمد احمد ياناجة: الوجيز في قانون المنظمات الدولية والإقليمية، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، 1985، ص 92.

ولم تجد مقترحات كينز قبولا من الولايات المتحدة كما سبق أن أشرنا.

فالولايات المتحدة كانت في ذلك الوقت هي الدولة الوحيدة التي يمكن أن تكون دائنة، وخشيت إذا ما اتبع نظام كينز أن يستخدم المدينون من الدول الأخرى "البنكور " في الإقبال على الشراء من الولايات المتحدة الأمريكية مما قد يهدد بقيام التضخم فيها، وهكذا أصبحت مقترحات وايت هي أساس النظام الجديد الذي تم الاتفاق عليه في بريتون وودز في يوليو من العام 1944[1].

وقد انتهى مؤتمر بريتون وودز بالاتفاق على مجموعة من المبادئ أهمها:

- أن سعر الصرف يعتبر من المسائل ذات الأهمية الدولية، و ينبغي العمل على ضمان ثبات أسعار الصرف، على الأقل في المدة القصيرة مع إمكان تعديلها في بعض الظروف إذا ظهر ما يستوجب ذلك.

- من المصلحة زيادة الاحتياطي من الذهب والعملات الحرة في كل دولة، حتى لا تضطر الدولة إلى اتخاذ إجراءات و سياسات قد تضر بالتوازن الداخلي لمواجهة العجز في ميزان مدفوعاتها.

- إن تحقيق المصلحة السياسية والاقتصادية للعالم يتطلب إيجاد نظام للتجارة متعددة الأطراف و تحقيق القابلية لتحويل العملات.

- إن أفضل الطرق لتحقيق هذا التعاون النقدي هو إنشاء منظمة دولية ذات وظائف محددة[2].

- في كثير من الأحوال، تكون الاختلالات النقدية راجعة إلى أسباب غير نقدية، ومن هنا يجب على المنظمات النقدية أن تتعاون مع المنظمات الأخرى لعلاج هذه الاختلالات.

- أن زيادة الاستثمارات الدولية هي أمر حيوي للاقتصاد الدولي .

---

[1] - سعيد محمد احمد ياناجة: نفس المرجع السابق، ص 93.

[2] - السيد أمين شلبي: من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي حديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، بدون طبعة، مايو 2005، ص 123.

وكان إنشاء صندوق النقد الدولي هو الاستجابة لهذه المبادئ، على أن يقوم الصندوق، بالاشتراك مع البنك الدولي، على تحقيق تلك الأهداف، وقد قام صندوق النقد الدولي على أساس نظام الحصص لكل دولة من الدول الأعضاء، وتتحدد هذه الحصص وفقا لمعايير تأخذ في الاعتبار أمورا عدة منها حجم التجارة الدولية لكل دولة، وحجم الناتج القومي، كما لعبت الاعتبارات السياسية دورا في تحديد هذه الحصص، ويتوقف على حجم حصة الدولة مدى قدرتها على الالتجاء إلى الصندوق للاقتراض، بالإضافة إلى أن التصويت في مجلس إدارة الصندوق يحسب على أساس هذه الحصص، ويعاد تقدير الحصص كل خمس سنوات[1].

وإذا كان ثبات أسعار الصرف هو من المبادئ التي قام عليها الصندوق عند إنشائه، وهو أمر تغير فيما بعد، فإن هذا الثبات لم يكن مطلقا، حيث أجيز تعديل هذه الأسعار، إذا توافرت ظروف خاصة، ولذلك فإن اتفاقية الصندوق قد أخذت بحل وسط بين أنصار الثبات المطلق وأنصار تقلبات الأسعار، و إن كان النظام قد اتجه عمليا إلى مزيد من الثبات، وذلك حتى بدأت المشاكل اعتبارا من نهاية الستينات، وحيث عدل عن هذا النظام كله في منتصف السبعينات، وكان على كل دولة أن تحدد قيمة عملتها بوزن من الذهب، وأن تحتفظ بهذا السعر ثابتا إلا إذا قام اختلال جوهري (Fundamental Disequilibrium)، ففي هذه الحالة يجوز تعديل سعر الصرف بعد موافقة الصندوق. فإذا كان التعديل لأقل من 10 في المائة، فإن الصندوق لا يعارض، أما إذا زاد على ذلك ولم يقل عن 20 في المائة فيجب على الصندوق أن يبدي رأيه في خلال 72 ساعة وأخيرا، إذا زادت نسبة التعديل على 20 في المائة فيجب أخذ موافقة الصندوق، وليس عليه أي قيد زمني لإبداء رأيه[2].

ولم يرد أي تعريف "للاختلال الجوهري" الذي يجيز تعديل سعر الصرف، وقد رأى بعض الاقتصاديين في ذلك الوقت (ألفن هانسن Alvin Hancen وروبرت تريفين Robert Triffin)، أن الاختلال الجوهري هو الذي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الدخل

---

[1] ـ السيد أمين شلبي: نفس المرجع، ص 124.

[2] ـ نفس المرجع السابق، ص 125.

الفردي و ظهور البطالة، في حين رأى البعض الأخر أن المقصود بذلك هو ألا يكون من الممكن تحقيق توازن ميزان المدفوعات بغير الالتجاء إلى تعديل سعر الصرف[1].

وتقوم كل دولة عضو بإيداع حصتها في الصندوق، و تتكون الحصة في جزء من الذهب يعادل 25 في المائة من الحصة /أو 10 في المائة من أصولها الرسمية، وباقي الحصة يدفع في شكل العملة المحلية للدولة العضو، وبذلك يتكون لدى الصندوق مجمع (Pool) من الذهب ومن عملات الدول المختلفة، ويمكن لأي دولة عضو أن تشتري من الصندوق أي عملة أخرى مقابل عملتها المحلية في حدود 25 في المائة من حصتها كل سنة، ومع ذلك كانت هناك خشية من أن يؤدي ذلك إلى استنفاد جميع العملات الصعبة في الصندوق بحيث لا يتبقى له سوى حصيلة بيع هذه العملات الصعبة من العملات الأخرى. ومن ثم فقد نص على أنه لا يجوز الاستمرار في شراء العملات الأخرى مقابل العملة المحلية إذ ترتب على ذالك أن أصبح الصندوق حائزا 200 في المائة من حصة هذه العملة المحلية، ومع ذلك فإن كل دولة تستطيع أن تشتري العملات الأخرى مقابل عماتها الوطنية بكمية تعادل حصتها في الصندوق[2].

على أن حصول الدولة العضو على العملات التي تريدها في الحدود المتقدمة ليس تلقائيا، بل يجب مراعاة قيود عدة يفرضها الصندوق في هذا الشأن:

- لا تستخدم موارد الصندوق لمواجهة أعباء خروج رأس المال على نطاق واسع.

- يستطيع الصندوق أن يمنع مساعداته عن أي دولة تكون قد غيرت سعر صرفها من دون إذن الصندوق.

- يجب أن يتأكد الصندوق من أن العملات ا لمطلوبة يقصد بها تسوية مدفوعات متفقة مع اتفاق الصندوق.

---

[1] - كامل البكري : الاقتصاد الدولي، بدون طبعة، الدار الجامعية، بيروت، 1998، ص 287.

[2] - نفس المرجع، ص 288.

- لا تستطيع الدولة أن تطلب عملات من أجل عمليات الآجل (Exchange Transaction Forward).

- يستطيع الصندوق أن يمنع مساعداته إذا قدر أنها ستستخدم على نحو مخالف لاتفاق الصندوق أو مخالف لمصلحة الأعضاء.

ومن الواضح أن هذه القيود تجعل الصندوق وسلطاته حكما مطلقا في الطلبات التي تقدم إليه[1].

وتقوم الفكرة الأساسية لدى واضعي نظام الصندوق على أن تدخله يكون للمساعدة المؤقتة، ولذلك فهو يحاول بموارده المحدودة أن يواجه الطلبات المؤقتة، وفي هذا السبيل أيضا نص اتفاق الصندوق على أن الدول التي تشتري عملات أخرى مقابل عملتها المحلية، عليها أن تشتري بعد ذلك في السنوات التالية جزءا من عملتها المحلية مقابل الذهب أو العملات القابلة للتحويل، حتى لا يجد الصندوق نفسه حائزا على العملات الضعيفة فقط(Currencies Soft)، كذلك فقد فرضت أسعار فائدة تصاعدية على العمليات التي يعقدها الأعضاء مع الصندوق كلما زادت ا لمدة ا لمطلوب عنها القرض، وذلك حتى يؤكد الصندوق أن تدخله يقتصر على العمليات المؤقتة.

أما بالنسبة للعملات النادرة (Scarce Currencies)، فقد رأينا أن ا لمباد ئ التي قام عليها مؤتمر بريتون وودز ترى أن اختلالات ميزان ا لمدفوعات تعتبر مسؤولية مشتركة بين دول العجز ودول الفائض. وعلى ذلك فاستمرار وجود فائض لدى إحدى الدول، مع استمرار عجز الدول الأخرى في مواجهتها، يهدد استقرار الاقتصاد الدولي، وقد تعرض الصندوق لمواجهة هذا الأمر في قواعده الخاصة بالعملات النادرة[2].

---

[1] - صوفي بيسيس: الغرب والآخرون، قصة هيمنة، ترجمة نبيل سعيد: مكتبة كتب عربية، الطبعة الثانية، 2002، ص75.
[2] - نفس المرجع، ص76.

و قد تضمنت قواعد العملات النادرة أمرين: الأمر الأول، محاولة الحيلولة دون تحول بعض العملات إلى عملات نادرة، والأمر الثاني، يتعلق بمعالجة هذه العملات إذا أصبحت بالفعل عملات نادرة، والقواعد ا لمتعلقة بالأمر الأول توجد مبعثرة في نظام الصندوق، و يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- يستطيع الصندوق أن يرفض سعر الصرف لإحدى العملات إذا كان من شأنه أن يسبب ضررا للصندوق أو للأعضاء.

- يمكن للصندوق أن يخبر الدولة بأن عملتها يمكن أن تتحول إلى عملة نادرة لاتخاذ الإجراءات ا لمناسبة.

ومن الواضح أن هذه الإجراءات الوقائية قلما تساعد على إحداث تغيير جوهري، ولذلك فمن الأهمية أن نعرف القواعد التي يضعها الصندوق إذا أصبحت العملة بالفعل عملة نادرة، وهذا وارد تحت شرط العملة النادرة (Scarce Currency Clause)[1].

فبمجرد إعلان إحدى العملات عملة نادرة فإن الصندوق يقوم بتوزيع (Rationing) هذه العملة على الأعضاء بحسب حاجة كل منهم، وبحسب مقتضيات الظروف الاقتصادية، ويجوز للصندوق أن يطلب من دولة العملة النادرة أن تبيع عملتها مقابل الذهب، كذلك يستطيع الصندوق أن يقترض من دولة العملة النادرة، دون أن يتضمن ذلك إلزاما لها، وفي الوقت نفسه، فبمجرد إعلان إحدى العملات عملة نادرة يجوز للدول الأعضاء فرض قيود في مواجهة دولة العملة النادرة، دون حاجة إلى الحصول على إذن خاص من الصندوق .وقد أخذ على موارد الصندوق عدم كفايتها، من ناحية، وعدم توافر ا لمرونة اللازمة لتغيير هذه الكمية وفقا للظروف، من ناحية أخرى، على أن الصندوق عمل على زيادة موارده بوسائل عدة، وسوف نشير فيما بعد إلى أن إحدى مشاكل النظام الاقتصادي الدولي كانت مشكلة السيولة الدولية.

---

[1] - - صوفي بيسيس: نفس المرجع، ص 77.

و إذا كانت أحكام الصندوق قد جاءت نتيجة للأوضاع الاقتصادية السائدة عند نهاية الحرب، فقد عرفت هذه الأوضاع تغيرات كبيرة لم تلبث أن انعكست على نظام الصندوق، الذي أخذ بنظام مختلف منذ منتصف السبعينيات (نظام أسعار الصرف المتغير) [1].

[1] ـ عبد الحميد عبد المطلب: مرجع ساق ذكره، ص 89.

المبحث الثاني: ترتيبات التجارة الدولية: (ميثاق هافانا، الجات، الأونكتاد):

كانت الفكرة السائدة قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية هي أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد ا لمقترح لما بعد الحرب، سوف يقوم على ثلاث ركائز: هي استقرار سعر الصرف وحرية تحويل العملات من ناحية، وحرية انتقال رؤوس الأموال وتوفير مناخ مناسب للاستثمار العالمي من ناحية ثانية ، ثم ضمان حرية التجارة الدولية من ناحية ثالثة .وأما قضايا التجارة العالمية فقد انعقد بشأنها مؤ تمر في هافانا 1948، صدر عنه ما يعرف بميثاق هافانا (Havana Charter)، لتأكيد مبدأ حرية التجارة وإنشاء منظمة التجارة الدولية ((International Trade Organization (ITO) للإشراف على تنفيذ هذه ا لمبادئ، ولكن عدم تصديق الولايات المتحدة الأمريكية على هذا الميثاق، عندما سحب الرئيس ترومان مشروع التصديق من أمام الكونجرس في بداية الحرب الكورية 1950، أجهض إنشاء هذه ا لمنظمة الدولية، وبالتالي ظل الركن الثالث للنظام الاقتصادي الدولي معطلا حتى أمكن الاتفاق، بعد نهاية الحرب الباردة، ومن خلال ما عرف بجولة أورجواي لاتفاقية الجات، على إنشاء منظمة التجارة العالمية في 1994، وبذلك استكمل قبل نهاية القرن، الشكل المؤسسي للنظام الاقتصادي الدولي الذي كان قد اقتراحه قبل خمسين عاما[1].

وإزاء عجز العالم عن الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة الدولية غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد عمدت الدول الصناعية إلى وضع ترتيبات خاصة والاتفاق على مجموعة من المباد ئ لضمان حرية التجارة، فيما عرف بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (General Agreement on Tariffs and Trade (GATT))، والتي استطاعت من خلال جولات لمفاوضات ا لمتعددة السير قدما في تحرير التجارة، ثم إبرام اتفاقية «منظمة التجارة العالمية» في منتصف التسعينيات،- كما ذكرنا- وفي الوقت نفسه أدركت الدول النامية أهمية العلاقات الخارجية بالنسبة لها، وأن ظروف التنمية تتطلب مراعاة ظروفها

---

[1] - إبراهيم العيسوي: الجات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1995، ص 143.

الخاصة وعدم الانسياق الأعمى وراء مبدأ حرية التجارة، بل يجب التوفيق بين اعتبارات التجارة من ناحية والتنمية من ناحية أخرى، فعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية United Nations Conference on Trade and Development في 1964، تمخض عن إنشاء مؤسسة دائمة باسم الأونكتاد (UNCTAD) والتي مثلت إلى حد بعيد رؤية الدول النامية لقضايا التجارة والتنمية، وهو الوقت نفسه الذي رفعت فيه دول العالم الثالث شعار "التجارة بدلا من المساعدات"(Trade not Aid). و لذلك فإن استكمال معرفة الشكل المؤسسي للنظام الاقتصادي الدولي يتطلب أن نتعرض لهذه التطورات فيجانب التجارة الدولية بعد أن استعرضنا مؤسسات النقد والتمويل الدولية[1].

بقي أن نشير إلى أن هذا التنظيم المؤسسي للنظام الاقتصادي الدولي، وقد تعرض لقضايا النقد والتمويل والتجارة، لم يدخل جديدا على ميدان حرية انتقال العمل، فمنظمة العمل الدولية ((International Labor Organization (ILO) التي أنشئت مع عصبة الأمم، ظلت قائمة دونما أي تغيير جوهري منذ السنة 1919. ولعل ذلك يعكس أهم مظاهر الاقتصاد العالمي المعاصر، فإذا كان هناك اتجاه متزايد نحو التحرير و إزالة العوالق أمام مختلف التيارات الاقتصادية عبر الحدود، فإن ذلك ينطبق بشكل عام بالنسبة للأموال والسلع، وأخيرا بالنسبة للمعلومات، أما بالنسبة للعمل، فإن الاتجاه الغالب هو عكس الاتجاهات السابقة بوضع مزيد من القيود والعقبات أمام هجرة العمالة، فمنظمة العمل الدولية تسعى لتحسين أوضاع العمال في بلدانهم، أما حرية انتقال العمل فيما بين دول العالم فإنها ما تزال بعيدة عن أجهزة التحرير في العلاقات الاقتصادية الدولية[2].

وعلينا الآن أن نتناول أهم هذه الترتيبات التجارية التي عرفها العالم غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية، في ثلاثة مطالب يتناول (**الأول**) منها: **ميثاق هافانا**، وفي (**المطلب الثاني**): **الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)**، وفي (**المطلب الثالث**): **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).**

---

[1] ـ إبراهيم العيسوي: نفس المرجع السابق، ص 144.

[2] ـ نفس المرجع، ص 145.

المطلب الأول: ميثاق هافانا

الحديث عن تحرير التجارة وإنشاء منظمة دولية للتجارة الدولية لم يبدأ فقط في هافانا في 1948 وإنما سبقته إشارات متعددة للإعداد للنظام الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب. فميثاق الأطلنطي الصادر في 1941 عن رئيس الولايات المتحدة ورئيس الوزراء البريطاني، تضمن الدعوة إلى « فتح الأسواق، على قدم المساواة، أمام الجميع للتجارة في السلع و المواد الأولية اللازمة لضمان الازدهار الاقتصادي » كذلك فإن مؤتمر بريتون وودز الذي أنشأ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، دعا أيضا إلى إنشاء منظمة للتجارة الدولية. وقد تأثرت هذه الدعوات هنا أيضا بأفكار كينز، وخاصة من أجل العمل على تثبيت أسعار المواد الأولية، عن طريق تأسيس نوع من صندوق تثبيت الأسعار. وفي «مؤ تمر الأمم المتحدة للتجارة والاستخدام » United Nations Conference on Trade and Employment الذي عقد في لندن في 1946، شكلت لجنة من 18 دولة، اجتمعت في نيويورك في 1947، وفي جنيف في 1947 وأخيرا في هافانا في مارس 1948 حيث صدر ميثاق هافانا[1].

وقد عكست المباد ئ التي تضمنها الميثاق اهتمامات الولايات المتحدة المحرك الرئيسي لهذه الدعوة، بالإضافة إلى تأثير الأفكار الاقتصادية السائدة، وخاصة التفكير الكينزي الذي وضع مسألة حماية مستوى الاستخدام والدخل القومي في مقدمة أولويات السياسة الاقتصادية، مع الاهتمام بتثبيت أسعار ا لمواد الأولية وعدم تعريضها لتقلبات شديد. كذلك ربما كان انعقاد هذا المؤتمر المهم في إحدى عواصم الدول النامية، (هافانا)، وليس في مدينة من العالم الصناعي المتقدم، كما جرت العادة في مثل هذه المؤتمرات، قد أتاح الفرص أمام وضع بعض مشاكل الدول النامية على طاولة المناقشات. أما الولايات المتحدة، فقد كان جل اهتمامها هو تشجيع دول العالم على زيادة قدرتها على التجارة والتصدير، حيث كان

---

[1] ـ سعيد النجار: الحقوق الأساسية للبلدان النامية في ظل الجات ومنظمة التجارة العالمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، 1999، ص 32.

الوضع الاقتصادي بعد الحرب مباشرة غير قابل للاستمرار حينما كانت الولايات المتحدة تكاد تمثل الاقتصاد الوحيد السليم، فثلث صادرات العالم كانت صادرات أمريكية، في حين كانت معظم دول العالم، تعاني من عجز في علاقاتها مع الولايات ا لمتحدة، ففي 1947 صدرت الولايات المتحدة ما يعادل 19 بليون دولار مقابل واردات لم تجاوز 8 بلايين دولار. ولذلك عمدت جهود الولايات المتحدة، إلى جانب إعادة تعمير اقتصاديات أوروبا واليابان، إلى تشجيع حرية التجارة وإزالة العقبات أمامها ومنع الإجراءات التمييزية. أما تأثير الأفكار الكينزية فقد انعكس في التخوف من أن يؤدي الأخذ بنظام جديد للتجارة الدولية، إلى شل قدرة الحكومات على اتخاذ السياسات الداخلية اللازمة لحماية مستوى الاستخدام والدخل القومي. ومن هنا كان اهتمام معظم الدول الأوروبية بتأكيد دور الدولة في الحياة الاقتصادية[1].

وأخيرا فإن أصوات الدول النامية بدت في اهتمامها بضرورة الإشارة إلى حاجة الدول النامية إلى الحصول على رؤوس الأموال بشروط مناسبة فضلا عن تشككها قي قدرة الأسواق على تحديد الأسعار العادلة للمواد الأولية. ولعله من الطريف الإشارة هنا إلى أن الاتحاد السوفييتي، الذي وجهت إليه الدعوة لحضور الاجتماع لم ير مبررا للمشاركة في هذا الاجتماع على رغم أنه أرسل مندوبيه في الوقت نفسه تقريبا لحضور اجتماعات مشروع مارشال المنعقدة في باريس، وإن كان قد انتهى بالانسحاب من هذه الاجتماعات أيضا. وهكذا فقد كانت غيوم الحرب الباردة قد بدأت تظهر في الأفق، وفي كل الأحوال، فقد شارك في اجتماعات هافانا 56 دولة. وصدر عنها ميثاق هافانا لمنظمة التجارة الدولية[2].

غير أن هذا الميثاق لم ير النور بعد رفض الولايات المتحدة الأمريكية التصديق عليه، ورأت الدول أن تضع آلية جديدة، مؤقتة، لضمان تنفيذ وحماية التنازلات التي تم الاتفاق عليها في هذا الاجتماع. ولذلك فقد اقتطع من هذا الميثاق الفصل الخاص بالسياسة التجارية،

---

[1] ـ سعيد النجار: نفس المرجع السابق، ص 33.

[2] ـ المجذوب أسامة: الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، 1947 ـ 1994، الدار المصرية اللبنانية، بدون طبعة، 1996، ص 65.

مع تحويله، بعد إدخال بعض التعديلات الطفيفة، إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات). ووضعت هذه الاتفاقية في شكل بروتوكول مؤقت لوضع هذه الترتيبات موضع التنفيذ. وهكذا ولدت « الجات» التي كان الاعتقاد بأنها ترتيب مؤقت، فإذا بها تستمر لما يقرب من خمسين عاما حتى أفرزت، في 1994، في مؤتمر مراكش « منظمة التجارة العالمية » التي حققت أخيرا ما هدف إليه ميثاق هافانا[1].

[1] ـ المجذوب أسامة: نفس المرجع السابق، ص 66.

المطلب الثاني: الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)

رأينا أن "الجات" قد نشأت كحل مؤقت لحين إنشاء منظمة التجارة الدولية، وقد وقعت اتفاقيتها في أبريل 1947، على أن يبدأ العمل بها في يناير 1948، وبعد ما يقرب من نصف قرن، في 31 ديسمبر 1994، أنهيت هذه الاتفاقية بعد أن تم الاتفاق على إنشاء« منظمة التجارة العالمية » التي بدأت عملها منذ الأول من يناير 1995 . ولعل الملاحظة الجديرة بالذكر هنا، هي أن "الجات" لم تكن منظمة دولية، بل مجرد اتفاق بين الدول الموقعة التي يطلق عليها الأطراف ا لمتعاقدة (Contracting Parties) ، ويقوم هذا الاتفاق على مراعاة عدد من القواعد والضوابط في العلاقات المتبادلة بين هذه الأطراف، وهو بشكل خاص آلية للتفاوض والمساومة فيما بين الدول الأعضاء لتوفير مزايا متقابلة فيما بينها مع احترام عدد من القواعد العامة التي سنشير إليها، وفي مقدمتها اعتماد مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (Moste Favored Nation (MFN)). كذلك فقد اقتصرت « الجات » على تجارة السلع الصناعية، وبذلك لم تتناول جميع المعاملات الدولية. وقد وقع الاتفاقية الأولى 23 دولة، وبلغ عدد الدول الأطراف 118 دولة عند انتهاء جولة أورجواي في مؤتمر مراكش[1].

والهدف المعلن من "الجات" هو زيادة حجم التجارة عن طريق تخفيف أو إزالة مختلف العقبات أمام التجارة الدولية، و المفروض أن يتم ذلك عن طريق تقليل الاعتماد على القيود الكمية غير الجمركية وتحويلها إلى رسوم جمركية (Tariffication) من ناحية، والعمل على تخفيض الرسوم الجمركية ومحاولة التخفيف من القيود الأخرى غير الجمركية (Non Tariff Barriers (NTB)) من ناحية أخرى، ولعل أهم ما يميز الاتفاقية هو اعتمادها على فكرة "الدولة الأولى بالرعاية" (MFN) أسلوبا لتعميم أي ميزة توافق الدولة على منحها للدول الأخرى مما يحقق عدم التمييز في المعاملة والاتجاه نحو العالمية، ومقتضى هذا الشرط هو أن أي تنازل توافق دولة على منحه لدولة أخرى عضو، يمتد تلقائيا

[1] ـ محمد احمد الدوري: في التجارة الخارجية، بنغازي، دار الكتب الوطنية، 2007، ص 81.

للدول الأخرى حيث تتمتع جميعها بهذه المزايا، وسوف نرى أن عدم التمييز في المعاملة بين الدول وجد بعض الاستثناءات، خاصة فيما يتعلق بالمعاملة التفضيلية للدول الداخلة في ترتيبات للتعاون الإقليمي[1].

ويتم التفاوض بين الدول على التخفيضات الجمركية في إطار جولات عدة يتم فيها الاتفاق بين الأطراف الأساسية على نوع من التنازلات المتبادلة. وهذا ما يؤكد طبيعة «الجات » كآلية للتفاوض بين الأطراف المتعاقدة، ويأخذ ذلك عادة شكل التنازلات المتبادلة (Reciprocity)فالاتفاق بين الدول على تخفيض القيود يتم في شكل أخذ وعطاء، الدولة تقدم بعض المزايا مقابل حصولها على مزايا أخرى من الأطراف الأخرى. ويحقق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية تعميم هذه التنازلات على مختلف الدول الأخرى، وبالتالي منع التمييز في ا لمعاملة (Non Discrimination) وسوف نرى أن هذه المباد ئ استقرت في العمل وأصبحت أساسية في اتفاقية"منظمة التجارة الدولية".

ويمكن أن نجمل هذه المبادئ بشكل عام في الأمور الآتية: الالتزام بأن التعريفة الجمركية هي الوسيلة الأساسية للحماية، والتعهد بأن استخدام التعريفة أو غير ذلك من القيود يتم بطريقة غير تمييزية، والتعهد بالتخلي عن الحماية وتحرير التجارة في المدى الطويل، والالتزام بعدم التمييز بين الدول أو بين المنتج الوطني والأجنبي، والتعهد بتجنب سياسة الإغراق، وعدم الالتجاء إلى دعم الصادرات، وقبول مبدأ التقييد الكمي في أحوال استثنائية لحماية ميزان المدفوعات، وتقد يم معاملة تفضيلية للدول النامية[2].

ونلاحظ أن "الجات" تقوم على أساس أن تحرير التجارة هو أمر اختياري تقوم به الدولة تحقيقا لمصالحها مقابل ما تحصل عليه من مزايا من الأطراف الأخرى، وعلى أن تعمم هذه المزايا على جميع الأطراف الأخرى، وقد عقدت لهذا الغرض ثماني جولات، أهمها على الإطلاق الجولة الأخيرة المعروفة "بجولة أورجواي" والتي استمرت لما يقرب

---

[1] ـ محمد احمد الدوري: نفس المرجع السابق، ص 82.

[2] ـ مصطفى سلامة: منظمة التجارة العالمية والنظام الدولي للتجارة الدولية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الجديدة، 2006، ص 12.

من ثماني سنوات، وترتب عليها إنشاء منظمة التجارة العالمية، كما سبقت الإشارة. ويجوز هنا الإشارة إلى أن " جولة كينيدي" في الستينيات، "جولة طوكيو" في السبعينيات، قد حققتا قفزات كبيرة في تخفيض الرسوم الجمركية. ويقدر أن تلك الرسوم قد انخفضت في الدول الصناعية، من متوسط 40 في ا لمائة تقريبا وقت إنشاء "الجات" في 1947 إلى أقل من 8 في المائة بعد جولة أوروجواي.

وعلى رغم ما حققته "الجات" من تخفيضات مهمة في مستوى الرسوم الجمركية، خاصة في الدول الصناعية، فإن حظها من النجاح في تخفيف القيود غير الجمركية (NTB) كان محدودا، فعرفت الدول الصناعية قيودا كمية شديدة، وخاصة بالنسبة لقطاع الزراعة وصناعة المنسوجات، أثرت بوجه خاص على صادرات الدول النامية إليها، كذلك فإنه من خلال ترتيبات التعاون الإقليمي فيما بينها، فقد مفهوم المعاملة المتساوية وعدم التمييز الكثير من فاعليته. فتستطيع الدول الداخلة في ترتيب إقليمي للتعاون الاقتصادي أن تقدم معاملة تفضيلية لأعضاء هذا الترتيب الإقليمي، دون أن تمتد إلى الدول الأعضاء الأخرى وفقا لقاعدة الدولة الأولى بالرعاية[1].

ومنذ بداية العمل "بالجات " لجأ العديد من الدول، خاصة الصناعية، إلى الاحتماء بنصوص« الوقاية» (Safeguards) لكي تبرر وضع القيود على واردات الدول الأخرى. فتتضمن المادة 19 من « الجات » حقوق الدولة المستوردة في « الوقاية » لحماية اقتصادها الوطني إذا كان من شأن الواردات من دولة أخرى أن تضر بهذا الاقتصاد. وبطبيعة الأحوال، فالمفروض أن تكون إجراءات الوقاية مؤقتة، وبما يسمح للدولة المستوردة بتعديل أوضاعها والعودة من جديد إلى الحرية، كما يفترض أن تمارس ضد ممارسات الدول

[1] ـ مصطفى سلامة: نفس المرجع السابق، ص 13.

الأخرى « النزيهة Unfair trade » وقد قدر عدد ا لمرات التي استخدم فيها سلاح « الوقاية 151 » مرة، حتى 1993 منها 136 مرة من الدول الصناعية المتقدمة[1].

كذلك فقد عمدت الدول الصناعية إلى استخدام إجراءات مقاومة سياسات الإغراق (Anti - Dumping Measures) بكثير من التعسف بشكل أعاد، في العمل، الأخذ بالسياسات الحمائية. على أن التجاهل الأشد لروح الاتفاقية إن لم يكن لنصها، فهو ما لجأت إليه الدول الصناعية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فيما عرف « بالإجراءات الرمادية Grey Area Measures »، ومن أشهر هذه الإجراءات ما أطلق عليه « التقييد الاختياري للصادرات» Voluntary Export Restraint (VER) فبدلا من أن تفرض دولة ما قيودا كمية على وارداتها من دولة أخرى، وفي ذلك مخالفة صريحة لنصوص الاتفاقية، فإنها تتفق مع هذه الدولة على أن تقبل « باختيارها » تقييد صادراتها لها. وأشهر حالات هذا التقييد الاختياري هو ما. في علاقة الولايات ا لمتحدة الأمريكية مع اليابان، سواء بالنسبة لصادرات الصلب أو السيارات. وقد سجلت سكرتارية « الجات » في 1989 عدد الحالات التي. فيها الاتفاق على نوع من هذا « التقييد الاختياري للصادرات » فبلغ حوالي 236 حالة، منها 127 حالة رتبتها المجموعة الأوروبية 97 حالة للولايات ا لمتحدة الأمريكية على حرية التجارة 12 حالة لليابان، 12 حالة لكندا، 6 حالات للسويد. وهكذا فقد كانت هذه الدول الصناعية هي أكثر من التجأ إلى هذه الإجراءات الرمادية، كذلك يصح أن نشير هنا إلى القيود التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية بناء على قانون التجارة الأمريكي الذي يتضمن القسم Section 301 ويعرف أحيانا باسم« سوبر» 301 وهو يعطي رئيس الولايات المتحدة سلطة واسعة للرد وردع الدول الأخرى التي تلجأ إلى أساليب «غير معقولة أو غير مبررة » Unreasonable and Unjustifiable للتجارة، وهكذا تتمكن الولايات المتحدة بإجراء منفرد بناء على قانون أمريكي داخلي، من ممارسة حقوق

---

[1] ـ أسامة عبد المجيد: منظمة التجارة العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، شؤون عربية، عن جامعة الدول العربية، العدد 97، سنة 1999، ص 7.

تمكنها من فرض قيود على واردات الدول الأخرى إذا قدرت أن الأساليب المستخدمة « غير معقولة أو غير مبررة »[1].

وينبغي كذلك الإشارة إلى اتفاقية الألياف المتعددة Multi-Fibre Agreement (MFA) ، فعلى رغم أن اتفاقية « الجات » تغطي السلع الصناعية، فقد خرج منها منذ البداية صادرات المنسوجات والألياف، وهي من أهم صادرات الدول النامية. وقد جاءت هذه الاتفاقية في بداية الستينيات على أثر انضمام اليابان إلى الجات في 1955، حيث خشيت الدول الصناعية من منافسة اليابان لها في المنسوجات، وتتضمن هذه الاتفاقية وضع قيود كمية "حصص"، على واردات الدول من هذه السلع.

وأخيرا، نأتي إلى الترتيبات الخاصة التي منحتها« الجات » للدول النامية[2].

فقد رأينا أن أحد المبادئ التي قامت عليها «الجات » كانت توفير معاملة تفضيلية للدول النامية، وسوف نلاحظ على التطور اللاحق أن الاتجاه العالمي هو اتجاه نحو إلغاء فكرة ا لمعاملة التفضيلية، والاقتصار في مراعاة أوضاع الدول النامية على إعطائها فترات سماح أطول لكي تعدل أوضاعها، وبعد ذلك تسري القواعد نفسها على جميع الدول، أما في ظل « الجات » فلقد سمحت المادة 18 بنوع من المعاملة المميزة للدول النامية، بغية حماية صناعاتها الوليدة مثلا. و بمرور الوقت أضيف إلى الجات في 1965 الباب الرابع تحت عنوان « التجارة والتنمية » وهدفه تعزيز التنمية في الأطراف المتعاقدة من البلدان النامية، وأخيرا اتخذت جولة طوكيو للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في 1973 قرارا سمح بتطبيق نظام الأفضليات التجارية المعممة Generalized System of preferences ، التي تمنحها البلدان المتقدمة للبلدان النامية، من دون معاملة بالمثل، أي من دون تطبيق قاعدة الدولة الأولى بالرعاية، وهو النظام الذي كان قد صدر به قرار عن الدورة الثانية للأنكتاد في 1968، وعلى رغم هذه المزايا التفضيلية التي أشارت إليها « الجات » فقد عانت الدول

---

[1] ـ محمد صفوت قابل: منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 70.

[2] ـ نفس المرجع، ص 71.

النامية بشكل أكبر نتيجة للقيود الكمية التي فرضتها الدول الصناعية على الواردات الزراعية، والمنسوجات، وهما يمثلان أهم صادرات الدول النامية.

وإذا كانت الجات، كتدبير مؤقت، قد حكمت معظم العلاقات التجارية في النظام الاقتصادي الدولي خلال النصف الأخير من القرن العشرين، فقد جاءت نهاية الحرب الباردة فاتحة الطريق لإنهاء هذا « التدبير المؤقت » والانتقال إلى استكمال هذا النظام بمؤسسة جديدة للتجارة العالمية تقف على قدم المساواة مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبذلك استكمل النظام الاقتصادي الدولي أركانه كما خطط له الحلفاء قبل نهاية الحرب العالمية الثانية[1] .

[1] ـ محمد صفوت قابل: نفس المرجع السابق، ص 72.

المطلب الثالث: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

على رغم فشل العالم في إنشاء « منظمة التجارة الدولية » بعد انتهاء الحرب العالمية، فقد قامت « الجات » ومن الناحية العملية، بالدور الأكبر في تنظيم التجارة الدولية من خلال جولات المفاوضات ا لمتعددة، وبخاصة في مجال تخفيض الرسوم الجمركية وتحرير التجارة الدولية. ومع ذلك فقد لوحظ أن الجات تحولت عمليا إلى أداة في أيدي الدول الصناعية تراعي تطوير العلاقات التجارية بما يتفق مع مصالح هذه الدول. وإذا كان اتخاذ القرار في « الجات » لا يتم بالتصويت كما هي الحال في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وإنما عن طريق التوافق (Consensus) بين الأطراف المتعاقدة والداخلة في العلاقات التجارية، فإن ذلك لم يمنع من أن تتمتع الدول الصناعية، التي تمثل الحجم الأكبر في التجارة العالمية، بوزن طاغ في وضع السياسات والقرارات، فالولايات المتحدة الأمريكية، والجماعة الأوروبية، واليابان، تمثل النصيب الأكبر من التجارة العالمية، ولذلك فإن الاتفاق بين هذه الأطراف يمثل العامل الحاسم لأي اتفاقات تجارية، و يجب أن نضيف إلى ذلك ضعف توافر الخبرة والتنسيق بين دول العالم الثالث، فعدد أفراد الوفد الأمريكي، مثلا، خلال مفاوضات أورجواي في بروكسل 1990 بلغ 400 خبير ومستشار، وهو عدد يزيد على وفود الدول الأفريقية وأمريكا اللاتينية مجتمعة، وإلى جانب هؤلاء المستشارين الذين يعملون مع الوفد الأمريكي، وجد ما يقرب من 200 ممثل لشركة صناعية لتقديم المشورة وتحديد المصالح الصناعية الخاصة بهم وليس الأمر كذلك مع الدول النامية، ولذلك لم يكن غريبا أن شعرت الدول النامية منذ البداية بأن « الجات » هي « نادي للأغنياء » يدافع عن مصالحهم بالدرجة الأولى، ومن هنا كانت الدعوة مستمرة لإيجاد جهاز يعنى بقضايا التجارة من وجهة نظر الدول النامية[1].

[1] ـ سامي عفيفي حاتم: الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ـ التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق-، الطبعة الأولى، الدار الجامعية المصرية اللبنانية للنشر، مصر، 2005، ص 27.

وقد تبلورت هذه الدعوة في إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية United Nations Conference on Trade and Development ولمعروف باسم الأونكتاد (UNCTADفي 1964، كجهاز يضم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ويتبع الجمعية العامة، و قد كان إنشاء هذا الجهاز مثار جذب وإرخاء بين الدول النامية من ناحية والدول الصناعية من ناحية أخرى. فعلى حين كانت الدول النامية ترى أن أسلوب معالجة قضايا التجارة لم يراع احتياجات التنمية، فإن الدول الصناعية كانت تدافع عن الأوضاع القائمة، مؤكدة أن وجود ترتيب « الجات » كاف للنظر في كل قضايا التجارة[1].

وبعد محاولات متعددة من الدول النامية (خاصة الدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية) من ناحية، ونتيجة لجو المنافسة الذي خلقته الحرب الباردة من ناحية أخرى، وافقت الدول الصناعية على عقد مؤتمر التجارة والتنمية في 1964، وكان قد سبقه اجتماع في القاهرة في 1962 للدول النامية انتهى « بإعلان القاهرة » الذي دعا إلى إنشاء هذا المؤتمر. وقد لعب راوول بربيش R. Prebisch ـ وهو صاحب نظرية تدهور معدلات التبادل في غير مصلحة الدول النامية ـ دورا مهما في بلورة أفكار هذا المؤتمر، وأصبح فيما بعد أول سكرتير عام لهذا الجهاز. وقد ساعدت سكرتارية الأونكتاد على طرح العديد من القضايا من وجهة نظر الدول النامية، فضلا عما قامت به من دور في زيادة الوعي بأهمية هذه القضايا، وتقديم المساعدات الفنية للدول النامية، وتحسين قدراتها التفاوضية في جولات « الجات » وخاصة في جولة أورجواي[2].

ويمكن أن نشير إلى بعض الميادين التي ساهم فيها الأونكتاد في دعم جهود الدول النامية في الدفاع عن مصالحها التجارية، من ذلك نظام التفضيلات المعمم (Generalized Preferences (GSTP System of Trade 1971، والنظام العالمي للتفضيلات المعممة للتجارة Agreement on Global System of Trade Preferences

[1] ـ علي ذهب: السياسات الوقائية في التجارة الدولية وأثرها على البلدان النامية، مجلة البحوث والدراسات، العدد 1، أبريل 2004، ص 5.

[2] ـ نفس المرجع السابق، ص 6.

AGSTP) في 1989، وما أطلق عليه شبكة نقط للتجارة Global Trade Point) 1994 Network (GTP Net. هذا فضلا عن عدد من الاتفاقات الخاصة لعدد من السلع (الكاكو والسكر والجوت والقمح...)، كذلك لعبت السكرتارية دورا في زيادة الوعي بقضايا ديون دول العالم الثالث.

وبشكل عام، فإذا لم يكن الأونكتاد جهازا له سلطات تنفيذية في مجال التجارة، فإنه قد ساعد على رفع صوت الدول النامية في أهمية ربط قضايا التجارة باحتياجات التنمية، وكان مصدرا مهما للمعلومات والخبرة الفنية، فضلا عن كونه منبر الرفع صوت الدول النامية[1].

[1] ـ علي ذهب: نفس المرجع السابق، ص 7.

الفصل الثاني:

المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية

تعتبر مؤتمرات منظمة التجارة العالمية أعلى سلطة في أجهزة المنظمة وإحدى الآليات لتحقيق و تطبيق نتائج جولة الأوروجواي، ونص اتفاق المنظمة على عقد المؤتمر الوزاري مرة على الأقل كل سنتين لبحث القضايا المطروحة وتقييم ما طبق من أهداف المنظمة بخصوص تحرير التجارة الدولية و اتخاذ القرارات الضرورية في هذا الشأن[1].

و سنتعرض في هذا الفصل لأهداف و نتائج المؤتمرات الخمسة التي انعقدت بعد اتفاقية مراكش سنة 1995، وسيتحدث (**المبحث الأول**) عن: **مؤتمر سنغافورة و مؤتمر جنيف ونتائج مؤتمر سياتل،** على أن يتناول (**المبحث الثاني**): **مؤتمر الدوحة و مؤتمر هونغ كونغ.**

[1] ـ مغاوري شلبي علي: الصين والاقتصاد العالمي، السياسة الدولية، العدد 167، يناير 2007، ص 3.

المبحث الأول: مؤتمر سنغافورة و مؤتمر جنيف ونتائج مؤتمر سياتل

يتناول هذا المبحث مطلبين يتحدث (**المطلب الأول**) عن: **مؤتمر سنغافورة و مؤتمر جنيف** وفي (**المطلب الثاني**): **نتائج مؤتمر سياتل.**

المطلب الأول: مؤتمر سنغافورة و مؤتمر جنيف

انعقد مؤتمر سنغافورة في ديسمبر 1996 بسنغافورة و يعد أول مؤتمر وزاري بعد إنشاء منظمة التجارة الدولية سنة 1995، بينما انعقد مؤتمر جنيف في مايو 1998 وهو ثاني المؤتمرات الوزارية للمنظمة.

و لعل من الواضح أن هدف مؤتمر سنغافورة هو مواصلة الحوار واستكمال المفاوضات حول بعض المسائل التي لم يتم الانتهاء منها في المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة في الخدمات حيث لم تكن هناك فرصة كافية لاستكمال تلك المفاوضات في جولة أوروغواي الشهيرة عام 1994[1].

بينما سعى مؤتمر جنيف 1998 و هو المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية إلى تحقيق عدد من الأهداف يأتي على رأسها، مراجعة مدى التزام الدول بالوفاء بالتزاماتها التي قدمتها في جولة أوروجواي 1994، و الاقتراب أكثر من مشاكل التطبيق و البحث عن حلول لها، بالإضافة على تقييم السياسات التجارية متعددة الأطراف، ويضاف إلى تلك الأهداف محاولة طرح موضوعات جديدة للمناقشة، و البحث فيما إذا كانت تستحق الدخول في مفاوضات جديدة أم لا، وبالتالي أدخلت في هذا المؤتمر، موضوعات جديدة لم تدخل في المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة الذي عقد في سنغافورة 1996[2].

---

[1] ـ فلاح حلف الربيعي: التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والدول النامية، الحوار المتمدن، المحور الإدارة والاقتصاد، العدد 2310، 2008/06/12، ص 3.

[2] ـ نفس المرجع، ص 4.

وسنقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع يتناول (**الفرع الأول**): **موضوعات مؤتمر سنغافورة،** وفي (**الفرع الثاني**): **إعلان مؤتمر سنغافورة،** وفي (**الفرع الثالث**)**: أهم موضوعات مؤتمر جنيف 1998.**

الفرع الأول: موضوعات مؤتمر سنغافورة

طرح هذا المؤتمر عدت مواضيع كالتجارة و البيئة و العلاقة بين التجارة والاستثمار و التجارة و معايير العمل.

أولا: التجارة و البيئة:

بادرت الدول المتقدمة بطرح هذا الموضوع بحيث كانت تهدف إلى التوصل لاتفاقية متعددة الأطراف على تنظيم العلاقة بين التجارة و البيئة من منظور أن هذه العلاقة هي علاقة وطيدة و من الضروري بحثها، لوضع معايير و اشتراطات بيئية معينة يجب الالتزام بها من جميع الأطراف المتعاملة في التجارة و يجب أن تنطبق على السلع القابلة للتجارة الدولية.

و لذلك فقد سارعت الدول النامية بالاعتراض على مناقشة هذا الموضوع لتخوفها من أن يكون ذلك محاولة لإعادة إحياء الإجراءات الحمائية أحادية الجانب و التي يمكن أن تتخذ الاعتبارات و المعايير البيئية لتكون عبارة عن وسائل حمائية مستترة ضمنية أو خفية و توظيف هذه الاعتبارات و المعايير كإجراءات مقيدة للتجارة و بالتالي الحد من تدفق صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة، و تخالف بذلك مبدأ فتح الأسواق، و هذا اتجاه يحمل شيء من عدم الوضوح من جانب الدول المتقدمة حيث من الملاحظ أن الدول المتقدمة تحاول فرض معايير موحدة لحماية البيئة، لكن هناك حاليا مقاييس عالمية في هذا الشأن بالإضافة على أنه من الضروري مشاركة الدول النامية في وضع أي معايير جديدة أو قواعد بيئية جديدة[1].

[1] ـ عبد الناصر نزال ألعبادي: منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 56.

ثانيا: العلاقة بين التجارة و الاستثمار:

طرحت مسألة العلاقة بين التجارة و الاستثمار للتفاوض بهدف التوصل إلى إطار دولي متعدد الأطراف حول القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر.

و يلاحظ في هذا المجال أن معظم الدول النامية تعارض التوصل إلى اتفاقية متعددة الأطراف للاستثمار المباشر، من منطلق هناك اتفاقية في إطار منظمة التجارة العالمية تنظم الجوانب التجارية ذات العلاقة و المرتبطة بالاستثمار مع ملاحظة أن هذه الاتفاقية قد تم مراجعتها عام 2000 و بالتالي ليس هناك ما يدعوا إلى طرح موضوع الاستثمار المباشر في اتفاقية متعددة الأطراف.

و من جانب آخر ترى الدول النامية أن التوصل إلى اتفاق دولي بشأن الاستثمارات الأجنبية يمكن استخدامه كأداة للحد من قدرات الدول النامية في وضع سياستها الاقتصادية و رسم سياستها الاستثمارية، بالصورة التي تناسب الدول النامية مع ظروف التنمية فيها، خاصة و أن هناك اعتبارات الاستثمار الممكن فتحها أمام الاستثمار الأجنبي و هذه مسألة تهم العديد من الدول النامية[1].

لقد طرحت قضايا أخرى في هذا المؤتمر بحيث وصل عددها ستة تخص الموضوعات المذكورة بالإضافة إلى التجارة و معايير العمل و تسهيل إجراءات التجارة و الشفافية في المشتريات.

و يلاحظ أن الست موضوعات أو القضايا الرئيسية التي طرحت في المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة 1996، كلها موضوعات مطروحة من الدول المتقدمة و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي و كلها موضوعات أو معظمها موضوعات تمس المصالح الاقتصادية العليا للدول النامية، و كأن هذا المؤتمر

---

[1] ـ عبد الناصر نزال ألعبادي: نفس المرجع السابق، ص 57.

تحول على مواجهة لوجه بين الدول المتقدمة و مصالحها و الدول النامية ومحاولتها الدفاع عن مصالحها.

و الملاحظة الأهم أن الدول النامية عارضت كل أو معظم الموضوعات أو القضايا المطروحة، و هذا الموقف يكشف عن أن الدول النامية يقظة لأي محاولات التفاف للمساس بمصالحها و في نفس الوقت تحتاج إلى تضامن أكثر فيما بينها و تنسيق الجهود لتكون أكثر قدرة على مواجهة مطالب و اقتراحات الدول المتقدمة التي تكون في الغالب في غير مصالح الدول النامية[1].

[1] ـ عبد الناصر نزال ألعبادي: نفس المرجع السابق، ص 58.

الفرع الثاني: إعلان مؤتمر سنغافورة

تضمن إعلان سنغافورة لسنة 1996 النقاط التالية:

ـ ضرورة العمل على استكمال المفاوضات حول بعض لمسائل التي لم يتم الانتهاء منها في المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة في الخدمات.

ـ استمرار قيام لجنة التجارة و البيئة في بحث المسائل المتعلقة بالربط بين تحرير التجارة و التنمية الاقتصادية و حماية البيئة.

ـ رفض استخدام معايير العمل كأداة حمائية و تفويض منظمة العمل الدولية في بحث هذا الموضوع.

ـ إعطاء أولوية للتنفيذ الجاد لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية و الالتزامات التي قدمتها الدول المختلفة للمنظمة في هذا الإطار.

ـ وضع عدد من الإجراءات الخاصة بتوفير معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا نظرا لتضررها من تحرير التجارة العالمية، بل و عدم قدرتها على الوفاء بكل الالتزامات الخاصة بها نظرا لظروفها الخاصة[1].

ـ إنشاء مجموعات عمل لدراسة عدد من الموضوعات التي اقترحت من جانب الدول المتقدمة و التي تضمنت بدء التفاوض حولها بهدف الوصول على اتفاقات متعددة الأطراف بشأنها في إطار منظمة التجارة العالمية، و قد جاء ذلك فعلا، كحل توفيقي بين اقتراحات الدول المتقدمة و المعارضة الشديدة لها من قبل الدول النامية لفكرة بدء التفاوض حول تلك الموضوعات، و قد كلفت مجموعات العمل بحث مدى ارتباط هذه الموضوعات بالتجارة الدولية و مدى مناسبة تناولها في إطار منظمة التجارة العالمية و قد شملت الموضوعات التي

---

[1] ـ جون بركنز: الاغتيال الاقتصادي للأمم، اعترافات قرصان اقتصادي، ترجمة مصطفى الطنان وعاطف معتمد: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2012، ص 101.

حولت إلى مجموعات عمل لبحثها و دراستها العلاقة بين التجارة و الاستثمار، و التجارة و المنافسة و تسهيل التجارة و الشفافية في المشتريات الحكومية.

و قد جاء إعلان سنغافورة بمثابة محاولة للتوفيق بين الاقتراحات المقدمة من الدول المتقدمة و التي تحمل في طياتها آثارها سلبية كبيرة على الدول النامية و مصالحها، وبين المعارضة الشديدة من جانب الدول النامية لتلك الاقتراحات حيث تقف حائلا دون انطلاق الدول النامية نحو تصريف منتجاتها و زيادة صادراتها إلى الدول المتقدمة، بل هي في معظمها تحمل نوع من الحمائية الجديدة و الشديدة و القاسية موجهة ضد صادرات الدول النامية و مصالحها، و بالتالي تحمل في طياتها قيودا جديدة أمام الدول النامية للنفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة[1].

[1] - جون بركنز: نفس المرجع، ص 102.

الفرع الثالث: أهم موضوعات مؤتمر جنيف 1998

لعل من أهم الموضوعات التي ناقشها مؤتمر جنيف هي نقل التكنولوجية، الشفافية في عمل منظمة التجارة الدولية، التجارة الإلكترونية، التجارة و المديونية، و العلاقة بين منظمة التجارة الدولية، و صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية.

أولا: التجارة الإلكترونية:

نوقش موضوع التجارة الإلكترونية لأول مرة في هذا المؤتمر، حيث تم الاتفاق على وضع برنامج عمل حول التجارة الإلكترونية يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الاقتصادية والفنية للدول النامية، كما تم الاتفاق على عدم فرض رسوم جمركية على الرسائل الإلكترونية و ذلك لحين انتهاء لجان منظمة التجارة العالمية من دراسة برنامج العمل الخاص بهذا الموضوع[1].

و يتلخص موقف الدول النامية في ضرورة الاستمرار في التفاوض و الدراسة حول الموضوعات الخاصة بالتجارة الالكترونية في إطار المجالس و اللجان المختصة بالمنظمة و خاصة، إن هذا الموضوع يرتبط ارتباطا وثيقا باتفاقيات أخرى مثل تجارة الخدمات.

و ركزت التأكيد على أهمية الدعم الفني و المالي للدول النامية لتمكينها من إنشاء بنية أساسية تمكنها من المشاركة في التجارة الإلكترونية، مع الاستمرار في تنفيذ الإعلان الوزاري الخاص بالتجارة الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بعدم فرض رسوم جمركية على الرسائل الإلكترونية لحين انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية[2].

---

[1] ـ رفعت العوضي: منظمة التجارة العالمية.. الحاضر والمستقبل، أكاديمي مصري، المصدر، الجزيرة، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/10/3/

[2] ـ فادي مكي: بين الجات ومنظمة التجارة العالمية، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2000، ص 7.

ثانيا: التجارة و التمويل:

طالبت الدول النامية في هذا المؤتمر دراسة العلاقة بين النظام التجاري و النظام المالي و النقدي، و إنشاء مجموعة في إطار المنظمة للمزيد من البحث في هذا الموضوع و بالخصوص في الجوانب التالية.

- حماية النظام التجاري متعدد الأطراف من الاختلالات النقدية و المالية الخارجية.

- إضفاء مزيد من المصداقية على استمرار عملية التوسع في التجارة.

- تأكيد و ضمان استفادة الدول الأعضاء من كافة جهود التحرير في هذا الإطار[1].

ثالثا: التجارة و المديونية:

فرغم إصرار الدول النامية على إنشاء مجموعة عمل في إطار منظمة التجارة العالمية لدراسة مدى قدرة النظام التجاري الجديد للتغلب على هذا المشكل، عارضت الدول المتقدمة هذا الطرح و اعتبرته أنه لم يدخل في اختصاص المنظمة.

أما بخصوص نقل التكنولوجية فقد طالبت الدول النامية بتمكينها من التكنولوجية الحديثة و تخفيف آثار النظام التجاري الجديد عليها[2] .

---

[1] - فادي مكي: نفس المرجع السابق، ص 8.

[2] - نفس المرجع، ص 9.

الفرع الرابع : إعلان مؤتمر جنيف

نتيجة المفاوضات التي دارت في هذا المؤتمر و في إطار المواقف المختلفة للدول المشاركة خرج المؤتمرون بإعلان يحتوي عن النقاط التالية.

- التأكيد على ضرورة الالتزام الأمين بتنفيذ الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة أوروغواي مع إجراء تقييم لذلك التنفيذ في المؤتمر الوزاري الثالث الذي سيعقد في سياتل، على أن تتم عملية التقييم لكل اتفاقية على حده آخذا في الاعتبار أهداف تلك الاتفاقيات.

- أشار الإعلان إلى رفض طرح موضوع معايير العمل حتى على مجموعة العمل حيث رفضت الدول النامية طرح هذا الموضوع نهائيا.

- تكليف المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بتنفيذ برنامج الأعداد للاجتماع الوزاري القادم في سياتل.

على أن يتضمن هذا برنامج النقاط التالية:

مراجعة تنفيذ الاتفاقيات الحالية لجولة أوروغواي 1994.

إعداد برنامج المفاوضات المتفق مسبقا على إجرائها في اتفاقات جولة أوروغواي 1994 و المتعلقة بالزراعة و الخدمات[1].

[1] - سرييان دي سليفا: هل العولمة هي السبب في المشاكل الاقتصادية الوطنية، منظمة العمل الدولية جنيف، 2001، ص 5.

المطلب الثاني: أبعاد و نتائج مؤتمر سياتل

انعقد مؤتمر سياتل في ظروف جديدة تختلف جذريا في بعض النواحي عن الظروف التي انعقدت فيها المؤتمرات السابقة لمنظمة التجارة العالمية، إضافة على بروز ممارسات تجارية جديدة غيرت من وتيرة و طبيعة التجارة، من بينها الدور المتنامي للتجارة الإلكترونية بأنواعها المختلفة التي تجري بين أصحاب الشركات و الأعمال، أو بين الشركات و الزبائن و المستهلكين، أو بين الشركات و الحكومات، أو غيرها.. إضافة إلى دور شركات الانترنيت المتنامي، و هناك شبه اتفاق على أن حجم مشتريات الأفراد بالانترنيت في عام 1997 (700) مليون دولار في أوروبا، و خمسة مليارات دولار في الولايات المتحدة ، قفز في عام 1998 إلى (7,8) مليار دولار في الولايات المتحدة. و في تقدير مؤسسة (بوسطن) للأبحاث أنها بلغت في العام 1999 (13) مليار دولار، كما بلغ حجم التجارة الإلكترونية بما فيها تعاملات الشركات عام 1998 حوالي (43) مليار دولار، و تصل تقديرات عام 1999 إلى حوالي (100) مليار دولار[1].

و حسب بعض الإحصائيات و الأرقام التقديرية الخاصة بالتجارة الإلكترونية عالميا، فإن المعاملات المالية و الشراء عبر الانترنيت يتضاعف مرة كل مئة يوم، حيث يتوقع أن يصل حجم التجارة الإلكترونية في عام 2005 إلى أكثر من (186) مليار دولار خارج الولايات المتحدة، و يتوقع أن يصل حجم المعاملات التجارية عبر الانترنيت في الشرق الأوسط إلى أكثر من مليار دولار بحلول عام 2006، وعالميا يتوقع أن يصل إلى أكثر من (400) مليار دولار، و بحلول عام 2006 فإن نصف القوى العاملة الأمريكية سوف ترتبط بأعمال مباشرة أو غير مباشرة ذات علاقة بتقنية المعلومات[2].

---

[1] ـ سمير صارم: معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة، دار الفكر، بيروت 2010، ص 67.

[2] ـ نفس المرجع، ص 68.

سنقسم هذا المطلب إلى أربعة فروع يتناول (**الفرع الأول**) منها: **الظروف الاقتصادية العالمية و مؤتمر سياتل،** وفي (**الفرع الثاني**): **أهداف مؤتمر سياتل،** وفي (**الفرع الثالث**): **موضوعات مؤتمر سياتل،** وفي (**الفرع الرابع**): **أسباب فشل مؤتمر سياتل.**

الفرع الأول: الظروف الاقتصادية العالمية و مؤتمر سياتل

لقد واكبت مؤتمر سياتل ظروف اقتصادية هامة نذكر من بينها.

- الآثار السلبية للعولمة بالنسبة الدول النامية، تتمثل أهمها في تهميش دور الدول النامية و عدم استفادتها بشكل مقبول من نتائج العولمة، و تزايد الفجوة في توزيع الثروة بين الدول المتقدمة و الدول النامية، و تصدير الدول المتقدمة للمشاكل الهيكلية التي تعاني منها اقتصادياتها إلى الدول النامية.

- ما أظهره النظام التجاري العالمي من مظاهر للخلل و عدم التوازن تتمثل أساسا في عدم تحقيق مكاسب ذات مغزى للدول النامية نتيجة لعدم التزام الدول المتقدمة بالتنفيذ الكامل و الأمين لاتفاقات جولة أوروغواي، أو نتيجة للتعسف في استخدام أحكام لبعض الاتفاقات مما حد من فرص وصول صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة، إضافة إلى ما أظهرته بعض تلك الاتفاقات من عدم توازن في الحقوق و الالتزامات بين الدول المتقدمة و الدول النامية.

- الأزمة المالية العالمية التي انطلقت شرارتها في عام 1997 في منطقة جنوب شرق آسيا و امتدت إلى مختلف العالم و أثرت سلبيا و بشكل مباشر على معظم الدول النامية في مختلف مناطق العالم[1].

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي و انخفاض معدلات نمو التجارة الدولية حيث بلغت الصادرات العالمية عام 1998 ما قيمته 5225 مليار دولار بانخفاض قدره 2%، تدهور أسعار السلع الأولية حيث انخفضت السلع غير البترولية الخام بواقع 15% في حين تجاوز الانخفاض في أسعار البترول الخام 30% مقارنة بالعام السابق، الانخفاض الحاد في المساعدات الرسمية حيث لم تتجاوز نسبتها لعام 1998 ما يزيد على 0.22% مقابل

[1] - جاك فونتانال: العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل إلى الجيو اقتصاد، ترجمة محمود براهم: ديوان المطبوعات، الجامعية، طبعة ثانية منقحة ومزيدة، 2009، ص 227.

0.33% عام 1992 و هذا يقل كثيرا عن الرقم الذي يتعين على الدول المتقدمة الالتزام به و هو 0.75 من إجمالي الدخل القومي لتلك الدول، اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التركيز على عدد محدود من الدول و في بعض القطاعات المحدودة حيث لم يزد نصيب الدول النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 1997 عن 37% وتزايد عبء المديونية على الدول الفقيرة ....إلخ[1].

[1] ـ جاك فونتانال: نفس المرجع، ص 228.

الفرع الثاني: أهداف مؤتمر سياتل

إن نطاق المفاوضات الخاصة بالمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية يشتمل على العديد من الموضوعات و من أهمها موضوعات الزراعة و الخدمات و مراجعة بعض النصوص في باقي الاتفاقيات بالإضافة إلى مناقشة الموضوعات الجديدة التي طرحت من خلال مؤتمر سنغافورة ومؤتمر جنيف مثل (المنافسة- الاستثمار- التجارة الإلكترونية- تسهيل التجارة).

و الملاحظ أن مؤتمر سياتل تميز بالمواقف و الأهداف المتباينة لكل من الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة و الدول النامية، فكل مجموعة كانت لها أهداف تريد التوصل إليها ومن أهم هذه الأهداف:[1]

- التأكد من تحرير أكبر للتجارة و فرص الوصول للأسواق.

- خلق ظروف أفضل للمنافسة آخذا في الاعتبار الحاجة المستمرة لمبادئ التفضيلية للدول النامية.

- تحسين نظام التجارة متعددة الأطراف حتى يصبح أداة عالمية لإدارة العلاقات الاقتصادية بين الدول.

- دعم الدور التنموي للمنظمة و قدرتها على اتخاذ إجراءات خاصة لتنمية القوى البشرية في الدول الأعضاء الأقل نموا.

- فرض الحماية على بعض جوانب اتفاق الخدمات.

- إدماج معايير العمالة و انتقال الأفراد بين الدول.

---

[1] - رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطار ومشكلات الرأسمالية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، الطبعة الأولى، 1998، ص 254.

- رفض مبدأ الوقاية من خلال اتفاقية الخدمات.

- ربط التجارة بالتنمية.

- تحرير تنقل الأفراد و العمالة.

- تحرير الاستثمار و ربطه بالتجارة.

- عدم استعمال معايير العمل و البيئة ضدها[1].

و رغم هذه الأهداف المتباينة إلا أن مؤتمر سياتل و بغض النظر عن أهداف كل مجموعة كان يهدف إلى تحقيق ما يلي:

1- إحداث المزيد من التحسين في النظام التجاري العالمي و على الأخص في الاتفاقية الخاصة بالتجارة في الخدمات Général Agreement on Trade In Services.

2- البحث في التعامل مع مشكلات تنفيذ اتفاقيات جولة أوروغواي 1994 التي تواجه الدول النامية و المتعلقة بموضوعات النفاذ إلى الأسواق شاملة المستويات للتعريفة الجمركية في الدول المتقدمة أو الآثار التنفيذية للحصص و دعم الصادرات و برامج الدعم المحلي ذات التأثير السلبي على المصدرين أصحاب الميزة النسبية في الدول النامية بالإضافة إلى الآثار المتشابهة نتيجة عدم وجود أنظمة دولية للائتمان التصديري والاستخدام غير العادل لإجراءات مكافحة الإغراق و التي أدت إلى التأثير السلبي على الفوائد الناتجة عن جولة أوروغواي 1944، وبالتالي بحث كيفية وضع ضوابط تضمن عدم استخدام الدول المتقدمة للقواعد الخاصة بضمان التجارة العادلة Fair Trade لأغراض حمائية ترمي بالدرجة الأولى إلى حرمان الدول النامية من فرص الوصول إلى الأسواق في الدول المتقدمة[2].

---

[1] - رمزي زكي: نفس المرجع، ص 255.

[2] - سمير صارم: مرجع سابق، ص 77.

3 - التوصل إلى اتفاق حول إعلان يصدر عن المؤتمر يتضمن بدء و إطلاق جولة جديدة من المفاوضات مع بداية عام 2000 حول موضوع تحرير التجارة في السلع الزراعية و التجارة في الخدمات بالإضافة إلى اتخاذ قرارات تستهدف حل بعض مشكلات التنفيذ في بعض اتفاقيات جولة أوروغواي 1994، و بحث الموضوعات الجديدة التي يمكن أن تكون محلا للتفاوض خلال الجولة الجديدة المتوقعة من المفاوضات

4 - أن المفاوضات التجارية متعددة الأطراف يجب أن تأخذ في الاعتبار عنصر الترابط بين السياسات التجارية و النقدية و المالية و التنموية و التأثير المتبادل لهذه السياسات.

5 - مراجعة أعمال منظمة التجارة العالمية عن الفترة السابقة للمؤتمر و تقييم الوضع الحالي للتجارة العالمية و العلاقات الدولية التجارية مع الاتفاق على برنامج المنظمة لفترة قادمة.

6 - تحديد ماهية المفاوضات التجارية لجولة الألفية الثالثة المتوقعة التي يمكن أن تبدأ بعد أقل من شهر من اختتام الاجتماع الوزاري لدول منظمة التجارة العالمية في سياتل[1].

[1] - محمود عبد الفضل: ندوة مؤتمر منظمة التجارة العالمية سياتل، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، عدد 256، يونيو/ 2000، ص 7.

الفرع الثالث: موضوعات مؤتمر سياتل

طرحت في مؤتمر سياتل عدة موضوعات كالزراعة و الخدمات والمنسوجات والملابس و الإغراق بالإضافة على مواضيع جديدة كالتجارة الالكترونية و الاستثمار وغيرها.

أولا: استكمال تحرير قطاع الزراعة:

يعتبر قطاع الزراعة من أهم الموضوعات التي تطرقت لها جولة الأوروغواي نظرا لوزن هذا القطاع في الاقتصاد العالمي، حيث يمثل أكثر من ثلثي الناتج العالمي الإجمالي و هو ما يعكس تأثيره البالغ على مستقبل الأوضاع الاقتصادية الدولية و كان الملف الزراعي في مؤتمر سياتل عبارة عن حجر الزاوية في المفاوضات و ذلك بسبب عدم تحرير تجارة السلع الزراعية تحريرا كاملا في جولة أوروجواي حيث اقتصر الوضع الخاص بتحرير تجارة السلع الزراعية على تخفيض الدعم الممنوح للمنتجات الزراعية المحلية بنسبة 20% و خفض الصادرات المدعومة بنسبة 36% من حيث القيمة الزراعية إلى رسوم جمركية، واضحة مع خفضها بنسبة 36% و خفض التعريفات على المنتجات الزراعية الاستوائية بنسبة 40% و فتح أسواق الأرز في كل من اليابان وكوريا الجنوبية تدريجيا[1].

و قطاع الزراعة كما هو واضح هام جدا و يأتي على رأس الدول المصدرة للمنتجات الزراعية في العالم للولايات المتحدة بقيمة قدرها 70 مليار دولار عام 1998 و تتمثل هذه النسبة 12.6% من جملة الصادرات العالمية للمنتجات الزراعية.

تليها فرنسا بقيمة قدرها 41 مليار دولار بنسبة 7.4% ثم هولندا بقيمة 34.7 مليار دولار بنسبة 6.3% و يليها كندا بقيمة 30 مليار دولار بنسبة 3.7% ثم يليها بريطانيا بقيمة 19.5 مليار دولار بنسبة 3.5% و تستكمل قائمة المصدرين العشرة الكبار للمنتجات الزراعية دول

---

[1] ـ خليل حسين: النظام العالمي ماضيا ومستقبلا، منطق القوة بمفاهيم مختلفة، دار الحياة اللبنانية، بدون طبعة، بيروت 2002، ص 14.

من الاتحاد الأوروبي حيث بلغ نصيب أسبانيا 17.5 مليار دولار بنسبة 3.2% و إيطاليا 17 مليار بنسبة 3.1% و لا يشذ عن ذلك إلا البرازيل بصادرات قيمتها 17 مليار دولار و بنسبة 3.1%[1].

و يكمن الخلاف الأساسي بين مجموعة الدول المنتجة الرئيسية للسلع الزراعية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى على تحقيق أقصى قدر من التحرير في قطاع الزراعة في مقابل مجموعة أخرى يقودها الاتحاد الأوروبي الذي يسعى إلى عدم قبول تحمل التزامات جديدة يتطلب تغير السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي كما ترغب الدول الأخرى التي تؤيده في مراعاة الطبيعة الخاصة لقطاع الزراعة عند تحديد معدلات التحرير و بين هذا و ذلك توجد مجموعات من الدول لها مصالح قد تتفق بدرجة أو بأخرى مع كلتا المجموعتين و هنا يتضح أن القضية تشمل شقين يتعلق إحداهما بخلاف بين الدول النامية و الدول المتقدمة حيث أنه على الرغم من أن جولة أوروجواي تقرر إلا تحريرا جزئيا لتجارة السلع الزراعية فإن حتى هذا التحرير الجزئي لم يكن محل التزام من الدول المتقدمة التي استمرت في وضع العراقيل أمام الصادرات الزراعية بالنسبة للدول النامية.

و من ناحية أخرى يلاحظ أن الشق الآخر هو الخلافات القائمة داخل الدول المتقدمة نفسها حيث أن العديد من الدول الصناعية المتقدمة تمنح الدعم لصادراتها الزراعية والذي قدره البعض بنحو 350 مليار دولار عام 1999 و في هذه القضية بالتحديد تجلت تحالفات المصالح بين الدول في أوضح صورها حيث تضامنت إرادة الدول الصناعية المتقدمة فبينما تضامنت الولايات المتحدة و أستراليا مع تحالف مكون من 18 دولة مصدرة للمنتجات الزراعية تسمى مجموعة كيرنز في وضع القطاع الزراعي في مفاوضات جديدة نحو المزيد من التحرير في هذا القطاع نظرا لقدرتها التنافسية العالية في هذا المجال فإننا نجد أن الاتحاد الأوروبي قاد مجموعة أخرى من الدول لمواجهة هذا التحالف الأمريكي[2].

---

[1] ـ خليل حسين: نفس المرجع، ص 16.

[2] ـ نفس المرجع، ص 17.

و أن الدول النامية أيضا لها مصلحة في تحرير قطاع الزراعة نظرا لقدراتها التنافسية التي تعتبر أعلى من الدول المتقدمة في مجال إنتاج السلع الزراعية بسبب انخفاض تكلفة عنصر العمل فيها، و على الجانب الآخر فإن اليابان و الدول الأوروبية يريدان معاملة القطاع الزراعي معاملة خاصة بما يعني إبقاء نوع من القيود على تحرير تجارة السلع الزراعية.

و يرى البعض أن هذا الجانبي التفاوضي أنه صعب أن يتحقق قريبا لما يشمله من اتساع في هوة الاختلاف في المصالح و تعارضها.

و يجب أن نعرف حقيقة هامة في هذا المجال تشير إلى أن هناك فائض على المستوى العالمي من الغذاء و المنتجات الزراعية بنسبة 100% عن احتياجات العالم و لكن هناك سوء توزيع فيه و يجب أن نعرف أن منظمة التجارة العالمية ليست آخذة على عاتقها أن تكون المحققة للعدل في هذا المجال و لكن ينظر إليها على أنها تعمل على تحرير ذلك القطاع تحريرا كاملا[1].

ثانيا: التجارة الالكترونية:

كانت التجارة الالكترونية من أهم الموضوعات على جدول أعمال المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية في سياتل، وعلى الرغم من التباين الحاد في الأرقام المعلنة بشأن حجم التجارة عبر الانترنيت حاليا، و في المستقبل القريب، إلا أنه من المؤكد أن هذه الوسيلة في البيع و الشراء، و إجراء الصفقات سوف تصبح خلال السنوات القادمة، هي إحدى أهم قنوات التجارة المحلية و الدولية، و قد دفعت هذه الحقيقة الإدارة الأمريكية لإعداد ملف ضخم حول التجارة الالكترونية عرضه في المؤتمر لإقناع العالم بأهمية تذليل الصعاب التي تواجه التوسع في استخدام الانترنيت في الأعمال التجارية، وقد مارست الكثير من الضغوط خلال المؤتمر لإقناع دول العالم بتهيئة القوانين المحلية وإعادة صياغتها بغرض

---

[1] - جون هاورد: حرية التجارة والتنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي، غرفة التجارة الأميركية واشنطن، العدد 3، تموز 2000، ص 9.

تسهيل التعامل التجاري عبر شاشات الكمبيوتر، و حل أهم المعضلات التي تواجه توسيع نطاق التجارة الالكترونية، و أهمها المحاسبة الجمركية والضريبية للسلع و الصفقات المبرمة الكترونيا، و توفيق القوانين المصرفية في دول العالم لتسوية المدفوعات عن هذه الصفقات الكترونيا أيضا، كذلك إنشاء جهاز دولي يضمن أقصى درجات الأمان ضد مخاطر التعامل المالي عبر الانترنيت، و هي القضية التي نجح الأوربيون إلى حد ما في الحد منها[1] .

و تعتمد واشنطن في مواقفها هذه على التقدم الكبير الذي أحرزته الشركات الأمريكية في هذا المجال، أما أوروبا المتهمة من قبل الولايات المتحدة بالتخلف في استخدام التجارة الالكترونية، و ما زالت قوانين في دول مثل فرنسا و إيطاليا قاصرة عن استيفاء متطلبات التعامل التجاري عبر الانترنيت، و انه م يتجاوز حجم المبيعات عبر الانترنيت في أوروبا في عام 1998 المليار دولار (7.8) مليار دولار في أمريكا.

فقد رأت ضرورة التريث في طرح هذا الموضوع الذي لا يزال في بداياته الأولى، مما يجعل من الصعب وضع أية اطر قانونية أو تنظيمية له. و قد وافقتها الدول النامية في ذلك. ويرى البعض أن الشعارات التي ترفعها الولايات المتحدة في سبيل إقرار التجارة الالكترونية ليست سوى بوابة لتحقيق مصالح الشركات الأمريكية، و الواقع أن بحث الأمور المتعلقة بالتجارة الالكترونية يعد من الأمور المعقدة، ولا سيما أنها في جوانب عديدة ترتبط بسيادة الدول، و مدى قدرتها على التحكم في اقتصادياتها و تجارتها الخارجية...، وهي في كل الأحوال لصالح الأغنياء[2].

و في كل الأحوال فإن الدراسات الخاصة بمستقبل التجارة الالكترونية يشير إلى أنها تستحوذ على 70% من حجم التجارة الدولية بحلول عام 2010، و ذلك بعد توفيق الأوضاع القانونية، و نمو المعرفة التقنية باستخدامات الانترنيت في مختلف دول العالم.

---

[1] ـ جون هاورد: نفس المرجع السابق، ص 10.

[2] ـ أحمد عبد التواب عبد البصير محمد: الدول العربية والتحديات الاقتصادية، الفرقة الرابعة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المشرف د/ محمد سالمان طايع: 2009 ـ 2010، ص 65.

وتهدد التجارة الالكترونية بعض الأنشطة التجارية التقليدية حاليا مثل شركات تأجير السيارات وبيع الالكترونيات والمعارض وتجارة الأثاث والأفلام والمعلومات وغيرها...، وتعد شركات السياحة و الطيران و النقل و التأمين بأنواعه، و المصارف من أهم الأنشطة التي استفادت بقوة من خدمات التجارة الالكترونية.

و قد انتهى اجتماع سياتل إلى فشل في الاتفاق على أي من الموضوعات المتعلقة بالتجارة الالكترونية و تم تأجيل البث في التعريفات الجمركية المفروضة عليها لمدة تتراوح بين 18-24 شهرا، و قد اعتبر البعض ذلك انتكاسة للولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تطالب قبل المؤتمر بعدم وضع أي حواجز جمركية على التجارة الالكترونية[1].

ثالثا: تحرير قطاع الخدمات:

إن الخلاف في هذا القطاع ليس في تحرير من جميع القيود و إنما في أشكال وجوانب التحرير بحيث كانت الدول المتقدمة تسعى إلى المزيد من التحرير الرأسي و الأفقي النامية إعطاء الأولوية للقطاعات ذات الأهمية بالنسبة لها.

ومع تطور الاقتصاد العالمي واعتماده على الثورة المعرفية و التطور التكنولوجي واحتكار الدول المتقدمة لحوالي 96% من براءات الاختراع العالمية، و بذلك فإن القضايا المرتبطة بالخدمات تؤثر تأثيرا مباشرا في مستقبل الاقتصاد العالمي و الدليل على ذلك تقديرات حركات رؤوس الأموال عبر العالم و التي وصلت إلى 1.5 مليون دولار، و كذلك ارتفاع نصيب التجارة العالمية للخدمات من الناتج الإجمالي الدولي خلال الفترة من 1984-1998 لتصل من 7% إلى 17.4%، حيث بلغت قيمة التجارة العالمية 6.6 تريليون دولار عام 1998 منها 80% تجارة سلعية بقيمة قدرها 5.3 تريليون دولار و1.3 تريليون دولار تجارة الخدمات[2].

---

[1] ـ أحمد عبد التواب عبد البصير محمد: نفس المرجع السابق، ص 66.

[2] ـ عبد الفضل محمود: ندوة مؤتمر منظمة التجارة العالمية سياتل، مجلة المستقبل العربي، العدد 256، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 7.

أما عن حركة الاستثمار و الأموال عبر العالم فقد زادت الاستثمارات الخارجية العالمية المباشرة خلال الخمسة و عشرين عاما الأخيرة فقط بمقدار 271 مرة و بمتوسط زيادة سنوية 17% وصلت قيمتها الإجمالية إلى 645 مليار دولار عام 1995 و بلغ إجمالي قيمة الاستثمارات المباشرة 4100 مليار دولار عام 1998[1].

رابعا: البيئة و معايير العمل:

ازداد استياء الدول النامية و الفقيرة من الولايات المتحدة بسبب إصرارها على الربط ضمن آليات منظمة التجارة العالمية بين التجارة و معايير العمل الأساسية، فضلا عن حماية البيئة، و تأكيد الرئيس الأمريكي (بل كلينتون) التي أيد فيها فرض عقوبات متعددة الأطراف على الدول التي تنتهك حقوق العمل الأساسية، و أنه يريد إيجاد مجموعة عمل قادرة على صياغة و إعداد معايير للعمالة، ثم يضمن بعد ذلك هذه المعايير في جميع الاتفاقيات التجارية، مع تفضيله لوجود نظام يتضمن عقوبات في مواجهة الانتهاكات التي قد تحدث لأي من النصوص التي تضمنتها أي اتفاقية تجارية، و قد أثار ذلك التصريح قلق معظم الوفود المشاركة في المؤتمر، و انتقاداتها، حتى دول المجموعة الأوروبية وقفت إلى جانب الدول النامية و الفقيرة في ذلك، و التي تعتبر الإصرار على هذه المعايير شكلا مستترا من أشكال الحماية، و مؤامرة من جانب الدول الصناعية التي تهدف إلى حرمانها من إحدى ميزاتها الأساسية التنافسية، و هي الأجور المتدنية[2].

لعل وضع قيود تجارية تهدف إلى تأمين فرص عمل في تلك الدول، و إرضاء النقابات ذات الأثر الكبير في انتخابات الرئاسة الأمريكية، لكن هذا الحرص الذي ادعته الولايات المتحدة على الحقوق العمالية على النطاق العالمي، و خصوصا فيما يتعلق بعمل الأطفال دون سن الثامنة عشرة، تأكد خطأهن و هذا ما دفع صحيفة أمريكية على التعليق حول موضوع الربط بين التجارة و العمل الذي تسعى إليه الولايات المتحدة، فقال: بأن (كلينتون)

---

[1] ـ عبد الفضل محمود: نفس المرجع السابق، ص 8.

[2] ـ حسن عادل: الاقتصاد العربي من الاستقلالية إلى التبعية، دار الوحدة للطباعة و النشر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 2001، ص 120.

الذي تمكن من خلق مجموعة من الأنصار للتجارة الحرة داخل بلده، قد تمكن من ذلك بعد أن استوعب أفكار المعارضة، و قالت: إنه أخطأ بكلامه الصريح عن التخوف من أن يؤدي الاستيراد إلى خسارة في الوظائف في أمريكا، مهملا حقيقة أن الاستيراد يحمل الشركات الأمريكية على التنافس... و ذكرت الصحيفة بأن (كلينتون) فرض قيودا على الاستيراد هي بمثابة ضريبة على المستهلك، و تقول: إن قبوله الربط بين التجارة و قضايا العمل و تشغيل الأطفال يلاقي الرفض من معظم الحكومات في العالم.

و في هذا الإطار يأتي تصريح (كلارا شورت) سكرتيرة (منظمة التنمية الدولية) حول أهمية التمييز بين المشاكل التنموية و المشاكل التجارية، و اعتبرت أن تشغيل الأطفال مشكلة تنموية في المقام الأول، و مطلوب من العالم أن يضع حدا لتشغيلهم من خلال المساهمة بتنمية الدول التي تعتمد على ذلك لتمكينها من الوصول إلى حالة تستغني فيها عن تشغيل أي طفل، و ليس معاقبتها، لأن هذه العقوبات لن تنعكس فقط على الأطفال الذين لا يجدون الغذاء أو المدارس أو المأوى، بل ستستحق شعوبهم، و سيحصد العالم نتائج عكسية، و عليه يجب على العالم أن يجعل دورة سياتل دورة تنمية، و أن يشجع انسياب الاستثمارات الخاصة نحو هذه البلدان لكي تتوسع تجارتها، لا العكس[1].

خامسا: مكافحة الإغراق:

تعتبر الاتفاقية الخاصة بالإغراق أن المنتج " مغرق" إذا كان سعر الصادرات لذلك المنتج أقل من سعر مثيله في السوق المحلية.

و تتضمن بنود مكافحة الإغراق قواعد تفصيلية تتعلق بطريقة تحديد الإغراق وبالأضرار الناجمة، و بالإجراءات التي ينبغي إتباعها في فحص سبل مكافحة الإغراق والمدة اللازمة لإجراءات مكافحة الإغراق، و مع ذلك بقيت أحكام اتفاقية " مكافحة الإغراق" شديدة التعقيد بسبب اعتماد هذه الاتفاقية للممارسات التي تتبعها الدول المتقدمة

[1] ـ حسن عادل: نفس المرجع، ص 121.

الرئيسية في هذا المجال، و غالبا ما يحدث أن تدخل تقديرات تكلفة الإنتاج و النفقات الأخرى في إعداد القضية لأي جانب في الوقت الذي يصعب فيه على دولة نامية أن تقوم بتجميع هذه المعلومات من دول متقدمة، ذلك أن السلطات و مؤسسات التجارة و الصناعة في الدول النامية ليست مهيأة على وجه يمكنها من تحديد مصادر هذه المعلومات، و من جمعها في الدول المتقدمة[1].

وفي الحقيقة و مع أخذ الفوارق الشاسعة في موارد كل من الدول المتقدمة و النامية في الاعتبار، تصبح عملية الاستفسار عن مكافحة الإغراق لدى الأطراف المصدرة متحيزة جدا ضد الدول النامية، إلا إذا كانت مستعدة لإنفاق مبالغ طائلة لتجميع المادة و البيانات المطلوبة من الدول المتقدمة، و هناك مشكلة أكثر خطورة في مجال مكافحة الإغراق، و هي استبعاد هذا الموضوع من العملية العادية لتسوية المنازعات.

و قد أشارت مناقشات وفود الدول النامية في سياتل إلى وضع دعاوى الإغراق الراهنة في منظمة التجارة العالمية، و اتجاه الدول الكبرى بشكل واسع للجوء إليها في مواجهة الآخرين. و تتصدر الولايات المتحدة القوى الاقتصادية و التجارية العالمية العظم لقائمة الدعاوى، حيث قدمت حتى الآن (60) دعوى إغراق، في حين قدمت دول الاتحاد الأوروبي (47) دعوى، و قدمت اليابان (7) دعاوى، أما جملة الدول النامية التي تمثل 80% من أعضاء المنظمة فلم تقدم سوى (44) دعوى إغراق في حين أنها تعرضت لمواجهة (61) دعوى إغراق[2].

و مع دخول الاتفاقيات إلى حيز التطبيق الشامل، و انتهاء الفترات الانتقالية، و ما كانت نتيجة للدول النامية من إعفاءات في تحمل القواعد، فإن الإغراق يمكن أن يمثل سيفا مسلطا وحادا على رقاب جميع المصدرين من أراضيها، و يعمق من تهميش دورها ونصيبها المتواضع في النظام التجاري الدولي، و بالرغم من اعتراضات الدول النامية على الكيفية

---

[1] ـ حمدي عبد العظيم: (الجات و التحديات)، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، مصر 1996، ص 75.
[2] ـ نفس المرجع السابق، ص 76.

التي تتعامل بها الدول المتقدمة مع اتفاقيات مكافحة الإغراق، و وضع قيود متعددة على صادرات الدول النامية، و التي تؤثر سلبا على صادراتها إلا أن الولايات المتحدة بشكل خاص لم تبد ليونة حيال طلبات الدول النامية بتخفيف القوانين الأمريكية الهادفة على مكافحة إغراق السوق بالسلع، أو تقدير الأوضاع الصعبة للدول النامية التي يعتبر التصدير بالنسبة لها قضية مصيرية[1].

إضافة على المواضيع السالفة الذكر فقد ناقش مؤتمر سياتل مواضيع أخرى كالتجارة والاستثمار و الشفافية في المشتريات الحكومية و المنافسة، و دائما كانت المواقف متباينة بين المجموعات الثلاثة، فرغم أن لكل مجموعة مطالب محددة إلا أن مطالب الدول النامية تمثلت في تحرير المنسوجات و الملابس و المعايير البيئية و العمالية.

فبخصوص المنسوجات و الملابس تلوم الدول النامية بعدم تنفيذ الدول الصناعية المتقدمة لقرارات اتفاقية الجات بشان تحرير تجارة المنسوجات و الملابس الجاهزة، حيث مازالت هذه الدول تضع قيودا متنوعة تعرقل حرية التجارة في المنسوجات و الملابس الجاهزة، و على رأس هذه القيود تأتي القيود الكمية، و تقضي اتفاقية الجات بضرورة العمل على إنهاء نظام الحصص الذي كان متبعا في ظل اتفاق الألياف المتعددة و ذلك خلال عشر سنوات من بدء تطبيق اتفاقية الجات، أي مع بداية عام 2005 حيث سيشهد العام المذكور تطبيق قواعد ألغات لتحرير التجارة الدولية على المنسوجات سواء في الدول النامية أو المتقدمة، ورغم مرور خمس سنوات على بدء تطبيق اتفاقية الجات إلا أن الدول الصناعية المتقدمة لم تتقدم بجدية في إلغاء نظام الحصص الذي يقيد حركة صادرات الدول النامية من المنسوجات إليها[2].

أما مشكلة معايير البيئة و العمل فتعد المشكلة التي وحدت صفوف الدول النامية و لم يحدث عليها اختلاف في وجهات النظر بين هذه الدول، و بالتالي شهد مؤتمر سياتل صراعا

---

[1] ـ عدنان فرحان الجوراني: منظمة التجارة العالمية وآثارها على الدول النامية، الحوار المتمدن، العدد، 3446- 3/8/2011 -13:38، ص 4.

[2] ـ نفس المرجع، ص 5.

قويا بين الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة التي اصطفت مع في مواجهة الدول النامية التي كانت أيضا كتلة واحدة تقريبا فيما يتعلق بقضية المعايير البيئية و العمالية، ففي كلمة الرئيس الأمريكي بل كلينتون أمام المؤتمر أعلن كلينتون عن إصراره على إدراج القضايا العمالية و البيئية ضمن موضوعات الألفية الجديدة لمنظمة التجارة العالمية، كما اقترح فرض عقوبات اقتصادية لضمان التزام دول العالم بالمعايير العمالية التي لم يوضح طبيعتها باستثناء تأكيده على فرض عقوبات على الدول التي تستخدم عمالة الأطفال[1].

و إذا كانت هذه الدول حريصة فعلا و بشكل دائم على حماية البيئة في العالم فعليها أن تبدأ بصناعاتها أولا، ثم عليها ثانيا أن تتحمل تكلفة ما تزيده من الدول النامية و لو كثمن لما قامت به الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة من نهب للدول النامية و من تخريب لمسار تقدمها الاقتصادي – الاجتماعي خلال العهد الاستعماري الذي عوق التطور الاقتصادي في الكثير من البلدان النامية و بالذات في مصر التي لو تركت صناعاتها الناهضة في عهد محمد علي، على حالها لكانت مصر قوة اقتصادية عظمى في الوقت الراهن، حيث كانت مصر بتجربتها الصناعية في عهد محمد علي، تسبق غالبية دول أوروبا و كل من اليابان و ألمانيا.

و تجدر الإشارة إلى أن منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (أونتكاد) قد أصدرت بيانا و وزعته خلال مؤتمر سياتل و طالبت فيه الدول النامية و الفقيرة بضرورة التصدي للضغوط التي مارستها عليها الدول الصناعية المتقدمة من أجل إدراج قضية المعايير العمالية في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، و كان هذا الموقف من (أونتكاد) تضامنا واضحا مع الدول النامية و تحديا لمنظمة التجارة العالمية و للدول الصناعية المتقدمة المسيطرة عليها[2].

---

[1] ـ العفوري عبد الواحد: العولمة والجات- الفرص والتحديات، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص 98.

[2] ـ نفس المرجع، ص 99.

الفرع الرابع: أسباب فشل مؤتمر سياتل

لقد سادت مؤتمر سياتل خلافات واضحة و مواقف متباينة بين الدول المتقدمة فيما بينها و بين هذه الأخيرة و الدول النامية من جهة ثانية.

و قد أدت هذه الخلافات و التناقضات إلى فشل مؤتمر سياتل في الخروج بإعلان و هذا يعني أنه لم يتم الاتفاق على شيء في الموضوعات المطروحة و يمكن تلخيص أسباب الفشل فيما يلي:

1 - ساد اعتقاد متزايد لدى عدد كبير من الدول العالم خاصة الدول النامية وقطاعات عديدة من الرأي العام العالمي أن اتفاقية التجارة العالمية ومنظمة التجارة العالمية التي أنيط بها تنفيذ هذه الاتفاقية وتطوير النظام الاقتصادي العالمي نحو المزيد من التحرر لا تخدمان سوى مصالح الدول المتقدمة وبصفة خاصة الولايات المتحدة التي تتجه إلى فرض سيطرتها على المنظمة والتي تسعى إلى توجيه سياستها وما يصدر عنها من قرارات أو اتفاقيات إلى خدمة هذه المصالح في المقام الأول، و قد تزايد هذا الاعتقاد نتيجة محاولات الدول المتقدمة في مقدمتها الولايات المتحدة ربط تحرير التجارة ببعض القضايا مثل تشغيل الأطفال، ومعايير العمل، وشؤون البيئة، والتي رأت فيها الدول النامية محاولات للالتفاف حول مبدأ حرية التجارة على نحو يخدم مصالح المنتجين في الدول المتقدمة، و عرقلة فتح أسواقها أمام المنتجات المنتجة في الدول النامية بإثارة مثل هذه القضايا[1].

2 - زيادة شكوك الدول النامية حول نشاط الشركات متعددة الجنسية و محاولاتها السيطرة على حركة التجارة الدولية، و تحويل الدول النامية إلى مجرد ورشة تابعة يتحدد مصير تجارتها الخارجية وفقا لما تضعه الشركات من سياسات و هي شركات تنتمي في المقام الأول إلى الدول المتقدمة.

---

[1] - اللقماني سمير: منظمة التجارة العالمية، أثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية، دار حامد للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2004، ص 65.

3 - التناقض بين الدول المتقدمة ذاتها خاصة الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي حول قضايا تحرير القطاع الزراعي، و توسع الدول في الاتحاد الأوروبي في إتباع سياسات التدخل، و الدعم للقطاع الزراعي، أي أن ملف الإغراق لمنتجات زراعية مدعومة يمثل مواجهة بين أوروبا و أمريكا، و عدم اتفاق الدول المتقدمة على معالجة هذه القضايا.

4 - عدم توافر الإعداد الجيد و الخبرة لدى إدارة المنظمة لتعد المؤتمر إعدادا جيدا لكيفية مواجهة هذه التناقضات خاصة أن هناك العديد من المؤشرات التي كانت تدعوها إلى توقع تفجر هذه القضايا الساخنة[1].

فيجب إعادة النظر في آليات العمل داخل المنظمة حتى الآليات الخاصة بالإعداد لجولات التفاوض، لأن الهدف من هذا القرار هو ضمان عنصرين أساسين "الشفافية" من ناحية، و " الكفاءة " من ناحية أخرى، فلقد ثبت أثناء هذه الاجتماعات أن تحقيق احد العنصرين لا بد أن يأتي على حساب العنصر الآخر، و بالتالي تقرر وقف المباحثات حتى يمكن تحقيق آلية صحيحة تضمن تحقيق الهدفين لإدراك الأعضاء المشاركين أن المشاركة و الشفافية من كل الأعضاء ضرورية ومهمة.

5 - الرغبة في عدم فتح الأسواق الأمريكية أمام الصادرات من دول العالم الأخرى ومحاولة استخدام هذه المسألة كأداة ضغط على الآخرين لقبول المطالب الأمريكية و تزايد الغرور الأمريكي بقوة في هذا المؤتمر بدرجة استفزت الآخرين سواء الدول النامية أو الاتحاد الأوروبي أو اليابان[2].

6 - المطالبة بحقوق العمال التي تتآكل في الدول النامية أمام زحف الاستثمارات الأجنبية و شروطها المجحفة، و بالنظر إلى ملف العمالة و كيفية التعامل مع هذه القضية بالنسبة للدول

---

[1] - اللقماني سمير: نفس المرجع السابق، ص 66.
[2] - نفس المرجع، ص 67.

النامية التي لها خصوصيتها في تشغيل الصبية في ظروف تعتبرها دول أخرى إهدار لكرامة الإنسان و انتقاصا من حقوقه.

7 - عدم الاهتمام بمعالجة المساوئ التي تصاحب الحرية التجارية و مشاكل الدول النامية التي تتعرض للمنافسة من الدول المتقدمة اقتصاديا، وعلى الدول المتقدمة أن تتبع سياسات مساواة و تعمل على مساعدة الدول النامية في عمليات نقل التكنولوجيا واستيعابها و رفع مستويات الإنتاجية و الأجور بها[1].

8 - فشل سياتل لأنه أهدر توازن المصالح بين الدول الغنية و الفقيرة اقتصاديا و تجاريا و زراعيا و صناعيا.

9 - تهميش الدول النامية الذي بدا واضحا مع استمرار المحادثات التجارية و مع ازدياد اللجوء إلى الصالون الأخضر حسب التعبير الفرنسي أو الغرفة الخضراء Green Room حسب التعبير الإنجليزي، و كلاهما يعني أن يتم اختيار مجموعة مختارة من الدول لضمان التوصل إلى اتفاق، ثم يتم عرض ما تم الاتفاق عليه فيما بعد على الدول الأخرى.

إن كثرة انعقاد الغرفة الخضراء أو إغلاق أبوابها شيئا فشيئا أمام المشاركة الآخرين جعلت من الغرفة الخضراء عقبة أساسية أمام تحقيق مبدأ المشاركة و المساواة في صنع القرار داخل منظمة التجارة العالمية، و من هنا بدأت أصوات التذمر و الانتقاد العلني تسمع داخل قاعة المؤتمرات بأن سياتل بدت غير ديمقراطية و غير عادلة و هي صفات تنادي بها المنظمة، تطالب بتطبيقها و تنقصها الشفافية[2].

---

[1] - نبيل حشاد: الجات و المنظمة العالمية للتجارة، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، 1996، ص58.

[2] - نفس المرجع.ص 59.

المبحث الثاني: مؤتمر الدوحة و مؤتمر هونغ كونغ

انعقد مؤتمر الدوحة في ظروف جديدة، تمثلت في أحداث 11 ديسمبر بالولايات المتحدة الأمريكية و الخلافات الحادة بين أعضاء المنظمة في موضوعات كثيرة والخوف من مخلفات مؤتمر سياتل، و ما ترتب عنه من انعكاسات سيكولوجية في نفوس الكثير من الدول و المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية و المجتمعات المدنية، التي لم ترضى بفرض الهيمنة الأمريكية على إدارة النظام التجاري العالمي لوحدها، و لتهميش الدول النامية من المشاركة في المفاوضات و أخذ القرارات، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة ألحت في هذا المؤتمر على وضع أسس نظام اقتصادي جديد، قادر على محاربة الإرهاب و التقليل من الفقر في العالم، و هذا لا يأتي إلا بدخول الدول النامية و الدول المتقدمة في مفاوضات انطلاقا من حاجة بعضها للبعض الآخر[1].

سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين يتناول (**المطلب الأول**) منهما: **مؤتمر الدوحة و الظروف العالمية التي صاحبته**، وفي (**المطلب الثاني**): **مؤتمر هونغ كونغ.**

[1] ـ دعوة مدير منظمة التجارة العالمية "مايك مور" بمؤتمر الدوحة.

المطلب الأول: مؤتمر الدوحة و الظروف العالمية التي صاحبته

انعقد مؤتمر الدوحة في ظروف اقتصادية و سياسية مختلفة عن تلك التي كانت قبل مؤتمر سياتل، و يمكن تلخيص هذه الظروف فيما يلي:

1- شبح الخوف من تكرار سيناريو سياتل الذي هز أركان النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، وأظهر أن الصراعات و الخلافات التي سادت هذا المؤتمر إن تكررت قادرة على نهاية العولمة المبنية على القطبية الأحادية و ما يرافقها من هيمنة و تهميش لباقي مكونات هذا النظام الجديد، و لهذا شعرت كل الدول أن من مصلحة الجميع إنجاح هذا المؤتمر انطلاقا من المصالح الاقتصادية المشتركة[1].

2- تأكيد منظمة التجارة العالمية، رغم الانتقادات الموجهة لها، على السعي إلى تحقيق نوع من العدالة في النظام التجاري العالمي، و التأكيد أيضا على التقليص من الخلافات لأن فشل مؤتمر الدوحة سيؤدي إلى تراجع التجارة الدولية و مزيد من الكساد الاقتصادي و ما يترتب عنه من أزمات اقتصادية في أنحاء العالم.

3- سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى التغلب على خلافاتها مع أهم الدول الكبرى والتكتلات الاقتصادية الدولية و في مقدمتها دول الاتحاد الأوروبي حتى يكون نضالها في مؤتمر الدوحة على جبهة واحدة أمام الدول النامية المعارضة للعولمة على الطريقة الأمريكية، و حتى لا يشجع خلافها مع الاتحاد الأوروبي حول بعض القوانين المنظمة للتجارة الأمريكية دخول دول أخرى كطرف في هذا الخلاف و خاصة حول قوانين الإغراق و المنافسة و الضرائب المعمول بها في الولايات المتحدة و التي يتعارض العديد منها مع قواعد تحرير التجارة الدولية[2].

---

[1] ـ محمد سيد عابد: التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية، 2003، ص 447.

[2] ـ نفس المرجع، ص 448.

و من ناحية سعت الولايات المتحدة إلى تبني أسلوب عقد الصفقات الجانبية مع الدول والتكتلات التي تختلف مع الولايات المتحدة قبل بداية مؤتمر الدوحة، و هو أسلوب استخدم مع الاتحاد الأوروبي عندما اعترض على الإعفاءات من الضرائب التي تقدمها الولايات المتحدة لشركاتها. و مع اليابان عند الخلاف بشن صادرات السيارات اليابانية على الولايات المتحدة الأمريكية.

بالإضافة إلى توحيد الموقف الأمريكي مع الاتحاد الأوروبي و إظهار القيادة المشتركة لمؤتمر الدوحة و الإصرار المشترك على مواقفها و جذب الدول الأخرى لتبني هذه المواقف.

و أخيرا محاولة طمأنة الدول النامية بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعمل بجد هذه المرة لجعل الأمور المختلفة، أكثر شفافية في مؤتمر الدوحة و أنها ستلتزم التزاما كاف بقواعد تحرير التجارة و حقوق الدول النامية، و التركيز على طرح أجندة واسعة لمؤتمر الدوحة ترضي جميع دول العالم و تشجعها على تأييد عملية تحرير التجارة، أملا في العوائد التي ستعود عليها من هذه المجالات، و لذلك وافقت الولايات المتحدة على بحث موضوعي الاستثمار و المنافسة في جولة جديدة للمفاوضات و ذلك في إطار اتفاق جانبي مع الاتحاد الأوروبي و لجذب دول أخرى إلى المفاوضات في حالة نجاح مؤتمر الدوحة[1].

4 - انعقد مؤتمر الدوحة في ظروف جديدة عقب تداعيات أحداث 11 سبتمبر الأمر الذي جعل أمريكا أحرص ما تكون على نجاح المؤتمر، و هذا ما أكده " جون هانتسمان" نائب الممثل التجاري الأمريكي الذي صرح قبل القمة بأيام أن الاجتماع لا يمكن عقده في وقت أفضل من ذلك، لأن نجاحه سيعطي دفعة للاقتصاد العالمي الذي يوشك على الدخول في حالة كساد، و من هنا تزداد أهمية مؤتمر الدوحة بعد 11 سبتمبر و تفجيراتها التي ألحقت أضرارا كبيرة بالاقتصاد العالمي و الاقتصاد الأمريكي خصوصا.

---

[1] - محمد سيد عابد: نفس المرجع السابق، ص 449.

5 - الانخفاض في نمو التجارة العالمية الذي تراجع عام 2001 إلى 2% و هو عام انعقاد المؤتمر، مقابل 12% في عام 2000 و قد ينخفض أكثر من ذلك عام 2002، على إن هذا المعدل النمو المتدني المحقق هو الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية[1].

6 - عزم اليابان على أن تلعب دورا جديدا في صياغة قواعد العولمة و السعي وراء تحقيق مصالحها الاقتصادية بإجراء أكثر مما كان عليه الحال في مؤتمر سياتل، و بالتالي حاولت اليابان إقناع جميع الأطراف قبل مؤتمر بوقت كاف أن الجولة الجديدة لتحرير التجارة يجب أن تكون شاملة و ليست قطاعية(و ما أطلق عليه Sector By Sector) وذلك لضمان نجاحها.

7 - تنسيق مواقف الدول النامية حيث يتضح ذلك في ردها من خلال ما أقرته مجموعة الـ 15 في اجتماع جاكرتا في مايو 2000 و مؤتمرات التنسيق في الإطار العربي وتجمع الكوميسا حيث تبلورت ردود الدول النامية على البيان الختامي المقترح الذي أرسل من إدارة منظمة التجارة العالمية بشكل منسق و أكدت فيه على ما يلي:

- النص على أهمية أن يم توزيع فوائد و منافع النظام الاقتصادي العالمي الجديد وبالتحديد النظام التجاري العالمي على نحو أكثر توازنا و عدالة و إنصافا مما هو عليه الآن و التأكيد على المبادئ و الأهداف التي أسست عليها منظمة التجارة العالمية في اتفاق مراكش و التي تضمن للبلدان النامية و الأقل نموا نصيب من نمو التجارة الدولية، يتناسب مع احتياجات التنمية في تلك البلدان مع التعهد بنبذ استخدام إجراءات الحماية التي تخذها الدول الأخرى[2].

- و تأكيد الإقرار و الاعتراف بأن الدول النامية لم تجن الفوائد الكاملة من النظام التجاري العالمي نتيجة لعدة عوامل أهمها عدم وفاء الدول المتقدمة بوعودها في إتاحة الأسواق للبلدان النامية و هو ما أوجد عدم التوازن في القواعد التجارية، و بالتالي لا يوفر التعهد بتصحيح

---

[1] - منير الحمش: الاقتصاد السياسي - الفساد - الإصلاح - التنمية، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، بدون طبعة، 2006، ص 197،

[2] - نفس المرجع، ص 198.

أوجه عدم التوازن و الخلل بشكل ملزم من خلال معالجة كل المسائل المعلقة الخاصة بالتنفيذ و حلها بشكل مرض و في إطار زمني محدد و اعتماد تدابير فعالة لبناء القدرات الاقتصادية للبلدان النامية، و ضمان عملية اتخاذ القرار بمشاركة الجميع و بشكل شفاف.

- و ضرورة أن يتم النص على أن منظمة التجارة العالمية هي منتدى متعدد الأطراف تعمل في إطار قواعد التجارة و تحريرها و في المجالات المتفق عليها، مع رفض إدخال معايير العمل على الإطلاق في البيان الختامي للمؤتمر[1].

وسيتناول هذا المطلب ثلاثة فروع يتحدث (**الفرع الأول**) عن: **أهداف مؤتمر الدوحة**، وفي (**الفرع الثاني**): **موضوعات مؤتمر الدوحة**، وفي (**الفرع الثالث**): **إعلان مؤتمر الدوحة.**

[1] - منير الحمش: نفس المرجع، ص 199.

الفرع الأول: أهداف مؤتمر الدوحة

لعل الظروف التي صاحبت انعقاد هذا المؤتمر في نوفمبر 2001، دفعت به إلى السعي لتحقيق الأهداف التالية:

1- تمهيد الطريق لإطلاق جولة جديدة من المفاوضات من أجل الوصول إلى المزيد من تحرير التجارة العالمية للأسواق الدولية، و إزالة المعوقات أمام تدفق التجارة العالمية وفتح الباب أمام حل بعض المشكلات المعلقة.

2- تحديد مصير منظمة التجارة العالمية، و الحفاظ عليها و تحسين آلياتها و انطلاقاتها نحو تحقيق أهدافها و القيام بوظائفها، و ضرورة مواصلة طريقها نحو تحرير التجارة وتجاوز سائر العوائق التي قد تعترضها في تحقيق أهدافها.

3- توفير كل الظروف المواتية لنجاح مؤتمر الدوحة حيث أرسل مشروع البيان الختامي قبل أكثر من شهر من انعقاد المؤتمر، لإبداء الملاحظات عليه، و تم عقد المؤتمر في مكانه بالدوحة و في زمانه و إدراك ضرورة مواجهة مشكلة الكساد و الاقتصاد العالمي الحالي و عدم تكرار الفشل الذي آل إليه المؤتمر الوزاري السابق لمنظمة التجارة العالمية في مدينة سياتل الأمريكية[1].

بل سبق انعقاد المؤتمر الدراسة الدقيقة لأسباب فشل مؤتمر سياتل و تفادي هذه الأسباب في الدوحة، و الإعداد المسبق لتسوية القضايا المعلقة و الخلافية بين الدول الكبرى و التكتلات الاقتصادية و ذلك أثناء اللجان التحضيرية في جنيف، و من ناحية أخرى تم التنسيق بين الدول النامية على مستوى التكتلات الإقليمية و شبه الإقليمية بشأن القضايا المطروحة على المؤتمر ن و هو ما حصر أراء العدد الأكبر من الدول النامية في عدد محدود من الآراء التي كانت متقاربة بما كان في سياتل.

---

[1] ـ محمد علي إبراهيم: الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، الدار الجامعية، القاهرة 2008، ص 56.

بالإضافة إلى إدراك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لأهمية تفادي الإصرار الشديد على أي موضوعات أو إجراء تضع عوائق تعد من صادرات الدول النامية خاصة العوائق غير الجمركية والإصرار على تنفيذها بطريقة متعسفة، و حرص الدول المتقدمة على إغراء الدول النامية بأنها ستمنحها فسحة من الوقت لتوفيق أوضاعها على ما تقرره الجولة القادمة من قضايا لتجنبها أي سلبيات وقيام الدول المتقدمة بإقناع معظم الدول النامية بوفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها أمام منظمة التجارة العالمية يحتاج إلى نطاق أوسع لتحرير التجارة و حتى ما لن يتم إلا من خلال جولة جديدة للمفاوضات مع تعهد الدول المتقدمة و منظمة التجارة العالمية بأنها ستقوم بعمل إصلاحات واسعة في منظمة التجارة العالمية لجعلها أكثر عدالة وموضوعية وشفافية ومراعاة لمصالح الدول النامية وأكثر انفتاحا على المنظمات غير الحكومية المناهضة للعولمة و أكثر عدالة في حل النزاعات الاقتصادية بين الدول النامية و الدول المتقدمة[1].

[1] ـ محمد علي إبراهيم: نفس المرجع، ص 57.

الفرع الثاني: موضوعات مؤتمر الدوحة

لقد ناقش مؤتمر الدوحة نفس المواضيع تقريبا التي طرحت في مؤتمر سياتل، كموضوعات السلع الزراعية، وتجارة المنسوجات، وقضايا البيئة و الملكية الفكرية.

فبخصوص السلع الزراعية جدد الاتحاد الأوروبي حرصه على استمرار الدعم الزراعي لفترة طويلة، ووعد بالتقيد بالتزامات دولية حولها، كما طالب و في نفس الوقت بعض الدول و على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية بالإسراع بإلغاء الدعم الذي تضخم حتى وصل على حدود 360 مليار دولار في الدول الصناعية الكبرى، وأصبح موضوع الدعم يرتبط بقوة سياسية مؤثرة في هذه الدول و لها دورا بارزا فيه، فقرار الوزن النسبي للأحزاب و القوى السياسية.

أمّا بخصوص قضايا البيئة فتم التوفيق بين رغبات الدول المتقدمة و الدول النامية وذلك بإحالة الموضوع للتفاوض الموسع مع إقرار حق الدول في اتخاذ ما تراه مناسبا من قرارات و إجراءات لحماية البيئة و الصحة في إطار المنظمة[1].

و هذا الحل يعني موافقة ضمنية على القيود الحمائية الجديدة التي تشكو منها الدول النامية المرتبطة بمواصفات المنشأ المتشددة التي تطبقها الدول المتقدمة على صادراتها وتمنع نفاذ هذه الصادرات لأسواق العالم المتقدم تحت بنود المواصفات البيئية والاشتراطات الصحية و غيرها من الأمور التي يدخل تحت مظلتها في ممارسات الواقع.

و في موضوع المنسوجات لاحظت الدول النامية و خاصة الهند عدم التزام الدول المتقدمة بفتح أسواقها خلال الفترة الانتقالية التي تنتهي في يناير 2005، وأبقت على الجانب الأكبر من نظام الحصص[1].

---

[1] ـ عبد الفتاح عبد الرحمن الجمل: صعود... وسقوط الإمبراطورية الأمريكية، مكتبة كتب عربية، الطبعة الأولى، 2008، ص 65.

و لم يتم حل هذه القضية، و وسط ضغوط الأوضاع الدولية الكثيفة تم الاكتفاء بإشارات غامضة للتفاوض حول موقف الهند و المطالب الخاصة بتحرير التجارة في المنسوجات بحكم أن اعتراض أي دولة يمنع التوصل إلى الاتفاق بالتراضي.

أما فيما يخص موضوع الملكية الفكرية و في وسط الخلافات العميقة بين الدول المتقدمة و الدول النامية و بين هذه الأخيرة فيما بينها حصلت الدول النامية على انتصار مهم في قضية اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (تريبس) و هو انتصار لا يرتبط بتعديلات في نصوص الاتفاقية و لكن يرتبط بتأكيد رفض التفسيرات المتعسفة و الضيقة للنصوص وهذا يدين جميع المبادرات التي اتخذت في الدول النامية لتقييد صناعات الدواء المحلية وتكبيلها بقيود مصطنعة غير حقيقية[2].

و قد صدرت عن الاجتماعات بيان وزاري منفصل يؤكد حق الدول النامية والدول الأقل نموا في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الصحة العامة و هو ما تتضمنه (التريبس) بالفعل و حقها كحكومات في الترخيص الإجباري لإنتاج الأدوية الرئيسية محليا بغير موافقة الشركات العالمية صاحبة براءة الاختراع الأصلية و ذلك فيما يرتبط بالأدوية اللازمة لمواجهة الأوبئة مثل الإيدز و الملاريا و الكوليرا و غيرها بغير تحديد.

و النقطة البالغة الأهمية في البيان الوزاري المنفصل أنه لم يضع قيودا على الحكومات في قيامها بتحديد الأمراض ذات الطبيعة الوبائية.

و بالنسبة للقضايا الرئيسية الأخرى كعلاقة الاستثمار بالتجارة و المنافسة، فقد اتفق على استمرار التفاوض حولها مع إعطاء أهمية خاصة للتفاوض حول القواعد و الآليات الخاصة بتفعيلات تطبيقاتها و علاقتها بالتجارة كمرحلة أولية تخضع في النهاية للقبول أو الرفض من جانب الدول الأعضاء في المنظمة بأسلوب التراضي و الذي يعني الاتفاق الجماعي قبل بدء

---

[1] ـ تشير الإحصائيات أن أمريكا أبقت على 701 قسم من نظام الحصص من أصل 758 قسم و الاتحاد الأوروبي أبقى على 167 من أصل 219 و كندا أبقت على 239 من أصل 259.

[2] ـ نفس المرجع السابق، ص 66.

المباحثات حول هذه الموضوعات. و ذلك ليس فقط لإرضاء الدول النامية و لكنه يقلل أيضا من خلافات الدول المتقدمة فيما بينها[1].

[1] ـ نفس المرجع السابق، ص 67.

الفرع الثالث: إعلان مؤتمر الدوحة

تضمن الإعلان الختامي لمؤتمر الدوحة 2001 الذي تم إقراره في اليوم الإضافي للمؤتمر أي في الوقت الضائع الموضوعات التالية:

1 - ضرورة البدء في برنامج عمل متوازن يضم أجندة تفاوض موسعة فيما يسمى ببرنامج العمل الموسع، و يعتقد البعض أن عدم النص على إطلاق أو فتح جولة جديدة للمفاوضات يعني الاستمرار في إطار جولة أوروجواي، إلا أن حقيقة الأمر تشير إلى أن مفهوم الجولات الذي كان متبعا في إطار برامج عمل و بذلك يكون برنامج العمل الموسع الذي أقره الإعلان الوزاري هو المسمى الجديد و البديل لجولة التفاوض و بالتالي فان واقع الأمر يشير إلى بدء عملية التفاوض في جولة جديدة لكن بمسمى جديد، و هو حل وسط للتخلص من معارضة الدول النامية لإطلاق جولة جديدة من المفاوضات قبل الإنهاء على مشكلات التنفيذ لموضوعات جولة أوروجواي 1994، ومن هنا جاءت فكرة المسمى الخاص " ببرنامج العمل الموسع " لتسهم في كل الموضوعات الخلافية لتكون مجالا للتفاوض، بل تضمن الإعلان جدول توقيت محددة لبرنامج العمل و ذلك على النحو التالي:

- الانتهاء من صياغة برنامج العمل الموسع بنهاية عام 2002 و قبل المؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة.

- الانتهاء من مفاوضات تحسين و توضيح مفهوم تسوية المنازعات بنهاية مايو 2003.

- الانتهاء من المفاوضات على موضوعات برنامج العمل ليس قبل يناير 2005[1].

2- أكد البيان الختامي على الالتزام بإجراء مفاوضات شاملة حول الملف الزراعي، تستهدف تحقيق تحسينات ملموسة في مدخل السوق و تقليل جميع أشكال دعم الصادرات و

---

[1] - يسرى مصطفى: المنظمات غير الحكومية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، الطبعة الثانية، 2007، ص 112.

عمل استقطاعات ملموسة في صور الدعم المحلي التي تضر بالتجارة، كما أكد على المعاملة الخاصة و المتميزة للدول النامية التي ستكون جزءا لا يتجزأ من جميع عناصر المفاوضات.

و أكد البيان الختامي أيضا على أن مفاوضات التجارة في الخدمات ستتم بهدف تنشيط النمو الاقتصادي لجميع الأطراف كما سيتم إدراج مقترحات الأعضاء بخصوص المسائل المتعلقة بحركة و انتقال الأشخاص الطبيعيين[1].

3- وقد جاء موضوع العلاقة بين التجارة و الاستثمار في المرتبة السادسة حيث نص البيان الختامي على أنه " إدراكا للحاجة لوجود إطار دولي لتأمين قيام أوضاع ثابتة شفافة متوقعة في الاستثمار طويل الأجل و الدولي خاصة الاستثمار الأجنبي و الذي سيساهم في التوسع التجاري و إدراكا للحاجة الملحة لزيادة المعاونة و بناء القدرات حسبما أشارت الفقرة 210، فقد اتفقت الدول الأعضاء على أن المفاوضات ستجري بعد الاجتماع الوزاري الخامس على أساس أن القرار الذي سيتخذ بإجماع ظاهر في جلسة سنتناول أشكال المفاوضات.

4- فيما يتعلق بنصيب مداخل السوق للمنتجات غير الزراعية، تمت الموافقة على إجراء مفاوضات تستهدف تقليل أو إلغاء الرسوم بما في ذلك تقليل أو إلغاء الأسقف العليا للرسوم و الرسوم العالية، و التصاعد في الرسوم إضافة إلى الحواجز الأخرى غير المرتبطة بالرسوم و المفروضة على منتجات التصدير ذات الأهمية للدول النامية وستكون التغطية للمنتج شاملة و دون استثناءات و ستراعي المفاوضات الاحتياطات الخاصة للدول النامية و الأقل نموا[2].

5- علق البيان الختامي أهمية كبرى على تنفيذ و تفعيل اتفاقية الجوانب المرتبطة بالتجارة في حقوق الملكية (التريبسTrips) بطريقة تدعم الصحة العامة و تنشط في الوقت ذاته الأبحاث و التنمية في مجالات الأدوية الجديدة و قد صدر إعلان تفصيلي حول ذلك تتضمن حق الدول النامية و الدول الأقل نموا في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الصحة العامة و هو

---

[1] - - يسرى مصطفى: نفس المرجع السابق، ص 113.
[2] - نفس المرجع، ص 114.

ما تضمنه تريبس بالفعل و حقها أيضا كحكومات في الترخيص الإجباري لإنتاج الأدوية الرئيسية محليا بغير موافقة الشركات العالمية صاحبة براءة الاختراع و ذلك فيما يرتبط بالأدوية اللازمة لمواجهة الأوبئة الفتاكة كالسيدا و الملاريا والكوليرا و غيرها.

6- و بخصوص موضوع المشتريات الحكومية و المنافسة فقد تمت الموافقة على بدء المفاوضات بعد المؤتمر الوزاري الخامس و هذه المفاوضات ستقوم ببناء على التقدم الذي أحرزته مجموعة العمل المختصة بالشفافية في المشتريات الحكومية مع مراعاة احتياجات التنمية بالدول النامية و الأقل نموا و سوف تقتصر المفاوضات على جوانب لشفافية و لن تسعى لتصميم النطاق الذي تعمل في إطاره الدول لمنح أفضليات للإمدادات المحلية والموردين المحليين[1].

7- و في موضوع العلاقة بين التجارة و البيئة. قد أصدر المؤتمر توجيهاته للجنة التجارة والبيئة بأن تعطي اهتماما خاصا بتأثير الإجراءات البيئية على مدخل السوق خاصة فيما يتعلق بالدول النامية و المواقف التي يشكل فيها إلغاء أو تقليل القيود التجارية و التشويهات فائدة على التجارة و البيئة و التنمية، و كذلك الاهتمام بالنصوص المرتبطة باتفاقية الترتيب و متطلبات التصنيف للأغراض البيئية، و العمل بشأن هذه المسائل يجب أن يتضمن تحديدا واضحا لقواعد منظمة التجارة العالمية المرتبطة باتفاقية الترتيب ومتطلبات التصنيف للأغراض البيئية، و العمل بشأن هذه المسائل يجب أن يتضمن تحديدا واضحا لقواعد منظمة التجارة العالمية المرتبطة و سترفع اللجنة تقريرها إلى المؤتمر الوزاري الخامس مع الاعتراف بأهمية المساعدة الفنية و بناء القدرة في مجال التجارة والبيئة.

8- اعترف الإعلان بخطورة المخاوف التي عبرت عنها الدول الأقل نموا، و تم الاعتراف بأن ضم الدول الأقل نموا للنظام التجاري العالمي يتطلب معاونة في الدخول للسوق و دعما لتنويع و قاعدة الصادرات لديهم و المعاونة الفنية و بناء القدرة و تمت الموافقة على أن ذلك

---

[1] ـ عبد الحافظ الصاوي: الاقتصاد العالمي... الأزمة وآفاق الحل، شبكة الجزيرة، 16أكتوبر/تشرين الأول، 2011، ص 17.

يستلزم جهودا من جانب جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية. و قد تمت الموافقة أيضا على الإطار المتكامل للمعاونة الفنية المقدمة للدول الأقل نموا، والمعاملة الخاصة و المتميزة لهذه الدول[1].

على الرغم من الآمال التي عقدتها الدول النامية و الأقل نموا على مؤتمر الدوحة إلا أن مكاسبها المحققة لا ترقى إلى مستوى ما كان مأمولا و لقد تركزت أهم مكاسب الدول النامية على أقل من 50% من حقوقها المتعلقة بمشكلات التنفيذ من خلال الإعلان الذي صدر بذلك من خلال مؤتمر الدوحة و تمت إحالة باقي المشكلات للتفاوض.

على الرغم من التحذيرات التي أطلقتها العديد من تجمعات الدول النامية و على رأسها مجموعة دول الخمس عشرة محذره من استمرار الدول المتقدمة الكبرى في فرض مصالحها على النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف و على الرغم من الجهود التي بذلتها وفود الدول النامية خلال المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية بالدوحة للحيلولة دون توسيع نطاق التفاوض أو إضافة موضوعات جديدة قبل انتهاء تماما من متعلقات جولة أوروجواي 1994، فقد نجحت الدول المتقدمة الكبرى في إحالة جميع موضوعاتها إلى مرحلة التفاوض و من خلال توقيتات زمنية محددة و ملزمة و بحد أقصى بداية عام 2005 بينما أبقت أجندة الدول النامية و الأقل نموا خارج نطاق التفاوض و في إطار البحث من خلال مجموعات العمل التي تعتبر نتائجها غير ملزمة بأي من الأحوال[2].

---

[1] ـ عبد الحافظ الصاوي: نفس المرجع السابق، ص 18.

[2] ـ نفس المرجع، ص 19.

المطلب الثاني: مؤتمر هونغ كونغ

انعقد هذا المؤتمر في ديسمبر 2005 بهونغ كونغ الصينية، و حظي بمشاركة 149 دولة عضو في المنظمة حيث توصل الأعضاء إلى اتفاق هزيل، و لم يتمكن من إطلاق جولة مفاوضات جديدة كما كان يتوقع للخلافات المستمرة بخصوص هذا الموضوع.

و ينبغي الإشارة أن انعقاد هذا الموضوع جاء بعد انتهاء الفترة الانتقالية و إلغاء العديد من اتفاقيات الجات 1947 كاتفاقية الألياف المتعددة و ما ترتب عنها من نزاعات خاصة بين الصين و الدول المتقدمة.

و يمكن تلخيص نتائج هذا المؤتمر في النقاط التالية:

- إلغاء سياسة الدعم للصادرات الزراعية في حدود 2013.

- البقاء على بعض المساعدات للصادرات الزراعية مع وضع بعض القيود في هذا المجال خاصة الولايات المتحدة و كندا و أستراليا و نيوزلندا.

- إزالة الرسوم الجمركية بنسبة 97% على المواد المحلية للدول النامية ابتداء من سنة 2008.

- رفع الدعم على الإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة لتسهيل تصريف منتجاتها في الدول النامية.

فالملاحظ من نتائج مؤتمر هونغ كونغ أنه لم يأتي بالجديد و بقيت آمال كل الدول في تنفيذ قرارات مؤتمر الدوحة الذي يشكل اتفاق الحد الأدنى بين الدول النامية و الدول المتقدمة[1].

[1] - محمد رئيف: قضايا اقتصادية معاصرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2009، ص 37.

من خلال دراستنا لهذه المؤتمرات التي تجسد تطبيق اتفاقيات جولة الأوروغواي يمكن القول أن العالم مقدم على جولة جديدة من المفاوضات التجارية ستكون أكثر تعقيدا و أكثر صعوبة و ربما تستمر إلى أجل غير محدد، لأن الخلافات الحقيقية ستظهر عند المفاوضات الفعلية حول التفاصيل، و كما يقال " إن الشيطان يكمن في التفاصيل" و ما الذي يمكن عمله من جانب الدول النامية اتجاه كل هذه التوجهات المستقبلية في النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف؟.

فالدول النامية دائما تسعى و تكافح للحصول على ما تزيد و تحقق مطالبها، و قد آن الأوان للعالم النامي خاصة بعد انضمام المارد الصيني إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، أن تواجه التحديات الجديدة من خلال المزيد من التكتلات الإقليمية لتوجيه مواقفها و تجميع جهودها لرفع قدراتها التفاوضية أثناء تنفيذ التفاوض من خلال برنامج العمل الموسع الذي تم إقراره مع ضرورة الإعداد الفوري لمجموعة المفاوضين الأكفاء وبكثرة عددية تتكافأ مع وفود الدول المتقدمة حيث أكدت دراسة أخيرة للبنك الدولي أن متوسط عدد وفود الدول النامية في منظمة التجارة العالمية هو 3 أفراد مقارنة بعدد 16 فرد في الدول المتقدمة، و إذا علمنا أن المنظمة تعقد في المتوسط 45 اجتماعا في الأسبوع المخصص للمؤتمر تناقش أدق تفاصيل الاتفاقيات و مشاكل تنفيذها و صياغة كل كلمة و كل حرف فيها لوجدنا أنه من العيب أن نتوقع مشاركة فعالة للدول النامية في جولة المفاوضات القادمة إلا إذا استعدت الاستعداد المطلوب لتلك المفاوضات الشاملة[1].

من ناحية أخرى لا بد من الإعداد لجولة المفاوضات القادمة بشكل يتناسب مع خطورتها و شمولها و عمق تأثيرها و باختيار المفاوضين المحترفين فقط على النحو الذي نشاهده في الدول المتقدمة من مشاركة مراكز البحوث و المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مناقشة و صياغة تفاصيل الأجندة التفاوضية لهذه الدول.

---

[1] ـ محمد رئيف: نفس المرجع السابق، ص 38.

و تبقى الإشارة إلى ضرورة تعميق الحوار بين الجنوب و الجنوب بل و إحياء العمل الجماعي الجيد لمواقف و مطالب الدول النامية في مجموعها وإعداد سيناريوهات التفاوض التي تعظم مكاسب الدول النامية في تلك المفاوضات المتوقعة التي سترسم مستقبل النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف في الألفية الثالثة، ويكفي أن نقول أنه لا زال التفاوض مستمرا و كفاح الدول النامية من أجل البقاء و النمو مستمرا أيضا[1].

[1] ـ محمد رئيف: نفس المرجع السابق، ص 39.

القسم الثاني:

معالم النظام التجاري وأشكال الاستثمار الدولي

لعله من الصعوبة بمكان في وقتنا الراهن أن تحي دولة من الدول بمنأى عن التفاعلات التجارية والسياسية والثقافية الدولية، وعلى وجه الخصوص، فإنه يمكن التأكيد على أن منظومة الاقتصاد القومي بعناصرها المختلفة تتأثر بصورة كبيرة بالتطورات والتغيرات التي تطرأ على النظام التجاري الدولي، فيصبح الاقتصاد الوطني حينئذ دالة للتغيرات التجارية العالمية.

ويتخذ الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات دول العالم عددا من الصور والأشكال. فقد يأخذ ذلك شكل تبادل تجارى أو سلعي أو صورة تبادل للخدمات أو انتقال لعناصر الإنتاج المختلفة من دولة إلى دولة أخرى كالهجرة الخارجية للعمال أو حركة رؤوس الأموال وانتقال التكنولوجيا على المستوى الدولي. إن ذلك يدعونا وبحق إلى القول بأن السياسات الاقتصادية لمنظومة الاقتصاد القومي لا يمكن وضعها وتنفيذها بمعزل عن المعطيات الاقتصادية الدولية[1].

وإذا كانت أشكال الاستثمار الدولية تؤثر بشدة على عناصر منظومة الاقتصاد القومي، فإن هذه الأخيرة تسهم هي الأخرى ومن خلال أدوات معينة في تشكيل ورسم ملامح منظومة الاقتصاد الكوني، ومع هذا فإنه يتعين الإشارة إلى أن هذا التأثير سوف يتوقف على مدى قوة وحجم منظومة الاقتصاد القومي، فالكيانات الاقتصادية القومية القوية هي وحدها فقط القادرة

[1] ـ محمد إبراهيم محمود الشافعي: دور العلاقات الاقتصادية الدولية في منظومة الاقتصاد القومي، المؤتمر العربي الخامس حول المدخل المنظومي في التدريس والتعلم، نظمه مركز تطوير تدريس العلوم بجامعة عين شمس القاهرة، ابريل 2005)، ص 5.

على وضع معالم النظام الاقتصادي الكوني، أما الاقتصاديات الوطنية الضعيفة فإن دورها غالبا ما يكون هامشيا، إن لم يكن منعدما[1].

وسوف نتناول في هذا القسم فصلين يتحدث (**الفصل الأول**) منهما عن: **الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية**، ويتناول (**الفصل الثاني**): **تحرير التجارة وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.**

[1] ـ محمد إبراهيم محمود الشافعي: نفس المرجع، ص 6.

الفصل الأول:

الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية

تشكل التجارة الدولية الهدف و الوسيلة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وسيتناول هذا الفصل مبحثين يشرح (**المبحث الأول**) منهما: **النظام التجاري الحديث و الدول النامية**، ويفسر (**المبحث الثاني**): **الاتجاهات الراهنة للتجارة الدولية.**

المبحث الأول: النظام التجاري الحديث و الدول النامية

لا شك أن التغيرات الاقتصادية العالمية التي تبلورت في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ستؤثر على الدول النامية، فإنشاء منظمة التجارة العالمية لاستكمال الثالوث الاقتصادي العالمي و ما طرحته من قضايا جديدة في جميع المجالات تعكس الإستراتيجية الجديدة الهادفة إلى الإفراغ المسبق لاستراتيجيات التنمية الأكثر اعتمادا على الذات كالتي اتبعتها اليابان و التي نجم عنها ظهور قوة اقتصادية تتحدى الدول المتقدمة كأوروبا وأمريكا، هذه الإستراتيجية الجديدة تدفع الدول النامية بالتبني تنمية في إطار التبعية للدول المتقدمة، و المستندة على التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، و لهذا فعلى الدول النامية التكيف مع ما افرزه هذا النظام التجاري الجديد من أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي ونحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل[1].

و سيتحدث هذا المبحث عن: **الآثار على الدول النامية**، في (**مطلب أول**)، على أن يتناول (**المطلب الثاني**): **الموقف من النظام التجاري الجديد.**

---

[1] ـ بول هيرست وجراهام طوميسون: ترجمة: فالح عبد الجبار: ما العولمة،(الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم)، مطابع السياسة، الكويت، الطبعة الأولى 2001، ص 198.

المطلب الأول: الآثار على الدول النامية

إن التغيرات التي لحقت بالنظام التجاري الدولي في السنوات الأخيرة وبالتحديد بعد انتهاء جولة الأوروغواي و إنشاء منظمة التجارة العالمية كأداة لتنظيم و تسيير و مراقبة حركة التجارة الدولية، و العمل على تحريرها أكثر فأكثر، فإن الدول النامية عموما ستواجه تحديات كبيرة قد تؤدي إلى مكاسب إذ تم التغلب عليها و قد تؤدي إلى خسائر إذا عجزت هذه الدول على مواجهتها، وتتراوح مواقف الدول النامية من اتفاق مراكش بين التأييد و التحفظ و التردد ونظرا لأهمية هذا الاتفاق بسبب ما هو متوقع له من ثقل مسيطر في قضايا الاقتصاد العالمي عامة و التجارة الدولية على وجه الخصوص، فإن جميع هذه الدول ستتأثر به على درجات متفاوتة و بأشكال مختلفة، و يمكن تلخيص بعض أهم هذه الآثار على النحو التالي:

- فبتوقيع اتفاق مراكش فإن سلاح الحماية كما هو واضح قد تقلصت حدود استخدامه وتقلصت فاعليته. و الأهم من ذلك هو الهدف البعيد المدى و المعلن لاتفاقية الجات و الذي يمكن تلخيصه بالتحرير التدريجي للتجارة الدولية من القيود و الحواجز التي تعيق حركتها أي الوصول إلى عالم بلا حدود من الناحية التجارية و فيما يتعلق باتفاق مراكش تحديدا، فإن تطبيقه يعني[1]:

- إلغاء الحماية نهائيا على مدى السنوات العشر القادمة بالنسبة لقطاع المنسوجات والملابس و هو من القطاعات الهامة لمعظم الدول النامية.

- تخفيض مستوى الحماية بشكل ملحوظ بالنسبة لقطاع الزراعة على مدى السنوات القليلة القادمة، و هو أيضا من القطاعات الرئيسية في اقتصاديات غالبية الدول النامية.

إلغاء الحماية نهائيا بالنسبة لـ 40% من السلع المصنعة مع تخفيضها بنسبة 30% فيما يتعلق بالقسم الآخر أي لـ 60%.

---

[1] - نبيل حشاد: الجات ومستقبل الاقتصاد العالمي والعربي، دار النهضة العربية، بدون طبعة القاهرة، 1995، ص 45.

و القضية التي تطرحها هذه الوقائع و بإلحاح على الدول النامية هي:

كيف ستستطيع هذه الدول رسم سياساتها التنموية و تطوير اقتصادياتها، خاصة ما يتعلق بالإنتاج الوطني، و هي مجردة من سلاح الحماية أو بمستوى متدن من الحماية...، ليس هناك من إجابة واحدة صالحة لكل الدول النامية، فالتعامل مع قضية بهذه الأهمية تختلف من دولة إلى أخرى حسب ظروفها و إمكاناتها.

- إن إلغاء أو تخفيض الدعم بالنسبة لبعض المنتجات سيضعف القدرة التنافسية لهذه الدول في الأسواق العالمية و سيؤدي إلى ارتفاع كلف واردات الدول النامية من الدول الأخرى. مما يطرح مدى قدره هذه الدول على دفع الزيادات المحتملة في أسعار وارداتها[1].

- سيؤدي التحرير التدريجي لتجارة الخدمات إلى اشتداد المنافسة في سوق الخدمات العالمي، و نظرا لهشاشة و ضعف قطاع الخدمات في الدول النامية خاصة (نشاط الخدمات المالية من مصارف، شركات تأمين... وغيرها) فالتوقعات تشير إلى احتمال تأثر هذا القطاع سلبي نتيجة تحريره وفق نصوص الاتفاق.

- إن كثافة وحدة الضوابط التجارية المتعددة الأطراف و توسع نطاقها كنتيجة لجولة أوروغواي قيدت استخدام بعض أدوات السياسة الاقتصادية الانتقائية، التي كان لها دور رئيس في نجاح صادرات البلدان النامية، لم يعد ممكنا في ظل التحرير المتزايد في أسواق رأس المال الدولية، وعولمة الإنتاج من الشركات عابرة القوميات فرض تشريعات وقوانين على الشركات فيما يتعلق بأهداف السياسة الصناعية للبلد المضيف، و هنا نؤشر تعارضا مهما مع الدور المهم الذي مارسته الحكومات في معظم البلدان النامية، و لاسيما سياساتها الصناعية في تسريع التحول الهيكلي الاستراتيجي في الاقتصاد من خلال دعم قطاعات

[1] - نبيل حشاد: نفس المرجع السابق، ص 46.

معينة حددت على أنها إستراتيجية لتملكها ميزة نسبية حركية محتملة مهمة وتتلقى بذلك دعما حكوميا[1].

- إن القضايا الجديدة التي طرحت في مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف في مجال الخدمات و حقوق الملكية الفكرية، و الاستثمار و التكنولوجيا، تعكس الإستراتيجية الجديدة، أي أن البلدان المتقدمة تشجع البلدان النامية على تبني أشكالا من استراتيجيات التنمية التي لا تنتج عن ظهور متحدين جدد لهيمنة الدول المتقدمة، في سبيل المثال تبحث هذه الدول عن تضمين ضوابط في اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف التي تشجع الاستراتيجيات المستندة على التجارة بين الصناعات أو الاعتماد على التكنولوجيات المستوردة و الاستثمار الأجنبي المباشر.

و الهدف هو الإفراغ المسبق لاستراتيجيات التنمية الأكثر اعتمادا على الذات التي اتبعت من اليابان و التي نجم عنها ظهور شركات وطنية رائدة شكلت تحديا للشركات عابرة القوميات في أوروبا و أمريكا الشمالية[2].

من جانب آخر فإن لمنظمة التجارة العالمية و اتفاقية التجارة المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية و إجراءات الاستثمار و القضايا الجديدة بشأن الفقرات الاجتماعية كمقاييس العمل، و عمل الأطفال...إلخ، من المحتمل أن تعمل كعائق لإنسانية عملية إعادة الهيكلة، ففي ظل نظام اتفاقية التجارة المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية تكون حماية حقوق الامتياز صارمة و دقيقة جدا، مما قد يولد احتكارات تكنولوجية تعيق نقل التكنولوجيا على الصعيد العالمي، و أن هذا سيبطئ من عمليات إعادة توطين الصناعات. فضلا عن ذلك فإن توقع العقوبات التجارية ضد الدول التي تخل بمقاييس العمل و عمل الأطفال سيعطي نتائج عكسية كبيرة على تحول اقتصاديات الأجر المنخفض و إمكانية حصولها على مزايا نسبية في السوق العالمي، و هكذا فإن القوانين الجديدة في لعبة التجارة والاستثمار الدوليين من

---

[1] - عبد الحميد عبد المطلب: الجات و آليات منظمة التجارة الدولية الدار الجامعية، عين الشمس، 2003، ص 145.
[2] - نفس المرجع، ص 146.

المحتمل أن تؤثر على عملية إعادة تدوير الميزة النسبية من خلال الشركات عابرة القوميات و الاستثمار الأجنبي المباشر، و على نحو مماثل فإن اتفاقية إجراءات التجارة ذات الصلة بالاستثمار توضح بأن شروط المحتوى المحلي و روابط الاستيراد التصدير المفروضة من مجموعة الاقتصاديات المصنعة حديثا الأولى و بعض القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر لا تنسجم مع مبدأ الجات الجديد. و هذا يعني تباطؤ آثار الروابط الخلفية للاستثمار الأجنبي المباشر و من ثم تدوير الميزة النسبية لشركات البلد المضيف كذلك فإن بعض البلدان التي حازت على حصة سوق في الصناعات منخفضة الأجر كالنسيج لن تتمكن من الحفاظ على مزاياها النسبية عندما يعمل نظام اتفاقيات الألياف المتعددة التي تأخذ ميزتها من الحصص و ليس لها علاقة بالتحولات الهيكلية[1].

[1] ـ عبد الحميد عبد المطلب: نفس المرجع السابق، ص 147.

المطلب الثاني: الموقف من النظام التجاري الجديد

يتضح من كل ما تقدم، أن الدول النامية تقف على مفترق طرق فيما يتعلق بالموقف من اتفاقية الجات، عموما و اتفاق مراكش على وجه الخصوص، فالخيارات محدودة...، إما الرفض، و بالتالي الانعزال عن الجزء الأهم و الأقدر من دول العالم، أي الجزء المنتج للتقدم العلمي و التطور التكنولوجي، أو القبول وبالتالي التكيف مع نظام اقتصادي دولي تعتقد دول الجنوب بأنه غير متكافئ وغير عادل، لكلا الخيارين ثمن يتوجب دفعه ولكل منهما كلفة ينبغي تحملها، وهنالك العديد من المهتمين بالشأن التنموي في دول الجنوب يحرضون على الرفض ويدعون إلى بديل يعتقدون أنه الأجدى للدول النامية و شعوبها، و هو زيادة مستوى التنسيق و التعاون بين هذه الدول و تكتيلها إن أمكن لمواجهة الوقائع الجديدة في الاقتصاد العالمي بهدف تعديلها أو التأثير فيها على الأقل لمصلحة الجنوب، و على الرغم من الجاذبية النظرية لهذا الخيار، إلا أن إمكانية تطبيقه في الوقائع يواجهها العديد من الصعاب و العقبات منها[1]:

- القدرات الاقتصادية المحدودة لدول الجنوب في وضعها الراهن، فعلى الرغم من أنه تحت عنوان الجنوب يقصد مجموعة كبيرة من الدول يزيد عدد سكانها على 80% من سكان العالم إلا أنها لا تساهم في الدخل العالمي بأكثر من حوالي 20% و يقدر نصيبها من سوق الصادرات العالمية بـ 24.4 % و يعيش فيها أكثر من مليار نسمة تحت خط الفقر كما أن نصيبها في صنع التطور العلمي و التقدم التكنولوجي متواضع يكاد لا يذكر على المستوى العالمي، فالوطن العربي - على سبيل المثال - يعتبر من المناطق الهامة والغنية في نصف الكرة الجنوبي و مع ذلك فالإحصائيات توحي بأن مساهمة الاقتصاديات العربية في النشاط الاقتصادي العالمي ما زالت متواضعة و محدودة، فبيانات الجامعة العربية تشير إلى أن سكان الوطن العربي يشكلون حوالي 4.5% من سكان العالم ويساهمون بحوالي 2% من

---

[1] - حلمي خالد سعد زغلول: الجات والطريق إلى منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد 2، 1996، ص 7.

الدخل العالمي و تقدر حصتهم في التجارة العالمية بحوالي 3% كما أن الإنتاج الزراعي العربي يقدر بـ 1.5% من الإنتاج الزراعي العالمي والإنتاج الصناعي العربي بـ 0.5% من الإنتاج الصناعي العالمي (البيانات السابقة مستوى أوائل التسعينات)[1].

- تدني مستوى الإرادة لدى دوائر صنع القرار في هذه الدول لتطوير مستوى التعاون والتنسيق فيما بينها من ناحية و لمواجهة النظام الاقتصادي العالمي من ناحية و لمواجهة النظام الاقتصادي العالمي من ناحية أخرى، فواقع و عمل المنظمات و التكتلات الإقليمية و الدولية الخاصة بالجنوب مجموعة 77، مجموعة دول عدم الانحياز، منظمة الوحدة الإفريقية، الجامعة العربية، التكتلات الإقليمية العربية...) شواهد حية على ذلك.

تلك الوقائع و غيرها تلقي بظلال كثيفة من الشك حول الإمكانية الفعلية والجدوى العملية من مقولات رفض و مواجهة النظام الاقتصادي الدولي القائم أو الجديد.

تأسيسا على ذلك، يبدو أن خيار التكيف أقل الخيارات كلفا و تكاليف و أكثرها واقعية وجدوى، و لعملية التكيف مقتضيات عديدة من أهمها:

أن تتعامل دول الجنوب بصورة أكثر عقلانية و أكثر انفتاحا مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة في عالم اليوم.

أن تملك الإرادة و القدرة على إجراء مراجعة موسعة و شاملة لسياساتها التنموية تمهيدا لإعادة صياغتها بما ينسجم و المتغيرات الجديدة في عالم اليوم.

أن تمتلك الإرادة و القدرة على تطوير آليات عملها الاقتصادي بما يساهم في استغلال أفضل لطاقاتها المتاحة و مواردها الممكنة[2].

أغلب الظن أنه بمقدار ما تستطيع دول الجنوب النجاح في عملية التكيف بمقدار ما تستطيع تحسين قدرتها التنافسية في السوق العالمية و بالتالي تحسين موقعها التفاوضي مع

---

[1] - محمد توفيق سعاف: اتفاقية الجات والدول النامية، دمشق، 1994، ص 44.
[2] - نفس المرجع، ص 45.

القوى الاقتصادية الكبرى الفاعلة في النظام الاقتصادي العالمي. ذلك سيجعل من دول الجنوب أكثر قدرة على الاستفادة من الإيجابيات المتوقعة لاتفاقية الجات (وغيرها من الاتفاقيات الدولية المشابهة) و التي لا يمكن تجاهلها على المستوى العالمي و من بينها:

من المتوقع أن تؤدي زيادة مستوى تحرير التجارة العالمية إلى تطور مواز في الطلب و بالتالي زيادة في استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة و الكامنة على المستوى العالمي بما سيؤدي إلى زيادة في الدخل العالمي قدرت بين 213 و 274 و مليار دولار للدول النامية الحصول على جزء منها.

زيادة الصادرات العالمية و من بينها صادرات الدول النامية بسبب إلغاء أو تخفيض الحواجز الجمركية.

التخفيف من النزعة الحمائية و التي برزت بشكل خاص لدى الاتحاد الأوروبي وبعض دول جنوب و شرق آسيا (كاليابان مثلا)، مما يجعل وصول الدول النامية إلى أسواق هذه الدول سواء لتصدير سلعها أو الاستفادة ن تطورها العلمي و التكنولوجي أكثر يسرا و سهولة.

هذه الإيجابيات و غيرها إن تحققت قد تساهم في خلق نظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة وهذا ما كانت تطالب به الدول النامية منذ أمد طويل[1].

من خلال ما تقدم يمكن استخلاص أن وصفة صندوق النقد الدولي و سياسات البنك الدولي، و مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، و ممارسات و إملاءات الدول الصناعية الكبرى، يعبر ذلك كله عن ملامح التحولات و التغيرات، و عن ما هو مطلوب من البلدان النامية، أن تقوم به من أجل أن تلتحق بقطار العولمة، وتندمج بالاقتصاد العالمي، أي الاقتصاد الرأسمالي.

---

[1] ـ طلفاح أحمد: تأثير منظمة التجارة على الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، 2004، ص 22.

و يمكن اختصار هذا المطلوب بالليبرالية الجديدة، و انتهاج سياسة حرية الأسواق، وحرية التجارة، و ما يندرج تحت هذه العناوين من سياسات وإجراءات. وتنطلق فكرة حرية التجارة من مقولة الليبرالية التي تقول بأن حرية التجارة و وإزالة الحدود بين الدول تؤدي إلى ازدهار التبادل التجاري،الذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي و يقود إلى تحقيق التنمية، و تحقيق درجات عالية من النمو الاقتصادي.

و في الحقيقة، فإن تطبيق الحرية الاقتصادية، و الانفتاح على الأسواق، و إزالة الحدود ستكون في النهاية لمصلحة الدول الصناعية الغنية في الخارج، و مصلحة الأغنياء في الداخل، و في النهاية، لن تكون النتيجة سوى المزيد من الاستقطاب والتهميش. و قد كانت الدول الكبرى، عندما تصل إلى مستوى من التطور كبير وتواجه مسألة الفيض في البضائع (و في الأموال) كانت دائما تنادي بانفتاح الأسواق و حرية التجارة[1].

و منذ بدأت عمليات الاندماج بالاقتصاد العالمي، و إدخال تغيرات السياسات الاقتصادية و المالية بما يلي توصيات و صفات الصندوق و البنك الدوليين، بدأ أداء الاقتصاديات النامية في التراجع منذ منتصف الثمانينات و حتى نهاية عام 1999، رغم أن هذا التراجع لا يخلو من التذبذبات نحو الصعود أحيانا، إلا أن الميل للتراجع كان واضحا و يطغى على أي تذبذبات محدودة و مؤقتة في الاتجاه.

و في ظل هذه البيئة التجارية الجديدة عرفت التجارة و الاستثمارات الدولية اتجاهات جديدة متأثرة بتحكم آليات و أدوات العولمة الاقتصادية في مراقبة وتسيير دواليب النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الأمر الذي عزز هيمنة الدول المتقدمة على التجارة والاستثمارات الدولية و تدني موقع الدول النامية في النظام التجاري الجديد، فرغم الفرص

[1] ـ مصطفى العبد الله الكفري: أهم عوائق التنمية الاقتصادية في الدول العربية، الحوار المتمدن-العدد: 965 - 2004 / 9 / 23، ص 7.

الذي يتيحها هذا النظام للدول النامية فتبقى غير قابلة للتحقيق بسبب المشاكل المتعددة التي تعاني منها هذه الدول[1].

[1] ـ مصطفى العبد الله الكفري: نفس المرجع السابق، ص 8.

المبحث الثاني: الاتجاهات الراهنة للتجارة الدولية

لا شك أن الدور الذي تلعبه التجارة الدولية في التنمية يجعلها تحتل المكانة الأولى في النظام الاقتصادي الدولي الجديد، بحيث أن النظام التجاري الجديد الذي تولد عن جولة الأوروغواي كان بمثابة الدافع القوي و المحرك الأساسي لظاهرة العولمة و لقد تأثرت التجارة الدولية بشكل كبير بخصائص و آليات هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

وسيستعرض هذا المبحث: **الآثار المتوقعة للنظام التجاري الجديد،** في (**مطلب أول**)، على أن يتناول (**المطلب الثاني**): **العوامل المؤثرة في اتجاهات التجارة العالمية**.

المطلب الأول: الآثار المتوقعة للنظام التجاري الجديد

تعتبر النتائج التي أسفرت عنها جولة لأوروجواي بخصوص التجارة الدولية من أهم الخطوات منذ تأسيس هذا النظام نفسه 1947، و سوف يترتب عن تنفيذ هذه النتائج أوضاع جديدة تتأثر بها جميع الدول، و لذا كان مهما على هذه الدول أن تتفهم مضمون هذه النتائج و أن تتعرف على الآثار المحتملة، للاستفادة مما يتيحه النظام الجديد للتجارة الدولية من فرص، و لتفادي ما قد ينتج منه من أضرار، إن تفهم أهمية النظام التجاري الجديد و استقصاء آثاره بالنسبة للدول النامية لا يتعلق فقط بتحسين أوضاع تجارتها و نموها الاقتصادي، بل انه يتعلق بمستقبل هذه الدول في ظل النظام الجديد للتجارة الدولية الذي لم تشارك في تشكيله بسبب ضعف دورها في مراحل تأسيسه[1].

و بعد انتهاء جولة لأوروجواي تعاظمت مخاوف الدول النامية من عواقب تحرير التجارة الدولية بسبب الفجوة الكبيرة بين مستويات الإنتاج و القدرات التنافسية التي هي في صالح الدول المتقدمة. وقد أثارت اتفاقيات جولة لأوروجواي عدة تساؤلات حول الآثار المحتملة

[1] ـ عبد الحميد عبد المطلب: الجات و آليات منظمة التجارة العالمية من أروجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 2003، ص 75.

عن تطبيق نتائجها على الاقتصاد العالمي بشكل عام و على اقتصاديات الدول النامية بشكل خاص.

و يرى صندوق النقد الدولي بأن الجات سوف تقوي إمكانية النمو في البلدان النامية و خاصة تلك التي تنتهج سياسات تجارية منفتحة. لأن ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد العالمي و فتح أسواق البلدان الصناعية أمام منتجات البلدان النامية سوف تحسن البيئة الاقتصادية الصعبة التي كانت تواجه هذه الدول، و من تم سوف تحسن من أدائها الاقتصادي و معدلات نموه، قد تباينت تقديرات الزيادة المتوقعة للدخل العالمي الناتج عن تحرير التجارة ، والجدول التالي يبين هذه التقديرات[1].

الجدول رقم 1 ـ تقديرات الزيادة في الدخل العالمي.

	الدراسة (و سنة أعدادها أو نشرها)	الزيادة في الدخل بعد عشر سنوات (بالبليون دولار أمريكي)
1	- منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و البنك الدولي (1993)	213 في سنة 2002 بأسعار 1992.
2	-منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (1993)	274 في سنة 2002 بأسعار 1992
3	- سكرتارية (الجات) 1993	230 في سنة 2005 بأسعار 1992
4	- سكرتارية (الجات) (1994)	510 في سنة 2005 بأسعار 1992
5	- مركز الاقتصاديات الدولية بأستراليا (1990)	740 في سنة 2010 بأسعار 1990

[1] ـ عبد الحميد عبد المطلب: نفس المرجع، ص 76.

6	- مجلس المستشارين الاقتصاديين و الممثل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية.	463 في سنة 2010 775 في سنة 2000 بأسعار 1990
7	- نجوين و زملاؤه (1991)	119 (تحرير متواضع) 262 (تحرير أشمل)
8	- نجوين و زملاؤه (1993)	212 (مسودة نتائج جولة أوروغواي)

يرى أحد الكتاب في معرض تعليقه على هذه التقديرات[1]، بأن المكاسب من تحرير التجارة لا تتوزع بالتساوي على الكاسبين، سواء في معسكر الأغنياء أو معسكر الفقراء، علما بأنه حسب أعلى التقديرات من المتوقع ألا تخرج الدول النامية مجتمعة بأكثر من 17 بالمئة من الزيادة المقدرة في الدخل العالمي من جراء تطبيق نتائج جولة أوروجواي، ومن عرض تقديرات نجوين، و ذلك على النحو التالي:

[1] ـ لطفي عامر وعلي سعيد: اتفاقية الجات مع جولة لأورجواي مع التركيز على دور المدير، مركز وايد سيرفس للنشر، بدون طبعة، 1996، ص 121.

الجدول رقم 2 ـ تقديرات نجوين و زملائه للزيادة المتوقعة في الدخل العالمي نتيجة تحرير التجارة و توزيعها على دول العالم

مجموعة دول العالم	التحرر الجزئي(1991)		التحرر الشامل(1991)		المسودة(1993)	
	بليون $	بالمئة من دخل المجموعة	بليون $	بالمئة من دخل المجموعة	بليون $	بالمئة من دخل المجموعة
الدول المصدرة للسلع الزراعية ذات الدخل المتوسط	2.5	0.5	12.1	2.3	12.2	0.9
الدول المستوردة للسلع الزراعية ذات الدخل المتوسط	4.2	1.6	7.6	2.9	7.1	1.9
الدول ذات الاقتصاديات المخططة مركزيا (بما فيها الهند)	6.6	0.2	23.6	0.6	37.4	0.9
اقتصاديات أخرى في غرب أوروبا	4	0.7	9.3	1.6	8.1	2.1
الولايات المتحدة الأمريكية	35.3	0.8	73.5	1.7	36.4	0.8
كندا	4.4	1.2	9.3	2.5	3.7	0.9
السوق الأوروبية المشتركة	27.5	0.8	60.4	1.7	61.3	1.8
اليابان	27.6	1.4	50.1	2.5	27	2
استراليا و نيوزلندا	0.9	0.4	3.1	1.6	2.4	1.1
باقي دول العالم	5.6	0.7	13.3	0.7	16.4	0.6
العالم	118.7	0.7	262.3	1.5	212	1.1

يلاحظ من خلال الأرقام الواردة في الجدول[1] أن الدول الصناعية سوف تحصل على 100 بليون دولار من إجمالي الزيادات المتوقعة في الدخل العالمي من جراء التحرير الجزئي من التجارة و البالغ قدرها 119 بليون دولار أي أن نصيب الدول الصناعية من الزيادة المتوقعة يصل إلى 84 بالمائة، بينما تحصل الدول الاشتراكية سابقا على 5.5 بالمائة، و تحصل الدول النامية على 10.3 بالمائة، و لكنه نرى و من خلال بيانات الدراسة التي اعتمدت في مسودة القرار النهائي بأن إجمالي الزيادة في الناتج العالمي يرتفع إلى 212 بليون دولار، و تحصل الدول الصناعية منه على 139 بليون دولار، أي على 65.5 بالمائة، و هذا النقص في نصيب الدول الصناعية يتوزع بين الدول النامية والدول الاشتراكية سابقا، مع ميل الميزان لصالح الأخيرة، إذ يتضاعف نصيب الدول الاشتراكية أكثر من ثلاث مرات ليصل إلى 17.6 بالمائة، بينما يزداد نصيب الدول النامية بحوالي النصف ليصل إلى 16.8 بالمائة. ورغم تلك النتائج فإن الدول (باستثناء الدول النامية حديثة التصنيع و بعض دول أمريكا اللاتينية) وخاصة الدول المستوردة للمواد الغذائية ستكون من أكثر المتضررين من تطبيق اتفاقات جولة أوروجواي، إذ أن تحرير تجارة المنتجات الزراعية و خاصة الأرز والحبوب الزيتية و القمح و إلغاء الدعم عنها من قبل الدول الصناعية ينجم عنه ارتفاع في أسعارها بما لا يقل عن 10% و إن كان البعض يقدره بنحو 25%[2].

و من خلال هذه الأرقام يمكن القول أن توزيع المكاسب العائدة للدول المتقدمة يستحوذ عليه الثالوث العالمي: الولايات المتحدة الأمريكية 26% و اليابان 19.5% والاتحاد الأوروبي 44%. و الجدول التالي يبين نتائج بعض الدراسات في هذا الشأن.

الجدول رقم 3 - توزيع المكاسب بين الدول الصناعية المتقدمة من تحرير التجارة

(نسبة مئوية)

---

[1] - لطفي عامر وعلي سعيد: نفس المرجع السابق، ص 122.

[2] - صندوق النقد الدولي: الآثار المحتملة لنتائج جولة لأوروجواي على الدول النامية منخفضة النمو، آفاق الاقتصاد العالمي، نيويورك، ص 94.

الدولة / الإقليم	منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و البنك الدولي	منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية	نجوين و زملاؤه (1991)	نجوين وزملاؤه (1993)
-الاتحاد الأوروبي	44	38	27.5	44.1
- الولايات المتحدة الأمريكية	26	14.7	35.5	26.2
- اليابان	19.5	22.4	27.5	19.4
- بقية أوروبا الغربية	5.7	20.4	4.0	5.8
- كندا و أستراليا و نيوزلندا	4.3	4.5	5.3	4.4
-المجموع	100	100	100	100

فرغم اختلاف نتائج هذه الدراسات إلا أنها تتفق على أن الثالوث العالمي المسيطر على الاقتصاد العالمي سيستفيد بأكثر من 90% من مكاسب تحرير التجارة على الدول المتقدمة، و بـ 84% بالنسبة للعالم كله[1].

[1] ـ صندوق النقد الدولي: نفس المرجع، ص 95.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في اتجاهات التجارة العالمية

علاوة على سياسات التحرير والآثار التي شاهدناها في المطلب الأول، كذلك ساهمت عوامل أخرى في التأثير على اتجاهات التجارة الدولية نذكر منها:

في (**فرع أول**): **تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على التجارة الدولية**، ويتناول (**الفرع الثاني**): **تأثير الإقليمية على التجارة الدولية.**

الفرع الأول: تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على التجارة الدولية

تتميز الشركات المتعدية الجنسيات بكبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانيات تسويقية هائلة، و فروع و شركات تابعة تجوب معظم أنحاء العالم في الكثير من الأحيان، حيث توضح البيانات ارتفاع نصيب بعض الشركات متعدية الجنسيات في إجمالي إنتاج القطاعات الصناعية الفردية وأهم الأمثلة في هذا المجال، هو سيطرة شركة IBM على حوالي 40% من سوق الحاسبات الآلية (الإلكترونية) على مستوى العالم، كذلك تسيطر شركات الزيوت السبعة Seven- sisters على حوالي ثلثي أسواق العالم، أيضا توضح البيانات احتكار هذه الشركات للسوق العالمية في العديد من الصناعات في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء[1].

و تكفي الإشارة إلى أن شركة ABB السويسرية، تسيطر حاليا على 1300 شركة تابعة منتشرة في معظم أنحاء العالم منها 1230 شركة في بلدان العالم الثالث، و 41 في بلدان شرق أوروبا، مع ملاحظة أن السوق السويسرية لا تستوعب إلا نسبة ضئيلة للغاية من إجمالي مبيعات الشركات.

---

[1] ـ سعيد عبد الخالق محمود: الشركات متعددة الجنسيات في الخليج العربي، كتب الأهرام الاقتصادية، القاهرة، أول يوليو 1992، ص 11.

و يساعد على ذلك كله ما أبدعته الثورة العلمية و التكنولوجية في مجالي المعلومات والاتصالات، و صار هناك ما يسمى بالإنتاج عن بعد teleproduction حيث توجد الإدارة العليا و أقسام البحث و التطوير و إدارة التسويق في بلد معين، وتصدر الأوامر بالإنتاج في بلاد أخرى حسب المواصفات المطلوبة من خلال وسائل الاتصال و نظم المعلومات، فالشركات المتعدية الجنسيات، تتميز بالضخامة و تمثل كيانات اقتصادية عملاقة وتدل على ذلك الكثير من المؤشرات المتعلقة بحجم رأس المال، و الاستثمارات التي تقوم بها، و حجم الإنتاج المتنوع الذي تنتجه، و أرقام المبيعات و الإيرادات التي تحققها، والشبكات التسويقية التي تملكها، و مخصصات الإنفاق على البحث و التطوير التي تخصصها، و الهياكل التنظيمية المعقدة التي تنظمها و تعمل على إدارتها بدرجة عالية من الكفاءة يساعدها في ذلك نظم المعلومات ذات التكنولوجيا المتقدمة التي تسهل لها اتخاذ قراراتها في أسرع وقت ممكن و بأكبر درجة من الدقة و اليقين، و تقليل مخاطر عدم التأكد[1].

و يتفق الكثيرون على أن أهم مقياس متبع للتعبير عن سمة الضخامة لهذه الكيانات الاقتصادية العملاقة، يتركز في المقياس الخاص برقم المبيعات ، و يطلق عليه أيضا رقم الأعمال، و هنا يمكن الإشارة مثلا إلى أن مبيعات الشركة اليابانية للتلغراف والتليفون، حققت مبيعات بلغت 39519 مليون دولار أمريكي في عام 1990، و إلى جانب هذا المقياس هناك المقياس الخاص بالإيرادات الكلية المحققة، حيث تأتي مثلا شركة ميتسوبيشي اليابانية في رأس قائمة أكبر 500 شركة متعدية الجنسيات بإيرادات بلغت 175.8 مليار دولار في عام 1994، و قد يستخدم إلى جانب ذلك مقياس القيمة السوقية للشركة كلها، حيث كانت الشركة اليابانية للتلغراف و التليفون في المرتبة الأولى بقيمة سوقية قدرها 188795 مليون دولار عام 1990.

و يرتبط بذلك كله أنه في يوليو 1995 أشارت إحدى التقارير عن أكبر خمسمائة شركة متعدية الجنسيات أن إجمالي إيراداتها تصل إلى حوالي 44% من الناتج المحلي الإجمالي

---

[1]- كريستيان ميلر: ضريبة الدم، مليارات مهدورة وأرواح مفقودة، وجشع الشركات متعددة الجنسية، ترجمة سعيد حسنية: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 2010، ص 159.

العالمي، و أن 80% من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات متعدية الجنسيات و أن هذه الشركات تستأثر بحوالي 25% من الناتج الإجمالي العالمي[1].

و يلاحظ من ناحية أخرى أن هذه الشركات العملاقة تحقق معدلات نمو مرتفعة في المتوسط، تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول الصناعية المتقدمة بكثير، و يكفي الإشارة في هذا المجال، إلى أنه على الرغم من أن عقد الثمانينات قد شهد تباطؤا في معدل نمو الاقتصاد العالمي، إلا أن نشاط الشركات المتعدية الجنسيات قد أوضح أنها حققت معدلات نمو مرتفعة تجاوزت 10% سنويا أي نحو ضعف معدل النمو في الاقتصاد العالمي و معدل نمو التجارة العالمية.

سبقت الإشارة إلى أن الشركات المتعدية الجنسيات تستحوذ في مجموعها على حوالي 40 % من حجم التجارة الدولية، بل إن حوالي 80% من مبيعات العالم تتم من خلال تلك الشركات و هو مؤشر يوضح مركزها المتعاظم في التسويق الدولي، و لعل تلك المؤشرات و غيرها، تلقي الضوء على التأثير الكبير الذي يمكن أن تمارسه الشركات المتعدية الجنسيات على التجارة العالمية، و يمكن أن نلمح هذا التأثير من عدة اتجاهات[2]:

فمن ناحية يمكن أن تلاحظ تأثيرات الشركات المتعدية الجنسيات على حجم التجارة العالمية حيث أن ازدياد درجة التنوع في الأنشطة و وجود التكامل الرأسي إلى الأمام وإلى الخلف قد أدى و يؤدي إلى ازدياد حجم التبادل التجاري بين تلك الشركات ومشروعاتها التابعة أو فروعها في الدول المختلفة، و بالتالي فهي تجارة ضخمة تتدفق داخل إطار هذه الشركات و من ثم يمكن أن تزداد على مر الزمن مع ازدياد نشاط ونمو الشركات المتعدية مما يعمق و يزيد من تأثيرها على التجارة العالمية ذاتها.

---

[1] - كريستيان ميلر: نفس المرجع السابق، ص 160.

[2] - سميحة السيد فوزي: الاقتصاد المصري والشركات متعدية الجنسية في ضوء التغيرات المحلية والعالمية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عام 1992، ص 13.

و يضاف إلى ذلك أن الشركات المتعدية الجنسيات بما تملكه من قدرات تكنولوجية عالية و إمكانيات و موارد، يمكن أن تؤثر في هيكل التجارة العالمية من خلال إكساب الكثير من المواقع في دول العالم الميزة التنافسية المكتسبة في الكثير من المواقع في دول العالم الميزة التنافسية المكتسبة في الكثير من الصناعات و الأنشطة، التي تقوم على اكتساب تلك الخبرة التنافسية من خلال عناصر الجودة و التكلفة و الإنتاجية والسعر، وهو ما يزيد من التجارة العالمية بين دول العالم المختلفة، عبر الشركات المتعدية الجنسيات[1].

و من ناحية أخرى، يلاحظ أن أسعار السلع التي يتم تبادلها بين الشركات الأم وفروعها لا تتحدد وفقا للظروف الطبيعية للعرض و الطلب و لكن وفقا للإستراتيجية الشاملة التي تتبناها تلك الشركات و التي يدخل في تحديدها مستوى الرسوم الجمركية، والضرائب من الناحية المطلقة و النسبية و مستوى الاختلاف و التقلبات في أسعار الصرف، و سياسات الحكومات اتجاه تحويل أرباحها للخارج، و كل ذلك يحدث تغيرات هامة في أسس التخصص الدولي و هي هيكل التجارة الدولية ، الأمر الذي يتطلب دراسة العلاقة بين حركة التجارة و حركة الاستثمار، و على سبيل المثال فإنه من شأن تحديد أسعار الصادرات التي تتم بين الشركات متعدية الجنسيات بعيدا عن ظروف العرض والطلب أن يضعف من تأثير العوامل التقييدية لنظريات التجارة الدولية كتغيرات الأسعار المحلية و أسعار الصرف، في تصحيح ما يوجد من خلل في موازين مدفوعات الدول وتحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الخارجية مع الاحتفاظ بمستوى التشغيل الكامل وهو ما يتطلب دراسته بعناية[2].

---

[1] ـ سميحة السيد فوزي: نفس المرجع السابق، ص 14.

[2] ـ نفس المرجع، ص 15.

الفرع الثاني: تأثير الإقليمية على التجارة الدولية

لقد أثرت التكتلات الاقتصادية و بالخصوص تلك التابعة للدول الصناعية بشكل كبير على اتجاه و توزيع التجارة الدولية.

- توزيع التجارة الدولية:

تحتكر الدول الصناعية المتقدمة 75% من التجارة الدولية حيث انتقل نصيبها في التجارة العالمية للسلع و الخدمات من 67% عام 1985 إلى 75% عام 1996، وفي مقابل ذلك تحتل الدول النامية نسبة 18بالمئة، وقد انخفض نصيبها في السنوات الأخيرة من 36% في أوائل الثمانينات من القرن العشرين إلى النسبة المذكورة خلال التسعينات. وهذه النسبة في تناقض و ليست في زيادة خلال المدى المتوسط، و ليست هناك بارقة أمل في تحقيق الطموحات التي أشارت إليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية بضرورة أن يصل إنتاج الدول النامية إلى 25% من الإنتاج العالمي بحلول عام 2000 فقد وصلنا و لم يتحقق الأمل، يشكل سكان العالم الثالث 80% من عدد سكان العالم و مع ذلك لا يساهم إلا بنسبة 7% من الإنتاج الصناعي العالمي[1].

و تنقسم التجارة العالمية إلى تجارة في السلع و تجارة في الخدمات، و قد انخفض نصيب التجارة السلعية من 86% عام 1985 إلى 79% في أوائل التسعينات من القرن العشرين[2].

و في المقابل ارتفع نصيب التجارة في الخدمات خلال نفس الفترة من 18% إلى 22% و قد ارتفع نصيب الدول المتقدمة في التجارة السلعية من 62% إلى 72 % كما ارتفع نصيبها في تجارة الخدمات من 72% إلى 76 بالمئة خلال الفترة من 1985-1995، والدول النامية لا تسيطر في الوقت الراهن إلا على حوالي 18% من تجارة السلع و20% من تجارة

---

[1] - فضل علي مثنى: الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص 86.

[2] - GODET.M : les échanges internationaux , paris. PUF. 1998. P 102-103.

الخدمات و ربما تقل هذه النسبة إذا ما أخذنا في الاعتبار دور الشركات الأجنبية العاملة في الدول النامية.

و أن حوالي 75% من التجارة الخارجية السلعية للدول المتقدمة هي تجارة بينية تتم فيما بين هذه الدول ذاتها ـ في حين أن معظم تجارة الدول النامية تتم مع الدول الصناعية ـ، و التعاون جنوب- جنوب ما زال متعثرا و الإحصاءات حوله متضاربة وغير معروفة أو غير دقيقة[1].

و معظم التجارة التي تتم بين دول الجنوب تتركز في القسم الأسيوي بين اليابان ومنطقة جنوب شرق آسيا، أما البقاع الأخرى فالتجارة بينها ذات نسبة زهيدة، فالدول العربية مثلا لا تتبادل فيما بينها إلا 7% من تجارتها الدولية، و الدول الإفريقية لا تصل نسبة تجارتها البينية إلا 8%.

و تستورد الدول النامية حوالي 70% من وارداتها من الدول المتقدمة عاما بعد أخر، و تتناقص التجارة بين هذه الدول عاما بعد آخر رغم الحديث عن التعاون بين الدول النامية و إنشاء المناطق ا لجمركية و الأسواق المشتركة و غير ذلك من المشاريع التي تظل حبيسة النصوص و القواعد دون ترجمة حقيقية، فالدول العربية لديها سوق عربية مشتركة على الورق فقط منذ عام 1964م و دول مجلس التعاون لم تتوصل حتى الآن إلى صيغ مناسبة للتجارة فيما بينها رغم إنشاء مجلس التعاون منذ عام 1981 و المؤتمرات التي يعقدها هذا المجلس سنويا دون فائدة تذكر[2].

و التجارة الدولية تنمو في الخدمات بمعدل أسرع من التجارة في السلع، و قد بلغ معدل النمو السنوي المتوسط خلال الفترة من 1985-1995 نحو 10% بالنسبة إلى التجارة في

---

[1] ـ فضل علي مثنى: نفس المرجع السابق، ص 87.

[2] ـ محمد الرميحي: النفط والعلاقات التجارية الدولية، وجهة نظر عربية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت، أبريل 1982، ص 107.

الخدمات مقابل 7% بالنسبة إلى التجارة في السلع و تستأثر الدول الصناعية بنصيب الأسد في تجارة الخدمات.

و يمكن تقسيم العالم إلى مناطق من حيث تداول السلع و الخدمات. فهناك الاتحاد الأوروبي بعد معاهدة ماسترخت عام 1992 و نصيبه في التجارة الدولية حوالي 35% ومنطقة التجارة الحرة الأوروبية و نصيبها حوالي 6% و دول النافتا أي أمريكا وكندا والمكسيك و نصيبها حوالي 16% من التجارة العالمية. اليابان أستراليا و نصيبها حوالي 10% من التجارة العالمية مع احتمال تغير طفيف من سنة إلى أخرى بالطبع لأن الأداء الاقتصادي للدول و للمجموعات الإقليمية قد يتعرض لبعض المصاعب، أمريكا الجنوبية 6% الشرق الأوسط 10% و أفريقيا 4% و الباقي موزع على الدول الأخرى شرق أوروبا و جنوب شرق آسيا. و هذه النسب ليست ثابتة تماما و إنما قابلة للتغيير كل عدة سنوات، و تتمحور التجارة الدولية عموما حول مناطق ثلاثة هي: الاتحاد الأوروبي ومنطقة (النافتا) أمريكا و كندا و المكسيك و اليابان، فهذه المناطق الثلاثة تعد المصدر الرئيسي و المستورد الرئيسي من غيرها من المناطق الأخرى. فالولايات المتحدة و معها كندا و المكسيك هي المورد الأساسي لأمريكا الجنوبية والوسطى و كذلك لليابان و بعض دول الشرق الأقصى مثل الفيليبين و في نفس الوقت هي السوق الرئيسي لصادرات هذه الدول، وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي المورد الرئيسي لأفريقيا و الشرق الأوسط وشرق أوروبا في كافة السلع تقريبا، و هي أيضا السوق الرئيسي للصادرات الإفريقية وصادرات دول الشرق الأوسط و شرق أوروبا[1].

فدول الاتحاد الأوروبي تأتي في المركز الأول من حيث حجم التبادل التجاري مع القارة الأفريقية حيث تستورد من إفريقيا ما قيمته 35 مليار دولار أي ما يعادل 48% من إجمالي صادرات هذه القارة لدول العالم. بينما تصدر دول الاتحاد إليها ما قيمته 42 مليار دولار و تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الثانية بـ18% و الدول الأسيوية في المرتبة الثالثة.

---

[1] ـ نبيل حشاد: الجات ومنظمة التجارة العالمية، دار إيجي للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الثانية، 1999، ص 28.

و الاتحاد الأوروبي هو الكتلة التجارية الرئيسية في العالم الآن، حيث أنه يحتل المرتبة الأولى في التجارة مع أفريقيا و الشرق الأوسط و يحتل المرتبة الثانية بعد كتلة النافتا في التعامل مع أمريكا الجنوبية - في حين أن الكتلة المذكورة تأتي في المرتبة الثانية بعد الاتحاد في التعامل مع أفريقيا و الشرق الأوسط.

و من هنا فإذا كان الاتحاد الأوربي يعتمد على بقية العالم لاسيما في حصوله على المواد الأولية اللازمة لصناعته خاصة البترول و غيره، فإن هذا الاعتماد لا يعني التقليل من أهمية الاتحاد في التجارة الدولية و الاقتصاد العالمي عموما، - حيث يعد في غاية الأهمية بالنسبة لمناطق أخرى من العالم- حيث أسواقه هي المنفذ الوحيد لبعض السلع وهو المورد الرئيسي لهذه المناطق خاصة أفريقيا و الشرق الأوسط. وتسعى الدول العربية الآن إلى إقامة شراكة مع الاتحاد الأوروبي في ميدان الاستيراد و التصدير[1].

[1] - نبيل حشاد: نفس المرجع، ص 29.

الفصل الثاني:

تحرير التجارة وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

إن أبرز مظاهر العولمة هو النمو السريع في تدفقات رؤوس الأموال والتجارة الدولية، و زيادة أهمية الخدمات في كل من التجارة و الاستثمار الأجنبي المباشر على السواء، و تكامل عمليات الإنتاج على الصعيد العالمي، و تنسيق سياسات التجارة والاستثمار بين البلدان وفقا لأنظمة المؤسسات المتعددة الأطراف و منظمة التجارة الدولية و التجمعات الإقليمية، فمنذ أواسط الثمانينات، بدأت علاقات جديدة تظهر نتيجة للتغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية التي بدأت ملامحها و سماتها تنضج و تؤثر في التدفقات التجارية والمالية بحيث غيرت اتجاهات و أشكال الاستثمارات الأجنبية و التجارة الدولية مع ما ترتب عن ذلك من روابط بينها.[1].

وسوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين يتحدث (**المبحث الأول**) عن: **تحرير التجارة و الاستثمار الدولي**، ويناقش (**المبحث الثاني**): **توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر.**

[1] ـ مصطفى كاسر السعيد: الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998، ص 33.

المبحث الأول: تحرير التجارة و الاستثمار الدولي

لعل الاتجاه الجديد في العلاقات الاقتصادية الدولية يكمن في إلغاء أو تخفيض القيود التي كانت تعترض التجارة الدولية و الاستثمارات، ولتحقيق هذا الهدف استعملت عدة آليات تمثلت في الإصلاحات في السياسات التجارية و الاتفاقات العالمية والإقليمية، وكذالك تحرير نظم الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

إن أهم التغيرات الحاصلة في البيئة الدولية تعود إلى انتشار الثورة التكنولوجية والمعلوماتية في المواصلات و الاتصالات، و إلى زيادة الإنتاج الدولي عبر تصاعد عمليات تدويل الإنتاج، و إلى تحرير سياسات التجارة و الاستثمار.

تمثل هذه التغيرات المميزات الرئيسية للعولمة وما أفرزته من تحرير اقتصادي غير من اتجاهات وأهداف التجارة والاستثمار الدوليين التي أصبحت تخضع لآليات كمنظمة التجارة العالمية، والإقليمية والشركات العابرة القارات

وسوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين يتحدث (**المطلب الأول**) منهما عن: **إصلاح السياسات التجارية و إصلاح النظام التجاري العالمي**، ويناقش (**المطلب الثاني**): **تحرير نظم الاستثمار الأجنبي المباشر.**

[1] ـ مصطفى كاسر السعيد: نفس المرجع، ص 40.

المطلب الأول: إصلاح السياسات التجارية و إصلاح النظام التجاري العالمي

سيتناول هذا المطلب فرعين يدرس (**الفرع الأول**) منهما: **إصلاح السياسات التجارية**، ويتحدث (**الفرع الثاني**) عن: **إصلاح النظام التجاري العالمي**.

الفرع الأول: إصلاح السياسات التجارية

فمنذ أواسط الثمانينات هناك ترويجا متناميا لفكرة إمكانية تحقيق النمو في البلدان النامية من خلال إتباع سياسات تجارية أكثر انفتاحا، و هذا في إطار دعوات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بحجة أن تحرير التجارة في هذه البلدان يعد بكفاءة أعلى في استخدام الموارد البشرية و يسهم في الاندماج اقتصادي بين البلدان المتقدمة والنامية و بين هذه الأخيرة نفسها. فضلا عن تحقيق مكاسب من التخصص و اقتصاديات الإنتاج الموسع.

لقد اتخذت عدة بلدان نامية خطوات مهمة نحو تحرير أنظمتها التجارية مرتبطة بتبني برامج التكييف الهيكلي، و في العديد من الحالات، كان تحرير التجارة عنصرا مهما ضمن جهود التكيف المدعومة من برامج الصندوق و البنك الدوليين، فعلى سبيل المثال قلصت الكثير من البلدان النامية الحواجز غير الجمركية و أزالت الحماية عن الصناعات المحلية و قامت بترشيد هيكل التعريفات، و من جهتها قامت بلدان أخرى بتخفيض الحواجز الجمركية و غير الجمركية على السواء[1].

و عموما دفعت برامج التكييف الهيكلي البلدان النامية إلى تبني سياسة الإنتاج الموجهة للتصدير بدلا من إحلال الواردات مرفقة بتبني سياسات تجارية و مالية مساندة و ذلك رغبة منها في الاستفادة من رفع نصيبها في التجارة الدولية و جلب الاستثمارات الأجنبية و ما يترتب عنها من نمو و تنمية لاقتصادياتها.

---

[1] ـ مصطفى رشدي شيحة: اتفاقات التجارة الدولية العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2002، ص 102.

و على وجه العموم، فإن برامج الاستقرار و التكيف الهيكلي دفعت بالبلدان النامية على طريق تحرير التجارة إلى مدى أبعد بكثير مما هي مطالبة و ملتزمة به في إطار النظام التجاري العالمي و الاتفاقيات الجديدة عقب جولة لأوروجواي.

و المفارقة هي أن هذه البلدان تتعرض للضغط من أجل تحرير نظم تجارتها الدولية، في حين تطبق الدول الصناعية المتقدمة الحماية ضد منتجات البلدان النامية المصدرة إليها[1].

[1] ـ مصطفى رشدي شيحة: نفس المرجع، ص 103.

الفرع الثاني: إصلاح النظام التجاري العالمي

بعد جهود بدأت منذ عام 1947 تاريخ تأسيس اتفاقية الجات التي كانت تهدف إلى تحرير التجارة الدولية بإزالة الحواجز التجارية و الجمركية و غير الجمركية على السلع، و فتح الأسواق لإتاحة أوسع للمنافسة الدولية، برزت بعد انتهاء جولة الأوروجواي عام 1994 منظمة التجارة العالمية WTO، حيث أن تحرير التجارة الدولية وصل إلى مستوى مرتفع مع ظهور هذه المنظمة، بحيث هبط معدل التعريفة الجمركية على السلع الصناعية في البلدان المتقدمة إلى أقل من 4%.

لعل من الآثار المهمة لهذه الجولة على الصعيد العالمي، أنه تولد عنها نظام تجاري متعدد الأطراف ليشكل إطارا للتجارة العالمية، ففي الأجل البعيد يتوقع أن تسهم نتائج هذه الجولة في تعزيز أواصر العولمة بين البلدان النامية و البلدان المتقدمة و تسمح بوصول صادرات كل مجموعة إلى المجموعة الأخرى بدون حواجز و لا قيود[1].

إلا أن الملاحظ هو أن هذا التبادل يقوم بين طرفين غير متكافئين، فقد بلغت حصة الثالوث[2] إلى 60% تقريبا من الواردات العالمية من المصنوعات و أكثر من ثلثي صادرات العالم من المصنوعات عام 1992، لكن هناك مزايا أخرى متوقعة، كنظام تجاري مستقر و شفاف، و مبادئ تجارية واضحة، و نمو اقتصادي عالمي مرتفع ومكاسب في المدى الطويل للبلاد النامية تتولد عن زيادة التحرير التجاري.

إن على الدول الأعضاء في الجات ل (94) الالتزام بعدة أمور منها، استخدام التعريفة الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية، و عدم اللجوء إلى القيود غير الجمركية، و كل هذا يدخل في الالتزام بمبدأ الشفافية، أي إدراج التعريفات الجمركية في جداول التزامات كل دولة لتكون معروفة للجميع، و استخدامها بطريقة غير تمييزية مع الدول العضوة في المنظمة

---

[1] ـ محمد المجذوب: اتفاقية الجات بين النشأة، التطور والأهداف، دار الندى، بيروت، 1999، ص 35.
[2] ـ أوروبا، اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية.

كافة، و أن أي خرق لهذه التعريفات ينطوي عليه تعويضات أو إجراءات مضادة يفرضها الطرف المتضرر.

إذا فنشأة منظمة التجارة العالمية تتنبأ بميلاد نظام تجاري جديد، و جوهر هذا النظام هو تحرير التجارة العالمية، و تحرير التجارة يتضمن بصفة أساسية، إزالة جميع القيود والعوائق أمام حركة السلع و الخدمات و الاستثمار عبر الحدود[1].

[1] ـ محمد المجذوب: نفس المرجع السابق، ص 36.

المطلب الثاني: تحرير نظم الاستثمار الأجنبي المباشر

بدأت البلدان المختلفة لاسيما النامية منها، خلال السنوات الماضية، بتنفيذ تغييرات ضخمة في هياكلها المؤسسية و في سياستها العامة، و ذالك لجعل بيئتها الاقتصادية أكثر جاذبية للمستثمرين ألأجانب إلى درجة اندلاع تنافس حاد و متزايد بينها للحصول على الكمية المحدودة من الاستثمار الأجنبي المباشر المعروض في العالم، و تجدر الإشارة إلى أن إجراءات البلدان النامية شملت إتباع سياسات التكيف الهيكلي على وفق قواعد الصندوق و البنك الدوليين الهادفة إلى تخفيف قيود الملكية، وتخفيف القواعد المنظمة لإعادة استثمار الأرباح و تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل و رفع الحواجز أمام الشركات عابرة القوميات و مشاركتها في برامج الخوصصة.

و من المظاهر المهمة لتحرير أنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية إقامة مناطق حرة، منها مناطق تجهيز الصادرات، تقدم هذه المناطق مزايا قانونية وضريبية إلى المستثمرين (الأجانب بشكل رئيس)، متضمنة إعفاء من الرسوم على المدخلات المستوردة، و يتم تصدير مخرجات هذه المناطق كوسيلة لدعم الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر انتشرت هذه المناطق في البلدان النامية خلال (30) عاما الماضية، و توجد الآن في (70) بلدا على الأقل، مع مناطق أخرى في طريقها إلى التأسيس و تشتمل هذه المناطق على نحو نصف الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية[1].

و كما هو الحال مع الاستثمار الأجنبي المباشر عموما، فإن الاستثمار في مناطق تجهيز الصادرات مركز بشكل كثيف، إذ يهيمن في (12) بلدا ناميا و على (84%) من الاستخدام الكلي لهذه المناطق (باستثناء الصين) من جانب آخر، فإن قيام معظم الدول بإصلاحات متشابهة مستندة إلى آلية السوق، جعل الاستثمار الدولي أكثر تنافسية من قبل و لم يعد كافيا بالنسبة للبلدان أن تنشئ قانونا استثماريا مناسبا و إطار عمل اقتصاد كلي ملائم لتنتظر اندفاع

---

[1] ـ هناء عبد القادر: الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية، بيت الحكمة بغداد، 2002، ص 107.

المستثمرين الأجانب المباشر في مثل هذا المناخ التنافسي، حيث أن تقارب التحرير على نطاق العالم زاد من حرية اختيار مواقع الاستثمار المتعددة و البديلة من الشركات عابرة القوميات.

إن الحوافز ليست من بين المحددات الرئيسية لقرارات موقع الاستثمار الأجنبي المباشر. و على الرغم من ذلك فإن التنافس بين البلدان على جذب الاستثمار والمحافظة عليه من خلال الحوافز أصبح منتشرا و قويا[1].

و **سنناقش حوافز الاستثمار** في (**فرع أول**)، على أن يناقش (**الفرع الثاني**): **الاتفاقيات المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر**.

[1] ـ هناء عبد القادر: نفس المرجع. ص 108.

الفرع الأول: حوافز الاستثمار

هذه الحوافز هي ثلاثة تتوزع كالآتي: حوافز تمويلية، حوافز مالية، حوافز غير مباشرة.

أولا: حوافز تمويلية:

تتضمن تجهيز رؤوس الأموال على نحو مباشر للمستثمر الأجنبي من قبل الحكومة المضيفة على شكل ضمانات استثمارية و قروض مدعومة أو منح، و معونات و هبات.

ثانيا: حوافز مالية:

تهدف إلى تخفيض العبء الضريبي على المستثمر الأجنبي عموما، و لهذا الصنف تتبع فقرات كالإعفاءات الضريبية و الاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام و المدخلات الوسيطية و السلع الرأسمالية[1].

ثالثا: حوافز غير مباشرة:

تهدف إلى تعزيز ربحية المستثمر بطرق شتى غير مباشرة، في سبيل المثال، قد تقدم الحكومة الأرض و البنى الأساسية القائمة عليها بأقل من الأسعار التجارية، أو قد تضمن للشركات الأجنبية موقعا في السوق ذا أفضلية، على شكل وصول تفضيلي للعقود الحكومية، أو منحها وضعا احتكاريا أو غلق السوق أمام الداخلين الجدد، أو حماية الشركات عابرة القوميات من منافسة الواردات أو منحها معاملة قانونية خاصة[2].

إن موجة تحرير نظم الاستثمار الأجنبي المباشر لا تشمل المتدفق منه نحو الداخل فقط بل الخارج أيضا و ذلك بسبب رغبة الدول في اغتنام فرص الوصول الأفضل إلى الموارد و الأسواق، من الناحية التاريخية كان معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من شركات

---

[1] - دولار شريف: مرجع سبق ذكره، ص 106.

[2] - J. Adda: Monodialisation de l'économie T,2 La découverte , paris 1996 page 96.

كبيرة في عدد قليل من البلدان المتقدمة، غير أن عدد هذه الشركات بدأ بالتزايد و كذلك دول المنشأ بما في ذلك الشركات من البلدان النامية، و تزايدت أيضا الشركات الصغيرة و المتوسطة الحجم. في الثمانينات ظهرت جهود تحرير مكثفة في البلدان المتقدمة، و بنهاية عام 1994 كانت معظم هذه البلدان، تقريبا، قد ألغت القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج، كذلك قدمت هذه البلدان مجموعة متنوعة من الحوافز لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج، و لاسيما المتجه إلى البلدان النامية و البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقال. و من هذه السياسات الترويجية، توفير المعلومات والمساعدة التقنية إلى المستثمرين في الخارج (معلومات أساسية متعلقة بعوامل الاقتصاد الكلي و تكلفة المشاريع التجارية، و الإطار القانوني....إلخ)، فضلا عن توفير الدعم المالي المباشر من خلال مؤسسات تمويل التنمية، و أخيرا تأمين الاستثمار من خلال برامج وطنية معدة لهذا الغرض في معظم البلدان المتقدمة لتوفير تغطية و ضمان ضد مخاطر مثل مصادرة الملكية، و الحروب، و الإعادة إلى الوطن، أو لعدم إمكانية تحويل الأرباح و رأس المال. في سبيل المثال، توفير شركة الاستثمار الخاص فيما وراء البحار التمويل و التأمين من المخاطر السياسية منذ عام 1971 لدعم استثمارات الولايات المتحدة (بقيمة تبلغ زهاء 73 مليار دولار) في (140) بلدا في أنحاء العالم جميعها[1].

و بتحرير السياسات المحلية للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل و الخارج، سعت معظم البلدان إلى إكمال سياساتها المحلية بتوسيع شبكة من المعاهدات الثنائية والإقليمية والدولية لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر و تحسين معايير تحريره.

لقد تم وضع مفاهيم و مبادئ ومعايير رئيسة للاستثمار على المستوى الثنائي عن طريق عقد معاهدات لحماية و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر و تتناول قضايا في معظمها معايير عامة للمعاملة بعد الدخول و التأسيس، و معايير الحماية تتضمن استثناءات لاعتبارات ميزان المدفوعات فيما يتعلق بمبدأ حرية نقل الأموال. و تفيد معاهدات الاستثمار

[1] ـ صلاح الدين نامق: التجارة الدولية، دار المعارف، القاهرة، بدون طبعة، 1987، ص 225.

الثنائية للبلدان المضيفة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تهيئة مناخ استثماري مواتي، و بالمقابل تنتفع بلدان المنشأ من تأمين أوضاع يمكن التنبؤ بها فيما يتعلق باستثماراتها في الخارج (وضع معايير للمعاملة و الحماية و تسوية المنازعات)، و عموما تشدد هذه الاتفاقات على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للتنمية من دون أن تلتزم بلدان المنشأ باتخاذ إجراءات ملموسة لتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية[1].

إن قضايا الاستثمار على المستوى الإقليمي أوسع من تلك القائمة على المستوى الثنائي، و لكن المناهج التنفيذية المتبعة في معالجتها أقل تجانسا، و هذا يعكس ضمن جملة أمور أخرى، اختلاف المصالح و مستويات التنمية، و من القضايا المطروحة على المستوى الإقليمي، تحرير تدابير الاستثمار، ومعايير العمالة، وحماية الاستثمارات، وتسوية المنازعات، والقضايا ذات الصلة بسلوك المستثمرين الأجانب مثل الممارسة التجارية التقليدية، وإفشاء المعلومات و التسعير التحويلي و حماية البيئة وعلاقات الاستخدام والعمل. ومعظم هذه الاتفاقات ملزمة قانونا وأن كانت هناك استثناءات تمنح بسبب اختلاف مستويات التنمية[2].

تمت الجهود الخاصة بالاستثمار ذو الصلة بالتجارة على المستوى الإقليمي في إطار كل من الاتحاد الأوروبي، والنافتا "اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية"، "وميركوسور السوق الجنوبي المشتركة"، وآسيان " اتحاد دول جنوب شرق آسيا"، وأبيك " منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي، و قد بدأت مفاوضات بشأن قوانين الاستثمار على المستوى الإقليمي. في سبيل المثال مفاوضات نيسان/ 1998 بشأن اتفاقات التجارة الحرة للأمريكيتين و كذلك الاتفاق الموقع بين أعضاء ميركوسور وكندا في 1998 للتعاون في حقلي التجارة و الاستثمار.

---

[1] - - صلاح الدين نامق: نفس المرجع، ص 226.

[2] - V. Pace : l'organisation mondial du commerce et le renforcement de la réglementation juridique des échanges commerciaux internationaux, L'harmation paris 2001, p 132.

إن أهمية الاتفاقات متعددة الأطراف تكمن في جعل العلاقات بين الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل و الخارج أكثر وضوحا، و لاسيما مع زيادة عدد البلدان التي تمثل بلدان منشأ و مضيفة في الوقت نفسه، و ذلك بوضع علاقات استثمار دولية تتميز بالاستقرار والشفافية و إمكانية التنبؤ.

وضع البنك الدولي على المستوى المتعدد الأطراف خطوطا توجيهية بشأن معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر، تقترح معايير عامة لمعاملة عادلة، و معاملة وطنية، و معاملة الدولة بالرعاية، و تنسحب مثل هذه المعايير من حيث المبدأ على أنشطة المستثمرين الأجانب جميعها بدأ من إقامة المشروع حتى انتهائه[1].

كما أن المفاوضات مستمرة منذ منتصف التسعينات في دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية بشأن وضع اتفاق متعدد الأطراف للاستثمار الأجنبي المباشر، وتركز منظمة التجارة العالمية على العلاقة الاقتصادية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة و تأثيرها على التنمية و النمو الاقتصادي و المبادرات الدولية بشأن التجارة والاستثمار.و تسعى الأونكتاد من ناحية أخرى للمساعدة في المفاوضات الدولية الدائرة عن الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف ضمان البعد الإنمائي و معالجته بشكل كاف في اتفاقات الاستثمار الدولية.

ترد عناصر إطار متعدد الأطرف للاستثمار الأجنبي المباشر و بشكل أكثر شمولا، في الوثيقة الختامية لجولة أوروجواي التي تقوم منظمة التجارة العالمية بتنفيذها حاليا، وحتى قيام هذه الجولة لم تتعامل قوانين الجات بشكل صريح مع الاستثمار الأجنبي المباشر و عليه فقد تم توسيع الأحكام الخاصة بالتجارة المتعددة الأطراف لتشمل الاستثمار الأجنبي المباشر و أنشطة المرتبطة به[2].

---

[1] ـ مكي فادي علي: ما بين الجات ومنظمة التجارة العالمية، المركز اللبناني للدراسات، 2000، ص 9.
[2] ـ نفس المرجع، ص 10.

الفرع الثاني: الاتفاقيات المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر

و قد ظهر الاهتمام بالتنمية في مجموعة الاتفاقات التي ضمنتها جولة أوروغواي، و أن لثلاث اتفاقيات منها تأثير مهم على الاستثمار الأجنبي المباشر.

- الاتفاقية الخاصة بإجراءات التجارة ذات الصلة بالاستثمارات الأجنبية.

- الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

- الاتفاقية بشأن قضايا التجارة المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية.

إن الجهود ما زالت مستمرة بشكل مكثف لوضع إطار "لاتفاقية متعددة الأطراف بخصوص الاستثمار" على غرار الاتفاقية العامة للتجارة الدولية، و يجري العمل في محافل عدة منها بلدان منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و منظمة التجارة العالمية، وكل من الصندوق و البنك الدوليين، و يبدو أن هناك إجماعا واسع النطاق لدى هذه الجهات كافة على أن تتضمن هذه الاتفاقية مبادئ تخص الشفافية لقوانين وسياسات البلد المضيف، و المعاملة الوطنية، و حماية المستثمر من مصادرة الملكية، و كذلك البحث في إجراءات الاستثمار التي تشوه تدفقات التجارة، و تشمل متطلبات الأداء التي لا تغطيها اتفاقية إجراءات التجارة ذات الصلة بالاستثمارات حاليا، فضلا عن محفزات الاستثمار وتسوية النزاعات[1].

[1] ـ مكي فادي علي: نفس المرجع، ص 17.

المبحث الثاني: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر

تفسر التغيرات الأساسية التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي منذ بداية عقد السبعينات إلى الوقت الحاضر، معظم التقلبات في مصادر التمويل الخارجي للبلدان النامية، و ارتفاع الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر، و من أهم هذه التغيرات حدوث تحرك قوي باتجاه نظام السوق، و تحرير أنظمة التجارة والاستثمار، و زيادة الاندماج الاقتصادي العالمي و الذي شاركت البلدان النامية فيه بدرجات متفاوتة، و قد تركز الاستثمار الأجنبي المباشر تقليديا في مجموعة صغيرة من البلدان النامية، مما يعكس من ناحية حجم اقتصادياتها و من ناحية أخرى جاذبيتها كموقع للاستثمار الأجنبي المباشر، و كانت الجاذبية في الماضي وثيقة الصلة بامتلاك موارد طبيعية أو سوق محلية كبيرة. و لكن مع التحول نحو عولمة الإنتاج و التجارة، أصبحت القدرة على المنافسة كموقع للاستثمار والتصدير العامل الرئيس المحدد لتوفر الجاذبية[1].

وسوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين يتناول (**المطلب الأول**): **العلاقة بين الاستثمار الأجنبي و التجارة وتطور اتجاهاته،** وفي (**المطلب الثاني**) عن: **اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر**.

[1] ـ تشام فاروق: الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآثارها على التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجمعية العلمية، وهران، الجزائر، ص 14.

المطلب الأول: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي و التجارة وتطور اتجاهاته

الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد أهداف سياسة الإصلاح الاقتصادي هو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بغية توطين تكنولوجيا متطورة وتأمين مصادر تمويل لا تولد التزامات وخلق صناعات جديدة وفرص عمل جديدة وتطوير المهارات المحلية، ورغم كل الحوافز التي قدمت لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر فلم نحقق نجاحات كبيرة، فقد بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في سوريا في عام 2003 (حدود 180 مليون دولار)، ارتفع إلى (600 مليون دولار) عام 2006 وإلى (885 مليون دولار) عام 2007 حصة الدول العربية من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت عام 2007 بحدود 72 مليار دولار أمريكي وإلى (900 مليون دولار)، عام2008 ، واضح أن هناك تطور في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الماضية، إلا انه يبدو متواضعًا جدًا إذا ما قورن بدول أخرى مجاورة، ففي عام 2006 بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر بحدود 2794 مليون دولار في لبنان و 3121 مليون في الأردن و 3312 مليون في تونس و 10043 مليون دولار في مصر و 20120 مليون دولار في تركيا[1].

سنقسم هذا المطلب إلى فرعين يتحدث (**الفرع الأول**) منهما عن: **العلاقة بين الاستثمار الأجنبي و التجارة**، ويشتمل (**الفرع الثاني**) على: **تطور اتجاهات الاستثمار الأجنبي.**

[1] ـ تشام فاروق: نفس المرجع السابق، ص 15.

الفرع الأول: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي و التجارة

إن الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة متشابكان تشابكا يتعذر حله، سواء على مستوى الاقتصاد الجزئي للاستراتيجيات وعمليات الشركات أم على مستوى الاقتصاد الكلي للاقتصاديات الوطنية، و هما بذلك يؤثران على عملية التنمية بشكل مشترك و غير مباشر من خلال الروابط التي تربطهما ببعضها، أدى هذا الأمر إلى تزايد جهود الحكومات و الشركات عابرة القوميات و المنظمات الدولية لتأسيس إطار ذي نهج متسقة لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة في البيئية الجديدة لهما. حيث يكون لسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر يتصل بالتجارة بما أن الشركات عابرة القوميات يهمها ما إذا كان بلد ما ملائما لا شراكه في تقسيم العمل داخل الشركة، و في الوقت نفسه يجب أن يكون للسياسة التجارية عنصر خاص بالاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك للإفادة من فرص الوصول إلى الأسواق التي توفرها الشركات عابرة القوميات[1].

يمكن لسياسات التجارة تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بطرق متعددة، أن فرض تعريفة عالية قد يكون كافيا لحث الاستثمار الأجنبي المباشر على خدمة السوق المحلي بدلا من الصادرات،و يعطل ببذلك إجراءات حماية التجارة. أن المكاسب المتحققة من هذا الإجراء قد تكون محدودة، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر المنجذب إلى الأسواق المحمية يميل إلى أن يأخذ شكل وحدات الإنتاج لغرض تجهيز السوق المحلي، و بذا تكون هذه الوحدات غير منافسة لغرض الإنتاج من أجل التصدير. لاسيما إذا كانت المدخلات المحلية مكلفة أو من نوعية رديئة. و بالمقابل فإن مستوى أوطأ من حماية الواردات أو الانفتاح و تحرير التجارة يحفز بشكل قوي الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه للتصدير. ثم إسناد هذه النتائج بدراسة للبنك الدولي وجدت أن نسبة الصادرات إلى مجموع مبيعات الشركات المنتسبة اليابانية في قطاع الصناعة التحويلية في الدول الأسيوية المفتوحة نسبيا كان (45%) في عام 1992، في حين كانت النسبة المناظرة في دول أمريكا اللاتينية المحمية

---

[1] - CNUCED: rapport annuel sur l'investissement mondial, New York, 1995, p8.

نسبيا (23%) فقط، فضلا عن ذلك فإن الاتفاقيات التجارة الإقليمية أثرا واضحا على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في سبيل المثال، الاتفاقات الخاصة بمناطق التجارة الحرة، و الاتحادات الجمركية والنافتا (اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية)، كما يقدم التكامل الاقتصادي الأوروبي أفضل مثال على التحرك من علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة البسيطة إلى علاقة مركبة، إذ ارتفعت مشاركة الشركات عابرة القوميات الأمريكية و اليابانية في أسواق الاتحاد الأوروبي بعد تحرير التجارة في المنطقة، مما زاد بالتالي من التجارة داخل الاتحاد الأوروبي من جهة و التجارة داخل شبكة الشركة من جهة ثانية[1].

نخلص مما تقدم على أن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر يكون بديلا للاستيرادات كليا من خلال الحوافز التعريفية مثلا، أو موجها كليا نحو التصدير من خلال مناطق تجهيز الصادرات، كما أن الجهود الدولية الرامية على تكامل سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة، إنما تسعى لتوفير إطار يمكن الشركات عابرة القوميات من النمو والتوسع عالميا بشكل أكبر. في ظل البيئة الجديدة المتسمة بظهور نظم الإنتاج الدولي المتكاملة و التي تمثل تدفقات الاستثمار و التجارة شريان الحياة بالنسبة لها. لذا نلاحظ قيادة هذه الجهود من الدول المتقدمة الأم الرئيسية للشركات عابرة القوميات أو المؤسسات الدولية العاملة تحت لوائها، و تهدف جميعها إلى إنشاء اتفاق متعدد الأطراف للاستثمار الأجنبي المباشر ليكون منافسا من حيث الأهمية التجارة الدولية، و ذلك لتوفير إطار جديد تحافظ فيه الشركات عابرة القوميات على قدرتها التنافسية أو تزيدها، و تزيد بذلك من درجة هيمنتها على الأسواق العالمية من خلال الاستثمار و التجارة[2].

---

[1] - OMC: commerce et ide ; rapport annuel; 1996, volume 1, p 108.

[2] - جميل سرمد كوكب: "الاتجاهات الحديثة في العمليات الدولية"، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص 114.

الفرع الثاني: تطور اتجاهات الاستثمار الأجنبي

دخلت ظاهرة حركة رؤوس الأموال في بداية عقد السبعينات مرحلة جديدة هي مرحلة "تدويل رأس المال" من خلال الشركات عابرة القوميات عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فضلا عن الاستخدام الواسع للقروض والمساعدات، و حدث ارتفاع كبير في الطلب على التمويل الدولي خلال هذا العقد بالنظر لازدياد حالات اختلال التوازن في المدفوعات الخارجية.

وتمثل بداية الثمانينات بداية الأزمة المالية الدولية نتيجة تأثر النظام المالي الدولي بالصدمات الخارجية الكبيرة، إذ اتسمت هذه المدة، بتغير أسعار الفائدة الدولية و ارتفاعها عامة، و بتذبذب أسعار الصرف الرئيسية بصورة حادة، وهبوط أسعار السلع، و بالكساد في جزء كبير من الاقتصاد العالمي لذا تدهور مركز البلدان النامية المقترضة الرئيسة في ظل الأوضاع المذكورة، فضلا عن هبوط صادراتها خلال هذه المدة، مما أظهر صعوبات واسعة النطاق بشأن خدمة الديون و لاسيما دول أمريكا اللاتينية، ثم إفريقيا و آسيا بسبب إفراطها في الاعتماد على القروض، خلال المدة 1980- 1993 ارتفع حجم المديونية من (658-1.812) مليار دولار أي تضاعف 3 مرات تقريبا و تشكل الديون طويلة الأجل النسبة الأعظم من المديونية إذ تمثل ما يزيد على ثلاثة أرباعها ارتفعت من (481-1424) مليون دولار للمدة نفسها[1].

يمكن إجمال أسباب تخلف نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وراء نمو الإقراض المصرفي بما يأتي:

أولا: الزيادة في أسعار النفط بين الأعوام 1973-1974 و 1979-1980 أدت إلى فوائض كبيرة في رؤوس الأموال في البلدان المصدرة للنفط ذات الطاقة الاستيعابية منخفضة. مما أحدث تغيرات في هيكل النظام المالي الدولي نتيجة تراكم الودائع قصيرة الأجل التي وظفتها

[1] ـ باسل البستاني: تمويل التنمية البشرية في الوطن لعربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية،عدد 3، الأسكوا، 1996، ص 6.

البلدان الرئيسية المصدرة للنفط في إدارة الدين قصير الأجل في المصارف المتعدية الجنسية، و نتيجة لهذه الوفرة النسبية في موارد الإقراض، ظلت أسعار الفائدة على أسواق رؤوس الأموال الدولية منخفضة- لأن إعادة الفوائض النفطية أحدث تخمة شديدة في السيولة الدولية- و لاسيما من وجهة نظر البلدان النامية المقترضة، و التي كانت في حالات متعددة تتوقع ارتفاع أسعار صادراتها لتتجاوز أسعار الفائدة، لذا فإن حصة كبيرة من الاقتراض تم بعد الزيادة الأولى في سعر النفط بهدف تمويل عجوزات الحساب الجاري التي تزايدت في معظم الحالات بسبب التغيرات المعاكسة في الأسعار النسبية الدولية في غير صالح البلدان النامية. و نظرا لخصوصية مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر فلم يكن من المحتمل أن يمول هذا المصدر حصة كبيرة من هذه العجوزات، و لهذا السبب حدث التحول خلال السبعينات في تركيبة التدفقات المالية لصالح الإقراض المصرفي و نستطيع أن تتبين حجم هذه العملية إذا عرفنا أم مجموع عجز الحساب الجاري في البلدان النامية غير المنتجة للنفط للمدة 1974-1983 قد وصل إلى (588) مليار دولار في حين بلغ اقتراض هذه البلدان من البنوك (216) مليار دولار و بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (82) مليار دولار[1].

ثانيا: الجانب الأكبر من الإقراض المصرفي قامت به إما حكومات البلدان النامية لتمويل العجز في ميزان المدفوعات أو عجز المالية العامة، و ربما كان من الصعب على رأس المال السهمي- المرتبطة بصورة أكثر مباشرة باستثمار المنشآت الخاصة- أن يحجل محل نسبة كبيرة من هذا الاقتراض، على الأقل في الأجل القصير.

[1] - Finance et développement: ide et développement des continents 1- 1985. p7.

ثالثا: أسهمت السياسات التقييدية التي اتبعها كثير من البلدان النامية اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الشركات عابرة القوميات بدورها في زيادة الاعتماد على الائتمان المصرفي[1].

إن النمو السريع في الإقراض المصرفي التجاري اتسم بثلاث خصائص بارزة، الأولى أنه وجه نحو عدد محدود جدا من البلدان النامية ذات الدخل المتوسط و العالي، والثانية أن جزءا كبيرا من هذه القروض قامت على أساس أسعار فائدة عائمة، و الأخيرة أن القروض قصيرة الأجل أصبحت ذات أهمية متزايدة بوصفها هذه الظواهر المتلازمة أن الدين الخاضع لأسعار فائدة عائمة لأربعة بلدان (الأرجنتين و البرازيل و المكسيك وجمهورية كوريا) ازدادت إلى ما يقرب من (100) مليار دولار خلال السنوات 1979-1982، مقارنة بمجموع تدفقات المساعدات الائتمانية الرسمية إلى البلدان النامية جميعها خلال السنوات 79- 1980 التي بلغت ما يزيد بقليل عن (100) مليار دولار، و هناك معيار آخر لقياس مدى هذا الدين هو مجموع الأرصدة المتراكمة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية البالغ (120) مليار دولار في نهاية عام (1980)[2].

إن السمة الانتقالية التي تميز بها عقد الثمانينات تجد ابلغ تعبير لها في التغيرات بعيدة المدى في حجم و هيكل التدفقات المالية إلى البلدان النامية، و كان الهبوط الحاد في الإقراض المصرفي هو أهم عامل بمفرده يمثل التقلص في هذه التدفقات، فعلى أثر أزمة الديون المصرفية في خريف عام 1982 تقلص في هذه المصارف الأمريكية و الأوروبية دولية النشاط إلى البلدان النامية بسبب المخاطر و من ثم ازداد اتجاهها نحو تحويل الديون إلى أوراق مالية، و ارتفعت التكلفة الفعلية للقروض الممنوحة،إن أهمية أزمة المديونية تكمن في

---

[1] ـ غسان الرفاعي: سياسات الاستثمار و محددات التدفقات الرأسمالية، ندوة آفاق التنمية العربية في التسعينات، البحرين، 1993، ص 82.

[2] ـ نفس المرجع السابق، ص83.

توافقها لتغييرات عديدة على الصعيد المالي. كاتجاه التدفقات المالية نحو الهبوط عموما مع التغير في هيكل هذه التدفقات المالية[1].

و نتيجة لذلك كان لابد أن تبرز اتجاهات جديدة على صعيد التدفقات المالية الدولية من أهمها:

1- انخفاض كبير في القروض المصرفية الدولية، إذ انخفض معدل نموها السنوي البالغ (34%) لمتوسط المدة 1964- 1973 إلى (26.7%)، للمدة 1973- 1980 ثم حافظ على مستوى (12%) للمدة 1980- 1985 و 1985- 1994، أما التدفق الصافي لهده القروض فقد انخفض بين عامي 1980 و 1986 من (18.3-7) مليار دولار.

2- ارتفاع نسبة المصادر التمويلية الخاصة على حساب المصادر الرسمية، حيث بلغ الإقراض المصرفي الخاص دورته عام 1981 إذ بلغ 90 مليار دولار[2].

3- بروز دور الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر مهم، واضح البديل الرئيس للإقراض الخاص و ذلك في مواجهة صعوبات الحصول على قروض مصرفية جديدة من المصارف المتعدية الجنسية بعد أن تجاوزت مطالبها خلال عقد السبعينات رصيد استثمارات الشركات عابرة القوميات في البلدان النامية قاطبة.

نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية سنويا بنسبة (14.8%) ثم عادت إلى مستواها الأول تقريبا (14.3%) للمدة 1985-1994 و احتلت بذلك موقعا أعلى من القروض المصرفية الدولية للمدة الأخيرة (12%)، أما في البلدان النامية فقد تحول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصدر مهم لرأس المال الأجنبي طويل الأجل، زاد صافي تدفقات الموارد طويلة الأجل من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية خلال المدة 1980-1991، من متوسط سنوي قدره (68.6) مليار دولار للمدة 1982-1986 إلى (72.9) مليار دولار

---

[1] ـ محمود عبد الفضيل: النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت، الطبعة الأولى، أبريل 1996، ص 23.

[2] ـ نفس المرجع السابق، ص 24.

خلال الأعوام من 1987-1991. مثل الاستثمار الأجنبي المباشر منها 9.8 و 22.9 مليار دولار على التوالي[1].

حاولت البلدان النامية من خلال تحرير أنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر استقطاب تدفقا كبيرة من هذه الاستثمارات، إلا أن تدفقه إلى هذه البلدان بقي متواضعا نسبيا، بينما شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان الصناعية توسعا حيث بلغ معدل نمو 8% خلال عقد الثمانينات[2].

[1] ـ جميل سرمد كوكب: مرجع سبق ذكره، 117.
[2] ـ نفس المرجع، ص 117.

المطلب الثاني: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن التغير الكبير الذي حصل في البيئة العالمية نتيجة للعولمة و التحرير كانت له آثار مهمة على سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته و علاقته بالتجارة.

لقد أصبح إطار السياسة العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة، و هو محدد ضروري و لكن غير كاف لتوطينه، ضئيل الأهمية نسبيا في بيئة التحرير والعولمة، و أ ًصبحت السياسة التجارية مكملة لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر الأساسي في تأثيرها على قرارات التوطين، لقد مارس كل من العولمة و تحرير نظم الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة ضغوطا متبادلة، عضد كل منها الآخر من خلالها مما أتاح للشركات عابرة القوميات فرصا أكبر لاختيار مواقع الاستثمار. و قد ترتب على ذلك أن فقدت سياسات الاستثمار الأجنبي تماما، و قد ترتبت على ذك الاستثمار لأن وجودها عد أمرا مفروغا منه تماما. و ترتب على ذلك تزايد الاهتمام بالتماسك بين سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر و السياسة التجارية.

إن تحرير التجارة و نظم الاستثمار الأجنبي المباشر و كذلك أوجه التحسن التكنولوجي أدت إلى أمور متعددة منها، تحسن فرص الوصول إلى الأسواق بحيث يمكن للشركات أن تختار بحرية نمط نشاطها في الخارج[1] .

لم تعد الخيارات، المطروحة أمام الشركات في ظل البيئة الجديد، مجرد وسيلة للوصول أو توسيع الاستفادة من الأسواق و الموارد فحسب، بل لربط الأسواق و الموارد من خلال الإنتاج و التجارة، بهدف خلق مصادر جديدة لقدرتها التنافسية و تقوية القائمة منها، لذا أصبحت الحافظة الاستثمارية للشركات عابرة القوميات من الأصول الموقعية ذات أهمية متزايد،أن السمة المميزة لاستراتيجيات الشركات عابرة القوميات المستجيبة للبيئة الجديدة، أن تكون لها مزايا ملكية في الأصول المستندة على المعلومات و المعرفة و التي يجري

[1] ـ عاطف السيد: الجات والعالم الثالث، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص 29.

تطويرها عموما من خلال الابتكار و الإنتاج في البلد الأم قبل المباشرة بالإنتاج في الخارج، و تعمل القوى الدافعة للعولمة أيضا على تغيير الطرق التي تسلكها الشركات عابرة القوميات في تنفيذ أهدافها من الاستثمار في الخارج، فقد أصبح كل من التكنولوجيا و الابتكار عاملا حاسما في القدرة على التنافس، و هذه الموارد، على خلاف الموارد الطبيعية، من صنع الإنسان فهي أصول منشأة، و البلدان التي تنشئ هذه الأصول تصبح أكثر جاذبية من غيرها للشركات عابرة القوميات. إن ارتفاع أهمية الأصول المنشأة هو بالتحديد أهم تحول على وجه الإطلاق في المحددات الاقتصادية لتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي السائر في طريق التحرير و العولمة.

إن التغيرات التي أحدثتها البيئة الجديدة دفعت الشركات عابرة القوميات إلى إنشاء نظم متكاملة للإنتاج الدولي باغتنامها الفرص الإقليمية و العالمية الجديدة، مستخدمة مزايا الملكية موقع البلدان المضيفة، لتعزز مراكزها التنافسية بالاعتماد على حافظة دولية من الأصول المتوطنة، و تحقق الكفاءة من استخدام أصولها المتاحة كافة في نظام الشركات بأكمله، و من هنا يصبح هيكل الشركة التنظيمي معقدا عبر التقسيم الدولي للعمل داخل الشركات، متضمنا روابط و تدفقات متعددة الاتجاهات داخل الشركة و مع شركات أخرى خارج النظام[1].

تبين المؤشرات الخاصة بتجارة الشركات عابرة القوميات الأمريكية الأم وشركاتها المنتسبة في الخارج الأهمية المتزايدة للتجارة داخل الشركة، فخلال المدة (1983-1993) ارتفع نصيب الصادرات داخل الشركة من مجموع صادرات الشركات عابرة القوميات الأمريكية من (34%) إلى (44%) و ارتفع نصيب الاستيرادات داخل الشركة من (38%) إلى (50%) من مجموع الاستيرادات.

يعد تدفق السلع داخل شبكة الشركة من أهم المؤشرات عن الأسلوب و المدى الذي يتم فيهما التشابك بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة في البيئة الاقتصادية في ظل العولمة.و تجدر الإشارة إلى حقيقة اكتساب هذه التجارة طابعا خطيرا لأنها لا تتم من خلال

---

[1] ـ عاطف السيد: نفس المرجع، ص 30.

قنوات السوق التقليدية، و مع زيادة حجمها النسبي على إجمالي التجارة الخارجية للشركات عابرة القوميات، و نتيجة للنصيب الكبير لهذه الشركات في التجارة الدولية فإن التجارة داخل شبكة الشركة تمثل أحد مظاهر التركز الاحتكاري و الممارسات التقليدية داخل السوق الدولية. هذا من جانب، و من جانب آخر تبرز خطورتها في إمكانية تطبيق نظام التسعير التحويلي الذي يختلف عن أسعار السوق خارج قنوات الشركات عابرة القوميات و هو يمثل نوعا من ريع الاحتكار[1].

تشير تقديرات تقرير الاستثمار الدولي الصادر عن الأمم المتحدة عام 1996، أن حجم الاستثمار الدولي المتفق في العالم في تلك السنة قد بلغ أكثر من 250 مليار دولار تدفقت في مناطق العالم المختلفة.

و ليس بخاف أن الشركات المتعدية الجنسيات تنفذ الجزء الأكبر من الاستثمارات الدولية في المتوسط سنويا، و يلاحظ في هذا المجال أن الخريطة الاستثمارية للاستثمار الدولي تتأثر بتوجهات النشاط الاستثماري للشركات المتعدية الجنسيات، حيث لوحظ أن من أهم سمات أو خصائص تلك الشركات هي تلك الخاصية المتعلقة بالتركيز الاستثماري، فقد وجدنا أن هذه الشركات تتركز استثماراتها في الدول المتقدمة بل و في عدد محدود من الدول المتقدمة و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان وألمانيا و المملكة المتحدة (انجلترا) حيث تستحوذ الدول المتقدمة على 85% من النشاط الاستثماري لتلك الشركات، بل و تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على 50% تقريبا من هذا النشاط.

و من ناحية أخرى تحصل الدول النامية على 15% فقط من النشاط الاستثماري للشركات المتعدية الجنسيات، و تتركز و تتوطن معظم تلك الاستثمارات في عدد محدد من دول جنوب

[1] ـ هندي منير إبراهيم: الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، مطبعة الدلتا، الإسكندرية، 2008، الطبعة الثانية، ص 59.

شرق آسيا، و دول أمريكا اللاتينية، و يتبقى القليل من النشاط الاستثماري الذي يتوجه إلى الدول الإفريقية و دول الشرق الأوسط[1].

و لعل ذلك يوضح أن الشركات المتعدية الجنسيات تؤثر بشكل فعال على توجهات الاستثمار الدولي عبر دول العالم، بل تؤثر هذه الشركات من ناحية أخرى على هيكل الاستثمار الدولي من منظور النشاط الاقتصادي أو الأنشطة الاقتصادية، فيلاحظ مثلا أن التوزيع القطاعي لاستثمارات هذه الشركات، في الدول النامية، ففي الدول المتقدمة يختلف عنه في الدول النامية، ففي الدول المتقدمة يستأثر قطاع الصناعات التحويلية بنحو نصف إجمالي استثمارات تلك الشركات و خاصة تلك الصناعات التي تتميز بالتقنية المرتفعة مثل الإلكترونيات و الحواسب الآلية و المعدات الكهربائية، و يلي هذا القطاع قطاع الخدمات خاصة البنوك و التأمين و السياحة. أما استثمارات تلك الشركات في الدول النامية فإن حوالي نصف إجمالي تلك الاستثمارات تتجه نحو الصناعات الاستخراجية، و يبدو أن الشركات المتعدية الجنسيات تعمق أنماط معينة من التخصص الدولي في إطار التوجهات الاستثمارية لهذه الشركات، و قد يلقي ذلك بعبء كبير على الدول النامية بصفة خاصة في بحثها عن التكيف مع أوضاع النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و يصبح التحدي الذي يجب عليها أن تنجح فيه هو كيفية تعظيم استفادتها من أنماط التخصص الجديدة التي تشكل في هذا النظام، و هو ما يوفر فرصا كبيرة يمكن اقتناصها و تكبير العائد لتلك الدول في المستقبل.

إضافة إلى تأثير الشركات المتعددة الجنسيات، تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا بالتوجه الإقليمي للاقتصاد العالمي. بحيث أصبح الاستثمار البيني هو السمة الجديدة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و لعل التجربة الأسيوية خير دليل على الاستفادة من هذا التوجه[2].

---

[1] ـ هندي منير إبراهيم: نفس المرجع السابق، ص 60.

[2] ـ قادري عبد العزيز: الاستثمارات الدولية، دار النشر 34 البرويار، الجزائر، 2004، ص 22.

خلال العقدين الماضيين جذب أداء اليابان، و مجموعة دول صغيرة من بلدان شرق آسيا السريعة النمو، اهتماما كبيرا، و المقصود هنا بشرق آسيا البلدان الأسيوية حديثة التصنيع- المجموعة الأولى (جمهورية كوريا، و تايوان، و هونك كونغ، و سنغافورة) والمجموعة الثانية (اندونيسيا، و ماليزيا، و تايلندا) و التي تمثل مع الفلبين رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان-4) فضلا عن الصين، حققت بلدان شرق آسيا خلال المدة أعلاه مستويات لا مثيل لها في النمو الاقتصادي و بمتوسط قدره (7.3%) سنويا، في حين نما الاقتصاد العالمي في المدة نفسها بـ (3%) سنويا، كما أن أكثر من نصف الزيادة في الإنتاج العالمي للسلع و الخدمات حدثت في شرق آسيا منذ الثمانينات، تتميز بلدان شرق آسيا بمراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية و بتنوع عقائدي و ديني و أرث تاريخي غني، لكن هذا التنوع لم يكن عائقا أمام التفاعل البيني الإقليمي في المجالات الاقتصادية و الثقافية و الاعتماد المتبادل كقاعدة لتطوير و تنمية الإقليم. التنمية الاقتصادية الشرق أسيوية لم تتحقق بواسطة نموذج محدد، و في الواقع بدأ النمو الاقتصادي السريع في الإقليم الأسيوي في اليابان وهو هونك كونغ في بداية عقد الخمسينات، ثم تبعتها تايوان و سنغافورة و جمهورية كوريا في عقد الستينات، ثم مجموعة (أسيان-4) و مؤخرا الصين و فيتنام. في معظم الحالات ترد التنمية الاقتصادية و النمو المرتفع إلى التحولات الإستراتيجية في السياسات الاقتصادية و إلى التصنيع وتنمية الموارد البشرية مع الاستقرار السياسي و الاجتماعي، كما أفادت بعض اقتصاديات شرق آسيا من دعم الولايات المتحدة من خلال مدة الحرب الباردة[1].

عاملان اقتصاديان أسهما في تنمية شرق آسيا هما الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، و كانت اليابان و الولايات المتحدة المصادر الرئيسية للاستثمار في المنطقة، إذ مارسا دورا مهما في توسع التكامل الاقتصادي على المستوى المحلي مترافقا مع تطور تقسيم العمل و الاعتماد المتبادل داخل الإقليم. و قد ظهر دور الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة المتسارع في نطاق التنمية الاقتصادية في شرق آسيا من خلال موجات التصنيع المتعاقبة في جمهورية كوريا، وتايوان، و سنغافورة، و ماليزيان و تايلندا، و اندونيسيا والآن الصين.

---

[1] ـ قادري عبد العزيز: نفس المرجع السابق، ص 23.

تشير الكتابات عادة إلى الدور المهم لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من البلدان الأكثر تقدما و لاسيما اليابان، في إعادة تدوير الميزة النسبية منها إلى البلدان الشرق أسيوية الأقل تقدما. أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البينية أي داخل الإقليم INTRA-REGIONAL لها دور في التكامل الإقليمي وعملية التصنيع. و في حين أن الدليل يوحي بأن نمط الاستثمار الأجنبي المباشر الإقليمي البيني الأسيوي ينسجم على نحو واسع مع نظرية الإقليم، فإن أراء متعددة ترى أن مثل هذا الاستثمار صغير نسبيا مقارنة مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقليم من الولايات المتحدة و أوروبا، و كذلك مقارنة مع معدل تراكم رأس المال الإقليمي عموما. و في الواقع هناك دول متعددة مهمة في شرق آسيا، يضمنها اليابان نفسها و مجموعة الاقتصاديات المصنعة حديثا الأولى، تطورت بشكل سريع من دون الاعتماد بشكل قوي على الاستثمار الأجنبي المباشر من أي مصدر في حين كان لهذا الاستثمار أهمية اكبر في تنمية مجموعة الاقتصاديات المصنعة حديثا الثانية و الصين[1].

[1] ـ عبد العالي الكبيطي إدريسي: واقع التعاون الدولي من أجل التنمية في ظل التطورات الاقتصادية الدولية الراهنة، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، أكدال الرباط، السنة الجامعية، 1997 ـ 1998، ص 75.

الخـــــــاتمة:

في ختام هذا العمل المتواضع، يمكن القول بالنظر إلى موضوع هذه الأطروحة، أنه موضوع مركب من جزأين، جزء متعلق بفهم ملامح النظام الاقتصادي المعاصر الذي يتحقق بشكل أوضح إذا نظرنا إلى معالم هذا الاقتصاد العالمي في ظل العولمة الاقتصادية التي غزت الأسواق بكبيرها وصغيرها، وما أصبحت تفرضه من ظروف وعوامل على اقتصاديات الدول، وجزء متعلق بنظام التجارة الدولية، التي هي عصب الاقتصاد الدولي، ومدى تأثر هذه التجارة بالعولمة التي أصبحت تطرق جميع مجالات الحياة لاسيما الحياة التجارية، خصتا الدولي منها، وقد حاول الباحث في هذه الأطروحة أن يضع تصورا للنظام الدولي الاقتصادي والتجارة الدولية في حقبة مهمة من تاريخ البشرية، وهي الحقبة التي شهدت الكثيرة من الصراعات والحروب من أجل السيطرة على مقدرات وخيرات شعوب ضعيفة.

وللإجابة على الإشكالية التي يتناولها هذا البحث، يمكن القول، إن فهم الاقتصاد الدولي المعاصر يتحقق بشكل أوضح إذا نظرنا إلى التاريخ الاقتصادي العام باعتباره تاريخا للمبادلة وقيام الأسواق وتوسيعها، وتغليب منطق السوق وفرضه على مختلف أجزاء الاقتصاد الأخرى، واستيعابه لها وإدماجه تدريجيا لها فالتاريخ الاقتصادي من هذه الزاوية هو تاريخ توسع ظاهرة المبادلة وفكرة السوق، وتحولها من ظاهرة عرضية على هامش الاقتصاد التقليدي والبدائي، إلى ظاهرة عامة شاملة تتسع باطراد لتستوعب بقية أجزاء الاقتصاد، بل والمجتمع. ولم يقتصر الأمر على التوسع في ظاهرة اقتصاد السوق بل إن هذه الظاهرة قد أدت بدورها إلى تطورات مقابلة في شكل الوحدة السياسية التي تجمع أفراد الجماعة، من القبيلة إلى الدولة المعاصرة مرورا بأشكال الإقطاع و المدن التجارية، وفي مثل هذا التطور تعتبر العالمية أو "العولمة" المرحلة الأخيرة في توسيع الأسواق، فاقتصاد السوق لم يعد يقتصر فقط على التبادل والنشاط الاقتصادي ضمن حدود الدولة السياسية، بل تجاوز ذلك ليشمل مختلف أجزاء العالم، بحيث يعتبر التبادل و السوق شاملا لأكبر قدر من المعمورة، دون أن تقف الحواجز السياسية أو السيادات الوطنية عقبة أمام توسع فكرة السوق واقتصاد

التبادل. وتتميز العولمة كمرحلة من مراحل التطور، بخصائص عدة و مؤشرات جديدة تتمثل في ظهور أسواق جديدة، مثل أسواق العملات والتي تعمل على مدار الساعة على مستوى العالم.

وأشرنا في بداية هذا البحث أن العولمة ليست وصفة أو حزمة معرفة بقدر ما هي لحظة من لحظات التطور، ارتفع فيها معدل توسع الأسواق والترابط في الاقتصاديات على مستوى رقعة متزايدة من العالم، وخصوصا فيما يتعلق بتداول المعلومات والأموال وتجارة السلع والخدمات، و ليس معنى ذلك أن العالم قد أصبح فعلا "قرية كونية واحدة " أو أن الحدود السياسية قد اختفت وأن الدولة تلاشت، كذلك ليس معناه أن هذا التطور يصيب مختلف أجزاء المعمورة بالدرجة نفسها، فهناك قطاعات كبيرة تعيش العولمة، وقطاعات أخرى لا تكاد تعرف عنها شيئا، وكما أن لكل عصر أبطاله، فللعولمة أيضا نجومها، وهي الشركات الصناعية الكبرى (متعددة الجنسية) ورجال الإعلام (شبكات التليفزيون والصحافة العالمية) ومراكز المال، ومراكز البحوث وشركات التسويق والإعلان، بل والمخابرات ور بما المافيا، ولكن لا ننسى تزايد أهمية منظمات المجتمع المدني أيضا.

وقد جاءت خاتمة هذا العمل موزعة إلى ثلاث محاور أو نقاط رئيسية هي: **النتائج** و الخلاصات التي توصل لها الباحث، وكذلك بعض **الاقتراحات** التي نرى أنها ضرورية في المستقبل القريب،ثم في نقطة ثالثة بعض **الآفاق الجديدة والاستشكالات العالقة** التي صعب على المجتمع الدولي تجاوزها.

أولا: النتائج و الخلاصات:

ومن أهم هذه النتائج والخلاصات التي توصل لها البحث ما يلي:

توسيع نظام تحرير التجارة الدولية ليشمل موضوعات جديدة كالمنتجات الزراعية والمنسوجات و الملابس، بالإضافة إلى تحرير تجارة الخدمات التي تعتبر نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية، و فضلا عن تحرير تجارة الخدمات يشمل النظام

التجاري الجديد تحريره و تنظيم الملكية الفكرية و الاستثمارات ذات الصلة بالتجارة الدولية وعلاقة هذه الأخيرة بالبيئة.

تنامي و تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات و التكتلات الاقتصادية العملاقة والعابرة للإقليم، و تأثيراتها على اتجاهات التجارة الدولية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما لها من قدرة على احتكار الأسواق و التكنولوجيا الحديثة و المهارات الفنية و الإدارية والكفاءات العالية و المتخصصة و توجيه التجارة والاستثمارات للمناطق التي تحقق لها مزايا تنافسية.

تنامي ظاهرة التركيز والقطبية التجارية والاستثمارية في المناطق الجغرافية الكبرى و في الدول حديثة التصنيع، و ازدياد حجم التبادلات البينية لهذه المناطق ولفروع الشركات المتعددة الجنسيات.

تناقص دور البلدان النامية في التجارة الدولية و ضعف تدفقات الاستثمارات إليها بسبب المنافسة الشديدة من البلدان المتقدمة و البلدان حديثة التصنيع.

التنسيق المتزايد بين الثالوث الاقتصادي العالمي منظمة التجارة الدولية، صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في إدارة و تسيير الشؤون الاقتصادية الدولية خصوصا في مجالات التجارة و الاستثمار الدوليين.

تحرير اقتصاديات الدول النامية و الدول الأوروبية الشرقية كشرط للاندماج في الاقتصاد العالمي و الانضمام إلى النظام التجاري الجديد.

لعل التغيرات و التطورات التي حدثت على النظام الاقتصادي العالمي عموما والنظام التجاري على الخصوص، أصبحت تشكل تحديا لاقتصاديات الدول النامية، تفرض عليها إيجاد الآليات المناسبة للاستفادة من الفرص التي يقدمها هذا النظام و التقليل من تكاليفه و سلبياته.

و من الآثار السلبية لهذا النظام نجد:

- تآكل المزايا الخاصة التي كانت تتمتع بها الدول النامية في ظل النظام السابق للنفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة و خاصة في المنتجات التي كانت تتمتع فيها بمزايا نسبية.

- ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية و أسعار المواد الغذائية خصوصا لاسيما أن هذه الدول هي المستورد الكبير لهذه المواد.

- تقليص قدرة الدول النامية على تصميم و تصور سياساتها التنموية المستقلة.

- المنافسة الشديدة من قبل الدول المتقدمة و حديثة التصنيع.

أما الآثار الإيجابية فتتمثل في:

- تسمح اتفاقيات جولة الأوروغواي بفرص أوسع لبعض صادرات الدول النامية لدخول أسواق الدول المتقدمة و أسواق أخرى.

- حماية منتجات هذه الدول من سياسة الإغراق بفضل آلية محاربة هذه السياسة لمنظمة التجارة العالمية.

- تكفل الاتفاقيات الجديدة (الخدمات- الملكية الفكرية- الزراعة) معاملة مميزة وتفضيلية لفترات معينة للدول النامية.

- تحفيز الصناعات المحلية للرفع من مستويات الإنتاج و الجودة و كفاءة تخصيص الموارد لمواجهة المنافسة الشديدة التي يفرضها نظام تحرير التجارة الدولية.

- العمل على تحسين المناخ الاقتصادي لهذه الدول لجلب الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيات الحديثة.

ثانيا: الاقتراحات:

لابد لأي بحث في هذا المجال أن يستشرق بعض الاقتراحات التي تطرح نفسها بصفة جوهرية، ومن أهمها:

- العمل على تقليل الخسائر المحتملة و اغتنام الفرص الجديدة التي يتيحها النظام وتحويلها من فرص نظرية إلى فرص واقعية، و للنجاح في هذا السعي ينبغي على هذه الدول أن تعمل جماعيا.
- العمل الجماعي و التنسيق المستمر في المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة الدولية للضغط على الدول المتقدمة من اجل تمديد فترات التمتع بالإعفاءات من بعض تطبيقات قواعد المنظمة و بالمحافظة على المعاملات التفضيلية حتى تتمكن هذه الدول من الانطلاق في إنجاز التنمية التي تتطلب مدة أكبر من مدة الإعفاءات المنصوص عليها في الاتفاقات.
- كذلك الرفع من الكفاءة الإنتاجية لاقتصادياتها و تطوير جودة المنتجات و الضغط على تكاليفها لمواجهة المنافسة في الداخل و التمكن من النفاذ للأسواق الخارجية.
- العمل على بناء قوة اقتصادية ذاتية وطنيا و إقليميا بإعادة هيكلة اقتصادياتها لأخذ التنمية مأخذ الجد بعيدا عن أوهام حرية التجارة و رياح الانفتاح و برامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي، و هذا من خلال نهج طرق مختلفة منها على سبيل المثال ما يلي:

-الاهتمام بالتعليم و البحث العلمي و التقني و ربط مراكز البحوث و التطوير بالقطاعات الإنتاجية.

-العمل بالحماية المؤقتة في بعض القطاعات الإستراتيجية أو الناشئة للسماح لمنتجات هذه القطاعات بتثبيت أقدامها و تطوير قدرتها على المنافسة مع التدرج في تخفيف هذه الحماية طبقا لنصوص منظمة التجارة العالمية.

ثالثا: الآفاق و الاستشكالات العالقة:

ومن أهم الآفاق والاستشكالات التي توصلت لها الأطروحة ما يلي:

أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد لا زال يحتاج إلى إصلاح في آلياته و طريقة عمل مؤسساته، و إعادة النظر في قواعده سواء في مجال التجارة أو الاستثمار أو غيرها حتى يحظى برضا دول و شعوب العالم النامي و المتقدم على السواء.

كما نشير إلى أن النظام التجاري العالمي الجديد أثار جدلا كبيرا حول مستقبله بعد فشل مؤتمر سياتل و ما رافقه من رفض للعولمة و آلياتها، و لهذا يمكن أن نقول أن الجولة الجديدة للمفاوضات التي انطلقت في مؤتمر الدوحة حول التوجهات المستقبلية لهذا النظام ستكون شاقة و طويلة و الدول النامية أمامها معركة طويلة تحتاج فيها إلى المزيد من التنسيق و التقارب فيما بينها لتدخل المفاوضات القادمة و هي أكثر تناسق و اتحاد لتعظيم المصالح واستغلال التناقضات في مواقف الدول المتقدمة لتعزيز مكاسبها.

لازال البحث والتساؤل قائما و مستمرا لإقامة نظام اقتصادي وتجاري عالمي أكثر عدالة ووضوحا في آلياته و قواعده من خلال مؤسسات الاقتصاد الدولي ومنظمة التجارة العالمية؟

ما هي دوافع بروز و تزايد تأثيرات العولمة الاقتصادية على الاقتصاديات الصاعدة و ما هو دورها في الاقتصاد العالمي حاليا؟

ما حجم تأثير الأزمات الاقتصادية على التجارة الدولية وما تأثير هذه الأزمات على الاقتصاد العالمي في ظل التحديات الجديدة؟

ما هي آفاق و مستقبل النظام الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية على ضوء صعود قوى اقتصادية جديدة؟

ما هي أهم التحديات والعوائق المستقبلية التي يمكن أن تواجه التجارة الدولية؟

" والله ولي التوفيق "

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

I ـ الكتب :

1. إبراهيم العيسوي: الجات و أخواتها، مذكرة الدراسات العربية، بيروت، 1995.
2. أحمد زكي شافعي: التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1980.
3. أحمد علي غنيم: السوق الأوروبية المشتركة حاضرها و مستقبلها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986.
4. أسامة المجذوب: الجات و مصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1995.
5. إسماعيل صبري عبد الله: الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006.
6. إسماعيل صبري عبد الله: نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1997.
7. إكرام عبد الرحيم: التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.
8. بول هيرست وجراهام طوميسون: ترجمة، فالح عبد الجبار: ما العولمة، (الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم)، مطابع السياسة، الكويت، الطبعة الأولى 2001.
9. توماس شيلينج: إستراتيجية الصراع، ترجمة نزهت طيب وأكرم حمدان: الدار العربية للعلوم ناسرون، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 2010.
10. توني سميث: حلف مع الشيطان لسيادة العالم وخيانة الوعد الأمريكي، ترجمة هشام عبد الله: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 2010.

11. جاك فونتانال: العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل إلى الجيو اقتصاد، ترجمة محمود براهم: ديوان المطبوعات، الجامعية، طبعة ثانية منقحة ومزيدة، 2009.
12. جلال أمين: العولمة والتنمية البشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
13. جميل سرمد كوكب: الاتجاهات الحديثة في العمليات الدولية، دار وائل للنشر، عمان، 2001.
14. جودة عبد الخالق: الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل الإسكاني، القاهرة، 1985.
15. جوزف كوينلان: آخر القوي الاقتصادية العظمي، تراجع العولمة ونهاية السيطرة الأمريكية وما يمكن أن نفعل بشأنها، ترجمة مروة نظير: الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
16. جوزيف أ شومبيتر: الرأسمالية والديمقراطية والاشتراكية، ترجمة، حيدر حاج إسماعيل: المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، مارس 2011.
17. جون بركنز: الاغتيال الاقتصادي للأمم، اعترافات قرصان اقتصادي، ترجمة مصطفى الطنان وعاطف معتمد: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2012.
18. جيمس جوارتيني وريجارد استروب: الاقتصاد الكلي، ترجمة، عبد الفتح عبد الرحمن: دار المريخ، الرياض، 1988.
19. حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، عالم المعرفة، الكويت، مايو 2000.
20. حازم الببلاوي: دليل الرجل العادي إلى التعبير الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، 1993.
21. حربي محمد سلم: منظمة التجارة العالمية، منتدى المحامين العرب، الطبعة الأولى، 2009.

22. حسن عادل: الاقتصاد العربي من الاستقلالية إلى التبعية، دار الوحدة للطباعة و النشر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 2001.
23. حسن نافعة: الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت ، الطبعة الأولى، أكتوبر 1995.
24. حسين عمر: التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي للطبع والنشر، مصر، 1998.
25. حمد زكي شافعي: التنمية الاقتصادية، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1980.
26. حمدي عبد العظيم: الجات والتحديات، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، مصر، 1996.
27. خليل حسين: النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، بيروت، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2009.
28. خليل حسين: النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2009.
29. خليل حسين: النظام العالمي، ماضيا ومستقبلا، منطق القوة بمفاهيم مختلفة، دار الحياة اللبنانية، بيروت، 2002.
30. خليل سامي: مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثالثة، الكويت، 1986.
31. دولار شريف: السطو على العالم، التنمية والديمقراطية في قبضة اليمين المتطرف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2012.
32. الدين هلال: أمريكا والوحدة العربية، 1945 ـ 1982، مكتبة كتب عربية، الطبعة الأولى، 1997.
33. راؤول بريبش: نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية، ترجمة جرجيس حسن عبده: الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1996.

34. رحيم طالب محمد: التنافس الأمريكي البريطاني على نفط الخليج، دار الرشيد، بغداد، الطبعة الثانية، 1986.
35. رسلان خضور: المؤسسات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، الناشر، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2009.
36. رضا هلال: لعبة البترو دولار، الاقتصاد السياسي للأموال العربية في الخارج، دار سيناء للنشر، القاهرة، بدون طبعة، 1992.
37. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطار ومشكلات الرأسمالية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت، الطبعة الأولى، 1998.
38. روبرت جاكسون: ميثاق العولمة، سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول، ترجمة، فاضل جتكر: دار العكيبات، الطبعة الأولى، 2003.
39. زكي رمزي: أزمة القروض الدولية، أسبابها ونتائجها مع مشروع صياغة لرؤية عربية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986.
40. زكي رمزي: الأزمة الاقتصادية الراهنة، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1985.
41. زكي رمزي: الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية و ضراوة الواقع و الشروط الموضوعية، دار الشباب للنشر و الترجمة و التوزيع، نيقوسيا، 1987.
42. زكي رمزي: الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز الدراسات العربية، بيروت، 1989.
43. زكي رمزي: الصراع الفكري الاجتماعي حول عجز الموازنة العامة للدولة في العالم الثالث، دار المستقبل، القاهرة، 1995.
44. سامي عفيفي حاتم: الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الطبعة الأولى، الدار الجامعية المصرية اللبنانية للنشر، مصر، 2005.

45. سعيد النجار: النظام الاقتصادي على عتبة القرن 21، رسائل النداء الجديد، القاهرة، 1996.
46. سعيد عبد الخالق محمود: الشركات متعددة الجنسيات في الخليج العربي، الأهرام الاقتصادية، القاهرة، 1992.
47. سعيد محمد احمد ياناجة: الوجيز في قانون المنظمات الدولية والإقليمية، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، 1985.
48. سمير النجار: الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، القاهرة، 1991.
49. سمير أمين: الفيروس الليبرالي الحرب الدائمة، وأمركة العالم، ترجمة سعد الطويل: مكتبة كتب عربية، الطبعة الأولى، 2004.
50. سمير صارم: أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر، سوريا، الطبعة الأولى، 2000.
51. سمير صارم: معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة، دار الفكر، بيروت، 2010.
52. سهيل حسين الفتلاوي: المنظمات الدولية، دمشق، دار الفكر العربي، بدون طبعة، 2004.
53. سهيل حسين الفتلاوي: منظمة التجار العالمية، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، 2009.
54. السيد أمين شلبي: من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي حديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، بدون طبعة، مايو 2005.
55. السيد أمين شلبي: منهج التخطيط والدول النامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، بدون طبعة، سنة 1994.
56. السيد أمين شلبي: منهج التخطيط والدول النامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، بدون طبعة، 1994.
57. شكري علي يوسف: المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002 .

58. شهاب محمد محمود: المنظمات الدولية، دار الشروق، القاهرة، 1990.
59. صلاح الدين نامق: التجارة الدولية، دار المعارف، القاهرة، بدون طبعة، 1987.
60. صوفي بيسيس: الغرب والآخرون، قصة هيمنة، ترجمة نبيل سعيد: مكتبة كتب عربية، الطبعة الثانية، 2002.
61. عادل المعلم: ألف باء الليبرالية.... والشريعة الأسلامية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2011، ص 55.
62. عادل سعيد بشتاوي: تاريخ الظلم الأمريكي، وبداية زمن الأفول للإمبراطورية المديدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 2007.
63. عاطف السيد: الجات والعالم الثالث، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.
64. عبد الحبيب القزويني: التقسيم الجغرافي الدولي في ظل الرأسمالية، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، القاهرة، 1988.
65. عبد الحميد عبد المطلب: الجات و آليات منظمة التجارة الدولية الدار الجامعية، عين الشمس، 2003.
66. عبد الحميد عبد المطلب: الجات و آليات منظمة التجارة العالمية من أروجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 2003.
67. عبد الحميد عبد المطلب: العولمة واقتصاديات البنوك، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2001.
68. عبد الحي زلوم: أزمة نظام الرأسمالية والعولمة في مأزق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 2009.
69. عبد الحي زلوم: حروب البترول الصليبيه والقرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2005.
70. عبد الخالق جودة: الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ، القاهرة، 1985.
71. عبد الخالق عبد الله: العالم المعاصر والصراعات الدولية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت، الطبعة الأولى، يناير 1989.

72. عبد الرحمن الحبيب: نظرية التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1974 .
73. عبد الفتاح عبد الرحمن الجمل: صعود... وسقوط الإمبراطورية الأمريكية، مكتبة كتب عربية، الطبعة الأولى، 2008.
74. عبد المطلب عبد الحميد: النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
75. عبد الناصر نزار ألعبادي: منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004 .
76. العفوري عبد الواحد: العولمة والجات- الفرص والتحديات، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.
77. علي لطفي: التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية، القاهرة، مكتبة عين شمس،1982 .
78. علي يوسف شكري: المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة، إيتاك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003.
79. عماد يونس: العولمة، تاريخ وأبعاد، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، الطبعة الأولى، 2005.
80. عمر حسين: الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، الطبعة الرابعة، القاهرة، سنة 1992.
81. عمر صقر: العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2001.
82. غريغوري كلارك: الاقتصاد العالمي نشأته، وتطوره، ومستقبله، ترجمة، أمين الأيوبي: الدار العربية للعلوم ناشرو، الطبعة الأولى، 2009.
83. فادي مكي: بين الجات ومنظمة التجارة العالمية، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2000.
84. فرنسيس فوكوياما: رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بدون طبعة، سبتمبر 1997.

85. فضل علي مثنى: الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.
86. فؤاد ابو ستيت: التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية للنشر، 2004 .
87. فؤاد مرسي: الرأسمالية تجدد نفسها، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت، بدون طبعة، مارس 1990.
88. قادري عبد العزيز: الاستثمارات الدولية، دار النشر 34 البرويار، الجزائر، 2004.
89. كامل البكري: الاقتصاد الدولي، بدون طبعة، الدار الجامعية، بيروت، 1998 .
90. كريستيان ميلر: ضريبة الدم، مليارات مهدورة وأرواح مفقودة، وجشع الشركات متعددة الجنسية، ترجمة سعيد حسنية: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 2010.
91. لطفي حاتم : أراء وأفكار حول التوسع الرأسمالي، دار النشر، فيشون ميديا، فكشو، السويد، الطبعة الأولى، 2007 .
92. لطفي عامر وعلي سعيد: اتفاقية الجات مع جولة لأورجواي مع التركيز على دور المدير، مركز وايد سيرفس للنشر، بدون طبعة، 1996.
93. اللقماني سمير: منظمة التجارة العالمية، أثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية، دار حامد للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2004.
94. لوريتا نابوليوني: الاقتصاد العالمي الخفي، رأسمالية جديدة، ترجمة لبنى حامد عامر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 2010.
95. المجذوب أسامة: الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، 1947 ـ 1994، الدار المصرية اللبنانية، بدون طبعة، 1996.
96. محمد أحمد الخضيري: العولمة الاجتماعية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001.
97. محمد احمد الدوري: التجارة الخارجية، بنغازي، دار الكتب الوطنية، 2007.

98. محمد الرميحي: النفط والعلاقات التجارية الدولية، وجهة نظر عربية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت، أبريل 1982.
99. محمد السعيد الدقاق: التنظيم الدولي، مطابع الأمل، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، بدون سنة نشر.
100. محمد السعيد سعيد: الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت، الطبعة الأولى، نوفمبر 1998.
101. محمد السيد السعيد: الكتل التجارية الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي والمتغيرات العالمية، معهد العلوم والدراسات العربية، القاهرة، 1992.
102. محمد السيد السعيد، أحمد إبراهيم: الفوضى والاستقرار في النظام الدولي، القاهرة، 1996.
103. محمد المجذوب: اتفاقية الجات بين النشأة، التطور والأهداف، دار الندى، بيروت، 1999.
104. محمد توفيق سعاف: اتفاقية الجات و الدول النامية، دمشق، 1994.
105. محمد سيد عابد: التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية، 2003.
106. محمد صفوت قابل: منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2008.
107. محمد عبد الشفيع: العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1984.
108. محمد عبد الشفيع: النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقالية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، القاهرة، 1995.
109. محمد عبد الشفيع: قضية التصنيع في إطار النظام العالمي الجديد، دار الوحدة للطباعة و النشر، بيروت، 1987.
110. محمد عبد العزيز عجمية ومحمد محروس إسماعيل :الوجيز في التطور الاقتصادي، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، 1971.

111. محمد عبد القادر حاتم: العولمة مالها وما عليها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، بدون طبعة، 2005.
112. محمد علي إبراهيم: الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، الدار الجامعية، القاهرة، 2008.
113. محمد محمود الإمام: تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
114. محمود عبد الفضيل: النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت، الطبعة الأولى، أبريل 1996.
115. محي محمد مسعد: ظاهرة العولمة، الأوهام والحقائق،دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 2004.
116. مصطفى رشدي شيحة: اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002.
117. مصطفى سلامة حسين: المنظمات الدولية، الدار الجامعية، بيروت، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
118. مصطفى سلامة: منظمة التجارة العالمية، النظام الدولي للتجارة الدولية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الجديدة، 2006.
119. مصطفى كاسر السعيد: الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998.
120. ممدوح منصور: الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، بدون طبعة، 1998.
121. ممدوح منصور: العولمة دراسة في المفهوم والمظاهر والأبعاد، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2003.
122. منير الحمش: الاقتصاد السياسي ـ الفساد ـ الإصلاح ـ التنمية، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، بدون طبعة، 2006.

123. نبيل حشاد: الجات والمنظمة العالمية للتجارة، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، 1996.
124. نبيل حشاد: الجات ومستقبل الاقتصاد العالمي والعربي، دار النهضة العربية، بدون طبعة القاهرة، 1995.
125. نبيل حشاد: الجات ومنظمة التجارة العالمية، دار إيجي للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الثانية، 1999.
126. نعوم تشومسكي: ماذا يريد العم سام؟، ترجمة عادل المعلم: دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998.
127. نعومة تشومسكي: الهيمنة أم البقاء، السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، ترجمة سامي الكعكي: دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 2004.
128. هانس بيترمارتن هارالد شومان: ترجمة، عدنان عباس علي: فخ العولمة، والاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، الكويت، أكتوبر، 1998.
129. هر الدشومان وكريستانه غريفة: العد العكسي للعولمة عدالة أم تدمير الذات لمستقبل العولمة، ترجمة محمد الزايد: الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، بدون طبعة، 2011.
130. هشام عبد الله: العولمة والنمو والفقر، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الثالثة، 2003.
131. هناء عبد القادر: الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية، بيت الحكمة بغداد، 2002.
132. هندي منير إبراهيم: الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، مطبعة الدلتا، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2008.
133. يحي اليحياوي: العولمة أية عولمة، إفريقيا للنشر، بيروت ـ لبنان، بدون طبعة، 1999.
134. يسرى مصطفى: المنظمات غير الحكومية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، الطبعة الثانية، 2007.

135. يوسف العاصي الطويل: أمريكا تاريخ من الغزو والإرهاب، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 2014.

II ـ البحوث الجامعية :

أ ـ الأطروحات:

1) تشام فاروق: الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآثارها على التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجمعية العلمية، وهران، الجزائر.
2) سلامة عبد الله الخولى: دور تحرير تجارة الخدمات المالية في التكامل الاقتصادي العربى، (رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، 2005).
3) الطالب /أحمد عبد التواب عبد البصير محمد: الدول العربية والتحديات الاقتصادية، الفرقة الرابعة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المشرف د/ محمد سالمان طايع: 2009 - 2010 .
4) كمال بن موسى: المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2004.

ب ـ دبلوم الدراسات العليا المعمقة:

1) سميحة السيد فوزي: الاقتصاد المصري والشركات متعددة الجنسية في ضوء التغيرات المحلية و العالمية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1992.
2) عبد الرزاق محمد صالح: ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي، الواقع والاحتساب، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الأدارة والاقتصاد، رسالة ما جستير، إشراف: رشيد عباس الجزراوي، السنة 2008 - 2009.

3) عبد العالي الكبيطي إدريسي: واقع التعاون الدولي من أجل التنمية في ظل التطورات الاقتصادية الدولية الراهنة، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، أكدال الرباط، السنة الجامعية، 1997 - 1998.
4) محمد رئيف: قضايا اقتصادية معاصرة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، 2009.

III - الدوريات والمقالات العلمية:

1. أحمد دياب: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر،المصدر، السياسة الدولية، 1 يوليو 2000.
2. أحمد عبد العزيز: العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السادس والثمانون، 2011.
3. أسامة عبد المجيد: منظمة التجارة العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، شؤون عربية، عن جامعة الدول العربية، العدد 97، سنة 1999.
4. الأوبك ومحاولات الدول النامية إصلاح نظام النقد الدولي، النفط والتعاون العربي، العدد الثالث، 1979.
5. أوراق اقتصادية: الاتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية، عدد 13، 1997.
6. باسل البستاني: تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية، عدد 3، الأسكوا، 1996.
7. بول ستريتن: عناصر إستراتيجية للتنمية في المستقبل، أهمية التنمية البشرية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد ديسمبر 1999.
8. بولستريتن: عناصر إستراتيجية للتنمية في المستقبل، أهمية التنمية البشرية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد ديسمبر 1999.
9. جورج سورنست: تحليل الدولة المعاصرة: تواقب الصراع والتعاون، مجلة الدراسات الدولية، 23 تموز 1997، العدد 253.

10. جون هاورد: حرية التجارة والتنمية الاقتصادية، الإصلاح الاقتصادي، غرفة التجارة الأميركية واشنطن، العدد 3، تموز 2000.
11. حازم الببلاوي: الفوائض النفطية والبنيان الاقتصادي للعالم النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد الرابع، 1978، و Oil Surplus Funds.
12. حامد نور الدين: العولمة والمنظمات غير الحكومية، مجلة البحوث والدراسات، العدد الخامس، جويلية 2007.
13. حسين توفيق إبراهيم: النظام الدولي الجديد في الفكر العربي، مجلة عالم الفكر، العدد 3 و 4، الكويت، 1995.
14. حسين عبد الله جوهر: منظمة الخليج بين العولمة والتكامل الإقليمي، السياسة الدولية، عدد 44، 2001.
15. حلمي خالد سعد زغلول: الجات والطريق إلى منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد 2، 1996.
16. ر.هيجوت: العولمة و الأقلمة، سلسلة محاضرات الإمارات (25) أبو ظبي 1998.
17. روغوف كينيث: الحسابات الخاطئة في صندوق النقد والبنك الدوليين، جريدة الجريدة الكويتية، العدد 31، السبت 7 يوليو 2007 .
18. سميحة فوزي: النظام العالمي الجديد و انعكاساته على الوطن العربي، مجلة البحوث والدراسات العربية (22) معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 1994.
19. سمير أمين: وحدة الأمة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 200، 1995.
20. الشاذلي العياري: من أجل مشروع عربي أوروبي متوسطي جديد، شؤون عربية، العدد 74، 1994.
21. طلفاح أحمد: تأثير منظمة التجارة على الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، 2004.
22. عباس برادة السني: العولمة الاقتصادية، منشورات رمسيس، الدار البيضاء، 2000.

23. عبد الحافظ الصاوي: الاقتصاد العالمي... الأزمة وآفاق الحل، شبكة الجزيرة، 16أكتوبر/ تشرين الأول، 2011.
24. عبد الفتاح الرشدان: العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد 12، 1998.
25. عبد الفضل محمود: ندوة مؤتمر منظمة التجارة العالمية سياتل، مجلة المستقبل العربي، العدد 256، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
26. عبد الله إسماعيل صبري: الكوكبة الرأسمالية العالمية، مجلة المستقبل العربي، عدد 22، 1998.
27. عتريس طلال: المناظرة حول العولمة، شئون الأوسط عدد 71، 1998.
28. عدنان فرحان الجوراني: منظمة التجارة العالمية وآثارها على الدول النامية، الحوار المتمدن، العدد 3446، 3 / 8 / 2011 .
29. علي ذهب: السياسات الوقائية في التجارة الدولية وأثرها على البلدان النامية، مجلة البحوث والدراسات، العدد 1، أبريل 2004.
30. العيسي نجيب: صيرورة مقولة النظام الاقتصادي الدولي الجديد، شؤون الأوسط، العدد 12، 1992.
31. غسان الرفاعي: سياسات الاستثمار ومحددات التدفقات الرأسمالية، ندوة آفاق التنمية في التسعينات، البحرين 1993.
32. فلاح حلف الربيعي: التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والدول النامية، الحوار المتمدن، المحور الإدارة والاقتصاد، العدد 2310، 2008/06/12.
33. كارن أبو الخير: آسيا وملامح نظام تجاري عالمي جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 183، يناير 2010.
34. مجلة التنمية الصناعية العربية، عدد 22/21 المنظمة العربية للتنمية الصناعية، بغداد، 1989.

35. محمد إبراهيم محمود الشافعي: دور العلاقات الاقتصادية الدولية في منظومة الاقتصاد القومي، المؤتمر العربي الخامس حول المدخل المنظومي في التدريس والتعلم، نظمه مركز تطوير تدريس العلوم بجامعة عين شمس القاهرة، ابريل 2005.
36. محمد وتيدي: متناقضات التنمية، مجلة دراسات عربية العدد 3 ـ 4، 1997.
37. محمود عبد الفضل: ندوة مؤتمر منظمة التجارة العالمية سياتل، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، عدد 256، يونيو/ 2000.
38. مصطفى العبد الله الكفري: أهم عوائق التنمية الاقتصادية في الدول العربية، الحوار المتمدن، العدد 965، 23 / 9 / 2004.
39. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم: جامعة الدول العربية و تحديات مؤتمر برشلونة، الثابت و المتغير، شؤون عربية، عدد 87، 1996.
40. مصطفى عبد الله: الجات، الفكر السياسي، عدد 2، دمشق، 1998.
41. مغاوري شلبي علي: الصين والاقتصاد العالمي، السياسة الدولية، العدد 167، يناير 2007.
42. ناصف يوسف حتى: أي هيكل للنظام الدولي الجديد، مجلة عالم الفكر العدد الثالث و الرابع، الكويت، 1995.
43. نافعة حسن: دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 309، نوفمبر 2004.
44. نشرة ندوة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية و إيران و تركيا، عدد، 2، 1994.
45. وكالة رويترز، فضيحة ولفوويتز تتصاعد... والبنك الدولي في مواجهة واشنطن، جريدة الأخبار اللبنانية، العدد 203، الاثنين 16 نيسان 2007.

IV- التقاريـــر:

1. الأسكوا: مسح التطورات الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا، 1993، الأمم المتحدة.
2. الاسكوا: مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية للأسكوا، الأمم المتحدة، 1997.
3. الأسكوا: مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية للأسكوا، الأمم المتحدة، 1996.

4. الأمم المتحدة: الحالة الاقتصادية و الاجتماعية في العالم نيويورك، 1996.
5. الأمم المتحدة: حالة الاقتصاد العالمي، نيويورك، لسنة 1987.
6. البنك الدولي: تقرير التنمية في العالم، 1985.
7. البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، 1979.
8. التحدي أمام الجنوب: تقرير لجنة الجنوب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.
9. تقرير منظمة التجارة العالمية، للعام 2000.
10. الجات: تقرير التجارة الدولية سنة 86/85 جنيف، 1986.
11. دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية،العولمة وعدم المساواة، صندوق النقد الدولي، 2007.
12. دراسة الحالة الاقتصادية في العالم: الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نيويورك، 1988.
13. سربيان دي سليفا: هل العولمة هي السبب في المشاكل الاقتصادية الوطنية، منظمة العمل الدولية جنيف، 2001.
14. سعيد النجار: الحقوق الأساسية للبلدان النامية في ظل الجات ومنظمة التجارة العالمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، 1999.
15. صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي، نيويورك، 1994.
16. عبد الحافظ الصاوي: تقارير، الاقتصاد العالمي... الأزمة وآفاق الحل، عن شبكة الجزيرة، 16 أكتوبر 2011.
17. محمد السيد سعيد: أحمد إبراهيم محمود: الفوضى و الاستقرار في النظام الدولي، اتجاهات تطور المنظومة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التقرير الاستراتيجي العربي، 1995، القاهرة، 1996.
18. مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام: التقرير الاستراتيجي العربي، 1994، القاهرة 1995.

19. المركز العربي للدراسات الإستراتجية، تقرير التحولات العالمية و مستقبل الوطن العربي في القرن الحادي و العشرين، دمشق، 2000.
20. المنظمة العالمية للتجارة: التقرير السنوي، 1998.
21. المؤتمر الرابع للمركز العربي للدراسات الإستراتيجية، تقرير، دمشق 2000.
22. هيريوكي هينو: التعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التمويل والتنمية، العدد 3، 1986.

V- المواقع الإلكترونية:

1 ـ رفعت العوضي: منظمة التجارة العالمية، الحاضر والمستقبل، أكاديمي مصري، المصدر، الجزيرة،
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/10/3.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية:

A - OUVRAGES:

1) Energy Future, edited R. Stabauch and P, Yergin, New York, 1979.
2) Alexis de Tocqueville, De la Democratie en Amerique, Paris Garnier - Flammarion, 1981, Tom I.
3) Charles Maier, The Two Postwar Eras and the Conditions for Stability in the Twentieth Century Western Europe New York, 1969.
4) Hazem Beblawi, The Arab Gulf Economy in a Turbulent Age, groom Helm, London, 1984.

5) Hazem El-Beblawi, The Oil Decade: An Appraisal in Perspective, The IBK papers, Kuwait, 1983.
6) J. Adda: Monodialisation de l'économie T.2 La découverte . paris 1996.
7) Michael J. Hogan, The Marchall Plan: America, Britain and the Reconstruction of Western Europe, 1947,1952, Cambridge, 1987.
8) R.Bistolfi: Euro. Méditerranée, une région à construire, Publi sud. Paris 1995.
9) Triffin, Gold and the Dollar Crisis, Yale, 1960.

B - Rapports et revues:

1. Bremond . J. L'Europe de 1993. Hatier 1990. Paris.
2. CNUCED: rapport annuel sur l'investissement mondial. New. York/ 1995 .Finance et développement: ide et développement des continents 1- 1985.
3. GODET.M : les échanges internationaux , paris. PUF. 1998.
4. Maurice Laure, Reconguerir I'Espoir, Julliard Paris, 1982, IBRD, World Development Report.
5. OMC: commerce et ide ; rapport annuel; 1996. volume 1.
6. V. Pace : l'organisation mondial du commerce et le renforcement de la réglementation juridique des échanges commerciaux internationaux. L'harmation paris 2001.
7. W. Leontief, The Structure of the American Economy, 1919,1939, 2nd.edition, New York, 1951.

الفهرس:

المقدمة..... 1

الباب الأول: النظام الاقتصادي الدولي ومدى تأثره بالعولمة..... 16

القسم الأول: النظام الاقتصادي الدولي غداة الحرب العالمية الثانية..... 17

الفصل الأول: الأوضاع الاقتصادية عند نهاية الحرب العالمية الثانية..... 18

المبحث الأول: إعادة التعمير، وقضايا النمو الاقتصادي..... 19

المطلب الأول: مشروع مارشال..... 21

المطلب الثاني: المواجهة الإيديولوجية والاستقطاب بين النظام التخطيطي المركزي ونظام السوق..... 26

المبحث الثاني: الانقسام بين الشمال والجنوب وظهور قضية التنمية الاقتصادية . 34

المطلب الأول: الانقسام بين الشمال والجنوب..... 35

المطلب الثاني: أهم القضايا الاقتصادية المثارة..... 40

الفصل الثاني: جذور تجليات النظام الاقتصادي الدولي المعاصر..... 44

المبحث الأول: نشأة وتطور النظام الاقتصادي الجديد..... 45

المطلب الأول: الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد..... 46

المطلب الثاني: اتجاهات التجارة الدولية في ظل تقسيم العمل الدولي الجديد... 52

المبحث الثاني: العولمة في ظل النظام العالمي الجديد..... 58

المطلب الأول: سمات العولمة..... 59

المطلب الثاني: تنامي ظاهرة العولمة ومفهومها..... 61

القسم الثاني: تطور الاقتصاد العالمي في الربع الأخير من القرن العشرين..... 64

الفصل الأول: أزمات الاقتصاد الدولي (1970-1999)..... 65

المبحث الأول: أزمة نظام النقد الدولي وأزمة النفط والفوائض المالية..... 67

المطلب الأول: أزمة نظام النقد الدولي..... 67

المطلب الثاني: أزمة النفط والفوائض المالية..... 78

المبحث الثاني: أزمة التنمية وأزمة الأيديولوجية الاشتراكية..... 88

المطلب الأول: أزمة التنمية..... 88

المطلب الثاني: أزمة الأيديولوجية الاشتراكية..... 94

الفصل الثاني: العولمة الاقتصادية معالمها و آلياتها و أدواتها..... 102

المبحث الأول: معالم وآليات العولمة الاقتصادية 103

المطلب الأول : المعالم والاتجاهات 104

الفرع الأول : الاتجاهات العامة للعولمة..... 104

الفرع الثاني : معالم و سمات العولمة الاقتصادية..... 108

المطلب الثاني: التحول في أدوات العولمة الاقتصادية..... 116

الفرع الأول: أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد..... 117

الفرع الثاني : التحولات في وظائف آليات العولمة..... 120

الفرع الثالث : التحول في إستراتيجية التنمية..... 125

المبحث الثاني: أدوات العولمة و الأشكال الجديدة للاندماج..... 127

المطلب الأول : أدوات العولمة الاقتصادية..... 128

الفرع الأول : الشركات المتعددة الجنسيات..... 129

الفرع الثاني : التكتلات الاقتصادية الكبرى..... 131

المطلب الثاني: الأشكال الجديدة للاندماج:..... 135

الفرع الأول : الشراكة الأورو ـ متوسطية..... 135

الفرع الثاني: تكتل جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية APEC 139

الباب الثاني: منظمة التجارة العالمية و العولمة الاقتصادية..... 142

القسم الأول: النظام التجاري العالمي الجديد..... 144

الفصل لأول: المؤسسات الاقتصادية الدولية..... 146

المبحث الأول: البنك الدولي للإنشاء والتعمير و صندوق النقد الدولي..... 147

المطلب الأول : البنك الدولي للإنشاء والتعمير..... 149

المطلب الثاني: صندوق النقد الدولي..... 157

المبحث الثاني: ترتيبات التجارة الدولية: (ميثاق هافانا، الجات، الأونكتاد)..... 166

المطلب الأول: ميثاق هافانا..... 168

المطلب الثاني: الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)..... 171

المطلب الثالث: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)..... 177

الفصل الثاني: المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية..... 180

المبحث الأول: مؤتمر سنغافورة و مؤتمر جنيف ونتائج مؤتمر سياتل..... 181

المطلب الأول: مؤتمر سنغافورة و مؤتمر جنيف..... 181

الفرع الأول: موضوعات مؤتمر سنغافورة..... 183

الفرع الثاني: إعلان مؤتمر سنغافورة..... 186

الفرع الثالث: أهم موضوعات مؤتمر جنيف 1998..... 188

الفرع الرابع : إعلان مؤتمر جنيف..... 190

المطلب الثاني: أبعاد و نتائج مؤتمر سياتل..... 191

الفرع الأول: الظروف الاقتصادية العالمية و مؤتمر سياتل..... 193

الفرع الثاني: أهداف مؤتمر سياتل..... 195

الفرع الثالث: موضوعات مؤتمر سياتل..... 198

الفرع الرابع: أسباب فشل مؤتمر سياتل..... 208

المبحث الثاني: مؤتمر الدوحة و مؤتمر هونغ كونغ..... 211

المطلب الأول: مؤتمر الدوحة و الظروف العالمية التي صاحبته..... 212

الفرع الأول: أهداف مؤتمر الدوحة..... 216

الفرع الثاني: موضوعات مؤتمر الدوحة..... 218

الفرع الثالث: إعلان مؤتمر الدوحة..... 221

المطلب الثاني: مؤتمر هونغ كونغ..... 225

القسم الثاني: معالم النظام التجاري وأشكال الاستثمار الدولي..... 228

الفصل الأول: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية..... 230

المبحث الأول: النظام التجاري الحديث و الدول النامية..... 230

المطلب الأول: الآثار على الدول النامية..... 231

المطلب الثاني: الموقف من النظام التجاري الجديد..... 235

المبحث الثاني: الاتجاهات الراهنة للتجارة الدولية..... 240

المطلب الأول: الآثار المتوقعة للنظام التجاري الجديد..... 240

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في اتجاهات التجارة العالمية..... 246

الفرع الأول: تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على التجارة الدولية. 246

الفرع الثاني: تأثير الإقليمية على التجارة الدولية..... 250

الفصل الثاني: تحرير التجارة وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر 254

المبحث الأول: تحرير التجارة و الاستثمار الدولي..... 255

المطلب الأول: إصلاح السياسات التجارية و إصلاح النظام التجاري العالمي. 256

الفرع الأول: إصلاح السياسات التجارية..... 256

الفرع الثاني: إصلاح النظام التجاري العالمي..... 258
المطلب الثاني: تحرير نظم الاستثمار الأجنبي المباشر..... 260
الفرع الأول : حوافز الاستثمار..... 262
الفرع الثاني: الاتفاقيات المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر..... 266
المبحث الثاني: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر..... 267
المطلب الأول: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي و التجارة وتطور اتجاهاته 268
الفرع الأول: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي و التجارة..... 269
الفرع الثاني: تطور اتجاهات الاستثمار الأجنبي..... 271
المطلب الثاني: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر..... 276
الخـــــــاتمة..... 282
قائمة المصادر والمراجع..... 288
الفهرس..... 307